

الجملة العربية والمعنى

الدكتور فاضل صالح السامرائي

دار ابن حزم

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

المقدمة

يا ربي لك الحمد حتى ترضى، والصلاة والسلام على نبيك المبعوث رحمة للعالمين، إمام الهدى سيدنا محمد وعلى آله الأطهار وصحابته الأبرار ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

وبعد:

إنه لا شك أن الذي عنده شيء من المعرفة باللغة العربية وأسرارها يعلم دقة هذه اللغة العظيمة في التعبير عن المعاني وسعة مساحتها التعبيرية وقدرتها الهائلة على توليد المعاني وعلى التوسع في المعنى وتفوقها الفني حتى تصل إلى درجة الإعجاز.

وقد حاولت في هذا الكتاب أن أبين شيئاً من هذه الأسرار اللغوية وأن أقصر الكتاب على الجملة العربية والمعنى بعد أن أفردت كتاباً للجملة العربية من حيث تأليفها وأقسامها.

وعلى أي حال فهو جهد المقل، أسأله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن يثقل به ميزان صاحبه حين تخف الموازين وتطيش الأعمال.

إنه سميع مجيب

فاضل

الجملة والمعنى

إن الجملة لا بد أن تفيد معنى ما، وإلا كانت عبثاً. فلو رتبت كلمات ليس بينها ترابط يؤدي إلى إفادة معنى ما لم يكن ذلك كلاماً، فلو قلت (سوف محمد حضر) أو (سمع نام لم) أو (ما خالدٌ منطلقاً أبوك) أو (السماء يحضر محمد) لم يفد ذلك شيئاً.

قال سيبويه: «ألا ترى أنك لو قلت (إنّ يضربَ يأتينا) وأشباه هذا لم يكن كلاماً»[1].

وقال: «لأنك لو قلت (ما زيد عاقلًا أبوه) نصبت وكان كلاماً... [و] لو قلت (ما زيد عاقلًا عمرو) لم يكن كلاماً لأنه ليس من سببيه»[2]. فلا بد إذن أن تؤدي الجملة معنى. وهذا المعنى الذي تؤديه الجملة ينبغي أن يتصف بأمور ليصبح الكلام الذي يؤديه مقبولًا، منها:

١ـ أن لا يكون المعنى الذي يؤديه التعبير لا فائدة فيه لكونه مبتذلًا معلوماً لكل أحد كقولك (الليل مظلم والنهار مضيء) و (النار حارة والثلج بارد) فهذا مما لا فائدة فيه[3]. أو لكون الحكم عاماً غير مخصوص بشيء فلا يفيد نحو (في دار إنسانٍ رجل) و (لرجلٍ ثوب) و (عند رجلٍ مال)[4].

(١) الكتاب ٣/١.

(٢) الكتاب ٣٠/١.

(٣) انظر الأصول ٧٣/١.

(٤) انظر حاشية الخضري ٩٧/١.

و (وُلد لرجلٍ ولد) فهذا ونحوه مما لا فائدة فيه لكونه معلوماً ضرورةً.

قال سيبويه: «وإذا قلت (كان رجل ذاهباً) فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت (كان رجل من آل فلان فارساً) حسن لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان. ولو قلت (كان رجل في قوم فارساً) لم يحسن لأن لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح»[1].

ويستثنى من ذلك الكلام الذي ليس غرضه إفادة مخاطب وإنما قد يكون من باب الإفصاح عما في النفس من شعور ومعانٍ كالتعجب والتعظيم والحزن والسرور أو إظهار التحسر أو الضعف أو التخشع ونحو ذاك، وذلك كأن تقول لشخص (الدنيا حارّة) أو (النهار طويل) أو (السماء صافية) وهو يعلم ذاك ويراه ويشعر به فيقول لك: نعم.

ونحو قوله تعالى على لسان زكريا عليه السلام ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم: ٤] وقول امرأة عمران ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾[آل عمران: ٣٦] ونحو ذاك[2].

أو أن تتبرك بذكر أو تسبيح أو بعبارات أخرى طلباً لثواب ونحوه نحو قولك (لا إله إلا الله) أو (سبحان الحي الذي لا يموت) أو (أيها القمر ربي وربك الله) أو (إن الله على كل شيء قدير) جاء في «الأصول»: «فإن قال قائل: فأنت تقول: الله ربنا ومحمد نبينا. وهذا معلوم معروف.

قيل له: هذا إنما هو معروف عندنا وعند المؤمنين وإنما نقوله ردًا على الكفار وعلى من لا يقول به. ولو لم يكن لنا مخالف على هذا القول لما قيل إلا في التعظيم والتحميد لطلب الثواب به. فإن المسبّح يسبّح وليس يريد أن يفيد أحداً شيئاً وإنما يريد أن يتبرر ويتقرب إلى الله بقول الحق وبذلك أمرنا وتعبّدنا. وأصل ذلك الاعتراف بمنّ الله عليه بأن عرفه نفسه

---

(١) الكتاب ١/ ٢٦ـ ٢٧.

(٢) انظر المطول على التلخيص ٤٣.

وفضله على من لا يعرف ذلك. وأصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتسعت المذاهب فيه، ولكن لو قال قائل: النار حارة والثلج بارد لكان كلاماً لا فائدة فيه وإن كان الخبر فيهما نكرة»[1].

٢ـ أن لا يكون الكلام متناقضاً نحو (لم يلد لأبي محمد ولد) فهذا تناقض، فكيف يكون أباً لمحمد من لم يكن له ولد؟ هذا إذا لم يكن المقصود مجرد التكنية. ونحو (ليس لأخي زيد أخ) فإنه لا شك أن زيداً أخ لأخيه. ولهذا منع النحاة نحو (ما قمت إلا قياماً) و (ما عاث إلا مفسداً) لتناقضه بالنفي والإثبات[2] وذلك أنه أثبت ما نفاه.

جاء في الكتاب: «ولو قلت ما كان مثلُك أحداً أو ما كان زيد أحداً كنت ناقضاً لأنه قد علم أنه لا يكون زيد ولا مثله إلا من الناس. وإذا قلت (ما كان مثلَك اليوم أحدٌ) فإنه يكون أن لا يكون في اليوم إنسان على حاله إلا أن تقول (ما كان زيد أحداً) أي من الأحدين وما كان مثلك أحداً على وجه تصغيره فتصير كأنك قلت (ما ضرب زيد أحداً) و (ما قتل مثلك أحداً)»[3]. فإن كان في التعبير قرينة تصرفه عن ظاهره وتسلمه من التناقض صح وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] فقد قدروا الظن موصوفاً بصفة أي عظيماً أو ضعيفاً ونحو ذاك[4].

٣ـ أن لا يؤدي التعبير إلى المحال وذلك نحو قولك (صلّى جميع الخلق الجمعة الماضية في هذا المسجد) فإن هذا محال إذا أريد به حقيقة التعبير. أما إذا أريد به المبالغة من إطلاق (جميع الخلق) على قسم ممن تصح منهم الصلاة جاز. ونحو قول أحد البله وقد دهسته سيارة (والله لو كنت متّ لشكوت صاحبها إلى الحاكم) فنحو ذلك لا يصح لأنه محال. وجعلوا منه التفريغ في الاستثناء في الموجب نحو (حضر إلا خالد)

---

(١) الأصول ١/ ٧٢ـ ٧٣.

(٢) الأشموني ٢/١٥٠، حاشية الصبان ٢/١٥٠، حاشية الخضري ١/٢٠٦.

(٣) الكتاب ١/٢٧.

(٤) انظر الهمع ١/٢٢٣، حاشية الصبان ٢/١٥٠، حاشية الخضري ١/٢٠٦، الرضي ١/٢٣٦.

و (أكرمت إلا محمداً) قالوا إن ذلك لا يجوز لأنه يقتضي حضور كل من في الأرض إلا واحداً وإكرام كل الناس إلا واحداً وهو محال[1]. فإذا قام دليل على تعيّن المستثنى منه صح التفريغ في الموجب كما «إذا قيل لك: ما لقيت صناع البلد، فتقول: لقيت إلا فلاناً»[2]. جاء في (حاشية الخضري): «قوله: فلا تقول (ضربت إلا زيداً) أي لاستحالة ضربك جميع الناس غيره. ووجود قرينة على إرادة جماعة مخصوصة أو المبالغة نادر فأطلق المنع طرداً للباب إلا إذا أمكن تأويله بالنفي نحو ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]...

وجوز ابن الحاجب التفريغ في الموجب بشرط كونه فضلة وأن تحصل به فائدة كـ (قرأت إلا يوم كذا) لإمكان أن تقرأ في غيره من الأيام وردّ بأنه نادر فمنع طرداً للباب»[3].

٤ـ أن يفيد الجزء الثاني من الكلام ما لا يفيده الجزء الأول، فإن لم يعط الجزء الثاني فائدة غير ما أفاده الجزء الأول لم يصح الكلام، وذلك نحو (سُميت الرجل قاتله) فإن هذا التعبير غير مفيد وذلك لأنه كأنه قال (قاتل الرجل قاتله) فأخبر بالمبتدأ نفسه. ونحو أن تقول (أخو زيد ابن أبيه) و(قاتل الشعر ناظمه) و(أبو زيد زوج أمه) فهو كما تقول (أبو زيد أبوه) جاء في (الخصائص): «ومن المحال قولك (أحق الناس بمال أبيه ابنه)، وذلك أنك إذا ذكرت الأبوة فقد انطوت على البنوة فكأنك إذن إنما قلت: أحق الناس بمال أبيه أحق الناس بمال أبيه، فجرى ذلك مجرى قولك زيد زيد، والقائم القائم، ونحو ذلك مما ليس في الجزء الثاني إلا ما في الجزء الأول البتة، وليس على ذلك عقد الإخبار لأنه يجب أن يستفاد من الجزء الثاني ما ليس مستفاداً من الجزء الأول. ولذلك لم يجيزوا (ناكح الجارية واطئها) ولا (رب الجارية مالكها) لأن الجزء الأول مستوف لما انطوى عليه الثاني...

---

(١) انظر التصريح ١/٣٤٨، الهمع ١/٢٢٣، حاشية الصبان ٢/١٥٠.
(٢) الرضي على الكافية ١/٢٣٥.
(٣) حاشية الخضري ١/٢٠٦.

ولكن صحة المسألة أن تقول: أحق الناس بمال أبيه أبرّهم به وأقومهم بحقوقه. فتزيد في الثاني ما ليس موجوداً في الأول»[1].

فإذا أفاد الجزء الثاني ما لم يفده الجزء الأول صح الكلام وإن كان تكريراً له وذلك كقولك (زيد زيد) على معنى أن زيداً هو هو لم يتغير أو هو المعروف بكذا وكذا وكقوله:

أنا أبو النجم وشعري شعري

أي شعري المشهور المعروف بنفسه. وكقوله:

بلاد بها كنا وكنا نحلها إذ الناس ناس والبلاد بلاد

أي إذ الناس أحرار والبلاد أحرار[2].

وكقوله (هو ابن أبيه) على معنى أن فيه خصاله وطبعه لا على إرادة معنى البنوة المحضة، فكل ذلك جائز.

٥ـ أن يكون التعبير صحيحاً من الناحية اللغوية جارياً على سنن الكلام الفصيح. فالمعنى ينبغي أن يؤدى بتعبير سليم، وليس لك أن تقول: (إذا كان المعنى مفهوماً فلا عبرة باللفظ) بل لا بد أن يتوصل إلى المعنى المطلوب بتعبير صحيح فصيح فلا تقول (أقبل خالداً) ولا تقول (سوف محمد يحضر) أو (قد أخوك حضر) ولا غير ذلك مما يخالف أصول اللغة وقواعدها.

إلى غير ذاك من الأمور التي تتعلق بصحة التعبير والمعنى.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن كثيراً من التعبيرات التي لا تصح لفساد المعنى وعدم صحته قد تصح بالتأويل والتقدير والحمل على المجاز والمبالغة ونحو ذلك مما يصرف الكلام عن ظاهره وذلك نحو (شرب الدار) و (أكل الماء) بمعنى باع الدار وشرب بثمنها وباع الماء واشترى بثمنه ما يأكله، ومنه قوله:

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٣٦ـ ٣٣٨.

(٢) الخصائص ٣/٣٣٧ وانظر ٣/ ١٠٢ـ ١٠٣.

ذر الآكلين الماء ظلماً فما أرى   ينالون خيراً بعد أكلهم الماء

و (مشى البحر نحوك) و (عانقه الأسد مهلّلا ومرحّباً) على سبيل الاستعارة. و (أنت فضلٌ ومحمد سعيٌ حثيث) على المبالغة بجعل المخاطب هو الفضل وجعل محمد هو السعي. أو على تقدير أنت ذو فضل وهو ذو سعي ونحو ذاك مما يُدخل الكلام في باب الصحة والصواب.

دلالة الجملة العربية

تقسم الدلالة بحسب اعتبارات مختلفة، فباعتبار القطع والاحتمال تكون إما قطعية أو احتمالية، وباعتبار المعنى الظاهر والباطن تكون إما ظاهرة أو باطنة، وباعتبار الخصوص والعموم تكون إما خاصة أو عامة، وباعتبار التمام والنقص تكون إما تامة أو ناقصة، وهكذا.

وهنا سننظر إلى الدلالة باعتبارين: باعتبار القطع والاحتمال وباعتبار المعنى الظاهر والباطن.

الدلالة القطعية والاحتمالية:

الناظر في الجملة العربية يرى أنها ذات نوعين من الدلالة:

الأولى: أن تكون ذات دلالة قطعية تدل على معنى واحد لا تحتمل غيره مثل (حضر محمود) و(سافر خالد) ومثل (الله ربكم ورب آبائكم الأولين) و(لا إله إلا الله).

والأخرى أن تحتمل أكثر من معنى نحو (عندي حُبّ عسلٍ) فهذا يحتمل أن يكون عندك الوعاء وليس عندك العسل، كما يحتمل أن يكون عندك العسل بخلاف قولك (عندي حُبٌّ عسلًا) فهذا نص في أن عندك عسلًا مقدار حُبّ. ومثل (كرم خالد أباً) فهذا يحتمل أن خالداً كرم حال كونه أباً ويحتمل أن أباه كرم، بخلاف قولك (كرم أبو خالد).

وهناك أسباب تدعو إلى دلالة الاحتمال في الجملة، منها:

١ـ الاشتراك اللفظي في معنى المفردة: فقد يكون للكلمة أكثر من معنى وليس في العبارة ما ينص على أحدها فتكون دلالة الجملة احتمالية مثل كلمة (العين) فقد تشترك في أكثر من معنى كعين الماء وعين الإنسان والشمس والذهب والجاسوس وعين الميزان وغيرها.

و (القرء) فقد يكون بمعنى الطهر والحيض ولذا اختلفوا في قوله تعالى ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فقيل هو الطهر وقيل هو الحيض[1]. و (اليد) فقد تكون بمعنى القوة والقدرة وقد تكون بمعنى النعمة وقد تكون بمعنى الجارحة ولذا اختلفوا في قوله تعالى ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥] فقسم ذهب إلى أنها بمعنى القدرة وأن التثنية للتأكيد، وقسم ذهب إلى أن اليد ثابتة لله على المعنى اللائق به سبحانه وهي صفة من صفاته وليست بمعنى القدرة أو النعمة[2].

ومن ذلك الاشتراك في الأدوات نحو (ما) و (إنْ) وغيرهما. فقد تشترك (ما) في معاني النفي، والاستفهام والمصدرية والموصولية الاسمية وغيرها.

وتشترك (إنْ) في الشرط والنفي والتخفيف من (إنّ) وغيرها.

فإذا كان في الكلام ما يبين أحد المعاني كانت الدلالة قطعية وإلا كانت احتمالية وذلك نحو ﴿صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ فإن (ما) تحتمل أن تكون مصدرية أي صدقوا عهد الله، وتحتمل أن تكون اسماً موصولاً أي صدقوا الذي عاهدوا الله عليه. فإن جئت بالعائد وقلت ﴿صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ تعينت اسميتها وصارت الدلالة قطعية. ونحو (ما لَك خير) فإن (ما) تحتمل النفي أي ليس لك خير وتحتمل الموصولية الاسمية أي الذي لك خير. فإن قلت (ما لَك من خير) تعينت النافية وصارت الدلالة قطعية بعد أن كانت احتمالية و (من) زائدة.

---

(١) انظر البحر المحيط ١٨٦/٢.

(٢) روح المعاني ٢٢٥/٢٣، فتح القدير ٤٣٢/٤.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦] فإن (إنْ) تحتمل أن تكون شرطية، أي: ولو كان مكرهم مُعَدًا لإزالة الجبال، وتحتمل أن تكون نافية أي: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال.

وغير ذلك من المشترك اللفظي.

٢ـ الاشتراك في دلالة الصيغة: فقد تشترك صيغة أو بناء في الدلالة على أكثر من معنى وذلك نحو (فعيل) فقد يشترك هذا البناء في المصدر نحو صهيل والصفة المشبهة نحو كريم واسم المفعول نحو طريد والمبالغة نحو سميع.

و (فَعول) قد يشترك في مبالغة اسم الفاعل نحو صبور واسم المفعول نحو رسول.

و (فُعول) قد يشترك في المصدر والجمع نحو قُعود وسجود وما إلى ذلك.

وقد ترد صيغة في عبارة تحتمل أكثر من معنى فتكون دلالة الجملة غير محددة بل تحتمل أكثر من معنى وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦] فكلمة (بَراء) تحتمل المصدر على المبالغة فيكون من الأخبار بالمصدر عن الذات كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦] وتحتمل أنها صفة مشبهة على وزن فَعال كجواد وصَناع. ومثل (مفتون) و (مجلود) و (ميسور) فهذه تحتمل المصدرية بمعنى الفتنة والجلد واليسر وتحتمل اسم المفعول ولذا اختلفوا في قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾ [القلم: ٦] أهو: بأيكم الفتنة أي الجنون أم أيكم المفتون أي المجنون والباء زائدة[1]؟

ونحو أن تقول (لا قيام في القاعة) فقد يحتمل أن يراد بالقيام المصدر ويحتمل أن يراد به الجمع أي (القائمون) جمع (قائم) كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ۝٦٤﴾ [الفرقان: ٦٤].

---

(١) انظر الكشاف ٢٥٦/٣، البحر المحيط ٣٠٩/٨.

ومن الاشتراك في الصيغة نحو (يشاذ) و (يواذ) كقولنا (لا يشاذ زيد ولا يواذ لئيم) فقد يكون المقصود به البناء للفاعل أي لا يشادِد ولا يوادِد، وقد يقصد به البناء للمجهول أي لا يشادَد ولا يوادَد.

وغير ذلك من الاشتراك في الصيغة.

٣ـ عدم التبين من أن القول كلمة أو كلمتان نحو (مالي عندك) فإنها وتحتمل أن تكون (مالي) هي (مال) مضافة إلى ياء المتكلم، وتحتمل أن تكون هي (ما) وبعدها جار ومجرور على أنها اسم موصول أو اسم استفهام.

نحو قول الشاعر:

نطعنهم سلكى ومخلوجة كرّك لا مَينِ على نابل

محتمل (كرّكلامين).

ونحوه قول المثقب[1]:

أفاطم قبل بينك نوّليني ومنعك ما سألت كأن تبيني

وفي رواية (ومنعك ما سألتك أن تبيني).

«ومنه المثل السائر (زاحم بعَوْد أو دع) أي زاحم بقوة أو فاترك، حتى توهمه بعضهم بعود أودع، فذهب إلى أن (أودع) صفة لعَود كقوله (بعود أوقص)... ومن ذلك بيت الطرماح:

وما جَلْس أبكار أطاع لسرحها جنى ثمر بالواديين وشوع

قيل فيه قولان: وشوع أي كثير... وقيل أنها واو العطف والشوع ضرب من النبت.

ومنه قوله:

(١) انظر الخصائص ٣/ ١٦٦ـ ١٦٧.

وغلت بها سمجاء جارية　　تهوي بهم في لجة البحر

يكون (وغلت) من التوغل، وتكون الواو أيضاً عاطفة من الغليان»[1].

ونحو ذلك كثير.

٤ـ عدم تبين أصل الكلمة أو وزنها وذلك نحو (أولق) أهي (أفعل) من (ولق) أم فَوعل من (ألق) و (أكيل) أهو (فعيل) من (أكل) أم فعل مضارع من (كال)، فإذا قلت: (أنا أكيله) أهو بمعنى: أنا مأكوله أي هو أكلني أم أنت تكيله شيئاً كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ [المطففين: ٣] و (أبان) أهو (أفعل) من (بان) أم هو (فَعال) من (أبن) ونحو ذلك مما لم يتبين أصله أو وزنه. فإذا استبان أصله أو وزنه كانت دلالته قطعية.

٥ـ المجيء بصيغة تفضي إلى اختلاف محتمل في الإعراب والدلالة مثل ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ فهذا يحتمل المفعول لأجله أي لأجل الخوف والطمع ويحتمل الحالية أي خائفين وطامعين، ولو قلت (ادعوا ربكم خائفين وطامعين) لصارت الدلالة قطعية وهي الحالية.

ونحو (أقبل خمسة عشر رجالاً) فهذا يحتمل الحال والتمييز فمعنى الحال أنهم أقبلوا يمشون على أرجلهم، ومعنى التمييز أنهم خمس عشرة جماعة كل جماعة هي رجال، ولو قلت (أقبل خمسة عشر رجلاً) لتعين التمييز وصارت الدلالة قطعية.

ونحو (عشرون فرساناً) أو (عشرون فارساً) فالجمع في نحو هذا ذو دلالة احتمالية والمفرد ذو دلالة قطعية.

٦ـ ذكر ألفاظ تفضي إلى الاحتمال في المعنى سواء كانت قيوداً أم غيرها ولو لم تذكر لكانت الدلالة قطعية نحو (ما جاءني أخوك راكباً) فهذا يحتمل أنه لم يجئك أصلاً راكباً أو غير راكب كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ

---

(١) الخصائص ٣/ ١٦٩ـ ١٧٢.

﴿ٱلنَّاسَ إِلۡحَافٗاۗ﴾ [البقرة: ٢٧٣] أي لا يسألونهم إلحافاً ولا غير إلحاف[1]. ويحتمل أنه جاءك ولكنه لم يأتك راكباً بخلاف ما لو قلت (ما جاءني أخوك).

ومنه (جاء الجند صفاً صفاً) فهذا يحتمل أنهم جاؤوا صفوفاً ويحتمل أنهم جاؤوا صفاً واحداً فتكون (صفاً) الثانية توكيداً، ولو قلت (جاء الجند صفاً) لكان نصاً في أنهم جاؤوا صفاً واحداً. ومثله (شربت الدواء جرعة جرعة) فهذا يحتمل أنه شربه أكثر من جرعة ويحتمل أنه شربه جرعة واحدة والجرعة الثانية توكيد. ولو قال (شربه جرعة) لكان نصاً في أنه شربه جرعة واحدة.

ومثله (تلقّف الكرة رجل رجل) فهذا يحتمل أنها تلقفها أكثر من رجل على معنى الترتيب ويحتمل أنها تلقفها رجل واحد فتكون كلمة (رجل) الثانية توكيداً، بخلاف ما لو قال (تلقفها رجل).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١] فهذا يحتمل أنه لم يكن شيئاً أصلًا مذكوراً أو غير مذكور. ويحتمل أنه كان شيئاً ولم يكن مذكورا وذلك من حين خلقه الله من طين إلى أن نفخ فيه الروح[2].

٧ـ الحذف الذي يؤدي إلى احتمال دلالي وإعرابي نحو قوله ﴿فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلٗا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرٗا﴾ [التوبة: ٨٢] فهذا يحتمل أن المعنى فليضحكوا ضحكاً قليلًا وليبكوا بكاء كثيراً فيكون قوله (قليلًا) و (كثيراً) من المفعول المطلق، ويحتمل أن المعنى فليضحكوا زمناً قليلًا وليبكوا زمناً كثيراً فيكون قوله (قليلًا) و (كثيراً) من الظروف. ونحو هذا قولك (هو لا يفقه إلا قليلًا) فهذا يحتمل أن المعنى أنه لا يفقه إلا فقهاً قليلًا ويحتمل أنه لا يفقه إلا قليلًا من الأمور فيكون قوله (قليلًا) يحتمل المفعولية المطلقة

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١/١٨١.

(٢) انظر البحر المحيط ٨/٣٩٣.

كناية عن الشدة كقولهم في الحرب (حمي الوطيس)[1].

١١ـ جمل تحتمل في تأليفها أكثر من معنى وذلك نحو (قلّما رأيت مثلك) فهذا يحتمل النفي وإن المعنى: لم أر مثلك، ويحتمل أنه رأى مثله قليلًا. ونحوه قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨] فهذا يحتمل أنهم لم يكونوا آمنوا قليلًا ولا كثيراً، ويحتمل أنهم يصدقون بالشيء قليلًا ويكفرون بما سواه كالإيمان بالرسول ﷺ فيكونون كافرين[2] وذلك أن (قليل) و (قلّ) و (أقلّ) قد تستعمل لمعنى النفي ولمعنى القلة.

ونحوه قولهم (حلف أن يضربك) فهذا يحتمل نفي الضرب وإثباته فيكون المعنى (حلف أن لا يضربك) و (حلف ليضربنك)[3].

ومن دلالة النفي في مثل هذا التعبير قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] وهو ألقاها لئلا تميد، وقوله ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦] وهو يبين لنا لئلا نضلّ.

ومن الإثبات قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] وهو إثبات الإيمان لا نفيه.

ومن ذلك قولك (الذي يلقي قصيدة له مبلغ من المال) فهذا يحتمل أن المبلغ مترتب على إلقاء القصيدة وأن الاسم الموصول مشبه بالشرط، ويحتمل أن المال ليس مترتباً على إلقاء القصيدة بل هو مستحقه بسبب آخر فإن جئت بالفاء فقلت (الذي يلقي قصيدة فله مبلغ من المال) كانت العبارة نصاً في أن المال مترتب على إلقاء القصيدة وأن (الذي) مشبهة بالشرط.

ونحوه قولك (لم يكد يفعل) فإنه يحتمل أنه لم يفعل أصلًا ولم يقارب الفعل ويحتمل أنه فعل بعد جهد[4].

---

(١) انظر فتح القدير ٢/ ٤٧٤ـ ٤٧٥.

(٢) انظر معاني القرآن ١/٥٩.

(٣) انظر معاني القرآن ٣/١٣٩.

(٤) انظر معاني القرآن ٢/ ٧١ـ ٧٢.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ٢] فهذا يحتمل معنيين: الأول أنه خلقها مرفوعة بلا عمد، وأنكم لترونها كذلك أي مرفوعة بلا عمد، والآخر أنه خلقها بعمد غير مرئية أي لا ترون تلك العمد[1].

ونحو ذلك كثير.

١٢ـ عبارات تحتمل أكثر من معنى غير أنه قد تتعين الدلالة بالتعليق أو بالوقف على موطن ما من العبارة وذلك نحو ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] فهذا يحتمل أن يكون الختم على القلوب والسمع وتكون الغشاوة على الأبصار. ويحتمل أن يكون الختم على القلوب، وتكون الأبصار والسمع منتظمة بحكم واحد[2] فإن وقفت على القلوب تعين المعنى الثاني وإن وقفت على السمع تعين المعنى الأول وذلك لتعلقه بالختم وتكون الغشاوة على الأبصار، وهذا المعنى هو الراجح لأن الغشاوة تكون على الأبصار والختم إنما يكون على القلب والسمع بدليل قوله ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣].

ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦] فإنه إذا علقت (أربعين سنة) بـ (محرمة) كانت مدة التحريم أربعين سنة. وإذا علقتها بـ (يتيهون) كان المعنى أنها محرمة عليهم أبداً وأن التيه أربعون سنة، والوقف إنما يكون بحسب التعليق[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [القصص: ٣٥]. فإذا علقت (بآياتنا) بالوصول كان المعنى أنهم لا يصلون إليهما بسبب الآيات، وإذا علقتها بالغلبة كان المعنى أنهم غالبون بالآيات وهي المعجزات وهو أولى لأنهم غلبوا بالآيات[4].

---

(١) انظر معاني القرآن ٢/٥٧.
(٢) انظر البرهان ٢/١٩٧.
(٣) انظر البرهان ١/٣٤٥.
(٤) البرهان ١/٣٤٦.

والوقف على هذا المعنى إنما يكون على قوله (إليكما) ويبدأ بقوله (بآياتنا أنتما...) وهو الراجح[1].

ونكتفي بهذا القدر من الأسباب التي تدعو إلى الاحتمال.

الدلالة الظاهرة والباطنة

ونعني بالدلالة الظاهرة المعنى الذي يعطيه ظاهر اللفظ، وبالدلالة الباطنة المعنى الذي يعطيه فحوى الكلام ولا يفهم من ظاهر العبارة. فقد يكون التعبير ذا دلالة ظاهرة مفهومة من ظاهر اللفظ مثل (خالد رجل شجاع) و (حاتم جواد) و ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾.

وقد يكون ذا دلالة باطنة لا يعطيها ظاهر اللفظ، وذلك كما في المجاز والكنايات والملاحن ونحوها من الكلام نحو قول امرىء القيس في وصف الليل:

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف اعجازاً وناء بكلكل

وقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩] أي لم يتلقوا النعم بشكر[2]. و (نهاره صائم وليله قائم) و (أنت تضرب في حديد بارد) و (نؤوم الضحى) أي مخدومة، وما إلى ذلك من المجاز والكنايات وهو ما أطلق عليه الجرجاني المعنى ومعنى المعنى، يريد بالمعنى الدلالة الظاهرة وبمعنى المعنى الدلالة الباطنة.

جاء في (دلائل الإعجاز): «الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن (زيد) مثلاً بالخروج على الحقيقة فقلت (خرج زيد) وبالانطلاق عن عمرو فقلت (عمرو منطلق) وعلى هذا القياس.

وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن

---

(١) البرهان ١/٣٤٦.

(٢) البرهان ٢/٢١٣.

يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة. ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل...

أو لا ترى أنك إذا قلت: هو كثير رماد القدر، أو قلت: طويل النجاد، أو قلت في المرأة: نؤوم الضحى فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ. ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانياً هو غرضك كمعرفتك من كثير رماد القدر أنه مضياف، ومن طويل النجاد أنه طويل القامة...

وكذا إذا قال (رأيت أسداً) ودلّك الحال على أنه لم يرد السبع علمت أنه أراد التشبيه إلا أنه بالغ فجعل الذي رآه بحيث لا يتميز عن الأسد في شجاعته... وإذ قد عرفت هذه الجملة فهٰهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة.

وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر كالذي فسرت لك»[1].

وجعل مدار الدلالة الباطنة على الكناية والمجاز قال (في اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره): «اعلم أن لهذا الضرب اتساعاً وتفنناً لا إلى غاية. إلا أنه على اتساعه يدور في الأمر على شيئين: الكناية والمجاز. والمراد بالكناية ههنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة. ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومىء به إليه ويجعله دليلًا عليه. مثال ذلك قولهم (هو طويل النجاد) يريدون طويل القامة و (كثير رماد القدر) يعنون كثير القِرى. وفي المرأة (نؤوم الضحى) والمراد أنها مترفة مخدومة»[2].

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٠٢ـ ٢٠٣.

(٢) دلائل الإعجاز ٥٢.

والدلالة الباطنة مواضع منها:

١ـ المجاز بأنواعه نحو قوله تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤] وقوله:

وأمطرت لؤلؤاً من نرجس وسقت ورداً وعضّت على العنّاب بالبرَد

وقوله:

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت وما ليل المطيّ بنائم

ونحو قولهم (شابت مفارق الجبال) و (نعرَ الصبح في قفا الليل) ونحو ذاك.

٢ـ الكناية وذلك نحو قوله: (نؤوم الضحى) أي مخدومة و (بعيدة مهوى القرط) أي طويلة العنق و (جبان الكلب) أي مضياف و (طاهر الثوب) أي عفيف ونحو ذلك.

٣ـ الملاحن: واللحن أن تقول لأحد قولاً يفهمه عنك ويخفى على غيره[1]. وأصل اللحن أن تريد شيئاً فتورّي بقول آخر[2].

وفي الحديث أن رسول الله ﷺ بعث رجلين ليخبراه بما يريان فقال لهما: إذا انصرفتما فالحنا لي لحناً، أي أشيرا إليّ ولا تفصحا وعرّضا بما رأيتما[3]. وذلك كقول العنبري لشخص أرسله إلى قومه يحذره غزو بكر بن وائل لهم وكان أسيراً فيهم: «قل لهم: إن العرفج قد أدبى، وقد شكّت النساء وأمرهم أن يُعروا ناقتي الحمراء فقد أطالوا ركوبها وأن يركبوا جملي الأصهب بآية ما أكلت معكمَ حَيساً، واسألوا الحارث عن خبري... ودعوا الحارث فقصوا عليه القصة فقال: قد أنذركم، أما قوله (قد أدبى العرفج) يريد أن الرجال قد استلأموا ولبسوا السلاح. وقوله (شكّت النساء) أي

(١) انظر لسان العرب (لحن) ١٧/٢٦٣.
(٢) المزهر ١/٥٦٨.
(٣) لسان العرب ١٧/٢٦٦.

اتخذن الشكاء للسفر. وقوله: الناقة الحمراء أي ارتحلوا عن الدهناء واركبوا الصمّان وهو الجمل الأصهب وقوله: بآية ما أكلت معكم حيساً يريد أن أخلاطاً من الناس قد غزوكم لأن الحيس يجمع التمر والسمن والأقط»[1].

٤ـ المعاريض: والتعريض أن تذكر شيئاً يدل على شيء لم تذكره[2]. وقد فرقوا بين الكناية والتعريض بأن الكناية ذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له وأنها تدل على معنى يجوز حمله على الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما، أما التعريض فهو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي كقول من يتوقع صلة: والله إني محتاج، فإنه تعريض بالطلب مع أنه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً وإنما فهم من عرض اللفظ[3].

«والتعريض في خطبة المرأة في عدتها أن يتكلم بكلام يشبه خطبتها ولا يصرح به وهو أن يقول لها إنك لجميلة أو إن فيك لبقية أو إن النساء لمن حاجتي.

والتعريض قد يكون بضرب الأمثال وذكر الألغاز في جملة المقال»[4]. ومن ذلك قوله تعالى على لسان سيدنا إبراهيم عليه السلام بعد أن حطم الأصنام وقد سئل ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ فقال: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣] تعريضاً بأنها لا تصلح أن تكون آلهة[5]. ومنه قوله:

أنا كـ (الذي) أحتاج ما يحتاجه.

تعريضاً بحاجته فإن (الذي) يحتاج إلى صلة وعائد.

٥ـ التأويل: «والمراد بالتأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي

---

(١) المزهر ٥٦٩/١.

(٢) الإتقان ٤٨/٢.

(٣) الإتقان ٤٨/٢.

(٤) لسان العرب (عرض) ٤٦/٩.

(٥) الإتقان ٤٨/٢.

إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ»[1].

وفي الحديث أن رسول الله ﷺ دعا لابن عباس فقال: «اللهم علمه التأويل»[2]. وقال الله تعالى فيما تشابه من القرآن ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ۝١٤﴾ [الفجر: ١٤] قالوا وتأويله التحذير من التهاون بأمر الله والغفلة عن الأهبة والاستعداد للعرض عليه[3].

وقوله تعالى: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ۝٤٥﴾ [القمر: ٤٥] فإنها نزلت بمكة وجاء تأويلها يوم بدر وتلاها الرسول مستشهداً بها عند هزيمة قريش.

ومنه تأويله سورة النصر بقرب أجل رسول الله ﷺ وهي قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ۝٣﴾.

قال رسول الله ﷺ لما نزلت هذه السورة: «نُعيت إلى نفسي»[4]. وفي الصحيح أن عمر دعا جمعاً من أشياخ بدر ومعهم ابن عباس فقال: ما تقولون في قول الله عز وجل: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾؟ فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا. وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً. فقال لي: أكذاك تقول يا ابن عباس؟ فقلت: لا.

فقال: ما تقول؟

فقلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه الله له. قال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾ نزلت علامة أجلك ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ۝٣﴾.

---

(١) لسان العرب (أول) ٣٤/١٣.

(٢) البرهان ١٧٢/٢.

(٣) الاتقان ١٧٣/٢.

(٤) انظر تفسير فتح القدير ٤٩٥/٥.

فقال عمر: لا أعلم منها إلا ما تقول[1].

ومن ذلك تأويل الرؤى كقوله تعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] وجاء تأويلها بعد ذلك بزمن حين رفع أبويه على العرش وخروا له سجداً وقال: ﴿يَا أَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠].

وغير ذلك من الرؤى التي ذكرها القرآن أو غيره.

وكثيراً ما نلاحظ في الرؤى استعمال الرموز لتدل على المعاني كالشمس والقمر للدلالة على الأبوين والكواكب للدلالة على الإخوة في رؤيا يوسف.

وكالرمز بالبقرات السمان إلى سنوات الخصب وبالبقرات العجاف إلى سنوات الجدب.

وكثيراً ما تستعمل هذه الرموز والإشارات في مواطن أخرى من الكلام لدواعٍ مختلفة نحو أن تقول (في بيتك فأر) كناية عن الفاسق لأن الرسول ﷺ وصف الفأرة بالفويسقة. أو تقول (يلغ في إنائك كلب) تعريضاً بأمر لا يحسن ذكره.

وفي كتاب كليلة ودمنة كثير من الإشارات والرموز.

٦ـ الأمثال: وكثيراً ما يكون للمثل دلالة باطنة هي المقصودة به كقولهم (يعرف من أين تؤكل الكتف) يضرب هذا المثل لمن يأتي الأمور من مأتاها لأن أكل الكتف أعسر من غيرها. ونحو (عرف حميق جمله) وهو مثل يضرب لمن عرف خصمه فاجترأ عليه، والحميق نبت[2] ومن الأمثال ما يضرب لبيان حالة يرتقي منها إلى المطلوب، وفي القرآن كثير من هذا وذاك نحو قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا

---

(١) انظر فتح القدير ٤٩٧/٥.

(٢) انظر المزهر ٤٨٩/١، ٤٩٧.

رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ (١٧)﴾ [الرعد: ١٧].

٧ـ قد يكون الكلام مبنياً على معتقد ما أو تصور أو تجارب معينة فلا يفهمه إلا من علم المقصود به وذلك نحو قوله:

لا تعجبوا من بِلى غِلالته ... قد زرّ أزراره على القمر

فأنت قد لا ترى لهذا التعليل مساغاً إذ ما علاقة الغلالة بالقمر؟

ولماذا إذا زرّ أزراره على القمر فينبغي ألا نعجب من بِلاها؟

وتعليل ذلك أنهم يقولون إن القمر يُبلي الكتان بسرعة، وهذه خاصية في طبيعة القمر وأمر غريب من تأثيره، فلا عجب إذن من بلى الغلالة إذا كانت مزرورة على القمر. وفي هذا يقول القائل[1]:

ترى الثياب من الكتان يلمحها ... نور من البدر أحياناً فيبليها
فكيف تنكر أن تبلى معاجرها ... والبدر في كل وقت طالع فيها

٨ـ وقد يكون الكلام غير واضح القصد لغير ذلك وإنما له معنى باطن لا يتبين من تأليف الكلمات وإنما يتبين من الشرح والتوضيح، وذلك نحو قولهم في المثل (يا حبذا التراث لولا الذلة) ومعناه: الميراث حلو لولا أن أهل بيته يقلّون[2]. وقوله:

وما زلت خيراً منك مذ عضّ كارهاً ... برأسك عادي النجاد ركوب

وهو تعريض بأمه لا يدل عليه ظاهر اللفظ. وقوله:

رويد علياً جدّ ما ثدي أمهم ... إلينا ولكن ودهم متباين

---

(١) انظر أسرار البلاغة ٢٦٥ـ ٢٦٦.

(٢) المزهر ٤٨٩/١.

وقوله:

ولا عيب فينا غير عِرق لمعشر	كرام وأنا لا نخط على النمل

يريد أنا لسنا بمجوس تنكح الأخوات[1].

وقولهم (عنك في الأرض) و (يا شيء مالك) ونحوه كثير[2].

إلى غير ذلك من مواطن الدلالة الباطنة.



(١) أدب الكاتب ١٨.

(٢) الصاحبي ٦٨- ٦٩، المزهر ١/ ٦٧- ٦٨.

الإعراب

اللغة العربية كما هو معلوم من اللغات المعربة، وقد ورثت العربية الإعراب من اللغة السامية الأم. فاللغة السامية الأم كانت معربة وكذلك اللغات السامية الأخرى، فقد كانت اللغات السامية القديمة كلها معربة[1]، وقد احتفظت العربية بالإعراب كاملاً إلى الآن.

إن كلمة إعراب مصدر للفعل (أعرب) وهو مشترك في معانٍ منها:

الإبانة: يقال أعرب الرجل عن حاجته أي أبان عنها، ومنه الحديث (الثيب تعرب عن نفسها)، ومنها التحسين فيقال: أعربت الشيء أي حسّنته. وإزالة الفساد فيقال أعربت الشيء أي أزلت فساده ذلك أن معنى (عرب) فسد يقال (عربت معدة الفصيل) إذا فسدت، ويقال (أعرب) أي أزال الفساد، والهمزة للسلب كما في قسط وأقسط وجار وأجار[2].

والإعراب في النحو مأخوذ من المعنى الأول وهو الإبانة عما في النفس والكشف عنه[3] ذلك أن الإعراب يبين عن المعاني ويكشف عنها ولولاه لكان الكلام مبهماً غير مفهوم ولا معلوم فقولك (ما أحسن خالد) مثلا يحتمل معاني عدة ولا يتضح المعنى المقصود إلا بالإعراب، فإن قلت

---

(١) العربية ليوهان فك ٣٣، التطور النحوي لبرجشتراسر ٧٥، فصول في فقه العربية ٣٨٢ وما بعدها.

(٢) انظر الهمع ١/ ١٣ـ ١٤، أسرار العربية ١٨ـ ١٩.

(٣) انظر الرضي على الكافية ٢٤/١، شرح ابن يعيش ٧٢/١.

(ما أحسنْ خالدٌ) كنت نافياً، وإن قلت (ما أحسنَ خالداً) كنت متعجباً، وإن قلت (ما أحسنُ خالدٍ) كنت مستفهماً.

وقولك (لا يذهب محمود) يحتمل النفي والنهي، فإن قلتها برفع الفعل كنت نافياً وإن قلتها بالجزم كنت ناهياً.

وقولك (إنْ محمد حاضر) بسكون النون يحتمل النفي والإثبات، فإن قلتها برفع الاسمين أو برفع الأول ونصب الثاني كنت نافياً على لغتين، وإن قلتها بنصب (محمد) ورفع (حاضر) كنت مثبتاً مؤكداً، والمعنى أنّ محمداً حاضر. وهكذا.

جاء في (شرح ابن يعيش): «اعلم أن الإعراب في اللغة البيان، يقال أعرب عن حاجته إذا أبان عنها، ومنه قوله عليه السلام (الثيب تعرب عن نفسها)...

والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى أنك لو قلت: (ضرب زيد عمرو) بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول؟! ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب. ألا ترى أنك تقول: ضرب زيد عمراً وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر.

فإن قيل: فأنت تقول: ضرب هذا هذا وأكرم عيسى موسى، وتقتصر في البيان على المرتبة، قيل: هذا شيء قادت إليه الضرورة لتعذر ظهور الإعراب فيهما ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو: ضرب عيسى زيد»[1].

وهذا الذي ذكرناه من أن الإعراب في الكلام إنما هو للإبانة عن المعاني هو ما أطبق عليه النحاة جميعاً إلا أبا علي قطرباً فإنه لا يرى ذلك،

---

(١) شرح ابن يعيش ٧٢/١.

وذهب مذهبه إبراهيم أنيس من المحدثين[1]. جاء في (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي في بيان الغرض من الإعراب: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة إليها لم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني فقالوا (ضرب زيدٌ عمراً) فدلوا برفع (زيد) على أن الفعل له وبنصب (عمرو) على أن الفعل واقع به. وقالوا: (ضُرب زيد) فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع (زيد) على أن الفعل ما لم يسمّ فاعله وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا (هذا غلام زيدٍ) فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه.

وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني. هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال. وقال: لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني. فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيداً أخوك ولعل زيداً أخوك وكأنّ زيداً أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه.

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائماً وما زيد قائم. اختلف إعرابه واتفق معناه. ومثله: ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان. ولا مالَ عندك ولا مالٌ عندك، وما في الدار أحد إلا زيدٌ وما في الدار أحد إلا زيداً، ومثله أن القوم كلُّهم ذاهبون وأن القوم كلَّهم ذاهبون، ومثله: إن الأمر كلَّه لله، وأن الأمر كلُّه لله قرىء بالوجهين جميعاً. ومثله: ليس زيد بجبان ولا بخيلٍ ولا بخيلاً. ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه، وما اختلف إعرابه واتفق معناه.

(١) انظر من أسرار اللغة ١٤٢، ١٥٨.

قال: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله.

قال قطرب: وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل. وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحرك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام...

وقال المخالفون له ردًا عليه: لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدلُ به الكلام. وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك... واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها بأن قالوا إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول فمعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك»[1].

وهنا نريد أن نقف عند الشبهة التي احتج بها قطرب وهي أنا نجد أسماء متفقة الإعراب مختلفة المعاني كقولهم: إن زيداً أخوك ولعل زيداً أخوك وكأن زيداً أخوك، ونجد أسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني كقولهم: ما زيد قائم وما زيد قائماً ولا مالَ عندك ولا مالٌ عندك وما في الدار أحد إلا زيدٌ وإلا زيداً ونحوه، فنقول:

١ـ إن النحاة قالوا أن الإعراب يدل على معنى ولم يقولوا أن الذي يحمل إعراباً واحداً يتفق في معناه، فهذا لا يكون لأن الكلام يختلف بين إثبات ونفي واستفهام وتعجب وتمنٍ وترجٍ وغير ذلك، فهل يريد لكل معنى من هذه المعاني إعراباً خاصاً به؟ أيريد للفاعل المثبت إعراباً وللمنفي إعراباً وللمستفهم عنه إعراباً وللمترجَّى إعراباً وللمتمنَّى إعراباً؟ هل هذا ممكن وهل يصح؟

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٩ـ ٧١.

نحن نقول: حضر محمود وقد حضر محمود وما حضر محمود وهل حضر محمود؟ وربما حضر محمود ولو حضر محمود وهلا حضر محمود ولعلما حضر محمود وكأنما حضر محمود وغيرها. وهذه معانٍ مختلفة وفي كلها نعرب (حضر محمود) فعلًا وفاعلًا.

أفينتقض هذا قول النحاة بأن الإعراب يدل على معنى؟

أيريد لكل حالة إعراباً خاصاً بها؟

إنه على هذا ينبغي أن يكون لكل جملة في العربية إعراب خاص بها فجملة (سافر محمود) لها حالة إعرابية و (حضر محمود) لها حالة إعرابية و (صام محمود) لها حالة، و (أفطر محمود) لها حالة. وهذا لا يقول به أحد ولا يمكن أن يقول به أحد.

٢ـ إن الحالات الإعرابية محدودة، وهي ثلاث في الأسماء: الرفع والنصب والجر، وثلاث في الفعل المضارع وهي الرفع والنصب والجزم، وإن المعاني غير محدودة فلا بد أن تشترك معانٍ عدة في حالة إعرابية واحدة إذ لا يمكن أن يكون لكل معنى إعراب ولذا اشتركت في حالة النصب مثلًا المفاعيل الخمسة والحال والتميز والمستثنى وغيرها.

وفي حالة الرفع الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر وغيرها.

ولذا قد يشترك أيضاً الحال والتميز في تعبير واحد، والمفعول المطلق والظرف في تعبير نحو (بكى كثيراً) أي بكى بكاء كثيرا أو وقتاً كثيراً وغيرها.

وهذا لا يمنع من القول أن الإعراب إنما جيء به للدلالة على المعنى والتميز بين المعاني.

٣ـ إن النحاة قالوا إن الرفع علم الابتداء أو الفاعلية أو علم العمدة، والنصب علم الفضلة وما ألحق بها، والجر علم الإضافة ونحو ذلك من التفسيرات ولا تخرج الأمثلة التي ذكرها قطرب عما قاله النحاة فقوله (إن زيداً أخوك ولعل زيداً أخوك وكأن زيداً أخوك) كلها الاسم المنصوب فيها

مسند إليه والمرفوع مسند فهي إذن لم تخرج عن القاعدة التي ذكرها النحاة والمعنى الذي ذكروه. فلم يكن الاسم المنصوب في أحدها عمدة والآخر فضلة أو غير ذلك مما يؤدي إلى تغيير أساسي في طبيعة التقسيم الذي وضعوه.

٤ـ ونعود إلى الأمثلة التي ضربها قطرب وغيرها وهي (إن زيداً أخوك ولعل زيداً أخوك وكأن زيداً أخوك وليت زيداً أخوك) فنقول: إنه إذا كان الإعراب لا يدل على معنى فلماذا يصح العطف بالرفع على اسم إنّ وأنّ ولكنّ ولا يصح في ليت ولعل وكأن؟ لماذا يصح أن يقال: إن زيداً وخالدٌ حاضر ولا يصح أن يقال: لعل زيداً وخالدٌ حاضر ولا ليت زيداً وخالدٌ حاضر؟ أليس ذلك بسبب المعنى وذلك أن العطف بالرفع على اسم لعل وليت وكأن لا يدل على معنى لأن المعطوف لا يدخل مع المعطوف عليه في الترجي والتمني والتشبيه فلا يكون له معنى بخلاف العطف على اسم أن ولكن فإن المعنى يبقى على حاله.

لماذا يصح أن يقال: (إن محمداً حضر واللهِ) ولا يصح أن يقال: (إن محمداً حضر واللهَ أو واللهُ) بنصب أو رفع لفظ الجلالة، أليس ذلك يعود إلى صحة المعنى وعدمه؟ ذلك أن الأولى قسم، وأنه لا يصح العطف في التعبيرين الآخرين فلا يصح أن يقال: حضر الله.

لماذا يصح أن يقال (إن زيداً شجاع واللهِ) بالجر ولا يصح أن يقال (إن زيداً شجاع واللهَ أو واللهُ) أليس ذلك بسبب صحة المعنى أو فساده فإنه لا يصح أن يوصف الله بالشجاعة فلا يصح العطف.

ونحوه (إن زيداً جواد وحقك) فإنه يصح فيه الجر على القسم ولا يصح النصب أو الرفع إذ لا يصح أن يقال (حقك جواد) في حين يصح أن يقال (إن محمداً بريء منك واللهِ أو واللهَ أو واللهُ) بالرفع والنصب والجر. أليس ذلك بسبب صحة المعنى أو فساده؟

ونحوه في الفعل المضارع وذلك نحو قوله (يريد أن يعربه فيعجمُه) فإنه يصح الرفع في (فيعجمه) ولا يصح النصب لأن المعنى سيتناقض فإن

المعنى يكون على ذلك: يريد إعرابه فإعجامه، ونحو (أريد أن تأتيني فتشتمني) فإنه لا يصح النصب في (تشتمني) بل يلزم الرفع لأنه لم يرد الشتيمة ولكنه أراد: أريد أن تأتيني ولكنك تشتمني.

ونحو (لا تكذب تدخل النار) فإنه يلزم رفع (تدخل) ولا يصح جزمه. لأن المعنى سيكون (إن لا تكذب تدخل النار) وهو لا يصح. ونحو ذلك كثير.

٥ـ إذا كان الإعراب لا يفيد معنى فكيف يميز المخاطب بين الفاعل والمفعول أو غيرهما والعربية تبيح التقديم والتأخير في ذلك فلا تلتزم تقديم الفاعل وتأخير المفعول كما في سائر اللغات المبنية؟ كيف نعلم الفاعل من المفعول في قولنا (ضرب خالداً محمد) والإعراب لا يدل على معنى؟ كيف نعلم في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ الخاشي من المخشيّ؟ فإن قال نعلم ذلك من الرفع والنصب قلنا له: فأنت لا ترى أن الإعراب دليل معنى.

ثم كيف نعلم دلالة قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ أتكون براءة الله من المشركين والرسول أم من المشركين فقط؟

فإن قال: تعلم ذلك من حركة (الرسول) قلنا له: فقد أقررت بأن للإعراب معنى. فلا يصح إذن القول: إن الإعراب لا يدل على معنى.

٦ـ ثم ليس من المعقول ألا يفرق قطرب أو غيره ممن له أدنى معرفة باللغة بين معنى تعبير وآخر مما اختلف إعرابه وذلك نحو:

(أكرمتك وزيدٌ) و (أكرمتك وزيداً) فإن (زيداً) الأولى معطوفة على الفاعل المتكلم، فالمتكلم وزيد أكرما المخاطب، وفي الثانية أن المتكلم أكرم المخاطب وأكرم زيداً. كما هو واضح.

ونحو (إن زيداً نائم ومريض بالقلب) و (إن زيداً نائم ومريضاً بالقلب) ففي الأولى أنت مخبر عن زيد بأنه نائم وأنه مريض بالقلب، وفي الثانية أخبرت عن زيد أنه نائم وأخبرت عن شخص مريض بالقلب أنه نائم أيضاً.

ونحو (لعل أخاك العائدُ والرابحُ بالمال الكثير) و (لعل أخاك العائدُ والرابحَ بالمال الكثير) فرفع (الرابح) يدل على أن أخاك هو العائد وهو الرابح، فالعائد شخص واحد، ونصبه يدل أن الرابح بالمال شخص آخر غير أخيك وأن العائدَين اثنان هما أخوك والرابح بالمال.

ونحو (هذا رطباً أطيب منه بسراً) و (هذا رطبٌ أطيب منه بسرٌ) فأنت في الأولى تخبر عن شيء واحد في حالتين، وفي قولك (هذا رطبٌ أطيب منه بسرٌ) تخبر عن شيئين، والمعنى: هذا رطب غير أن هناك بسراً أطيب منه.

ونحو (واعدناه جانب الطور الأيمن) بجر الأيمن ونصبه فإذا قلتها بالجر كان نعتاً للطور ويقتضي ذلك وجود أكثر من طور، ولو قلتها بالنصب لكان نعتاً للجانب ولا يقتضي ذلك وجود أكثر من طور، ثم هل من المعقول ألّا يعرف قطرب أن مكان المواعدة في قوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ﴾ [طه: ٨٠] هو الجانب الأيمن من الطور وليس الطور الأيمن؟

٧- ثم إن المعنى قد يتم أو لا يتم بحسب الحالة الإعرابية فقولنا (أشهد أن محمداً رسولُ الله) برفع (رسول) تام المعنى، ولو قلتها بالنصب لم يتم المعنى حتى تأتي بالخبر، ولو قلت (كأنه منطلق) كان تام المعنى ولو قلت (كأنه منطلقاً) لم يتم المعنى حتى تأتي بالخبر فتقول مثلاً: كأنه منطلقاً سهم.

وغير ذلك من الأمثلة التي لا تنحصر والتي يتغير المعنى فيها لتغير الإعراب.

أما الشبهة الثانية وهي قوله إنه قد يختلف الإعراب ويتفق المعنى فهو غير صحيح أيضاً وذلك إما أن تكون الجملتان المذكورتان من لغتين مختلفتين نحو (ما زيد قائم) و (ما زيد قائماً) ونحو (ليس الطيب إلا المسكَ وإلا المسكُ) و (لعل محمداً حاضر) و (لعل محمدٍ حاضر) ونحو: (ما في الدار أحد إلا زيدٌ وإلا زيداً) فهذه لغات واللغات قد تختلف في التعبير عن المعنى الواحد. ومع ذلك حاول النحاة أن يذكروا الاختلاف في المعنى في بعض التعبيرات في مثال المستثنى المذكور.

أما ما كان من لغة واحدة فلا بد أن يختلف المعنيان إذا اختلفا في الإعراب كما في لا مالَ عندك ولا مالٌ عندك، ونحو ليس زيد بجبان ولا بخيلٍ ولا بخيلًا كما هو مقرر. وقد نقلت جملة من أقوال النحاة وتعليلاتهم في كتابي (معاني النحو) في الاختلاف في معاني الجمل التي ذكرها فلا نعيد القول فيها.

إن القول بأن الإعراب إنما هو للدلالة على المعاني المختلفة حقيقة لغوية ليس فيها شك فيما نرى، وإلا فمن ينكر أن قولنا مثلًا (أرهب الناس سلمان) إذا كان غفلًا احتمل معاني عدة ولا يتضح المعنى المراد إلا بالإعراب وذلك نحو:

أرهبَ الناسُ سلمانَ

أرهبَ الناسَ سلمانُ

أرهبُ الناسِ سلمانُ

ارهبِ الناسَ سلمانُ

وإن قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ لو غيرت حركة الرسول من الضمة إلى الكسرة لانتقض المعنى وفسد، وأن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] لو غيرت حالة الإعراب فيه فرفع لفظ الجلالة ونصب العلماء لانعكس المعنى وصار الله خاشياً تعالى الله عن ذلك، ولو قلت (خلقَ اللهُ الناسَ) لكنت صادقاً في قولك ولو قلت (خلقَ اللهَ الناسُ) لكنت كافراً ضالاً مضلًا. وغير ذلك وغيره مما هو واضح كل الوضوح.

معاني ألقاب الإعراب والبناء:

يسمي النحاة أحوال الإعراب الرفع والنصب والجر والجزم، ويسمون أحوال البناء الضم والفتح والكسر والسكون ويسمون العلامات الضمة والفتحة والكسرة والسكون وهذه التسميات ليست تسميات اعتباطية وإنما هي منتزعة من أوصاف حركات الفم عند النطق بها.

فسميت الضمة بذلك لأن الشفتين تنضم إحداهما إلى الأخرى عند النطق بها وترتفعان من مكانهما، فسميت الحالة الإعرابية رفعاً وسميت الحركة ضمة.

وسميت الفتحة بذلك لأن المتكلم عند النطق بها يفتح فمه وأما النصب فمعناه الإقامة والوقوف، فنصب الشيء إقامته ومنه نصب الراية أي إقامتها، فعند النطق بالفتحة ينتصب الفم أي يقف كأنه كان الفم شيئاً ساقطاً فأقمته ونصبته فسميت الحالة نصباً والحركة فتحة، فعند النطق بالفتحة ينتصب الفم أي يقف.

وأما الجر فهو جر الفك الأسفل إلى أسفل عند النطق بالكسرة، وسميت الكسرة بذلك لأن المكسور يهوي إلى أسفل فإنك إذا كسرت عصا أو خشبة هوى القسم المكسور إلى أسفل فسميت الحركة كسرة والحالة جراً وخفضاً والخفض هو ما يقابل المرتفع، والخفض والجر بمعنى واحد.

وأما الجزم فهو القطع والمراد به قطع الحركة أو الحرف فإن قطعت الحركة كان الحرف ساكناً. فالسكون ضد الحركة. إن الحركات ثلاث: الضمة والفتحة والكسرة، وأما السكون فهو نقيض الحركة فإن قطعت الحركة كان الحرف ساكناً.

والمجزوم إما مقطوع منه حركة أو حرف، فما قطع منه الحركة كان ساكناً نحو لم يذهبْ، والمقطوع منه الحرف نحو لم يرمِ ولم يخشَ ولم يدعُ ولم يذهبا، ولا جزم من غير قطع وحذف، جاء في (الإيضاح في علل النحو): «فنسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه...

والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه فيبين حنكه الأسفل من الأعلى فيبين للناظر كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه.

وأما الجر فإنما سمي بذلك لأن معنى الجر الإضافة، وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك (مررت بزيد) فالباء أوصلت مرورك إلى زيد وكذلك: المال لعبد الله وهذا غلام زيد.

هذا مذهب البصريين وتفسيرهم. ومن سماه منهم ومن الكوفيين خفضاً فإنهم فسروه نحو تفسير الرفع والنصب فقالوا لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين.

أما الجزم فأصله القطع، يقال جزمت الشيء وجذمته وبترته وجذذته وصلمته وفصلته وقطعته بمعنى واحد فكأن معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله ثم جعل منه ما كان بحذف حرف على هذا لأن حذف الحركة وحذف الحرف يجمعهما الحذف»[1].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): قال «وإنما قيل لعلم الفاعل رفع لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضماً وحركة الإعراب رفعاً لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولاً.

وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كأن الفم كان شيئاً ساقطاً فنصبته أي أقمته بفتحك إياه فسمى حركة البناء فتحاً وحركة الإعراب نصباً.

وأما جر الفك الأسفل إلى أسفل وخفضه فهو ككسر الشيء، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل فسمى حركة الإعراب جراً وخفضاً وحركة البناء كسراً لأن الأولين أرضح وأظهر في المعنى من المقصود من صورة الفم من الثالث.

ثم الجزم بمعنى القطع، والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف فسمى الإعرابي جزماً والبنائي وقفاً وسكوناً»[2].

وجاء في (التصريح): «الفتح وهو أقرب الحركات إلى السكون لحصوله بأدنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر، فإن الأول إنما يحصل بإعمال العضلتين معاً الواصلتين إلى طرف الشفة، والثاني إنما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل...

---

(١) الإيضاح في علل النحو ٩٣- ٩٤.

(٢) شرح الرضي ١/ ٢٤.

وأقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح، وسمي الأول ضماً لأنه ينشأ من ضم الشفتين أولاً ثم رفعهما ثانياً.

وسمي الثاني كسراً لأنه ينشأ من انجرار اللحي الأسفل إلى أسفل انجراراً قوياً.

وسمي الثالث فتحاً لأنه يتولد من مجرد فتح الفم»[1].

معاني الإعراب:

ذهب كثير من النحويين إلى أن الرفع علم الفاعلية وبقية المرفوعات مشبهة به، ولمن النصب علم المفعولية وبقية المنصوبات ملحقة بالمفاعيل، وأن الجر علم الإضافة[2].

وقيل: بل المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع وبقية المرفوعات محمولة عليها[3].

وقيل: بل المرفوعات كلها أصول[4].

وذهب ابن مالك إلى أن الرفع علم العمدة وهي مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائبه أو شبيه به لفظاً، يعني بالشبيه به اسم كان وأخواتها ونحوه.

وأن النصب علم الفضلة وهي مفعول مطلق أو مقيد (يعني بالمقيد بقية المفاعيل) أو مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه بالمفعول نحو (مررت بحسنٍ الوجهَ) بنصب الوجه.

وأن الجر لما بين العمدة والفضلة وهو المضاف إليه «وإنما كان بين العمدة والفضلة لأنه في وضع يكمل العمدة نحو (جاء عبدالله) وفي موضع يكمل الفضلة نحو (أكرمت عبدالله). وفي موضع يقع فضلة نحو: هذا

---

(١) التصريح ١/ ٥٨ـ ٥٩.

(٢) المفصل ٥٠/١، الرضي على الكافية ٢٤/١، الهمع ٩٢/١.

(٣) شرح ابن يعيش ٧٢/١، الهمع ٩٢/١.

(٤) الهمع ٩٢/١.

ضارب زيد»[1].

وألحق من العمد بالفضلات المنصوب في باب كان وإنّ ولا[2].

ورجح الرضي ما ذهب إليه ابن مالك في الرفع والنصب، وأما الجر فقد ذهب فيه مذهب النحاة. قال في تعقيبه على كلام ابن الحاجب (فالرفع علم الفاعلية) والأولى أن يقال: «الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد، والنصب علم الفضلة في الأصل ثم يدخل في العمد تشبيهاً بالفضلات... وأما الجر فعلم الإضافة أي كون الاسم مضافاً إليه معنى أو لفظاً كما في غلام زيد وحسن الوجه»[3].

وقال أيضاً: «والأولى على ما اخترناه قبل أن يقال: المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو أصل في جميع العمد»[4].

وقد أوضح رأيه في مكان آخر بصورة مفصلة فقال: «وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز أو اقتضاها بواسطة حروف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والأسماء التي تلي حروف الإضافة أعني حروف الجر.

وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها.

ثم أريد أن يميز علامة ما هو فضلة بواسطة حروف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فيميز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة فصار

---

(١) المساعد ١/ ٢٠١ـ ٢٠٢.

(٢) انظر التسهيل ٤٢ـ ٤٣، المساعد ١/ ٢٠١ـ ٢٠٢.

(٣) الرضي ٢٤/١.

(٤) الرضي ٧٠/١ وانظر ١٠٩/١.

معنى كون الاسم مضافاً إليه معنى العمدة بحرف معنى آخر منضمًا إلى المعنيين المذكورين علامته الجر فإن سقط الحرف ظهر الإعراب المحلي في هذه الفضلة نحو (اللهَ لأفعلن) فإذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدر. وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب فإن سقط الجار مع الفعل لزوماً كما في الإضافة زال النصب المقدر...

فأصل الجر أن يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة حرف ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علماً للمضاف إليه فقط:

أحدهما فيما أضيف إليه الاسم.

والثاني في المجرور المسند إليه نحو: مُرّ بزيد.

والأصل فيهما أيضاً ذلك كما بينا»[1].

ويبدو أن قول ابن مالك وما رجحه الرضي من أن الضمة دليل العمدة هو الأصل لقول إبراهيم مصطفى ومن تابعه إن الضمة دليل الإسناد.

والذي أراه في معاني الإعراب ما يأتي:

١ـ إن الرفع دليل الإسناد أو العمدة وليس في العربية اسم مرفوع إلا وهو طرف في الإسناد أي عمدة.

٢ـ إن حق العمدة أن يرتفع ولكن قد يدخل على المسند أو المسند إليه ما يعدل حركته الأصلية إلى النصب أو إلى الجر كالنصب بالأحرف المشبهة بالفعل والجر بالحروف الزائدة.

٣ـ النصب علامة الفضلة.

٤ـ قد يدخل على قسم من الفضلات ما يعدل حركتها إلى الجر كقولهم: ما رأيت من أحد، ورب رجلٍ أكرمت.

---

(١) الرضي على الكافية ١/ ٢١ـ ٢٢.

٥ـ الجر دليل الإضافة وأحياناً يكون علامة لإسناد غير مباشر أو مفعولية غير مباشرة[1].

دلالة العلامات على المعاني

الأصل أن تدل العلامات (الفتحة، الضمة، الكسرة، السكون مع بقية العلامات الفرعية الأخرى) على معانٍ نحو ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ ويستثنى من ذلك مواطن منها:

١ـ علامات البناء: فعلامات البناء لا تدل على معان نحو (أقبلت هذهِ المرأة ورأيت هذهِ المرأة ومررت بهذهِ المرأة) فكسرة (هذه) ونحو ذلك من علامات البناء لا تدل على معنى إذ هي لا تتغير بتغير موقعها في الجملة. ونعني بذلك حركة البناء الأصلي، أما حركة البناء العارض فهي قد تفيد معنى نحو (يا رجلُ) و (سقط الحجر من علُ) و (لا رجلَ في الدار).

فقولك (يا رجلُ) بالضم يفيد أن الرجل نكرة مقصودة. و (لا رجلَ) يفيد نفي الجنس تنصيصاً، و (سقط من علُ) يفيد تعيين العلو لأنه علو مخصوص كما أوضحه النحاة في مظانه.

٢ـ اختلاف اللغات: فإن اختلاف اللغات في العبارة الواحدة لا يفيد بالضرورة اختلاف المعاني وذلك نحو (ما محمد قائماً) و (ما محمد قائمٌ) فإننا لا نستطيع أن نقول أن معنى (ما محمد قائماً) في لغة الحجاز يختلف عن معنى (ما محمد قائم) في لغة تميم. وإن نحو (ليس الطيب إلا المسكَ) بإعمال (ليس) في لغة الحجاز يختلف عن (ليس الطيب إلا المسكُ) بإهمالها في لغة تميم، وأن معنى (لعل أبي المغوار منك قريب) في لغة عقيل يختلف عن (لعل أبا المغوار منك قريب) في لغة سائر العرب وهكذا.

٣ـ الإتباع والمجاورة: والإتباع قائم على الانسجام الموسيقي بين الكلمات والحركات. وحركات الإتباع لا تدل على معنى نحو (وإذ قلنا للملائكةُ اسجدو) بضم التاء إتباعاً لضم الجيم في ﴿ٱسْجُدُواْ﴾. ومنه قراءة

---

(١) انظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٣٤٦.

(الحمدِ لِله) بكسر الدال إتباعاً لكسر اللام بعدها. ونحو (يا طَلحَةَ أقبل) بإتباع التاء للمفتوح قبلها[1].

ومنه المجاورة نحو (هذا جحر ضبٍّ خربٍ)[2] بجر (خرب) لمجاورة ما قبله ومنه قوله:

كأنما ضربت قدام أعينها ... قطناً بمستحصد الأوتار محلوجِ

والوجه أن يقول (محلوجاً).

وقوله:

تريك سنة وجهٍ غيرِ مقرفةٍ ... ملساء ليس بها خال ولا ندب

بجر (غير) والوجه أن يقول (سنة وجهٍ غيرَ مقرفة) بنصب (غير).

وقوله:

كأن أباناً في عرانين وبله ... كبير أناس في بجادٍ مزملِ

ونحوه ليس بالقليل[3].

وقد يكون الإتباع في الكلمات كقولهم (الغدايا والعشايا) والغدوة لا تجمع على (الغدايا) ولكنهم لما جاءت مع (العشايا) أتبعوها.

ومنه قول العرب لمن قدم من سفر (أَوْبة وطَوبة) والأصل (طيبة) لكن قالوه بالواو لمحاذاة أوبة.

ومن ذلك قولهم (هنأني ومرأني) والأصل (أمرأني).

ويقولون (أخذني من ذلك ما قدُم وحدُث)، لا يضم (حدث) في شيء من الكلام إلا في هذا الموضع وذلك لمكان (قدم) على الازدواج[4].

---

(١) انظر الهمع ١/٢٠، شرح السيرافي بهامش الكتاب ١/٢٦.

(٢) انظر الكتاب ١/٢١٧.

(٣) انظر معاني القرآن ٢/٧٤، المغنى ٢/ ٦٨٢ـ ٦٨٤.

(٤) انظر المزهر ١/٣٤٠ وما بعدها، المغني ٢/٦٨٤.

بل ربما جيء بكلمات ليس لها معنى إتباعاً لما قبلها كقولهم (حسن بسن) و (جائع نائع) وعطشان نطشان وحار بار ونحوه.

٤ـ حركة النقل كقراءة من قرأ (قدَ افلح) بفتح الدال و (ألم تعلمَ ان) بفتح الميم[1] وذلك بنقلهما من الهمزة بعدهما. ومنه قول الشاعر:

عجبت والدهر كثير عجبُهْ   من عنزيٍّ سبني لم أضربُهْ

بنقل حركة الهاء في (اضربهُ) إلى الباء الساكنة قبلها[2].

٥ـ حركة الحكاية وذلك كقولهم (مَن زيداً؟) لمن قال: رأيت زيداً. و (مَن زيدٍ) لمن قال (مررت بزيد) يحكون الكلمة كما نطقت. جاء في (الكتاب): «اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل: رأيت زيداً (مَن زيداً؟) وإذا قال: مررت بزيدٍ قالوا (مَن زيدٍ؟) وإذا قال: هذا زيدٌ قالوا (مَن زيدٌ؟).

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين.

فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسؤول كما قال بعض العرب (دعنا من تمرتان) على الحكاية لقوله (ما عنده تمرتان).

وسمعت أعرابياً مرة وسأله رجل فقال: أليس قرشياً؟ فقال: (ليس بقرشياً) حكاية لقوله»[3].

ومن ذلك قولهم (بدأت بالحمدُ لله رب العالمين) وقول الشاعر:

وجدنا في كتاب بني تميم   أحقُّ الخيل بالركض المعار

فقد حكى (أحق الخيل بالركض المعار) و (الحمد لله) ولا يجوز إلا ذاك[4].

---

(١) الهمع ٢٠/١.

(٢) انظر الكشاف ٤٢٠/١.

(٣) الكتاب ٤٠٣/١ وانظر المساعد ٣٢/١، الهمع ٢٠/١.

(٤) المقتضب ٤/ ٩ـ ١١، الكتاب ٦٥/٢.

ومن ذلك أن تسمي أحداً بشيء قد عمل بعضه في بعض نحو تأبط شرّاً وبرق نحره، كل ذلك يحكى ولا دلالة لعلاماته وإن كان الأصل في قسم مما يحكى أن يجري على سنن التعبير في العربية.

٦- حركة التخلص من الساكنين نحو ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1] وقوله ﴿إِن يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا﴾.

٧- حركة الخفة نحو (لم يعدُّ) ونحو قوله ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ﴾.

٨- حركة المناسبة نحو (غلامِي) و (إن أبِي يدعوك)[2].

٩- حذف الحركة لسبب غير إعرابي وذلك كقراءة أبي عمرو ﴿إن الله يأمرْكم﴾ و ﴿فتوبوا إلى بارئْكم﴾[3] ونحو ﴿مالك لا تأمنّا﴾ بحذف ضمة المضارع[4].

وكثير من هذا الحذف سببه التخفيف[5].

١٠- الضرورة: وذلك أن لغة الشعر لغة خاصة وأنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره وذلك نحو قوله (أمن أم أوفى دمنة لم تكلّمِ) بكسر الميم من (تكلّم) ونحو قوله (يوم الصليفاء لم يوفون بالجار) ونحو:

تأبى قضاعة أن تعرفْ لكم نسبا وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

وغير ذلك من المواطن.

وكل ذلك ليس له علاقة بدلالات الإعراب.

---

(١) المساعد ٣٢/١، الهمع ٢٠/١.
(٢) انظر الهمع ٢٠/١.
(٣) الخصائص ٣٤٠/٢.
(٤) انظر معاني القرآن ٣٨/٢.
(٥) انظر معاني القرآن ٢/ ١٢- ١٣، الهمع ٢٢/١.

أغراض الإعراب:

الإعراب سمة من سمات العربية ومزية من مزاياها، وله فوائد وأغراض حرمت منها اللغات المبنية.

قد تقول: إن الإعراب مدعاة إلى التعقيد في تعلم اللغة واستعمالها وإن اللغة المبنية أيسر تعلماً واستعمالاً، فإن عليك في اللغة المعربة أن تعلم ثلاثة استعمالات لكل كلمة معربة ترفعها مرة وتنصبها مرة وتجرّها مرة أخرى، فكلمة (محمد) مثلًا عليك أن تتعلم كيف تنطقها في كل جملة فمرة تقولها بالرفع نحو (حضر محمدٌ) ومرة تقولها بالنصب نحو (أكرمت محمداً) ومرة تقولها بالجر نحو (سلمت على محمدٍ).

وكذلك الأمر في الفعل المضارع فإن عليك أن تعرف متى تستعمله مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً في حين لا تتطلب اللغات المبنية شيئاً من ذلك بل تنطق الكلمة بحالة واحدة في جميع الأحوال فتقول مثلًا:

حضر خالدٌ Khalid came

رأيت خالداً I saw Khalid

ذهبت مع خالدٍ I went with Khalid

فلا يتطلب ذلك شيئا من التغيير.

وكذلك الأمر في الفعل فنقول:

أنا أذهبُ I go

أريد أن أذهبَ I want to go

أنا لم أذهبْ I didn't go

في حين عليك أن تقول الفعل المضارع في ثلاث حالات: أنا أذهبُ (بالرفع) وأريد أن أذهبَ (بالنصب) وأنا لم أذهبْ (بالجزم) فاتضح أن البناء أسهل وأيسر تعلماً واستعمالاً. ونحن نقول أيضاً أن البناء أسهل وأيسر تعلماً واستعمالًا ولكن هل السهولة مزية دائماً؟ لو كان عندك جهازان: غسالتان

مثلًا أو جهازا تسجيل تلفازي (فيديو) أو حاسبتان أو نحو ذلك أحدهما أعقد من الآخر وأصعب فإن كان في هذا التعقيد والصعوبة مزايا وفوائد كبيرة لا يؤديها الجهاز الآخر كان هذا التعقيد مزية له، وإن لم يكن في هذا التعقيد نفع أو فائدة توازي صعوبته كان هذا التعقيد عيباً لا مزية، فليست السهولة هي المقياس وإنما المقياس الفائدة.

واللغة إنما وجدت للتعبير عن المعاني، فما كان أكثر دقة في التعبير عن المعاني وأكثر اتساعاً وشمولاً في الدلالة عليها كان أمثل وأحسن. ولا شك أن الإعراب في العربية يؤدي ما لا تؤديه اللغات المبنية من دقة في المعاني واتساع فيها، فهو مزية لها على ما فيه من بعض صعوبة.

إن اللغة العربية تبدو وكأنها جهاز متطور جدًا وإن اللغات الأخرى بالنسبة إليها كأنها جهاز قديم متخلف، وإن فيها مزايا وخصائص لا ترقى إليها بل لا تقرب منها اللغات المبنية، ولأضرب مثلًا يوضح ذلك.

أنت تقول في العربية في النفي مثلًا:

أنا ما أذهب، وأنا لا أذهب، وأنا إنْ أذهبُ، وأنا لست أذهب. يقابلها في الإنكليزية تعبير واحد I don't go مع أن لكل تعبير معنى خاصاً به لا يؤديه الآخر.

وتقول: (لا طالبَ غائبٌ) و (لا طالبٌ غائباً) و (ما طالب غائباً) و (ما من طالب غائباً) و (ما طالب بغائب) و (إنْ طالبٌ غائباً) و (إنْ من طالب غائباً) وغير ذلك، وكل تعبير له معنى. في حين تقول كل ذلك في الإنكليزية بعبارة واحدة هي: No student is absent

وغير ذلك كثير.

فالإعراب مزية للغة القرآن.

إن من أهم أغراض الإعراب:

١ـ التعبير عن المعاني المختلفة: فإن قسماً من العبارات ـ كما ذكرنا ـ لا تفهم إلا بالإعراب، وإن أي تغيير فيه يلحقه تغيير في المعنى

وذلك نحو قولك (بعت طعامك بعضَه مكيلًا وبعضَه موزوناً) «إذا أردت أن الكيل والوزن وقعا في حال البيع فإن رفعت فإلى هذا المعنى ولم يكن متعلقا بالبيع فقلت: بعت طعامك بعضُه مكيل وبعضُه موزون أي بعته وهو موجود كذا وكذا فيكون الوزن والكيل قد لحقاه قبل البيع وليسا بصفة للبيع. وتفهم هذا بأن الرجل إذا قال: بعتك هذا الطعام مكيلًا وهذا الثوب مقصوراً فعليه أن يسلمه إليه مكيلًا ومقصوراً. وإذا قال بعتك وهو مكيل فإنما باعه شيئاً موصوفاً بالكيل ولم يتضمنه البيع»[1].

ونحو قولك (هذا غلاماً أحسن منه رجلًا) يريدون بيانه في شخص واحد أي هذا عندما كان غلاماً أحسن منه عندما صار رجلًا. فإن قلت (هذا رجلٌ أحسن منه غلامٌ) كنت قصدت شخصين[2] أي هذا رجل وهناك غلام أحسن منه.

وهو نظير قولك (هذا بسراً أطيب منه رطباً) فأنت فضلت التمر في حالة كونه بسراً عليه حالة كونه رطباً، فإن قلت (هذا بسرٌ أطيب منه رطب) كان المعنى أن هذا البسر هناك رطب أطيب منه. ولذا يصح أن تقول (هذا رطبٌ أطيب منه عنبٌ) ولا يصح (هذا رطباً أطيب منه عنباً) لأنك في الأولى فضلت عنباً على تمر وأما في الثانية فقد جعلت التمر حالة من حالات العنب أي هذا عندما يكون رطباً أطيب منه عندما يكون عنباً ولا يصح هذا.

ونحو (كيف أنت ومحمدٌ) و (كيف أنت ومحمداً) ففي العطف بالرفع يكون السؤال عن كل واحد منهما أي كيف أنت وكيف محمد، وبالنصب يكون السؤال عن العلاقة بينهما قالوا: «ومن ذلك جاء الشتاء والحطبَ ولم يرد أن الحطب جاء وإنما أراد الحاجة إليه فإن أراد مجيئهما قال: والحطبُ»[3].

(١) الأصول ٢/ ٤٩ـ ٥٠.
(٢) الصاحبي ١٩١.
(٣) الصاحبي ١٩١.

ونحو ذلك قولك (كم رجلًا عندك قال الحق) و (كم رجلٍ عندك قال الحق) و (كم رجلٌ عندك قال الحق) ففي حالة نصب ما بعد (كم) تكون (كم) استفهامية والسؤال عن عدد الرجال الذين قالوا الحق عنده. وفي حالة جره تكون (كم) خبرية ويراد بها التكثير وليس الاستفهام والمعنى أن رجالًا كثيرين قالوا الحق عنده.

وفي حالة الرفع يكون المعنى: كم مرة رجل عندك قال الحق، ويكون السؤال عن عدد المرات التي قال فيها الحق رجلٌ عنده. فالسؤال عن رجل واحد كم مرة قال الحق.

ونحو قولهم (سل أيُهم قام) و (سل أيَهم قام) ففي رفع (أي) تكون (أي) استفهامية ويكون المعنى سل الناس أيهم قام. وفي النصب تكون (أي) اسماً موصولًا والمعنى سل القائم.

ونحو (طعن الغلام جانب الرجل الأيسر) فإذا قلت (الأيسرُ) بالرفع كان وصفاً للغلام وإذا قلتها بالنصب كان وصفاً للجانب، وإذا قلتها بالجر كان وصفاً للرجل.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾ [القمر: ٥٢] برفع (كل) والمعنى أن كل شيء فعلوه مثبت في الزبر أي مدوّن فيها.

فـ (فعلوه) صفة لـ (شيء) والخبر (في الزبر) ولا يصح النصب لأن المعنى سيكون أنهم فعلوا كل شيء في الزبر وهو لا يصح لأنهم لم يفعلوا شيئاً فيها.

جاء في (معاني القرآن): «وأما قوله ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾ فلا يكون إلا رفعاً لأن المعنى والله أعلم: كل فعلهم في الزبر مكتوب فهو مرفوع بفي و (فعلوه) صلة لشيء. ولو كانت (في) صلة لـ (فعلوه) في مثل هذا من الكلام جاز رفع (كل) ونصبها كما تقول: (وكل رجل ضربوه في الدار). فإن أردت ضربوا كل رجل في الدار رفعت ونصبت. وإن أردت: وكل من ضربوه هو في الدار رفعت»[1]. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ

(١) معاني القرآن ٢/ ٩٥-٩٦.

أحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ [يس: ١٢] بنصب (كل). والرفع ضعيف لأن المعنى: أحصينا كل شيء في إمام مبين وهو اللوح المحفوظ. ولو رفع لاحتمل معنيين: المعنى الذي ذكرناه، والآخر أن كل شيء أحصيناه إنما هو مثبت في إمام مبين فتكون (أحصيناه) صفة لـ (شيء) و (في إمام) خبراً.

وعلى هذا تكون الأشياء على قسمين: قسم مُحصَى فهو مثبت في اللوح وقسم غير مُحصَى فهو غير مثبت وهذا لا يصح.

ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩] بنصب (كل) والرفع ضعيف لأن المعنى على النصب أنا خلقنا كل شيء بقدر، وعلى الرفع يحتمل هذا المعنى ويحتمل أن تكون (خلقناه) صفة لـ (شيء) والخبر (بقدر) فتكون الأشياء على قسمين: قسم خلقه الله فيكون بقدر وقسم خلقه غيره فلا يكون بقدر، تعالى الله عن الشريك.

ونحو ذلك كثير.

ومثله إعراب الفعل المضارع فإن الفعل المضارع قد تتوارد عليه المعاني المختلفة فلا يتبين المعنى المراد إلا بالإعراب وذلك كالنفي والنهي نحو (لا يضرب محمدٌ خالداً) فإنك إذا رفعت (يضرب) كنت نافياً وإذا جزمت كنت ناهياً.

ونحو (أعطني فأمدحك) فإن رفعت (أمدحك) كان المعنى أعطني فأنا أمدحك والفاء استئنافية أي أنا قائم بمدحك فأعطني، وإن قلتها بالنصب كان المعنى أعطني لأمدحك والفاء سببية والمعنى أن المدح غير حاصل.

ونحو (لم تؤذه فيرهبك) فإن قلتها بالجزم كان المعنى لم تؤذه فلم يرهبك فأنت نافٍ للرهبة والفاء عاطفة. وإن قلتها بالنصب كان المعنى أن ليس ثمة داع لرهبتك فأنت لم تؤذه أي أنت لم تؤذه فلماذا يرهبك؟ وبالرفع معناه أنت لَم تؤذه وهو يرهبك مع ذلك. فهو نفي للإيذاء وإثبات للرهبة. ونحوه المثال النحوي المشهور (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فإنّ نصبَ (تشرب) دليل على النهي عن المصاحبة، وجزمه دليل على أنه نهي عن أكل السمك وشرب اللبن على كل حال اجتمعا أو افترقا.

ورفعه دليل على إباحة شرب اللبن ونهيه عن أكل السمك.

ونحوه كثير.

٢ـ السعة في التعبير: إن الإعراب يعطي المتكلم سعة في التعبير وحرية في الكلام فيقدم ويؤخر من دون لبس إذ يبقى الكلام مفهوماً، وذلك لأن المفردة تحمل معها ما يدل على وظيفتها اللغوية، وهذا ما حرمت منه اللغات المبنية فهي تتبع طريقة حفظ المراتب لأن أي تغيير في موقع الكلمة يلبس المعنى فلا يمكن في اللغة المبنية تقديم المفعول به وتأخير الفاعل مثلاً، بل لا بد للمتكلم أن يسير على طريقة واحدة في التعبير. وهذا يتضح في العربية فيما لا يتبين فيه إعراب. وليست ثمة قرينة تدل على المعنى الذي تقصد فلا بد أن تسير على ترتيب معين لا تحيد عنه وذلك نحو (ضرب موسى عيسى) فلا بد أن تقدم الفاعل على المفعول وإلا التبس الكلام.

جاء في (شرح السيرافي على الكتاب) في قوله (ضرب زيداً عبدالله) «إنما قدموا المفعول هنا على الفاعل لدلالة الإعراب عليه فلم يضر من جهة المعنى تقديمه واكتسبوا بتقديمه ضرباً من التوسع في الكلام لأن في كلامهم الشعر المقفى والكلام المسجع، وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه. فإذا وقع في الكلام ما لا يتبين فيه الإعراب في فاعل ولا مفعول قدم الفاعل لا غير كقولهم (ضرب عيسى موسى) فعيسى هو الفاعل لا غير.

وإن كان الإعراب في أحدهما جاز التقديم والتأخير كقولهم ضرب زيداً عيسى وضرب عيسى زيداً»[1].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى أنك لو قلت: ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول. ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق

(١) شرح السيرافي ١/١٤.

المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب.

ألا ترى أنك تقول: ضرب زيدٌ عمراً وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر.

فإن قيل: فأنت تقول: ضرب هذا هذا وأكرم عيسى موسى، وتقتصر في البيان على المرتبة، قيل: هذا شيء قادت إليه الضرورة لتعذر ظهور الإعراب فيهما. ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو ضرب عيسى زيد»[1].

وإليك مثلًا يوضح كيف يعطي الإعراب السعة في الكلام، ففي قولك مثلًا (ظن خالدٌ محمداً مسافراً) نستطيع أن نجعلها بصور متعددة كلها واضحة المعنى وذلك نحو قولنا:

ظن خالدٌ محمداً مسافراً	مسافراً محمداً ظن خالدٌ
خالدٌ ظن محمداً مسافراً	ظن محمداً مسافراً خالدٌ
محمداً ظن خالدٌ مسافراً	ظن محمداً خالدٌ مسافراً
مسافراً ظن خالدٌ محمداً	ظن مسافراً خالدٌ محمداً
محمداً مسافراً ظن خالدٌ	مسافراً ظن محمداً خالدٌ

فهذه عشر صور لتعبير واحد والمعنى واضح فيها جميعها فكلها الظان فيها خالد وقد عرفنا ذلك من الضمة التي يحملها الاسم فهو الفاعل فيها كلها.

يقابلها في الإنكليزية:

Khalid thought that Mohamed was travelling.

ولا نستطيع أن نغير موضع أية كلمة منها وإلا تغير المعنى.

ونحو قولنا (أطعم محمدٌ خالداً خبزاً) فإننا نستطيع أن نجعلها بصور

(١) شرح ابن يعيش ٧٢/١.

متعددة كلها واضحة المعنى وذلك نحو:

أطعم محمدٌ خالداً خبزاً	أطعم خالداً محمدٌ خبزاً
محمدٌ أطعم خالداً خبزاً	أطعم خالداً خبزاً محمدٌ
خالداً أطعم محمدٌ خبزاً	أطعم خبزاً محمدٌ خالداً
خبزاً أطعم محمدٌ خالداً	أطعم خبزاً خالداً محمدٌ
خالداً خبزاً أطعم محمدٌ	أطعم محمدٌ خبزاً خالداً
خبزاً خالداً أطعم محمدٌ	محمدٌ أطعم خبزاً خالداً
خالداً خبزاً محمدٌ أطعم	محمدٌ خبزاً أطعم خالداً
خبزاً خالداً محمدٌ أطعم	محمدٌ خالداً أطعم خبزاً

فهذه ست عشرة صورة لجملة يقابلها تعبير واحد في الإنكليزية هو: Mohamed fed Khalid bread.

فقد أعطى الإعراب حرية في التعبير وسعة لا تمتلكها اللغات المبنية.

٣ـ الدقة في المعنى: وللإعراب غرض آخر هو الدقة في المعنى مما لا تستطيع اللغات المبنية على التعبير بمثله وذلك نحو: (لا رجلَ حاضرٌ) و (لا رجلٌ حاضراً) فإن الأولى نص في نفي الجنس. والثانية تحتمل نفي الجنس والوحدة، هذا إضافة إلى أن الأولى آكد من الثانية، قال تعالى: ﴿وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١] بنصب أصغر وأكبر وقال في سورة سبأ ﴿وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٣] برفعهما ولكل منهما دلالة ويدل على ذلك الإعراب ولا يمكن أن يؤدى مثل هذا المعنى في اللغات المبنية.

ونحو (هو في الدار مقرىءٌ) و (هو في الدار مقرئاً) فإن الأولى لا تقتضي وجوده في الدار ولا أنه مقرىء في وقت الإخبار، ولكن إذا أراد أن يُقرىء فإنه يقرىء في الدار. أما الثانية فإنها تقتضي وجوده في الدار وأنه يقوم بالإقراء فيها وقت الإخبار.

ونحو (محمد مشياً) و (محمد مشيٌ) فإن الأولى تعبير حقيقي ومعناه أنه يمشي مشياً كثيراً متصلاً بعضه ببعض وأن الثانية تعبير مجازي والمعنى أن محمداً تحول إلى مشي.

ونحو (إن محمداً منطلق وخالداً) و (إن محمداً منطلق وخالدٌ) فإن (خالداً) في الجملة الأولى مؤكدة بخلاف الثانية.

ونحو (صبرٌ جميلٌ) و (صبراً جميلاً) فإن الجملة الأولى أمر بالصبر الدائم الطويل والثانية أمر بالصبر غير الدائم لأن الأولى جملة اسمية والثانية فعلية ونحوه قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذاريات: ٢٥] فهو رد التحية بخير منها.

ونحو ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] فعطف بالنصب على الرفع لغرض التعظيم.

ونحو (مررت بمحمد الشجاعِ) بالإتباع و (مررت بمحمد الشجاعُ) بقطع الصفة، والجملة الأولى تقال لمن علم أنه متصف بالصفة ولمن لم يعلم، وأما الثانية فلا تقال إلا لمن علم اتصاف الموصوف بالصفة.

ونعود إلى صور الجملة الواحدة ودلالاتها لنرى كيف تختلف كل صورة عن الأخرى مع أن المعنى العام فيها واحد وهي قولنا (أطعم محمدٌ خالداً خبزاً) فإن كل صور هذه الجملة المختلفة تفيد أن محمداً أطعم خالداً خبزاً ولكن ثمة اختلاف جزئي بين معنى كل تعبير وآخر.

وإليك إيضاح ذلك بصورة موجزة:

١- أطعم محمد خالداً خبزاً - هذا تعبير ابتدائي يقال والمخاطب خالي الذهن وكل جزئياته مجهولة للمخاطب فكأنه جواب لمن قال: ماذا حدث؟

٢- محمد أطعم خالداً خبزاً - يقال هذا التعبير إذا كان المخاطب يعلم أن شخصاً ما أطعم خالداً خبزاً ولكن لا يعلمه أو كان يظن أنه غير محمد فيصحح له هذا الوهم، فكأنه جواب عن سؤال: من أطعم خالداً خبزاً؟

٣ـ خالداً أطعم محمدٌ خبزاً ـ يقال التعبير إذا كان المخاطب يعلم أن محمداً أطعم شخصاً ما خبزاً ولكنه لا يعلم هذا الشخص الذي أطعمه محمد، أو كان يظن أنه غير خالد فيقال له هذا التعبير. فكأنه جواب عن سؤال:

من أطعم محمدٌ خبزاً؟ أو بتعبير آخر: من الذي أطعمه محمد خبزاً؟

٤ـ خبزاً أطعم محمدٌ خالداً ـ يقال هذا التعبير إذا كان المخاطب يعلم أن محمداً أطعم خالداً شيئاً ما ولكنه لا يعلم هذا الشيء أو كان يظنه لحماً مثلًا فيصحح له هذا الوهم فكأنه جواب عن سؤال: ماذا أطعم محمدٌ خالداً؟

٥ـ خالداً خبزاً أطعم محمدٌ ـ يقال هذا التعبير إذا كان المخاطب يعلم أن محمداً أطعم شخصاً ما شيئاً ما ولكنه يجهل الشخص وما أطعمه فيقال له هذا التعبير لإيضاح ما يجهله وكأن هذا التعبير جواب عن سؤال من أطعم محمدٌ؟ وماذا أطعمه؟

أو بتعبير آخر: من الذي أطعمه محمد وماذا أطعمه؟

٦ـ محمدٌ خالداً أطعم خبزاً ـ يقال هذا التعبير إذا كان المخاطب يعلم أن شخصاً ما أطعم آخر خبزاً ولكن لا يعلم المُطعِم ولا المُطعَم فكأنه جواب عن سؤال: من أطعم خبزاً ومن المُطعَم؟

٧ـ محمدٌ خبزاً أطعم خالداً ـ يقال هذا التعبير إذا كان المخاطب يعلم أن شخصاً أطعم خالداً شيئاً ما ولكن لا يعلم المُطعِم ولا ماذا أطعم، فكأنه جواب عن سؤال: من أطعم خالداً؟ وماذا أطعمه؟

٨ـ محمد خالداً خبزاً أطعم ـ يقال هذا التعبير إذا كان المخاطب يعلم أن شخصاً ما أطعم شخصاً آخر شيئاً ما ولكنه لا يعلم المُطعِم ولا المُطعَم ولا ماذا أطعمه، فكأنه جواب عن سؤال: من المُطعِم ومن المُطعَم وماذا أطعمه؟

٩ـ أطعم خالداً خبزاً محمد ـ هنا قُدّم المفعولان على الفاعل

لأهميتهما، ذلك أن محمداً من شأنه أن يُطعم فلا غرابة في الإخبار عن ذلك ولكن الغريب أن يطعم خالداً خبزاً، فالغرابة في الشخص الذي أطعمه محمد وفي الشيء الذي أطعمه إياه. فإن محمداً لا يطعم خالداً من جهة ولا يُطعم خبزاً من جهة أخرى ولكن في هذه المرة أطعم خالداً وأطعمه خبزاً فقدم هذين الشيئين لأهميتهما.

١٠ـ أطعم خبزاً محمدٌ خالداً ـ يقال هذا التعبير إذا كان من شأن محمد أن يطعم خالداً ولكن الاهتمام وقع على ذكر الخبز لأن من شأن محمد ألا يطعم خالداً خبزاً فإن خالداً ليست به حاجة إلى الخبز ولكن هذه المرة أطعمه خبزاً.

وهكذا تترتب الأهمية في الإخبار بحسب التقديم والتأخير.



القرينة

الكلام على ضربين:

ضرب لا يحتاج إلى قرينة وهو ما وافقت دلالته الظاهرة دلالته الباطنة من غير إبهام أو احتمال آخر في المعنى وذلك نحو ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ ونحو ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة: ١٦٣] وقوله ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾﴾ [الأنعام: ٧٤].

وضرب لا يتضح مقصوده إلا بقرينة كقولك (رأيت أسداً) بمعنى الشجاع أو (رأيت عيناً) بمعنى الجاسوس أو (هذا بحر) أي جواد.

فإنه لا تتضح هذه المعاني إلا بالقرينة التي تصرفه عن معناه الحقيقي أو تصرفه إلى أحد المعاني المشتركة.

والمقصود بالقرينة الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه[1]، وقيل هي أمر يشير إلى المطلوب[2].

وهي عنصر مهم لفهم الجملة فبها نعرف الحقيقة من المجاز ونعرف المقصود للألفاظ المشتركة ونعرف الذكر والحذف وخروج الكلام عن ظاهره وما إلى ذلك مما يحتمل أكثر من دلالة في التعبير.

---

(١) موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي - ١٢٢٨/٥.

(٢) التعريفات ١٥٢.

وقد قسمها علماؤنا إلى حالية ومقالية أو لفظية ومعنوية[1].

ويمكن تقسيمها إلى ما هو أكثر تفصيلًا وإن كان في الإمكان ردها إلى الحال والمقال. وأوثر تقسيمها على ما يأتي:

١ـ القرينة اللفظية: وهي اللفظ الذي يدل على المعنى المقصود ولولاه لم يتضح المعنى وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١] فقوله (من قبل) وضح أن المقصود بقوله (تقتلون) هو الزمن الماضي وليس الحال أو الاستقبال. ونحو قوله تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ [البقرة: ١٣٣] فقوله: ﴿إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ بين أن إلهه وإله آبائه هو واحد وليس اثنين.

ونحو قولك (ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذاك) و(ما مثل أبيك ولا أخيك يقول ذاك) فقولك (يقولان) في الجملة الأولى يدل على أن في الكلام حذفاً وأن الأصل (ما مثل أبيك ولا مثل أخيك يقولان ذاك) بدليل تثنية الخبر، فهما شخصان. وإن قولك في الثانية (يقول) يدل على أنه ليس في الجملة حذف بدليل إفراد الخبر (يقول) فهو شخص واحد.

ونحو قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] فالضمير (هو) يعود إلى العدل، والمعنى (العدل أقرب للتقوى) والذي وضح الضمير هو تقدم مادته في الاشتقاق وهو قوله: ﴿اعْدِلُوا﴾[2].

ونحو قولك (ضربت موسى سلمى) فالتاء عينت الفاعل ولولاها لكان موسى هو الضارب. ولذا إذا لم تكن قرينة تعين المقصود وجب حفظ المراتب نحو (أعطيت زيداً أخاك) و (أكرم عيسى موسى) و (ضرب من في الدار من على السطح).

وكذلك الأمر في تعيين المحذوف فقد يتعين بقرينة لفظية نحو قولك (خالداً) جواباً لمن قال: من أكرمت؟ فإن المعنى: أكرمت خالداً. ونحو

---

(١) موسوعة اصطلاحات العلوم ١٢٢٨/٥، الرضي ١٢٩/١.

(٢) انظر حاشية الخضري ٥٤/١.

قولك (محمدٌ) جواباً لمن قال: من حضر؟ والتقدير حضر محمد.

ونحو قولك (أعط الذي والتي وصلتك) أي أعط الذي وصلك بدليل ما بعده[1].

٢ـ القرينة العقلية: وهي التي تتضح من المنطق العقلي نحو (أكل الكمثرى موسى) و (أرضعت الصغرى الكبرى) فإن العقل عيّن الآكل في الجملة الأولى والمرضعة في الجملة الثانية، ونحو قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣] وقولهم (بنو فلان يطؤهم الطريق) وقوله (إذا ما نام ليل الهوجل) فإنه لا يصح الإسناد إلى المذكور عقلًا.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ [البقرة: ٩٣] فإن العجل لا يُشرب في القلوب وإن المعنى وأشربوا حب عبادة العجل.

ونحو قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ ﴿٥٦﴾﴾ [طه: ٥٦] ولا شك أن الله لم يُرِ فرعون كل آياته وإنما أراه الآيات التي آتاها موسى.

وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء: ٦٣] ومعلوم عقلًا أنه لا يصح أن يحطم الصنم الكبير الأصنام الصغار فهو يريد بذلك تبكيتهم ونحو ذلك.

٣ـ القرينة المعنوية: وهي التي يحكم بدلالتها المعنى وصحته وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف: ٧٩] أي سفينة صالحة ولولا هذا التقدير لم يصح المعنى فإن عيبها لا يخرجها عن كونها سفينة.

ونحو قوله تعالى على لسان بني إسرائيل لموسى حينما أمرهم بذبح البقرة ﴿قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [البقرة: ٧١] أي الحق الواضح وإلا فإنه قد جاءهم بالحق ابتداء. ونحوه قوله تعالى: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة: ٦٠] أي فضرب فانفجرت فإن

(١) انظر حاشية الخضري ٧٦/١، ٦٢/١.

المعنى يقتضي ذلك وهو أن يكون الانفجار بعد الضرب، ونحو قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] والمعنى (فأفطر) وإلا فليس عليه قضاء.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦] فإنه لا يصح عطف (بالوالدين) على قوله (لا تشركوا به شيئاً) لأن المعنى لا يصح فلا بد من تقدير ما يقتضيه المعنى نحو (وأحسنوا بالوالدين) أو (أوصيكم بالوالدين) وما إلى ذلك.

ونحو قوله: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩] فإنه لا يصح عطف (لأحل) على قوله (لما بين يدي) فإنه لا يصح أن تقول (ومصدقاً لأحل) بل لا بد من تقدير ما يقتضيه المعنى نحو (وجئتكم لأحل) وما إلى ذلك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] فما فوق هذا القول من الضرب والشتم هو أولى بالنهي. ولا يصح الوقوف عند ظاهر النص. ونحو ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧﴾ [الزلزلة: ٧] ولا شك أن ما فوق المثقال داخل في الرؤية. وقوله: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]. فلا شك أنك إذا ائتمنت الأول بما دون القنطار أداه إليك وإذا ائتمنت الثاني بما فوق الدينار لا يؤديه إليك فإن ذلك من باب أولى وهو ما يقتضيه المعنى.

ويمكن إدخال نحو هذا في القرينة العقلية أيضاً من وجه آخر. جاء في (المستصفى من علم الأصول): «النص ضربان:

ضرب هو نص بلفظه ومنظومه.

وضرب هو نص بفحواه ومفهومه نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ﴾. ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧﴾ ﴿وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ فقد اتفق أهل اللغة على أن فهم ما فوق التأفيف من الضرب والشتم وما وراء الفتيل والذرة من المقدار

الكثير أسبق إلى الفهم من نفس الذرة والفتيل والتأفيف»[1].

٤ـ القرينة الحالية: وذلك «كما إذا رأيت شخصاً في يده خشبة قاصداً لضرب شخص آخر فتقول: زيداً»[2] أي اضرب زيداً. وكقولك لمن قدم من حج (حجاً مبروراً) أي حججت. ولمن نوى الإقامة: إقامة طيبة، ولمن قدم من سفر: خير مقدم. ونحو ذلك.

٥ـ السياق والمقام: والسياق غير المقام ولكنهما قد يتداخلان.

فالسياق هو مجرى الكلام وتسلسله واتصال بعضه ببعض.

وأما المقام فهو الحالة التي يقال فيها الكلام وذلك كأن يكون المقام مقام حزن وبكاء أو مقام فرح وسرور أو مقام تكريم أو مقام ذم أو غير ذلك. فقد يتكلم متكلم بكلام فيقال: هذا الكلام لا يناسب المقام وذلك لأنه قد جاء بكلام يدل على الفراق والحزن في مقام سرور وفرح، أو جاء بكلام فيه مرح وفرح في مقام حزن وبكاء، أو جاء بمناسبة افتتاح دار جديدة بما يدل على الخراب فيقول مثلاً:

لدوا للموت وابنوا للخراب ... فكلكم يصير إلى ذهاب

أو يقول:

يا دار غيَّرك البلى ومحاك ... يا ليت شعري ما الذي أبلاك

ونحو هذا مما يناسب المقام. وقد أُخذ على البحتري أنه ابتدأ قصيدة مدح أنشدها أمام الممدوح بقوله (لك الويل من ليل تقاصر آخره).

فمراعاة المقام في غاية الأهمية، فإنك لو جئت بأعلى الكلام وأبلغه فيما لا يناسب المقام عيب عليك. وقد حضرت مرة مجلس عزاء فجاء معزّ فافتتح تعزيته بقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ

---

(١) المستصفى من علم الأصول ج١/٣٣٥.

(٢) الرضي على الكافية ١/١٢٩.

﴿ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴾ [إبراهيم: ٢٦] فامتعض الحاضرون جميعاً. وذكر لي مرة عن رئيس ناد رياضي آتاه الله بسطة في الجسم دون العقل أنه رحب بأعضاء نادٍ آخر كانوا في زيارة له فكان مما قال: (اللهم اجعله هباءً منثوراً) فقيل له في ذلك. فقال: يا أخي إنها آية قرآنية.

وكذلك لو تكلم متكلم في مجلس بكلام دون ما يقتضيه المقام أو أعلى من مستوى الحاضرين فيقال في نحو هذا كله: إن هذا الكلام لا يناسب المقام ولا يقال: لا يناسب السياق.

وهما ـ أي السياق والمقام ـ من القرائن المهمة في فهم الكلام والدلالة على معناه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ فهذا لا يتضح معناه إلا من السياق الذي ورد فيه. فإن ظاهر العبارة التكريم وحقيقتها التحقير والاستهزاء قال تعالى: ﴿خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ۝ ثُمَّ صُبُّوا۟ فَوْقَ رَأْسِهِۦ مِنْ عَذَابِ ٱلْحَمِيمِ ۝ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان: ٤٧ـ ٤٩].

ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٧] فإنه لا يفهم القصد من هذه العبارة إلا في سياقها الذي وردت فيه. فإن ظاهرها مدح وثناء وحقيقتها استهزاء قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٧].

ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴾ فإن ظاهره المدح ولكن السياق الذي وردت فيه العبارة يدل على أن المتكلمين لا يريدون بها المدح بل الذم ذلك أن هذا القول هو قول الكفار في لوط وآله عندما نهاهم عن فعل الفاحشة قالوا ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٨٢].

ونحو قول الشاعر (وإنْ مالك كانت كرام المعادن) فإن هذا التعبير ظاهره الذم لأن (إنْ) تحتمل أن تكون نافية وأن تكون مخففة من الثقيلة، والفصل بينهما وقوع اللام الفارقة مع المخففة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ

لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ فإن لم تكن معها اللام فهي النافية نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ وهي في قول الشاعر ليس معها اللام فيترجح أن تكون نافية إلا أن السياق الذي وردت فيه العبارة أوضح المعنى ودل على أنها مخففة من الثقيلة. قال الشاعر:

ونحن أباة الضيم من آل مالك　　　وإنْ مالك كانت كرام المعادن

فقد مدح نفسه وقومه بقوله (ونحن أباة الضيم) فدل على أنه مادح مفتخر لا ذام.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء: ١١] فلا مرجع للضمير في (أبويه) إلا أن السياق يدل عليه وهو (الميت) وذلك بقرينة توزع الإرث[١] قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ ﴾ [النساء: ١١].

فالسياق من أهم القرائن الدالة على المعنى. جاء في (البرهان): «دلالة السياق فإنها ترشد إلى تبيين المجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظيره وغالط في مناظراته.

وانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير»[٢].

وكذلك قرينة المقام فإنها تدل على المعنى سواء تبينت من السياق أو لا كقولك للرجل «تستجهله يا عاقل، وللمرأة تستقبحها يا قمر»[٣].

فالمقام يوضح أن هذا من باب الذم لا من باب المدح، ونحوه أن تقول ساخراً وذاماً (أنت أشعر من المتنبي وهو أجود من حاتم وأنت أنحى من

(١) انظر حاشية الخضري ١/٥٤.
(٢) البرهان ٢/ ٢٠٠ـ ٢٠١.
(٣) فقه اللغة العربية ٤٩٨.

سيبويه) فحقيقة المعنى مخالفة لظاهر اللفظ، والذي يبين ذلك المقام الذي تقال فيه العبارة. ولذا قد تكون العبارة الواحدة مدحاً وذماً بحسب المقام نحو قولهم (لا أبا لك) فإنها يمكن أن تكون مدحاً وتكون ذماً بحسب المقام.

٦- النغمة الصوتية: والنغمة الصوتية من القرائن الظاهرة التي تدل على المعنى فبها يتضح الخبر من الاستفهام والمدح من الذم وما إلى ذلك، فقولك (هو شاعر) يمكن أن يكون خبراً ويمكن أن يكون استفهاماً بحسب النغمة الصوتية، ويمكن أن يكون مدحاً وأن يكون ذماً، فإن فخمت الصوت بـ (شاعر) ومددته كنت مادحاً وتستغني بذلك عن قولك هو شاعر مجيد، وإن كسرت صوتك ورققته كنت ذاماً ساخراً. فالعبارة الواحدة يختلف مدلولها بحسب النغمة الصوتية كما هو ظاهر.

٧- القرينة العلمية: ونقصد بالعلم العلم الضروري الذي يعلمه المخاطب فقد يكون الكلام يحتمل أكثر من معنى وترجح أحدها قرينة العلم الضروري وذلك نحو قول الشاعر:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا   ولا وزر مما قضى الله واقيا

فإن (لا) العاملة عمل ليس تحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة أما في هذا البيت فلا تحتمل نفي الوحدة وإنما هي نص نفي الجنس استناداً إلى علم المخاطب بأن ما ورد في البيت لنفي الجنس على سبيل الاستغراق.

وقد يكون ظاهر الكلام يدل على معنى ولكنه في الحقيقة غير ذلك استناداً إلى هذا العلم وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠] فظاهره النهي عن أكله إذا كان أضعافاً مضاعفة فإن لم يكن كذلك لم يتوجه النهي إليه. والحقيقة أن الربا منهي عنه في كل الأحوال سواء كان أضعافاً أم لم يكن وليس قوله ﴿أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ قيداً للنهي بل هذه صورة من صور الواقع في الجاهلية[1].

---

(١) انظر البحر المحيط ٥٤/٣، روح المعاني ٥٥/٤.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣] فظاهر ذلك مشروط بإرادتهن التحصن فإن لم يردن ذلك جاز إكراههن.

والحق أن ذلك لا يجوز سواء أردن التحصن أم لا، إلا أن هذه الآية نزلت في حادثة معينة أراد فيها عبدالله بن أبيّ إكراه أمته على البغاء لتجلب له النقود وهي تريد العفاف.

ومرد ذلك إلى العلم العام والحكم المعروف وهو حرمة الربا والزنى.

٨ـ الوقف والابتداء: وهما من القرائن التي تدل على معنى الكلام وذلك أن معنى الكلام قد يتغير بحسب مواطن الوقف والابتداء وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦] فإنه إذا وقف على ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ كان المعنى أنها محرمة عليهم أبداً وأن التيه أربعون وإذا وقف على (سنة) كان المعنى أنها محرمة عليهم مدة أربعين سنة[1].

ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] فإنه يجب الوقف على قوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ ثم يبتدىء بقوله ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾[2] لئلا يفهم أن هذا من قولهم.

ونحو قوله تعالى: ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾ [القصص: ٣٥] فإن وقفت على (إليكما) كان المعنى أنهم لا يصلون إليهما. وأن الغلبة بآيات الله. وإن وقفت على (بآياتنا) كان المعنى أنهم لا يصلون إليهما بآيات الله وأنهم الغالبون على وجه العموم لا بالآيات. والأول أولى لأن الغلبة كانت بالآيات[3].

٩ـ قرينة الفهم العام لأهل اللغة: وذلك أن العبارة قد لا يفهم المقصود بها لأن كلماتها وطريقة تأليفها لا تنبىء عن معناها ولا تدل على

(١) انظر البرهان ٣٤٥/١.
(٢) انظر البرهان ٣٤٥/١.
(٣) انظر البرهان ١/ ٣٤٥ـ ٣٤٦.

مقصودها وإنما يفهم المقصود منها أهل اللغة المتكلمون بها وذلك نحو قولهم (لليدين وللفم) أي كبه الله، وقولهم: (فاهاً لفيك) أي فم الداهية وهو بمعنى: دهاك الله[1].

ونحو قولهم (يا شيءَ مالك) و (يا شيء مالي) ومعناه: يا عجبي لك ويا لهفي ويا حسرتي ويا أسفي ونحو ذلك[2].

ومنه قول العرب (أصبحت باردة) و (أمست دافئة) من غير ذكر لمرجع الضمير لأن معناها معروف. جاء في (معاني القرآن) في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣﴾ «جلّى الظلمة، فجاز الكناية عن الظلمة ولم تُذكر لأن معناها معروف. ألا ترى أنك تقول: أصبحت باردة وأمست دافئة وهبت شمالاً فكنى عن مؤنثات لم يجر لهن ذكر لأن معناها معروف»[3].

١٠ـ القرينة الحسية: وذلك كالإشارة بنحو الإصبع في اسم الإشارة[4] وكزيّ الفم وتقطيب الوجه وما إلى ذلك فتقول (كلّم هذا هذا) و (ضربت هذه هذه) مشيراً بيدك إلى كل واحد منهما فتكون القرينة حسية لمعرفة الضارب من المضروب والمكلِّم من المكلَّم. وقد تقول أن هذا شبيه بقولنا (ضرب عيسى موسى) فإنه لا يتبين فيهما الإعراب فكان المقدم منهما هو الفاعل. والحقيقة أن الأمر مختلف فإن عيسى وموسى مختلفان في اللفظ وأما (هذا وهذا) و (هذه وهذه) فهما لفظ واحد ولا يعلم المتقدم من المتأخر. فكل منهما هو (هذا) في العبارة الأولى و (هذه) في العبارة الثانية. والذي يميز بينهما في الفاعلية والمفعولية هو الإشارة الحسية إلى الفاعل وإلى المفعول.

ومن القرائن الحسية زيّ الفم فتقول مثلاً (هو شاعر) وتزوي فمك وتقطب وجهك فيدل على أنه ليس بذاك.

إلى غير ذلك من القرائن.

---

(١) لسان العرب (فوه) ٤٢٤/١٧.
(٢) انظر لسان العرب (شيء) ١٠١/١.
(٣) معاني القرآن ٢٦٦/٣.
(٤) انظر حاشية الخضري ٦٢/١.

أمن اللبس

أمن اللبس من الأغراض المهمة التي راعتها العرب في كلامها. إذ الغرض الأول من التعبير الإفهام. واللبس عكس الإفهام إذ هو يؤدي إلى الإبهام وعدم الفهم ولذلك كان إزالة ما يؤدي إلى اللبس من أولى أغراض المتكلم.

وقد سلكت العربية السبل التي يأمن فيها المخاطب اللبس ما أمكن ذلك سواء كان في المفردات أم في الجمل. فمن مظاهر أمن اللبس في المفردات:

١ـ تغيير الحركات في أبنية الكلم للدلالة على اختلاف المعاني وذلك نحو قدَم وقدُم وقدِم، فقدَمَ القومَ بفتح الدال تقدّمهم. وقدِم المدينة بكسرها إذا آب وأتى. وقدُم البناءُ بضمها صار قديماً.

ـ و عرَف وعرُف وعرِف. فمعنى عرَف بفتح الراء علم، ومعنى عرُف الرجل بضمها أكثر من الطيب، وعرِف بكسرها إذا ترك الطيب[١].

ونحو حذِر وحذَر، فحذِر بكسر الذال صيغة مبالغة وبفتحها مصدر، ونحوها فرِح وفرَح وقلِق وقلَق، فالأولى صفة والثانية مصدر وهكذا.

ونحو (البرّ) بكسر الباء وفتحها وضمها، فالبِرّ بكسر الباء فعل الخير، وبفتحها اليابسة وهي ما يقابل البحر أو صفة بمعنى البارّ، وبضمها الحنطة.

---

(١) انظر اللسان (عرف).

ونحو (الطوال) بكسر الطاء وفتحها وضمها فهي بالكسر جمع طويل وبضمها الرجل الطويل البالغ في الطول وبفتحها الطول. وغير ذلك.

٢ـ التغيير في حروف العلة للدلالة على اختلاف المعاني نحو قال ومال وعصا وحلي وحلا. فـ (قال) الذي مضارعه (يقول) من القول، والذي مضارعه (يقيل) من القيلولة. و (مال) الذي مضارعه (يميل) من المَيل، والذي مضارعه (يمول) من المال. يقال: مال الرجل يمول إذا كثر ماله.

(وعصى يعصي) من العصيان، و (عصا يعصو) إذا ضرب بالعصا.

ويقال (حلا الطعام في فمي) و (حلي الشيء بعيني)[1].

ونحو (الحَيْل) و (الحَوْل) فالحَيْل بمعنى القوة والحَوْل التحول وما إلى ذلك.

٣ـ تصحيح ما يوجب الإعلال: وذلك نحو حال وحَوِل وحار وحَوِر وصاد وصيِد ونحوها. فكل من حوِل وحوِرَ وصيِد مصحح مع موجب الإعلال لئلا يلتبس معناه بما حصل فيه الإعلال.

فمعنى (حال بين اثنين) حجز و (حَوِلت عينه) من الحَوَل و (حار) رجع و (حَوِر) من الحَوَر في العين، و (صاد الصيد أخذه) و (صَيِد) إذا رفع رأسه كبراً أو هو الذي لا يلتفت يميناً ولا شمالاً.

ونحوه (الخَوَل) و (الخال) فالخَوَل العبيد والإماء وأتباع الرجل، والخال أخو الأم، والخوَل مصحح مع موجب الإعلال.

ونحو (الحِوَل) و (الحِيَل) فـ (الحِوَل) التحول ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨] و (الحِيَل) جمع حيلة وكلاهما من الواو، والذي اقتضى إعلال (حِيَل) من الناحية الصوتية موجود في (الحِوَل) فكلاهما أصله (حِوَل) إلا أنه قلبت في الحِيَل دون الحِوَل دفعاً للبس.

ومثله (قيام) و (قِوام) و (لِواذ) و (لِياذ) فقيام أصله (قِوام) وقد أعلّ

---

(١) انظر القاموس المحيط (الحلو).

لأنه أعلّ فعله وهو (قام). وأما (قِوام) فلم يعلّ لأن فعله مصحح وهو (قاوم) فهما في الأصل بلفظ واحد وقد أعلّ أحدهما وصحح الآخر منعاً للبس. ونحوه لِواذ ولِياذ وما أشبههما.

٤ـ فك الإدغام فيما يوجب الإدغام وذلك نحو ضبب وضبّ ولحح ولحّ وألل وألّ فالذي اقتضى الإدغام في ضبّ ولحّ وألّ موجود في ضبب ولحح وألل غير أن العرب لم تدغمها دفعاً للبس.

فـ (ضبب البلد) كثرت ضبابه و (ضبّ) سال، و (لححت عينه) التصقت من وجع و (لحّت القرابة بين فلان وفلان) إذا صارت لحّاً، و (ألل السقاء) إذا تغيرت رائحته و (ألّ) أسن أو صفا لونه.

ونحوه كثير.

٥ـ المخالفة بين جموع المفردة الواحدة لاختلاف المعنى وذلك كالأخوال والخِيْلان فالأخوال جمع (الخال) الذي هو أخو الأم، والخِيلان جمع (الخال) الذي هو الشامة.

وكالسُود والأساود، فالسُود جمع (الأسود) الذي هو الصفة، والأساود جمع (الأسود) الذي هو الحية.

وكالثُوَرة والثِيَرة، فالثُوَرة جمع (الثور) الذي هو القطعة العظيمة من الأقط ولا يقال (ثِيَرَة)، والثِيَرَة للثور الذي هو ذكر البقرة.

ونحوه كثير.

وغير ذلك من مظاهر أمن اللبس في المفردات.

ومن مظاهر أمن اللبس في الجمل ما يأتي:

١ـ الإعراب: وهو من أهم ما يؤدي إلى الإفهام ويزيل اللبس فإنك بالإعراب تعرف مواقع الكلام ومعانيه كما سبق إيضاحه، فبه تعرف الفاعل من المفعول والخبر والحال والنعت والظرف وغيرها. فتعلم من رفع (محمد) في قولنا (أكرم خالداً محمدٌ) أنه هو الذي أكرم خالداً، وتعلم من

رفع (أي) في قولنا (سل أيُهم قام) أنها استفهامية وأنها في قولنا (سل أيُهم قام) بنصبها موصولة وأن معنى النصب سل القائم ومعنى الرفع سل عن القائم من هو؟

وبه تميز بين كم الخبرية والاستفهامية ـ مثلًا ـ فجر التمييز بعدها يدل على أنها خبرية ونصبه يدل على أنها استفهامية وذلك نحو (كم رجلٍ أكرمت) و (كم رجلًا أكرمت). وما إلى ذلك من مواطن الإبانة في الإعراب. فإن لم يستبن الإعراب وجب اتباع طريقة واحدة في التعبير وذلك نحو (ضرب موسى مصطفى) فيجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول أمناً للبس، ونحو (كان أخي رفيقي) فتقدم اسمها وتؤخر خبرها فإذا كان اللبس مأموناً كان لك أن تقدم أو تؤخر مثل (أكل الكمثرى موسى) و (أرضعت الصغرى الكبرى).

٢ـ حركات غير إعرابية تبين المقصود وذلك ككسر كاف الخطاب وفتحها نحو أكرمتكَ وأكرمتكِ، فالفتحة للمذكر والكسرة للمؤنث، وكحركة ضمائر الرفع المتصلة نحو أكرمتُ وأكرمتَ وأكرمتِ، فالضم للمتكلم والفتح للمذكر المخاطب والكسر للمخاطبة.

ومنه على سبيل المثال فتح لام المستغاث وكسر لام المستغاث له نحو يا لَزيد لِعمرو، فإن فتح اللام يدل على أنه مستغاث وإن كسرها يدل على أنه مستغاث له، فلو قلت (يا لَعمرو) بفتح اللام كنت مستغيثاً به، ولو قلت (يا لِعمرو) بكسر اللام كنت مستغيثاً له أي تطلب من يعينه ومنه قوله:

يا لِأناسٍ أبوا إلا مثابرة . على التوغل في بغي وعدوان

فدل كسر اللام الداخلة على (أناس) أنه مستغاث لهم لا مستغاث بهم ولو فتحها لكان مستغاثاً به[1].

ومنه حركات الفعل الثلاثي المعتل العين المبني للمجهول إذا أسند إلى

---

(١) انظر شرح شواهد العيني على الأشموني ١٦٧/٣.

ضمير متكلم أو مخاطب أو ضمير غائب متحرك فإن كان مكسور الفاء في بنائه للمعلوم ضمت عند بنائه للمجهول وإذا كان مضموم الفاء في بنائه للمعلوم كسرت عند بنائه للمجهول أمناً للبس وذلك نحو قاد وباع. تقول (قُدت) بضم القاف في المبني للمعلوم و (قِدت) بكسرها في البناء للمجهول. وتقول (بِعت) بكسر الباء في المبني للمعلوم و (بُعت) بضمها في المبني للمجهول أمناً للبس. وما إلى ذلك.

٣ـ البناء والإعراب في الكلمة الواحدة: فقد تكون الكلمة ذات دلالة على معنى معين في حال بنائها وذات دلالة أخرى في حال إعرابها وذلك نحو قولك (لا مصليَ في الجامع) و (لا مصلياً في الجامع) فمعنى الجملة الأولى نفي وجود أيّ مصلّ سواء كان مصلياً في الجامع أم في غيره، ومعنى الثانية نفي وجود مصلّ يصلّي في الجامع وقد يكون فيه من صلى في غيره. ونحوه (لا بائعَ في الدار) و (لا بائعاً في الدار) فمعنى الجملة الأولى نفي وجود بائع على الإطلاق سواء كان يبيع في الدار أم في غيرها، ومعنى الجملة الثانية نفي وجود بائع يبيع في الدار وقد يكون من يبيع في السوق أو في غيره.

ومن ذلك قولنا (سقط من علُ) و (سقط من علٍ) فالجملة الأولى تفيد تعيين العلو وأنه سقط من علو معلوم والثانية لا تفيد تعين العلو بل معناها أنه سقط من مكان عال. ونحو ذلك الظروف المعرفة بالقصد نحو (خرج من تحتُ ومن تحتٍ) فالجملة الأولى تفيد تعيين المكان الذي خرج منه، وأما الجملة الثانية فلا تفيد تعيين المكان الذي خرج منه وإنما المعنى أنه خرج من مكان ما من تحت.

ومنه المنادى المبني والمعرب نحو (يا رجلُ ويا رجلًا) فالأولى تفيد تعيين المنادى وأنه معرفة والثانية تفيد أنه نكرة غير مقصودة.

ونحوه (أقبلت حذامِ وحذامٌ أخرى) فالأولى معرفة والثانية نكرة.

ونحوه (لا رجلَ ولا رجلٌ) فالأولى نص في نفي الجنس والثانية تحتمل نفي الجنس والوحدة كما هو معلوم.

٤ـ التنوين: وهو من سبل منع اللبس في تعبيرات متعددة فبه نعين العلم من غيره في طائفة من الأسماء الممنوعة من الصرف نحو (راجحة) فإن كان منوناً كان وصفاً وإن كان غير منون كان علماً.

وبه يتعين أصل الاشتقاق في طائفة من المفردات وذلك نحو (حسّان) و (ريّان) و (أولق) فالتنوين يفيد أن حسّاناً من الحسن وعدمه يفيد أنه من الحسّ وهو القتل أو الإحساس. ويفيد التنوين في (ريّان) أنه من الرين وعدمه يفيد أنه من الريّ، ويفيد التنوين في (أولق) أنه من (ألق) وعدمه يفيد أنه من (ولق) ونحو ذلك.

وقد يدل التنوين وعدمه على التنكير والتعريف في طائفة من الأسماء وذلك نحو زينب علماً وأحمد علماً و (سَحَر) وغيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف فالمنون نكرة بخلاف غير المنون. ويدل كذلك على التنكير والتعريف في الأسماء المبنية نحو سيبويه وصه.

إلى غير ذلك من الأغراض التي يفيدها التنوين.

٥ـ الذكر والحذف: قد يكون ذكر لفظة يؤدي ما لا يؤديه حذفها من المعنى ولولا ذكرها لالتبس معنى بمعنى آخر وذلك كاللام الفارقة مع إنْ المخففة من الثقيلة فلولاها لالتبست المخففة بالنافية نحو (إنْ محمدٌ حاضرٌ) و (إنْ محمدٌ لحاضر) فذكر اللام عيّن أن (إنْ) مخففة من الثقيلة والمعنى إنّ محمداً حاضر، وحذفها يفيد أن (إنْ) نافية والمعنى ما محمد حاضراً، فلولا اللام لالتبست المخففة بالنافية ولا يصح الحذف إلا عند أمن اللبس.

ومن ذلك ذكر اللام في جواب القسم إذا كان فعلًا مضارعاً مثبتاً وذلك نحو (والله لأذهبَ إليه الآن) فإن حذفها يفيد أن الجواب منفي، فلو قلت (والله أذهبُ إليه) كان المعنى: والله لا أذهبُ إليه. ولولا اللام لالتبس النفي بالإثبات.

ومن ذلك إبراز الضمير إذا جرى الخبر على غير من هو له نحو (محمد أخوه ضاربه) و (محمد أخوه ضاربه هو) فذكر الضمير (هو) عين أن الضارب محمد وحذفه يفيد أن الضارب الأخ ولولاه لالتبس المعنيان.

ومن ذلك قولك (خرجت هي نفسها) لتوكيد الضمير المستتر في (خرجتْ) ولا بد من ذكر الضمير المنفصل ولولاه لالتبس المعنى. فإنك لو قلت (خرجت نفسها) لكان المعنى أنها ماتت فذكر الضمير أزال اللبس.

ومنه ذكر (من) فيما احتمل الحال والتميز للتنصيص على التميز نحو (حسبك به رجلًا ولله دره شاعراً وكفى به ناصراً) فإن هذه المنصوبات تحتمل الحال والتميز فإن ذكرت (من) فقلت: حسبك به من رجل ولله دره من شاعر وكفى به من ناصر تعيّن إرادة التميز[1].

ومن ذلك عدم حذف ألف الاثنين عند توكيد الفعل بالنون بخلاف المسند إلى واو الجماعة وياء المخاطبة فتقول (لتنصرانٌ) فلا تحذف ألف الاثنين على الرغم من التقاء الساكنين، وذلك لأن حذفها يؤدي إلى الالتباس بالمفرد، ولا يزيل كسر النون الالتباس في تعبيرات كثيرة فلو قلت (لتنصرنْ) لالتبس المثنى بالمفرد، وإن كسرة النون قد تكون إشارة إلى ياء المتكلم المحذوفة، وأما حذف واو الجماعة وياء المخاطبة فلا يؤدي إلى اللبس فإذا قلت (لتنصُرُنْ) أو (لتنصرِنّ) كان المعنى واضحاً فلذلك حذف كل من الواو والياء ولم تحذف الألف.

قالوا ومن ذلك أنه امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا يلتبس لامه بلام الابتداء في المقصور والمبني وفي حالة الوقف[2]. فلو قلت (لَلفتى لمحمد) و (لَهذا لخالد) أو (لَزيد) في حالة الوقف لالتبس المستغاث بالمبتدأ فذكر (يا) أزال الالتباس.

ومنه المجيء بنون الوقاية لإزالة اللبس بين فعل الأمر المسند إلى ياء المخاطبة والمتصل بياء المتكلم في نحو (أكرمي وأكرمني)، وبين فعل الأمر والماضي في نحو (تعاوري وتعاورني) والاسم والفعل في نحو (حجري وحجرني) وما إلى ذلك[3].

(١) انظر الأشباه والنظائر ٣٠٢/١.

(٢) الأشباه والنظائر ٣٠٢/١.

(٣) انظر معاني النحو ٧٣/١ وما بعدها.

ولذلك قالوا لا يجوز نزع الخافض إذا أدّى إلى اللبس نحو (أرغب أن أزورك) فلا يعلم المعنى أهو أرغب في أن أزورك أو عن أن أزورك.

٦ـ الفك والإدغام في نحو (لا يضارُّ كاتب) فهذا يحتمل أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم وللمجهول، فإذا أردت التعيين فككت الإدغام فقلت (لا يضارَرْ) أو (لا يضارِرْ).

ومن ذلك أن تقول في التعجب ما أحسَنَنا وفي النفي ما أحسنّا وفي الاستفهام ما أحسَنُنا؟ فلا تدغم في التعجب ولا في الاستفهام لئلا يلتبس أحدهما بالآخر والنفي بهما[1].

٧ـ التزام طريقة واحدة في التعبير إذا لَمْ يؤمن اللبس، وذلك نحو تقديم الفاعل على المفعول أو تقديم اسم كان على خبرها إذا لم يؤمن اللبس نحو (أكرم عيسى مصطفى) و (كان أخي رفيقي في السلاح).

وكتقديم المبتدأ على الخبر وجوباً إذا كانا معرفتين أو نكرتين ولم تكن هناك قرينة تميز أحدهما من الآخر نحو (زيد أخوك) و (أفضل منك أفضل من عمرو) فإن أمن اللبس جاز التقديم والتأخير نحو (أبو حنيفة أبو يوسف) ونحو قول الشاعر:

كلام النبيين الهداة كلامنا   وأفعال أهل الجاهلية نفعل

فإن المراد تشبيه كلامنا بكلام النبيين وليس تشبيه كلام النبيين بكلامنا، والمراد في الأولى تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة وليس العكس. فكل من (أبو حنيفة) و (كلام النبيين) خبر مقدم.

ومنه وجوب تقديم المفعول الأول على الثاني إذا لم يؤمن اللبس نحو: (أعطيت محمداً خالداً) و (ظننت خالداً محمداً) فلا يصح التقديم والتأخير لأن المعنى سيختلف.

ومنه عدم جواز تقديم الخبر إذا كان فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً

---

(١) الأشباه والنظائر ٣٠٢/١.

لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فلا يصح في قولنا (أخوك قام) أن تقول (قام أخوك) على جعل (أخوك) مبتدأ مؤخراً و (قام) جملة الخبر.

ومنه عدم جواز التقديم والتأخير في القصر لئلا يلتبس المعنى، فلا تقول في (ما أحمد إلا شاعر) (ما شاعر إلا أحمد) ولا في (إنما ضرب عمراً زيد) (إنما ضرب زيدٌ عمراً). ومنه وجوب إنابة المفعول الأول من المفعولين مناب الفاعل إذا لم يؤمن اللبس نحو: (أعطيت محمداً خالداً) فتقول (أُعطي محمدٌ خالداً) ولا يصح أن تقول (أعطي محمداً خالدٌ) لأن المعنى سيتغير فيكون محمد مأخوذاً بعد أن كان آخذاً. ومنه عدم التقديم والتأخير في الأحوال المتعددة إذا لم يؤمن اللبس نحو:

(رأيت محمداً مسرعاً مبطئاً) فالمسرع محمد والمبطىء المتكلم ولا يصح أن تقول للمعنى نفسه (رأيت محمداً مبطئاً مسرعاً) بل لا بد أن يكون الحال القريب للقريب والبعيد للبعيد.

ومنه ترخيم ما يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء نحو (مسلمة) و (قائمة) فإنه لا يرخم إلا على لغة من ينتظر فتقول في (قائمة) (يا قائمَ) بفتح الميم وفي (مسلمة) (يا مسلمَ) بفتح الميم ولا يصح ترخيمه على لغة من لا ينتظر لئلا يلتبس بالمذكر فلا يقال فيهما: يا قائمُ ويا مسلمُ بالضم.

وغير ذلك مما يلزم طريقة واحدة في التعبير.

٨ـ القرائن التي توضح المعنى: فإن القرائن قد توضح المقصود فيؤمن معها اللبس وذلك نحو حذف خبر (لا) النافية للجنس وذكره، فإن كان المراد ظاهراً جاز حذفه وإلا وجب ذكره وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١].

فحذف الخبر لأن المعنى ظاهر أي فلا فوت لهم.

ونحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾[الشعراء: ٥٠] أي علينا ونحو (أنا أفصح العرب ولا فخر) فحذف الخبر في كل ذلك لوضوح المعنى.

أما إذا لم يفهم القصد فإنه يجب ذكره نحو قوله ﷺ: «لا أحد أغير

من الله» وقول الشاعر: (ولا كريمٍ من الوالدان مصبوح)[1].

ومن ذلك أن تقول مثلًا (إنْ خالدٌ ساحر يريد أن يجمع المال بسحره) فإن (إنْ) هنا مخففة كما هو ظاهر وليست نافية ولم يأت باللام الفارقة لأن المعنى واضح من السياق وهو قولك (يريد أن يجمع المال بسحره) فلم يأت باللام لأن اللبس مأمون.

ومنه مجيء (أو) بمعنى الواو عند أمن اللبس كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] ف (أو) هنا بمعنى الواو لأنه منهي عن إطاعتهما جميعاً. ونحو قول الشاعر:

وكان سيّان أن لا يسرحوا نعماً ... أو يسرحوه بها واغبرّت السوح

فإن (سيّان) بمعنى (مستويان) وهو بين الشيئين[2].

قال ابن مالك في مجيء (أو) بمعنى الواو:

وربما عاقبت الواو إذا ... لم يلف ذو النطق للبس منفذا

إلى غير ذلك من سبل منع اللبس.

وقد تقول: ولكن اللبس قد يقع في المفردات والجمل ولم تسلك العربية سبيلًا لدفعه، فمما وقع فيه اللبس في المفردات على سبيل المثال:

١ـ اسم الفاعل والمفعول من نحو اختار وانقاد واحتلّ فيما يكونان بصيغة واحدة، فاسم الفاعل والمفعول من (اختار) مختار ومن (انقاد) منقاد ومن (احتلّ) محتلّ لا فرق بينهما.

٢ـ اسم المفعول والمصدر الميمي واسما الزمان والمكان من غير الثلاثي فهي كلها تشترك في صيغة واحدة نحو منطلَق ومستخرَج.

٣ـ المفرد وجمع المذكر السالم المضافان إلى ياء المتكلم من

---

(١) ابن عقيل ١٤٧/١، حاشية الخضري ١٤٧/١.

(٢) الرضي على الكافية ٤١٠/٢.

المنقوص فهما يكونان بلفظ واحد نحو قاضٍ وقاضين وقاضون إذا أضيفت إلى ياء المتكلم قيل فيها كلها (قاضيّ) ونحوه راميّ وراعيّ.

٤ـ المفرد وجمع المذكر السالم من المنقوص المضاف في حالة الجر فهما يشتركان في لفظ واحد فكل من مُجرٍ ومُجرين إذا أضيف قيل بلفظ واحد نحو مررت بمُجري الخيل وراميها فهذا يحتمل الإفراد والجمع.

٥ـ الأسماء غير الثلاثية قد تشترك في صيغة التصغير فكل من مُخرج ومَخرج ومتخرّج ومستخرج يصغر على لفظ (مُخيرج) وكل من مَقْتل ومقاتل ومقتّل ومتقاتل ومستقتل يصغر على (مُقيتل).

٦ـ النسب: قد تشترك في صيغة النسب الواحدة عدة أسماء منسوبة فكل من حيّ وحيّة وحياة وحيا يقال فيه (حيويّ). وكل من رضا ورضٍ ورضيّ ورضيّة يقال فيه (رضوي).

٧ـ الجموع: قد تشترك في الجمع الواحد عدة ألفاظ فكل من مَخرج ومتخرّج ومستخرَج يجمع على مخارج.

وقد يشترك المفرد والجمع بلفظ واحد كالفُلك وكالدْلاص والهِجان والقُرّاء.

٨ـ الفعل المضارع المبني للمجهول من الثلاثي والرباعي قد يشتركان في لفظ واحد، فكل من يجري ويُجرى إذا بني للمجهول قيل فيه (يُجرَى) وكل من يَنام ويُنيم إذا بني للمجهول قيل فيه (يُنام) وكل من يلوم ويُليم قيل فيه (يُلام).

وقد يشترك أكثر من فعل في لفظ واحد، فكل من يقول ويَقيل ويُقيل إذا بني للمجهول قيل فيه: يُقال.

٩ـ قد يشترك فعل الأمر والماضي المبني للمجهول في لفظ واحد نحو بيعا وبيعوا وصُدّ.

١٠ـ قد يشترك الفعل الماضي والأمر فيما أوله تاء زائدة في لفظ واحد نحو تقدما وتعلّموا.

وغير ذلك من الاشتراك في المفردات.

وكذلك قد يقع اللبس في الجمل، فقد تشترك الجمل في أكثر من معنى وليس هناك ما يزيل اللبس بينها، ومن ذلك على سبيل المثال:

١ـ اشتراك الحال والتميز في تعبيرات كثيرة نحو لله دره فارساً وحبذا أخوك منطلقاً.

٢ـ اشتراك الحال والمفعول له في نحو: دعا ربه خوفاً وطمعاً.

٣ـ اشتراك الحال والنعت في نحو: ما رأيت رجلًا راكباً.

٤ـ اشتراك اسم الاستفهام والاسم الموصول في نحو: علمت من قام.

٥ـ اشتراك اسم الاستفهام والاسم الموصول والحرف المصدري في نحو: علمت ما فعلت.

٦ـ اشتراك عطف البيان والبدل في تعبيرات كثيرة نحو: أقبل أخوك محمد.

٧ـ الاشتراك في إضافة المصدر إلى فاعله وإضافته إلى مفعوله في نحو: (ساءني ضربك) و (أعجبني إطعامك) فقد يكون المخاطب ضارباً وقد يكون مضروباً وكذلك ما بعده.

٨ـ الاشتراك في الاختصاص والنداء في تعبيرات كثيرة نحو (عليّ أيها الرجل يُعتمد)، فإذا كنت تعني نفسك بـ (أيها الرجل) كان اختصاصاً.

وإذا كنت تخاطب به أحداً كان نداء.

٩ـ الاشتراك بين كم الاستفهامية والخبرية في تعبيرات متعددة نحو (كم فتًى معك) و (كم صحراءَ في بلاد العرب).

١٠ـ الاشتراك في ترخيم عدة أسماء فكل من صادق وصادر وصادح وصادم إذا رخم قيل فيه: يا صاد.

وغيره كثير، فما العلة في ذلك؟

والجواب من أوجه، منها:

١- إن كثيراً من اللبس يزول في الاستعمال ويتضح من السياق.

٢- إن المتكلم قد يريد الإبهام لغرض ما. ولو أراد الإبانة لاستعمل ما يزيل الإبهام وذلك كأن يستعمل (الذي) مكان (مَن)، أو أن يذكر (يا) مع المنادى فلا يبقى إبهام، واللغة لا تعدم وسيلة لأمن اللبس إذا أراد المتكلم ذاك.

٣- إن الاشتراك قد يكون له غرض وهو التوسع في المعنى فيكسب المتكلم به أكثر من معنى كما سنبين ذلك في موطنه.

٤- إن الاشتراك في المفردات والجمل هو من قبيل المشترك اللفظي الموجود في كل اللغات على ما نعلم والذي يميز بينها الاستعمال في الغالب.

٥- إن اللغة هي في الأصل خطاب وبالخطاب يزول كثير من اللبس، فبالتنغيم مثلاً أو بغيره من أحوال الخطاب يتضح المعنى ويزول اللبس الحاصل من الاشتراك في تعبيرات عديدة. فبالتنغيم مثلاً يزول اللبس بين كم الاستفهامية والخبرية فيما لا يميّز بينهما بإعراب.

وبالخطاب يزول اللبس الحاصل بين النداء والاختصاص ويزول اللبس الحاصل في الترخيم لأنك تنادي شخصاً معيناً اسمه صادق أو صادر أو صادم فإذا قلت (يا صاد) فلا لبس فيه.

إلى غير ذلك من الأمور التي تزيل اللبس الحاصل في المفردات والجمل.

إن التعبيرات في العربية على قسمين:

قسم واضح بيّن لا لبس فيه وقد وضعت اللغة الوسائل التي تزيل اللبس بكل سبيل عما تريد إيضاحه وتبيينه بحيث يتضح التعبير اتضاحاً لا لبس فيه وهذا أكثر اللغة. وقسم تسامحت فيه اللغة وهو في جملته قليل سواء كان في المفردات أم في الجمل وهو مع ذلك قد يخدم غرضاً معنوياً

لا يؤديه الوضوح والتخصيص. وهذا القسم تحتاج إليه اللغة كما تحتاج إلى القسم الأول فكل منهما يراد في موطنه ولا يغني أحدهما عن الآخر وبهما معاً تتكامل اللغة.

فإنك قد تحتاج إلى نحو (ليت عينيه سواء) وما فيه من إبهام كما تحتاج إلى نحو: (أحل الله البيع وحرم الربا) وما فيه من وضوح.

وسنبين طرفاً من ذلك في موضعه الذي هو أحرى به إن شاء الله تعالى.



الجمل ذات الدلالات المتعددة

في العربية جمل ذات دلالة واحدة وجمل ذات دلالات متعددة نظير المفردات فكما أن المفردات قد تكون ذات دلالة واحدة وقد تكون ذات دلالات متعددة وهو ما يسمى بالمشترك اللفظي فكذلك الجمل. جاء في (أمالي ابن الشجري):

«إنه كما جاز في الألفاظ المفردة ما يتفق لفظه ويختلف معناه كذلك أن يكون في الألفاظ المركبة المفيدة ما يختلف معناه واللفظ واحد كقولهم في المفرد (العين) لعين الإنسان وكل ذي بصر، والعين الرجل المتجسس والعين سحابة تأتي من ناحية القبلة.. والعين الدنانير الناضّ والعين الميل في الميزان...»[1].

وقد بينا ذلك في موضوع الدلالة القطعية والاحتمالية. ومن دواعي التعدد في دلالة الجملة:

١- تعدد دلالات المفردة: فقد تكون للمفردة أكثر من دلالة فتعددت دلالات الجملة تبعاً لذلك وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ [سبأ: ١٤] فهذا التعبير يحتمل أكثر من دلالة تبعاً لمعنى الفعل (تبيّن) «فاحتمل أن يكون من (تبين) بمعنى (بان) أي ظهرت الجن، والجن فاعل وأن ما بعدها بدل من الجن كما تقول تبين زيد جهله أي ظهر جهل زيد فالمعنى ظهر للناس جهل الجن علم الغيب وأن ما ادعوه من ذلك ليس بصحيح.

(١) الأمالي الشجرية ١/٢٧٧.

واحتمل أن يكون من (تبين) بمعنى علم وإدراك، والجن هنا خدم الجن وضعفتهم أن لو كانوا أي لو كان رؤساؤهم وكبراؤهم يعلمون بالغيب.

ويجيء (تبين) بمعنى بان وظهر لازماً، وبمعنى علم متعدياً»[1].

وكالاختلاف في دلالة الواو أهي واو الحال أم الاستئناف أم العطف أم القسم أم غيرها وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا﴾ [طه: ٧٢] فهذا يحتمل أن تكون الواو عاطفة عطفت (الذي فطرنا) على قوله (ما جاءنا) فيكون المعنى: لن نؤثرك على ما جاءنا من الهدى وعلى الذي فطرنا. ويحتمل أن تكون الواو للقسم فيكون المعنى: والله الذي فطرنا لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات[2].

وكقولهم (أنت أعلم وعبدالله) فهذا يحتمل أن يكون المعنى أنت أعلم مع عبدالله ويحتمل أنت وعبدالله أعلم من غيركما[3].

٢ـ تعدد احتمالات مرجع الضمير وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠] فقوله: ﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ يحتمل أكثر من دلالة، فقد يحتمل المعنى أن يكون الله يرفع العمل الصالح، ويحتمل أن يكون المعنى أن العمل الصالح يرفع الكلم الطيب أو أن الكلم الطيب يرفع العمل الصالح[4].

ونحو قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [فاطر: ٨] فهذا يحتمل أكثر من دلالة فقد يحتمل أن يكون ضمير فاعل (يشاء) يعود على الله أي يضل من يشاء الله إضلاله ويهدي من يشاء الله هدايته، ويحتمل أن يكون ضمير فاعل (يشاء) يعود على البشر المكلفين فيكون المعنى: يضل

(١) البحر المحيط ٢٦٧/٧.

(٢) انظر روح المعاني ٢٣٢/١٦.

(٣) انظر الكتاب ١٥١/١.

(٤) انظر البحر المحيط ٣٠٤/٧.

الله من يشاء الضلالة ويهدي من يشاء الهداية أي أن من أراد الضلالة يبقيه الله على ضلالته ومن أراد الهداية ييسر له الهداية وهو نظير قوله تعالى: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ﴾ [إبراهيم: ٢٧] وقوله: ﴿وَيَهْدِيٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾ [الرعد: ٢٧].

٣ـ تعدد احتمالات دلالات الصيغة: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾ [هود: ٤٣] فهذا يحتمل إبقاء (عاصم) على حقيقته أي اسم فاعل فيكون المعنى: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحمه الله فإنه يعصمه فيكون الاستثناء منقطعاً، أو يكون: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا الراحم، والراحم هو الله فيكون المعنى: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا الله.

ويحتمل أن يكون المراد بـ (عاصم) اسم مفعول فيكون (عاصم) بمعنى (معصوم) فيكون المعنى: لا معصوم إلا من رحمه الله أي لا معصوم إلا المرحوم[1].

٤ـ تعدد احتمالات المحذوف: فقد يكون في التعبير حذف يحتمل أكثر من تقدير فيكون لكل تقدير معنى وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥] فإن (يخوّف) ينصب مفعولين وقد حذف أحدهما فيحتمل أن يكون المحذوف المفعول الأول أو الثاني، فعلى تقدير أن المحذوف هو المفعول الأول يكون المعنى: يخوفكم أولياءه، أي أن الشيطان يخوف المؤمنين من أوليائه. وعلى تقدير حذف المفعول الثاني يكون المعنى: إن الشيطان يخوف أولياءه شر الآخرين، أي أنه لا يتعدى تخويفه المنافقين والكافرين ولا يصل إليكم تخويفه[2].

٥ـ احتمال الإنشاء أو الخبر: فقد يحتمل التعبير أن يكون إنشاء وأن يكون خبراً فتتعدد الدلالة تبعاً لذلك وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ

(١) انظر البحر المحيط ٥/٢٧٧.
(٢) انظر البحر المحيط ٢/١٢٠.

مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُوا۟ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ ﴾ [المائدة: ٢٣] فإن جملة ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ تحتمل الدعاء فتكون معترضة وتحتمل الإخبار فتكون صفة ثانية، والصفة الأولى الجار والمجرور وهو قوله: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾.

ونحو (هذا عبد بعتكه) فجملة (بعتكه) تحتمل الخبر والإنشاء، فتكون صفة على الإخبار واستئنافية على الإنشاء[١]. ونحو (هذا صاحبي رزقه الله مالًا وبنين) فجملة (رزقه الله. . .) تحتمل الدعاء وتحتمل الإخبار.

٦ـ التنكير والتعريف: فقد يدل التنكير على الواحد أو الجنس ويدل التعريف بأل على العهد أو الجنس فيختلف المعنى تبعاً لذلك، وذلك نحو قوله: (أتاني رجل) فقد يدل هذا التعبير على أنه جاءه رجل واحد وقد يدل على أنه جاءه رجل لا امرأة، وقد يدل على أنه جاءه رجل كامل في نفاذه وقوته. وقد تأتي بما يعين إحدى هذه الدلالات فتقول (أتاني رجل لا رجلان) أو تقول (أتاني رجل لا امرأة) أو (أتاني رجل لا رويجل) أو (أتاني رجل لا نصف رجل) ونحو ذاك. جاء في (الكتاب): «يقول الرجل (أتاني رجل) يريد واحداً في العدد لا اثنين فتقول (ما أتاك رجل) أي أتاك أكثر من ذلك.

ثم يقول (أتاني رجل لا امرأة) فتقول (ما أتاك رجل) أي امرأة أتتك.

ويقول (أتاني اليوم رجل) أي في قوته ونفاذه فتقول (ما أتاك رجل) أي أتاك الضعفاء.

فإذا قال: (ما أتاك أحد) صار نفياً عاماً لهذا كله»[٢].

وكذلك الأمر بالنسبة إلى التعريف فتقول (جاء الرجل) أي الرجل المعهود الذي أخبرتك عنه، وتقول (جاء الرجل) أي الكامل في الرجولة.

---

(١) انظر المغني ٢/ ٤٢٩ـ ٤٣٠.

(٢) الكتاب ١/ ٢٧.

وتقول (أحب الكتاب) فقد تشير بذلك إلى كتاب معين أو إلى جنس الكتاب.

ونحو ذلك.

٧ـ وقد تشترك العبارة بين الإفادة وعدمها بحسب التقدير، وذلك نحو قولنا (الجلوس عندك) و (الخوف منك) فإن قدرت الظرف أو المجرور خبراً كان المعنى تاماً وإن قدرته متعلقاً بالمصدر لم يتم المعنى واحتاج إلى خبر كأن تقول (الجلوس عندك نافع) و (الخوف منك لا داعيَ له).

ونحو قولك (عليك زيد) فإن أردت النزول أي نزل عليك زيد لم يكن كلاماً وإن أردت الإمرة أي عليك أميراً زيد كان حسناً[١].

ونحو قولك (ظننت أحمدَ بن سعيد) فإن قدّرت (ابن سعيد) مفعولاً ثانياً كان كلاماً تاماً، وإن قدرته صفة لأحمد لم يكن كلاماً لأن المعنى لا يتم حتى تأتي بما يتمه كأن تقول: ظننت أحمد بن سعيد مسافراً.

ونحو قولك (ما كان مثلُك أحداً) و (ما كان زيدٌ أحداً) فإن أردت الحقيقة كنت ناقضاً ولا يصح الكلام، وإن أردت ذلك على جهة تصغيره وتحقيره صح[٢].

وما إلى ذلك مما يفضي إلى الاشتراك في الدلالة.



---

(١) انظر الكتاب ١/٢٧٧.

(٢) انظر الكتاب ١/٢٧.

الجمل ذات الدلالات المتضادة

وقد تكون جمل ذات دلالات متضادة نظير الأضداد في المفردات، فكما أن في المفردات كلمات ذات دلالات متضادة كالجَوْن بمعنى الأبيض والأسود، والقرء بمعنى الطهر والحيض، كذلك هناك جمل ذات دلالات متضادة تدل على الشيء وضده، ومن ذلك على سبيل المثال:

١ـ الجمل التي فيها كلمات من الأضداد ولم يتبين أحد المعنيين من الآخر وذلك نحو قولك (شريت قميصاً) فقد يحتمل أن يكون المعنى أنك اشتريت قميصاً ويحتمل أنك بعته، ونحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] فقد قيل إن معنى (وراءهم) أمامهم وقيل خلفهم[١].

٢ـ الجمل التي فيها ألفاظ مشتركة بين النفي وغيره وذلك نحو قولك (أنا أعلم ما لي من حق عندك) فهذا يحتمل أن تكون (ما) نافية أو موصولة أو استفهامية، فيكون معنى النفي أنا أعلم أن ليس لي حق عندك، ومعنى الموصولة أنا أعلم الحق الذي هو لي عندك. ففي الدلالة الأولى ليس له حق، وفي الثانية له حق.

ونحو (أعطيتك ما أعطيت غيرك) فهذا يحتمل أن تكون (ما) نافية وأن تكون اسماً موصولاً، فمعنى النفي أنه أعطاه ولم يعط غيره. ومعنى الموصولة أنه أعطاه مثل ما أعطاه لغيره.

---

(١) انظر البحر المحيط ٦/١٥٤.

ونحو (ما به داء وبيل) فهذا يحتمل نفي الداء عنه ويحتمل إثباته فيكون المعنى أن الذي به هو داء وبيل.

٣ـ ألفاظ تصرف إلى ظاهر لفظها في اللغة وقد تصرف إلى النفي وذلك نحو قلّ وقلّما وقليل نحو قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨] فهذا يحتمل ألّا يكونوا آمنوا قليلًا ولا كثيراً ويحتمل أن يكونوا آمنوا إيماناً قليلًا فيصدّقون بالشيء قليلًا ويكفرون بما سواه[١].

ونحو (قلّما سرت حتى أدخلها) فهذا قد يفيد أنه سار سيراً واحداً وقد يفيد أنه لم يسر لا قليلًا ولا كثيراً[٢].

ونحو قولك (أتاني غير عمرو) فهذا يحتمل أن عمراً لم يأته ويحتمل أنه أتاه وذلك أن قولك (أتاني غير عمرو) يفيد أن غير عمرو أتاه وأما عمرو فقد يكون أتاه وقد يكون لم يأته. جاء في (الكتاب): «ألا ترى أنه لو قال (أتاني غير عمرو) كان قد أخبر أنه لم يأته وإن كان يستقيم أن يكون قد أتاه»[٣]...

وجاء في (شرح السيرافي على الكتاب) في قوله (أتاني غير عمرو):

«لأن الذي يفهم به أن عمراً ما أتاك فخرج عمرو عن الإتيان كخروجه بالاستثناء. وقد يستقيم في حقيقة اللفظ أن يكون عمرو أتاه لأن قوله (أتاني غير عمرو).

ظاهر اللفظ أن غير عمرو أتاه وليس في إتيان غير عمرو نفي لإتيان عمرو كما لو قال (أتاني عدو زيد) لم يكن فيه دلالة على أن زيداً لم يأته»[٤].

وجاء في (المقتضب): «ألا ترى أنك تقول: (ما جاءني غير زيد)

---

(١) معاني القرآن ٥٩/١.

(٢) انظر الكتاب ٤١٥/١.

(٣) الكتاب ٣٧٥/١.

(٤) شرح السيرافي على الكتاب ٣٧٥/١.

وتريد: ما جاءني إلا زيد، وقد يجوز أن لا يكون زيد جاءك، ويكون الكلام مستوياً وذلك أنك إذا قلت ما جاءني غير زيد فإنما زعمت أن غيره لم يأتك. فجائز أن يكون أيضاً ما جاءك إلا أنك أمسكت عن الخبر فيه»[1].

٤ـ الجمل التي تؤدي إلى معنى وضده من غير تقدير من التقديرات المذكورة وذلك نحو قولك (إن عاد لما فعل فسأعاقبه) فهذا يحتمل إن فعله ويحتمل إن لم يفعل. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾ [المجادلة: ٣].

قيل معنى (ويعودون لما قالوا) أن يعودوا للظهار مرة أخرى بأن يقولوا مرة أخرى (أنت مني كظهر أمي) فلا تلزم الكفارة بالقول الأول وإنما تلزم بالقول الثاني.

وقيل معناه أن يعودوا إلى الوطء فتلزمه الكفارة إذا عزم على ذلك.

ومعنى (يعودون لما قالوا) على هذا أن يعودوا لقولهم فيتداركوه بالإصلاح[2].

جاء في (معاني القرآن) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾: (يصلح فيها في العربية: ثم يعودون إلى ما قالوا. وفيما قالوا: يريد يرجعون عما قالوا.

وقد يجوز في العربية أن تقول: إن عاد لما فعل يريد إن فعله مرة أخرى، ويجوز إن عاد لما فعل: إن نقض ما فعل»[3].

وجاء في (الكشاف): «ووجه آخر ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾ ثم يتداركون ما قالوا لأن المتدارك للأمر عائد إليه ومنه المثل (عاد غيث على ما أفسد) أي تداركه بالإصلاح. والمعنى إن تدارك هذا القول وتلافيه بأن يكفّر حتى

(١) المقتضب ١٨٧/٤ وانظر الخصائص ١٣٥/١.
(٢) انظر البحر المحيط ٢٣٣/٨، الكشاف ٢٠٦/٣.
(٣) معاني القرآن ١٣٩/٣.

ترجع حالهما كما كانت قبل الظهار»[1].

ومثله (حلف أن يفعل) فهذا يحتمل (ليفعلن) ويحتمل (لا يفعل) جاء في (معاني القرآن) في قولك (حلف أن يضربك) أن معناه يكون «حلف لا يضربك وحلف ليضربنك»[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦] فهذا يحتمل أني أعظك من أن تكون من الجاهلين أي أحذرك من ذلك، ويحتمل أني أعظك لئلا تكون من الجاهلين أو كراهة أن تكون من الجاهلين كقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] أي لئلا تميد بكم أو كراهة أن تميد بكم.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ﴾ [الحج: ٦٥]، فهذا يحتمل النفي والإثبات، فتقدير الإثبات ويمسك السماء من أن تقع على الأرض، وتقدير النفي لئلا تقع على الأرض.

ونحو قولك (ما تأتينا فتحدثنا) بنصب (تحدثنا) فهذا يحتمل أنه يأتيهم ولا يحدثهم ويحتمل أنه لا يأتيهم فكيف يحدثهم. فهو يحتمل إثبات الإتيان ونفيه.

٥- الجمل التي تحتمل المعنى وضده بحسب التقدير، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ٢] فهذا يحتمل أنه خلقها مرفوعة بغير عمد ويحتمل أنه خلقها مرفوعة بعمد غير مرئية، فيحتمل نفي العمد وإثباتها فتكون جملة (ترونها) على إثبات العمد صفة، وعلى نفي العمد استئنافية ويكون المعنى أنها مرفوعة بغير عمد وها أنتم ترونها. جاء في (معاني القرآن) في هذه الآية:

«جاء فيه قولان:

---

(١) الكشاف ٢٠٦/٣ وانظر فتح القدير ١٧٨/٥، روح المعاني ٢/٢٨.

(٢) معاني القرآن ١٣٩/٣.

يقول خلقها مرفوعة بلا عمد، ترونها لا تحتاجون مع الرؤية إلى خبر.

ويقال: خلقها بعمد لا ترونها. لا ترون تلك العمد»[1].

ونحوه أن تقول: (هو لا يستطيع تعففاً أن يفعله) فهذا يحتمل أنه لا يستطيع أن يفعله تعففاً منه فيكون (تعففاً) مفعولًا له. ويحتمل أن يكون المعنى أنه لا يستطيع التعفف من فعله أي هو يفعله ولا يتعفف من ذلك فيكون (تعففاً) مفعول (يستطيع)، فعلى التقدير الأول هو يتعفف منه ولا يفعله، وعلى التقدير الثاني هو يفعله ولا يتعفف منه.

ونحوه أن تقول: (ما كنت ترجو أن أعطيك إلا تفضلًا مني) فهذا يحتمل أنه لم يكن يرجو العطاء ولكنه أعطاه تفضلًا منه كقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓا۟ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٨٦] فهو لم يكن يرجو أن يلقىَ إليه الكتاب ولكن إلقاء إليه رحمة منه.

ويحتمل أنه كان يرجو العطاء تفضلًا ولم يكن يرجوه إلا تفضلًا منه.

فهو بحسب المعنىَ الأول لم يكن يرجو العطاء، وبحسب هذا المعنى أنه كان يرجوه.

ونحوه قولك (ما تأتينا فتحدثنا) برفع (تحدثنا) فهذا يحتمل نفي التحديث أي ما تأتينا فما تحدثنا والفاء عاطفة. ويحتمل إثبات التحديث فيكون المعنى: أنت ما تأتينا ولكنك تحدثنا فتكون الفاء استئنافية.

فالتحديث منفي على تقدير ومثبت على تقدير آخر.

٦ـ الجمل التي تحتمل المعنى وضده بحسب القيود المذكورة في التعبير، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١] فهذا يحتمل أنه لم يكن شيئاً ويحتمل أنه كان شيئاً ولم يكن مذكوراً[2].

(١) معاني القرآن ٢/٥٧.

(٢) انظر البحر المحيط ٨/٣٩٣، معاني القرآن ٣/٢١٣.

ونحوه أن تقول (ما جاء محمد راكباً) فهذا يحتمل إثبات المجيء لمحمد غير راكب ويحتمل نفي المجيء عنه أصلًا كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] أي لا يسألونهم لا ملحفين ولا غير ملحفين. وفي غير القرآن يصح المعنيان فإذا قلت (هو لا يسأل الناس إلحافاً) فقد يكون المعنى هو يسألهم غير ملحف وقد يكون هو لا يسألهم أصلًا.

٧ـ الجمل التي فيها أفعال تتعدى بحروف جر متضادة فيحذف الحرف للإبهام أو للتوسع في المعنى وذلك نحو قولنا (أرغب في أن تفعل) و (أرغب عن أن تفعل)، فمعنى العبارة الأولى أنك تود فعله، ومعنى الثانية أنك لا تود فعله، فإن قلت (أرغب أن أفعل) احتمل المعنيين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] فالمعنى يحتمل الرغبة في النكاح والرغبة عنه.

ونحوه أن تقول (أنا لا أصبر عن أن أراه) و (أنا لا أصبر على أن أراه) فمعنى العبارة الأولى أنه لا يصبر عن رؤيته وأنه لا يستطيع فراقه.

ومعنى الثانية أنه لا يطيق رؤيته. فإن قلت (أنا لا أصبر أن أراه) احتمل المعنيين المتضادين.

٨ـ الجمل التي تحتمل المعنى وضده وقد يعرف أحدهما من الآخر من السياق أو المقام وذلك نحو قولك (كيف تفعل هذا وأنت من عائلة كريمة) فهذا يحتمل أنك لا تفعله لأنك من عائلة كريمة كقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ﴾ [آل عمران: ١٠١] وقوله: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٧] أي لا يكون.

وقد يكون من باب التقريع أي كيف فعلت هذا وأنت من عائلة كريمة.

فهذا يحتمل أنه فعل فتقرعه عليه ويحتمل أنه لا يفعل.

إلى غير ذلك من الجمل ذات الدلالة المتضادة.

الجمل المختلف في دلالتها

هناك جمل مختلف في دلالتها يفسرها بعضهم بغير ما يفسرها آخرون. وهذا نظير الاختلاف في قسم من المفردات كالاختلاف في نعم وبئس أهما اسمان أم فعلان، وفي (أفعل التعجب) أهو اسم أم فعل، وفي (أفعِلْ به) في التعجب نحو أبصِرْ به أهو فعل ماضٍ أم أمر، وفي (رُبّ) أهي حرف أم اسم، وغير ذلك من المفردات. كذلك اختلفوا في قسم من التعبيرات ومن ذلك على سبيل المثال:

١ـ (كاد) المنفية نحو (ما كاد يفعل) فقد ذهب بعضهم إلى أن المعنى: فعله بعد جهد، وذهب آخرون إلى أنه لم يفعل ولم يقارب الفعل، واستدل الأولون بقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

واستدل الآخرون بقوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠][١].

وبقوله: ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ [إبراهيم: ١٧].

وقد جمع بعضهم بين الرأيين فجوز أن يقال هذا التعبير فيما فعل وفيما لم يفعل[٢]. فيكون من الأضداد في التعبير.

٢ـ زيادة الواو في الجواب: فقد ذهب الجمهور إلى أن الواو لا

(١) انظر الكشاف ٣٩١/١، الأشموني ١/ ٢٦٨ـ ٢٦٩، شرح ابن يعيش ٧/ ١٢٤ـ ١٢٥.

(٢) انظر معاني القرآن ٢/ ٧١ـ ٧٢.

تزاد، وذهب الكوفيون إلى أنها قد تزاد في الجواب نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] وقوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٥] والمعنى عندهم: حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها. وفلما ذهبوا به أجمعوا آمرهم. وعند الجمهور أنها ليست زائدة وأن الجواب محذوف نظير قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٠﴾﴾ [النور: ٢٠] وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الرعد: ٣١][1].

٣ـ إنْ واللام: واختلفوا في التعبير الذي يجتمع فيه إنْ المخففة واللام نحو ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١] وقولك (إن كنت لمسافراً) فقد ذهب البصريون إلى أن (إنْ) مخففة واللام هي لام الابتداء جيء بها للفرق بين إنْ النافية والمخففة، ومعنى الآية:

وانه يكاد الذين كفروا. . .، ومعنى العبارة الثانية: إني كنت مسافراً.

وذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) ههنا نافية بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)[2].

ومعنى الآية: (وما يكاد الذين كفروا إلا يزلقونك بأبصارهم)، ومعنى العبارة: ما كنت إلا مسافراً.

٤ـ إلا بمعنى الواو: واختلفوا أتكون (إلا) بمعنى الواو أم لا؟

فذهب البصريون إلى أنها لا تأتي بمعنى الواو وذهب الكوفيون إلى أنها تأتي بمعنى الواو واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠] قالوا أي ولا الذين ظلموا منهم.

وذهب البصريون إلى أنها للاستثناء والاستثناء منقطع[3].

---

(١) انظر الإنصاف ٢/٢٤٣.

(٢) انظر الإنصاف ٢/٣٣٦.

(٣) انظر الإنصاف ١/١٥٥.

٥ـ لام الجحود: واختلفوا فيما دخلت عليه لام الجحود نحو ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] فقد ذهب البصريون إلى أن خبر (كان) محذوف واللام ليست زائدة، والمعنى وما كان الله مريداً لتعذيبهم.

وذهب الكوفيون إلى أن اللام زائدة وما دخلت عليه خبرها و ﴿يُعَذِّبَهُمْ﴾ في الآية خبر كان والمعنى: وما كان الله يعذبهم[١].

٦ـ جواب الطلب بعد القول نحو ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] فقد ذهب الجمهور إلى أن المعنى: إن تقل لهم يقيموا الصلاة وهو جواب شرط مقدر، وذهب آخرون إلى أنه على تقدير لام الأمر محذوفاً أي قل لعبادي ليقيموا الصلاة[٢].

٧ـ تعبيرات اختلف في معناها، منها على سبيل المثال:

أ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١] فقد قيل أن (إنّ) هي المخففة ثقلت وهي نافية بمعنى (ما)، و (لمّا) بمعنى (إلا) كقولك: نشدتك الله إلا فعلت. وقيل أنّ (لـمّا) زائدة و (إنّ) هي المشبهة بالفعل، وقيل أن (لمّا) أصلها (لَمن ما)، و (مَن) هي الموصولة و (ما) بعدها زائدة واللام في (لما) هي داخلة في خبر إن، وحصل حذف وإدغام فصارت لمّا، وقيل (لمِن ما) دخلت (مِن) الجارة على (ما)، وقيل هي (لما) الجازمة حذف فعلها للدلالة ما بعده عليه والتقدير: وإن كلّا لما ينقص من جزاء عمله[٣].

ب ـ قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴿٤٦﴾﴾ [إبراهيم: ٤٦] فقد قيل أن (إن) نافية و (كان) تامة والمعنى تحقير مكرهم وإن معناه ما كان مكرهم لتزول منه

---

(١) انظر الأشموني ٣/ ٢٩٢ـ ٢٩٣، حاشية الصبان ٢٩٣/٣، حاشية الخضري ١١٣/٢.

(٢) انظر المغني ٢٢٥/١، الهمع ٥٥/٢.

(٣) انظر البحر المحيط ٥/ ٢٦٧ـ ٢٦٨.

الشرائع والنبوات وأقدار الله التي هي كالجبال في ثبوتها وقوتها... ويحتمل على تقدير أنها نافية أن تكون (كان) ناقصة واللام لام الجحود وخبر كان على الخلاف الذي بين البصريين والكوفيين أهو محذوف أو هو الفعل الذي دخلت عليه اللام... وقال الزمخشري وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال وإن عظم مكرهم وتتابع في الشدة بضرب زوال الجبال منه مثلاً لتفاقمه وشدته أي وإن كان مكرهم مسوّى لإزالة الجبال مُعَدّاً لذلك. وقال ابن عطية: ويحتمل عندي هذه القراءة أن تكون بمعنى تعظيم مكرهم، أي وإن كان شديداً بما يفعل ليذهب به عظام الأمور، انتهى. وعلى تخريج هذين تكون (إنْ) هي المخففة من الثقيلة وكان هي الناقصة»[1].

وقيل أن (إنْ) شرطية وصلية[2] أي ولو كان مكرهم لتزول منه الجبال.

ج - قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٤] فقد ذهب بعضهم إلى أن (من) في قوله: ﴿مِن جِبَالٍ﴾ للتبعيض وأنها في قوله: ﴿مِنۢ بَرَدٍ﴾ للبيان فيكون التقدير: وينزل من السماء بعض جبال فيها التي هي البرد.

وقيل أن (من) الأولى والثانية للابتداء والأخيرة للتبعيض، ومعناه أنه ينزل البرَد من السماء من جبال فيها. وقال الأخفش: (من) الثانية والثالثة زائدتان كأنه قال: وينزل من السماء جبالاً فيها - أي في السماء - برداً. وبَرَداً بدل أي برد جبال. وقيل: (من) الأولى والثانية لابتداء الغاية والثالثة زائدة أي وينزل من السماء من جبالها برداً.

وقال الزجاج: معناه وينزل من السماء من جبال برد فيها كما تقول: هذا خاتم في يدي من حديد أي خاتم حديد في يدي[3].

---

(١) البحر المحيط ٤٣٨/٥ وانظر الكشاف ١٨٤/٢.
(٢) روح المعاني ٢٥٠/١٣.
(٣) انظر البحر المحيط ٤٦٤/٦، الكشاف ٣٩١/٢.

د ـ قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [البقرة: ٨٨].

غُلْف جمع أغلف قيل أي عليها غشاوة، وقيل عليها طابع، وقال الزجاج:

ذوات غلف لا تصل إليها الموعظة. وقيل خلقت غلفاً لا تتدبر ولا تعتبر.

وقيل يحتمل أن يريدوا بذلك أنها أوعية للعلم، وقيل يحتمل أن يكون المعنى أن قلوبنا غلف أي مملوءة علماً فلا تسع شيئاً ولا تحتاج إلى علم غيره[1].

هـ ـ قولهم (هذا أمر لا يُنادَى وليده): قيل أن معناه هذا أمر عظيم ينادى فيه الرجال لا الصبية. وقيل أن معناه هذا يوم لهو يلعب فيه الصبيان فلا ينادَون بل يتركون فيه يلهون. وقيل أن معناه: أنه لا وليد فيه فينادَى. جاء في (الخصائص) في (باب في توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين) «وذلك في الكلام على ضربين:

أحدهما وهو الأكثر أن يتفق اللفظ البتة ويختلف في تأويله وعليه عامة الخلاف نحو قولهم (هذا أمر لا ينادَى وليده) فاللفظ غير مختلف فيه لكن يختلف في تفسيره.

فقال قوم: إن الإنسان يذهل عن ولده لشدته فيكون هذا كقول الله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢] وقوله سبحانه: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾﴾ [عبس: ٣٤ـ ٣٥] والآي في هذا المعنى كثيرة.

وقال قوم: أي هو أمر عظيم فإنما ينادَى فيه الرجال والجِلّة لا الإماء والصبية.

---

(١) انظر البحر المحيط ٣٠١/١.

وقال آخرون: الصبيان إذا ورد الحيّ كاهن أو حوّاء أو رقّاء حشدوا عليه واجتمعوا له. أي ليس هذا اليوم بيوم أنس ولهو إنما هو يوم تجرد وجدّ.

وقال آخرون ـ وهم أصحاب المعاني ـ أي لا وليد فيه فينادَى وإنما فيه الكفاة والنَّهَضة، ومثله قوله:

على لاحبٍ لا يهتدَى بمناره

أي لا منار فيه فيهتدى به. وقوله أيضاً:

لا تفزع الأرنبَ أهوالُها ولا ترى الضب بها ينجحر

أي لا أرنب بها فتفزعها أهوالها»[1].

و ـ قولهم (أنت أعلم وربك) فقد قيل أن معناه أنت أعلم بربك، وقيل أن معناه: (أنت أعلم وربك مجازيك)، وقيل أن معناه: أنت أعلم من غيرك وربك أعلم منكما، جاء في (شرح الرضي على الكافية) في هذا التعبير «هذا يستعمل في التهديد، أي أنت أعلم بربك فلعل اجتراءك عليه لما علمت من ترك مكافأته للمجرمين تعالى عنه، فأنت وربك أي أنتما مقترنان فأنا لا أدخل بينكما ولا أدعوه عليك فإنه حسبك، وهذا المعنى أبلغ ما يكون في التهديد والتخويف.

وقال عبدالقاهر: أنت أعلم وربك مجازيك، فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية، وليس ما ذهب إليه بذاك. وكذا قول العبدي: إن تقديره أنت أعلم من غيرك وربك أعلم منكما، وهذا أبعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من: أنت أعلم وربك»[2]. وغير ذلك من التعبيرات التي اختلفُ في تفسيرها وتأويلها.

---

(١) الخصائص ٣/ ١٦٤ـ ١٦٥.

(٢) الرضي على الكافية ١/١٩٦.

تأدية المعنى الواحد بطرائق متعددة

كما أن اللفظ الواحد قد يؤدى معاني عدة كذلك قد يؤدي المعنى الواحد بطرائق متعددة وذلك كالأمر والنهي والنفي والتمني والتعجب والشرط وغيرها. فكل معنى من المعاني له طريقة رئيسة في التعبير وطرائق أخرى تفضي إليه. ومن ذلك على سبيل المثال:

الأمر:

فالأمر له طريقة رئيسة يؤدى بها وله طرائق أخرى تفضي إليه. فالطريقة الرئيسة التي يؤدى بها معنى الأمر هي (فعل الأمر) للمخاطب والفعل المضارع المتصل بلام الأمر لأمر غير المخاطب نحو ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧] ونحو ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

ومن الطرائق الأخرى التي تؤدي معنى الأمر:

١ـ اسم فعل الأمر نحو صه وعليك نفسك ونزالِ.

٢ـ المصادر الدالة على الأمر ويقدر لها فعل أمر محذوف نحو (صبراً جميلًا) وقوله: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

٣ـ ما حذف فعله مما يدل على الأمر من غير المصادر، وذلك نحو ما إذا رأيت رجلًا يحدّث حديثاً فقطعه فقلت: حديثَك، أو قدم رجل من سفر فقلت: حديثَك أي هات. ونحو ما إذا «رأيت رجلًا يضرب أو يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيداً، أي أوقع عملك بزيد»... استغنيت عن ذكر الفعل بعمله[1].

٤ـ الإغراء نحو: الصدقَ الصدقَ، وأخاك والإحسانَ إليه، ويقدر له فعل أمر محذوف نحو الزم.

٥ـ ألفاظ تنزل بمنزلة الأمر والنهي نحو حسبك وكفيك. جاء في

(١) انظر الكتاب ١/١٢٨.

(الكتاب): «(هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي) فمن تلك الحروف حسبك وكفيك وشرعك وأشباهها تقول (حسبك ينم الناس) ومثل ذلك (اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثب عليه) لأن فيه معنى: ليتق الله امرؤ، وليفعل خيراً»[1].

٦ـ الاستفهام وذلك نحو قوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] أي انتهوا، وقوله: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠] أي اشكروا. ونحو (أين أنت من مساعدة أخيك) أي ساعده. وغير ذلك.

٧ـ الخبر ـ وهو ما يقابل الطلب ـ: وقد يكون ذلك بلفظ دال على الإلزام والوجوب نحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. ونحوه (يجب أن تخبره) و (هذا فرض عليك).

وقد يكون بغير ذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] «فظاهر هذا الكلام خبر إلا أن علماء المسلمين اتفقوا على أن النساء عليهن أن يعتددن لطلاقهن ثلاثة أقراء إذا كان الحيض موجوداً وأن يتربصن بأنفسهن إذا توفي عنهن أزواجهن أربعة أشهر وعشراً، فعلم بإجماع المسلمين أن المراد بذلك الأمر.

ومما يدخل في هذا المعنى باتفاق أهل الإسلام قوله عز وجل: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] وقوله: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]»[2].

«ومن الخبر الذي هو أمر قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم «لا

---

(١) الكتاب ٤٥٢/١.

(٢) الأمالي الشجرية ٢٥٧/١.

صلاة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب» أي اقرؤوا في الصلاة الفاتحة ومنه ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ وقوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] معناه فأنظروه إلى ميسرته»[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣][2] وقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ... يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١١، ١٢] ويدل على إرادة الأمر جزم الفعل (يغفر) فلو لم يكن طلباً لم يصح الجزم.

ونحو ذلك أن تقول لابنك (تذهب إلى فلان وتقول له كذا وكذا) أي اذهب وقل له.

وغير ذلك مما يدل على الأمر.

النهي:

وهو المنع من الفعل بقول مخصوص مع علو الرتبة وصيغته لا تفعلْ ولا يفعلْ فلان[3].

وقد ورد النهي بصيغ أخرى غير الصيغة المشهورة منها:

١ـ الإخبار بما يفيد النهي نحو (أنا أنهاك عن هذا) ونحو (نهى رسول الله ﷺ عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال) ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ﴾ [الممتحنة: ٩].

٢ـ ومنها النهي بلفظ الوعيد كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [النساء: ١٠] وقوله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] وكقوله عليه السلام: «من

(١) الأمالي الشجرية ٢٥٩/١.
(٢) الهمع ٧/١.
(٣) الأمالي الشجرية ٢٧١/١.

شرب في آنية الفضة فإنما يجرجر في بطنه نار جهنم»[1].

٣ـ ومنها ما جاء بلفظ التحريم نحو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣] وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

٤ـ ومنها التحذير سواء كان الفعل محذوفاً أم مذكوراً وذلك كقولك: الجدارَ الجدار، فإنما نهيت أن يقرب الجدار المخوف المائل. و (الصبيّ الصبي) أي لا توطيء الصبي[2]. ونحو ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا﴾ [النور: ١٧][3].

٥ـ ومنها ألفاظ تفيد النهي نحو حسبك وكفاك وكفيك وذلك نحو قولك (حسبك هذا الأمر) و (حسبك ينم الناس) «فإن حسبك فيه معنى النهي»[4].

وكفاك اعتسافاً وظلماً.

وقد تقول: لقد ذكرت نحو هذا في الدلالة على الأمر.

ونقول: إنه يصح أن يؤول هذا بالأمر والنهي فقولك (حسبك الكلام) يصح أن يؤول بـ (لا تتكلم) أو بـ (اسكت). ولذا ذكر سيبويه أنها بمنزلة الأمر والنهي. وهناك كثير من التعبيرات يصح تأويلها بالأمر والنهي كالتحذير في نحو قولك (إياك والكذب) فإنه يصح تقديره بالنهي عن الكذب أي لا تكذب أو بالابتعاد عن الكذب أي احذر الكذب.

٦ـ ومنها النهي بلفظ النفي نحو (ما كان لك أن تفعل) ونحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى

---

(١) الأمالي الشجرية ٢٧٢/١.
(٢) انظر الكتاب ١٢٨/١.
(٣) انظر الأمالي الشجرية ٢٧١/١، ٢٥٨/١.
(٤) الأصول ١١٦/١.

قُرۡبَىٰ ﴾ [التوبة: ١١٣] ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ... وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ لَا تَسۡفِكُونَ دِمَآءَكُمۡ وَلَا تُخۡرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ ﴾ [البقرة: ٨٣ـ ٨٤] وهذا نفي في معنى النهي «كما تقول تذهب إلى فلان تقول له كذا، تريد الأمر وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه»[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ [البقرة: ٢٥٦] فقد جوز أن يكون «إخباراً في معنى النهي أي لا تكرهوا في الدين وتجبروا عليه»[٢].

وقوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ ﴾ [البقرة: ١٩٧] أي لا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا[٣].

وما إلى ذلك من مواطن النهي.

النفي:

وكذلك النفي فإن الأصل فيه أن يؤدى بأدوات النفي ولكن قد يؤدى بغير ذلك مما يدل على النفي كالاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴿٦٠﴾﴾ [الرحمن: ٦٠] أي ما جزاء الإحسان إلا الإحسان وقوله: ﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٣٥] أي لا يغفر الذنوب إلا الله، ونحو (أيّ يوم أكرمتني؟) أي لم تكرمني يوماً من الدهر[٤].

ونحو كأن وكأنما نحو (كأنك وال علينا فتشتمنا) أي لست بوالٍ علينا[٥]. و (قد) مراداً بها النفي نحو (قد كنت في خير فتعرفَه) بنصب (تعرفه) والمعنى ما كنت في خير[٦].

---

(١) الكشاف ٢٢٤/١ وانظر البحر المحيط ٢٨٣/١، الأمالي الشجرية ٢٥٨/١، البرهان ٢٩١/٢.
(٢) روح المعاني ١٣/٣، الأمالي الشجرية ٢٧٢/١.
(٣) الأمالي الشجرية ٢٧٢/١.
(٤) انظر التسهيل ٢٤٣، شرح الدماميني على المغني (أي) ١٧١/١.
(٥) انظر معاني القرآن ٢٢٥/٢، حاشية الخضري ١١٥/٢، الأشموني ٣٠٥/٣.
(٦) انظر حاشية الخضري ١١٥/٢، حاشية الصبان ٣٠٥/٣.

و (لو) الامتناعية نحو (لو زرتني لأكرمتك) أي لم تزرني فلم أكرمك فانتفت الزيارة والإكرام.

والموجَب المؤول بالنفي نحو (هو يأبى أن يسافر) أي لا يريد أن يسافر بدليل تفريغ الاستثناء معه قال تعالى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠] وقال ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢] فهذا عندهم من النفي المعنوي[1].

وغير ذلك مما يؤدي معنى النفي.

الشرط:

الأصل في الشرط أن يؤدى بأدوات الشرط ولكن قد يؤدى بصور أخرى وذلك:

كالأسماء الموصولة الدالة على العموم فتقترن بجوابها الفاء للدلالة على تضمن معنى الشرط نحو ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] وقوله ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣][2].

بل إن الأسماء الموصولة يمكن جعلها شرطاً وموصولاً في تعبيرات كثيرة، فإنك إذا قلت (من أتاني أتيته) احتملت (من) أن تكون موصولة وأن تكون شرطية.

وما يدل على العموم من النكرات الموصوفة بفعل أو بظرف أو جار ومجرور نحو (نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب) و (رجل عنده حزم فسعيد)[3].

أو مضاف إليها ما يدل على العموم نحو (كل نفس تسعى في نجاتها

---

(١) انظر حاشية الخضري ١/٢٠٤، الرضي على الكافية ١/٢٣٥.

(٢) انظر المساعد ١/٢٤٤، الهمع ١/ ١٠٩- ١١٠، الرضي على الكافية ١/١٠٢.

(٣) الهمع ١/١٠٩، الرضي على الكافية ١/١٠٢.

فلن تخيب) و (كل رجل يسبق فله مكافأة).

وقد تشبه كلمة (كل) بالشرط وإن كانت مضافة إلى غير موصوف نحو (كل رجل فله درهم)[1]. ومن ذلك الظروف التي تنزل منزلة الشرط ولذا قد تقترن بجوابها الفاء نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ﴾ [البقرة: ١٥٠] جاء في (روح المعاني): «حيث ـ العامل فيها ما هو في محل الجزاء لا الشرط فهي هنا متعلقة بولّ والفاء صلة للتنبيه على أن ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط لأن (حيث) وإن لم تكن شرطية ففيها رائحة الشرط»[2].

ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١] ونحو (كلما أصبحت فسبح الله)[3].

ومنها (كيف) نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُۚ﴾ [آل عمران: ٦] وقوله: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤][4] و (كيف تفعلُ أفعلُ).

ومنها (كما) نحو (كما تدين تُدان) و (كما تكونون يولى عليكم).

ومنها (ما) الظرفية المصدرية نحو (أرضيك ما ترضيني) و (ما تزورني أكرمك).

ومنها المستثنى المحمول على معنى الشرط نحو (ما زرتني إلا أكرمتك) فإنه بمعنى (كلما)[5]، و (كلما) فيها رائحة الشرط[6].

وقد يؤدى الشرط بجواب الطلب المراد به معنى الجزاء نحو قوله

---

(١) انظر الرضي ١/١٠٢.
(٢) روح المعاني ٢/١٦.
(٣) الرضي على الكافية ٢/١١٤.
(٤) الأشموني ٤/١٤، حاشية الصبان ٤/١٤.
(٥) انظر المساعد ١/ ١٨٥ـ ١٨٦، الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٧٣.
(٦) الرضي على الكافية ٢/١١٤.

تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢] و ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ۝﴾ [مريم: ٢٥]. إلى غير ذلك مما يفيد معنى الشرط.

التعجب:

ويؤدى بطرائق متعددة كصيغتي التعجب (ما أفعله) و (أفعِلْ به)، والتحويل إلى صيغة (فَعُل) بقصد التعجب نحو ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥].

والنداء نحو (يا حُسن هند)، يا للماء.

والاستفهام نحو ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] ونحو (كيف فعلت هذا).

و (أيّ) نحو (مررت برجل أيّ رجل).

وبتعبيرات أخرى كثيرة تفيد التعجب نحو سبحان الله و ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] ولله دره.

وغير ذلك من المعاني.

والذي أود أن أذكره ههنا أن هذه الطرائق للوصول إلى المعنى ليست ذات دلالة واحدة، فكل تعبير يختلف عن التعبير الآخر. فالأمر بفعل الأمر غير الأمر بالمصدر وهو غير الأمر باسم الفعل وغير الأمر بالاستفهام وغير الأمر بالخبر، فكل تعبير له دلالة خاصة. فـ (اصبرْ) غير (صبراً). وغير (صبر جميل) وغير (صَبارِ) بمعنى اصبر وغير (هل تصبر بعدما ذكرت لك) وغير (تصبرُ إلى أن أحضر) بمعنى (اصبر) فكل تعبير له دلالته مع أنها كلها أمر بالصبر.

وكذلك النهي فقولك (لا تكذبْ) غير قولك (الكذب مُفضٍ إلى النار) و (نهى رسول الله عن الكذب) و (الكذب الكذب) و (إياكم والكذب) و (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) وما إلى ذلك من أساليب النهي.

وكذلك الشرط فإن معنى (إن تدعُ ربك يستجب لك) غير معنى (ادعُ ربك يستجبْ لك) و (هل تدعو ربك يستجبْ لك). وإن معنى (من يأتني أكرمه) غير معنى (الذي يأتيني فأكرمه) و (كل رجل يأتيني فأكرمه) و(ما رجل يأتيني إلا أكرمته).

وكذلك (ما أصبرَ محمداً) في التعجب يختلف عن (أَصبِرْ بمحمد) و (صَبرُ محمد) و (صبُر به) و (يا لصبر محمد) و (عجباً لصبره) و (ما هذا الصبر) و (أيّ صبر هذا) و(سبحان الله أرأيت صبراً كهذا).

فإن كل تعبير له دلالته. وقد أشرت في كتابي (معاني النحو) إلى شيء من ذلك فلا نعيد القول فيه.



الكلام المحمول على المعنى

في العربية عبارات محمولة على المعنى ولا يصح حملها على ظاهرها لأن حملها على ظاهرها قد يوقع في إشكالات تركيبية أو معنوية أو إعرابية. ومن ذلك على سبيل المثال:

١ـ قولهم (ما زلت وزيداً حتى فعل): فهذا التعبير عند سيبويه والنحاة بمعنى (ما زلت بزيد حتى فعل) و (زيد) مفعول به[١]. وهذا التعبير محمول على المعنى. وقد ذكر الأعلم الشنتمري تفسير ذلك فقال: «لما كانت الباء عاملة في قولك (ما زلت بزيد) لم يكن للفعل الذي قبلها عمل فيما بعدها لأن الباء في موضع نصب. فإذا قلت (ما زلت وزيداً) تجاوز النصب الذي كان يقدر في الباء إلى ما بعد الواو»[٢].

فهو ـ كما ترى ـ تأول لإعراب هذا التعبير. وفي الأصول: «ما زلت وزيداً أي ما زلت به حتى فعل فهو مفعول به. فقد عمل ما قبل الواو فيما بعدها والمعنى معنى الباء»[٣].

وكون ما قبل الواو يعمل فيما بعدها لا ينفك من ضعف. وجوز ابن السراج إعرابه مفعولاً معه أيضاً[٤]. وهو أقل تكلفاً.

---

(١) انظر الكتاب ١/١٥٠، الأصول ١/٢٥٤.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٦٠.

(٣) الأصول ١/٢٥٤.

(٤) الأصول ١/٢٥٤.

٢ـ أنت أعلم ومالُك (برفع المال): والمعنى: أنت أعلم بمالك[١] وأنت أعلم مع مالك[٢].

وتأليف العبارة لا يخلو من إشكال إذ اختلفوا في هذا العطف ومدلوله. فقد ذهب بعضهم إلى أن (مالك) معطوف على (أنت) فيكون المعنى على هذا: أنت أعلم ومالك أعلم. فينسب العلم إلى المال. وهذا ظاهر الضعف. وقيل أن «الأصل (بمالك) فوضعت الواو موضع الباء فعطفت على ما قبلها ورفع ما بعدها على اللفظ. وهي بمعنى الباء متعلقة بأعلم»[٣].

ولا ينفك التخريج الثاني من ضعف إذ القول بأن الأصل هو الباء ثم جيء بالواو مكانها وحوّل الكلام من الجر إلى الرفع ظاهر التكلف.

وهو كلام محمول على المعنى، وأرجح تقدير له عندي: أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك[٤]، فحذف ما حذف حتى استقر إلى ما ترى والله أعلم.

ونحوه (أنت أعلم وربك) مما يستعمل في التهديد أي أنت أعلم بربك أو أنت أعلم معه.

٣ـ بعت الشاء شاةً ودرهماً و (بعت الشاء شاةٌ ودرهمٌ):

والمعنى شاة بدرهم. ولا يخلو عطف الدرهم على الشاة من إشكال في حالتي الرفع والنصب. غير أنه كلام محمول على المعنى. جاء في (شرح السيرافي على الكتاب) في هذه العبارة «وجعلت الواو في معنى الباء فبطل خفض الدرهم وعطف على (شاة) فاقترن الدرهم والشاة فعطفت أحدهما على الآخر وإن كانت الشاة مثمناً والدرهم ثمناً»[٥].

---

(١) المساعد ٥٤١/١.
(٢) الكتاب ١٥١/١.
(٣) المساعد ٥٤١/١.
(٤) انظر الرضي على الكافية ١٩٦/١.
(٥) هامش الكتاب ١٩٦/١.

وذكر سيبويه حالة الرفع فقال: «وزعم الخليل أنه يجوز بعت الشاء شاةٌ ودرهمٌ إنما يريد شاة بدرهم ويجعل (بدرهم) هو خبر الشاة.

وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى كما كانت في قولك (كل رجل وضيعته) في معنى (مع)»[1].

ومعلوم أن النحاة لا يجيزون أن يكون الخبر مقروناً بواو العطف غير أنه كلام محمول على المعنى.

٤ـ زيد وإن كثر ماله بخيل: هذا التعبير عند النحاة على زيادة (إنْ) لأنها لمجرد الوصل أي وصل الكلام بعضه ببعض والواو للحال بمعنى: زيد بخيل والحال أنه كثر ماله. وقيل هي شرطية والواو للعطف على مقدر أي زيد إن لم يكثر ماله وإن كثر ماله بخيل[2].

ونحوه قولهم (زيد ولو كثر ماله بخيل)[3].

ويظهر لي والله أعلم أن هذا كلام محمول على المعنى وتأويله: زيد مع كثرة ماله بخيل.

أما القول بزيادة (إن) فلا أراه سديداً فإنها لو حذفت لاختل الكلام. ثم إن تقدير الحالية بقولهم (والحال أنه كثر ماله) لا يصلح أحياناً فإنه قد يقال هذا الكلام فيمن لم يكثر ماله وإنما يقال على سبيل الافتراض كأن تقول (هو ولو ملَكَ الدنيا بخيل) فلا يصح أن يقال: هو والحال أنه ملَكَ الدنيا بخيل.

وكذلك تقدير العطف فإنه ـ وإن كان أمثل مما قبله ـ قد يضعف أحياناً حتى يصبح من فضول الكلام وذلك نحو قوله:

فإن خالفتني وأضعت نصحي ... فأنت وإن رزقت حجاً بليد

---

(١) الكتاب ١٩٧/١.

(٢) انظر حاشية الصبان ٩/٤، حاشية الخضري ١٢٠/٢.

(٣) حاشية الصبان ٣٦/٤.

فإنه يضعف تقدير الحالية فإنه ليس المقصود: أنت والحال أنك رزقت حجاً بليد.

ويضعف تقدير العطف وذلك أن تقدير الكلام عليه. أنت إن لم ترزق حجا وإن رزقت حجاً بليد، ولا شك في بلادته إن لم يرزق حجاً، فهو من الكلام الذي لا فائدة فيه.

والراجح فيما أرى أن هذا من الكلام المحمول على المعنى، والمعنى: فأنت مع رزقك الحجا بليد.

ونحو هذا التعبير قولك (أحبه وإن ظلم) فهو كلام محمول على المعنى والتقدير أحبه مع ظلمه، وقولك (من قتل مسلماً بغير حق فلن يدخل الجنة وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم) والمعنى أنه لن يدخل الجنة مع كونه صائماً مصلياً. وظاهرٌ أن تقدير الحال ضعيف، فإن تقدير الكلام عليه: فلن يدخل الجنة والحال أنه صائم مصلّ. وليس هذا هو المعنى المقصود فإن التعبير لم يذكر حالته وإنما ذكر افتراضاً.

كما أن تقدير العطف ضعيف أيضاً وذلك أن تقدير الكلام عليه: من قتل مسلماً فلن يدخل الجنة إن لم يصلّ ويصُم وإن صلى وصام، ولا داعي لتقدير (إن لم يصلّ ويصم) فإن هذا تحصيل حاصل وهو من قبيل الإخبار بالضرورات التي لا فائدة تحتها.

٥ـ أنشدك الله إلا فعلت: والمعنى ما أسألك إلا فعلك، وهو كلام محمول على المعنى وإلا لم يصح لأنه كلام موجب فلا يصح تفريغه. ثم لا يصح إتيان الفعل بعد (إلا) لكونه غير مسبوق بنفي لكنه كلام محمول على المعنى كما ذكرنا.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن الفعل بعد (إلا) مفعول به على التأويل بالمصدر، وقدر الفعل بالمصدر بلا سابك لافتقار المعنى إلى ذلك كما في قمت حين قام زيد، والتقدير حين قيام زيد.

ونحوه: أقسمت عليك إلا جلست وبالله عليك إلا فعلت فهو كله

محمول على المعنى[1].

٦ـ زيد غني غير أنه بخيل: وهذا الكلام محمول على المعنى، ومعنى الكلام: زيد غني لكنه بخيل. فـ (غير) بمعنى (لكن). جاء في (الكتاب) في قول الشاعر:

فتى كملت أخلاقه غير أنه   جواد فيما يُبقي من المال باقيا

«كأنه قال: ولكنه مع ذلك جواد»[2].

ونحوه أن تقول: (زيد غني إلا أنه بخيل) و (هو شجاع إلا أنه متهور). جاء في (الكتاب) في قول العرب (والله لأفعلن كذا وكذا إلا حِلُّ ذلك أن أفعل كذا كذا) قال: «فـ (ان أفعل كذا وكذا) بمنزلة: فعل كذا وكذا. وهو مبني على (حِلّ) و (حِلّ) مبتدأ كأنه قال: ولكن حِلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا»[3].

٧ـ لا أفعل إلا أن تفعل: وهو كلام محمول على المعنى، ومعناه: لا أفعل حتى تفعل، أو لا أفعل إلا إذا فعلت. جاء في (الكتاب): «وأما قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل فـ (أن تفعل) في موضع نصب، والمعنى: حتى تفعل أو كأنه قال: أو تفعل»[4].

٨ـ أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمَه بها: ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢] هذا كلام محمول على المعنى. ومعنى العبارة الأولى أنه أعد الخشبة حتى إذا مال الحائط دعمه بها. ومعنى الآية: حتى إذا ضلّت إحداهما ذكّرتها الأخرى فهو كلام محمول على المعنى. وسائر التخريجات التي خرجها النحاة في نحو هذا التعبير لا تخلو من ضعف. فمن ذلك على سبيل المثال

---

(١) انظر المساعد ١/٥٨٢، ١/٥٥٥، شرح ابن يعيش ٢/٩٤.

(٢) الكتاب ١/٣٦٧.

(٣) الكتاب ١/٣٧٤.

(٤) الكتاب ١/٣٧٤.

ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾:

١ـ فقد قدره البصريون (كراهة أن تضل) أو مخافة أن تضل إحداهما على غرار مذهبهم في قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦] وقوله: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] أي يبين الله لكم كراهة أن تضلوا، وألقى في الأرض رواسي مخافة أن تميد بكم ونحوه.

وهذا التقدير في الآية ونحوها من التعبيرات ضعيف لأنه سيكون المعنى: كراهة أن تضل إحداهما فتذكّر إحداهما الأخرى، فيؤدي هذا التقدير إلى كراهة الضلال والتذكير لأن (فتذكر) معطوف على (أن تضل)، وذلك نظير قولك (إني أكره أن تأتيني فأردك) فأنت تكره الإتيان والرد. وهذا لا يصح في الآية.

٢ـ وجعله الزمخشري على تقدير (إرادة أن تضلّ إحداهما فتذكّر إحداهما الأخرى)[1]. وهو لا يصح أيضاً لأنه يؤدي إلى إرادة الضلال فالتذكير، فيكون الضلال مراداً لله. وكذا الكلام في (أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها) أي أعددت الخشبة لإرادة مَيل الحائط فأدعمه بها فيكون المَيل مراداً. وهو لا ينفك عن ضعف.

٣ـ وقدره الكوفيون بـ (لئلا) أي (لئلا تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) نظير تقديرهم في نحو قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ وقوله: ﴿أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ أي لئلا تضلوا ولئلا تميد بكم، غير أن التقدير هنا لا يصح وذلك أن التقدير يكون (لئلا تضل إحداهما فتذكّر إحداهما الأخرى) فيكون المعنى أن سبب التذكير عدم الضلال لأن الضلال منفي. وكذا قولهم (أعددت الخشبة لئلا يميل الحائط فأدعمه بها) فيكون سبب الدعم عدم الميل في حين أن المعنى بالعكس.

هذا إذا قدرنا المعطوف مثبتاً أي (فتذكّر)، فإن قدرناه منفياً لم يصح

---

(١) الكشاف ٣٠٤/١.

المعنى أيضاً إذ يكون المعنى: لئلا تضل فلا تذكّر، ولئلا يميل الحائط فلا أدعمه.

فلا يصح المعنى على أي تقدير. فهو كلام محمول على المعنى كما ذكرت. جاء في (المقتضب) في قولهم (أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه): «أعددت هذا أن يميل الحائط فأدعمه ولم يُعدّوه طلباً لأن يميل الحائط ولكنه أخبر بعلة الدعم. فاستقصاء المعنى إنما هو أعددت هذا لأن إن مال الحائط دعمته»[1].

٩ـ العطف على المعنى: وذلك كأن تقول (جئت طالباً رضاك ولأستفيد منك علماً) فإنه عطف في ظاهر اللفظ (لأستفيد) على (طالباً) وهذا لا يصح لأن (طالباً) حال و (لأستفيد) علة ولا يعطف المتغايران بعضهما على بعض، ولكن هذا من باب العطف على المعنى، فإن في قوله (طالباً رضاك) بيان علة مع أنه حال، والتقدير في المعنى: جئت لأطلب رضاك، فعطف ما بعده على المعنى، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠] فقد عطف في ظاهر الأمر (لأحل) على (مصدقاً) وهذا لا يكون وإنما عطف على المعنى، جاء في (البحر المحيط): «واللام في ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم﴾ لام كي ولم يتقدم ما يسوغ عطفه عليه من جهة اللفظ فقيل هو معطوف على المعنى إذ المعنى في ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ أي لأصدّق ما بين يديّ من التوراة ولأحل لكم... وقيل اللام تتعلق بفعل مضمر بعد الواو يفسره المعنى أي وجئت لأحل لكم»[2].

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِ﴾ [الروم: ٤٦] قيل إنه على تقدير ليبشركم وليذيقكم[3].

وقد يقدر للمعطوف عامل محذوف لتمشية صنعة الإعراب.

---

(١) المقتضب ٢١٥/٣.

(٢) البحر المحيط ٤٦٨/٢.

(٣) انظر المغني ٤٧٩/٢.

ولنا عودة إلى هذا الموضوع في مكان آخر إن شاء الله تعالى.

١٠ـ اغتديت ولا اغتداء الغراب واهتديت ولا اهتداء القطا: والمعنى اغتديت أسرع من اغتداء الغراب واهتديت أكثر من اهتداء القطا. وظاهر التعبير مخالف لما ينبغي تركيبه عليه إذ تقدير الكلام اغتديت ولا اغتديت اغتداء الغراب[١] واهتديت ولا اهتديت اهتداء القطا. غير أنه لا يجوز دخول (لا) على الفعل الماضي في نحو هذا التعبير.

وعلى أية حال فهذا التعبير محمول على المعنى لا على ظاهر اللفظ.

١١ـ قولهم (عندي درهم ونصفه): وهذا لا يصح على ظاهر اللفظ إذ كيف يكون عنده درهم ونصف هذا الدرهم؟

وظاهر أن معنى الكلام: عندي درهم ونصف آخر[٢] ومثله قوله:

وكل أناس قاربوا قيد فحلهم ... ونحن خلعنا قيده فهو سارب

أي خلعنا قيد فحلنا[٣].

١٢ـ قوله:

فكرّت تبتغيه فوافقته ... على دمه ومصرعه السباعا

هذا كلام محمول على المعنى وذلك أن المعنى أن البقرة الوحشية طلبت ولدها فوافقته ووافقت على دمه ومصرعه السباع تأكله، غير أن اللفظ لا يؤدي هذا المعنى. ونحو هذا من الكلام المحمول على المعنى كثير. جاء في (الكتاب): «قول القطامي:

فكرّت تبتغيه فوافقته ... على دمه ومصرعه السباعا

ومثله قوله:

---

(١) انظر الرضي ١/١٢٦.
(٢) انظر معاني القرآن ٢/٣٦٨.
(٣) المساعد ١/ ١١٠ـ ١١١.

لـن تـراهـا ولـو تـأملـت إلا   ولـهـا فـي مـفـارق الـرأس طـيـبـا

وإنما نصب هذا لأنه حين قال (وافقته) وقال (لن تراها) فقد عُلم أن الطيب والسباع قد دخلا في الرؤية والموافقة وأنهما قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى. ومثل ذلك قول ابن قميئة:

تـذكـرت أرضـاً بـهـا أهـلـهـا   أخـوالَـهـا فـيـهـا وأعـمـامَـهـا

لأن الأخوال والأعمام قد دخلوا في التذكر. ومثل ذلك فيما زعم الخليل:

إذا تـغـنـى الـحـمـام الـورق هـيـجـنـي   ولـو تـغـربـت عـنـهـا أمَّ عـمـار

قال الخليل: لما قال هيجني عرف أنه قد كان ثَمّ تذكر لتذكرة الحمام وتهييجه... كأنه قال: فذكرني أم عمار.

ومثل ذلك قول الشاعر وهو عبد بني عبس:

قـد سـالـم الـحـياتُ مـنـه الـقـدمـا   الأفـعـوانَ والـشـجـاع الـشـجـعـمـا

وذات قـرنـيـن ضـمـوزاً ضـرزمـا

فإنما نصب الأفعوان والشجاع لأنه قد علم أن القدم هٰهنا مسالِمة كما أنها مسالَمة فحمل الكلام على أنها مسالِمة»[1].

إلى غير ذلك من الكلام المحمول على المعنى.

هل يكون للجملتين المختلفتين معنى واحد؟

بيّنا في البحث السابق أنه قد يحمل الكلام على المعنى فيكون تعبير بمعنى تعبير آخر كما في (بعت الشاه شاةً ودرهماً) أي شاة بدرهم و (لا أفعل إلا أن تفعل) وغيرهما.

وقد ذكرنا أن قطرباً ذهب في قسم من العبارات أنها يكون بعضها

(١) الكتاب ١/ ١٤٣ـ ١٤٥.

بمعنى بعض نحو (إن القوم كلُّهم ذاهبون) و (إن القوم كلَّهم ذاهبون) و (ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان) فهل معنى ذلك أنه قد يكون للجملتين المختلفتين معنى واحد؟

الحق أنه لا يكون للجملتين المختلفتين معنى واحد بل لا بد أن يكون بين التعبيرين المختلفين اختلاف في المعنى مهما كان الاختلاف ضئيلًا، إلا إذا كان ذلك من لغتين مختلفتين فقد يفيد أحدهما ما يفيد الآخر نحو (ما محمد قائماً) في لغة الحجاز و (ما محمد قائم) في لغة تميم. و (لعل اللهِ فضلكم علينا) بجر لفظ الجلالة في لغة عُقيل و (لعل اللهَ فضلكم علينا) بنصبه في لغة سائر العرب. أما ما عدا ذلك فإنه لا بد أن يكون لكل تعبير معنى يختلف عن الآخر. نعم قد يكون المعنى العام واحداً ولكن لا يمكن أن يكونا متماثلين تماماً. جاء في (دلائل الإعجاز): «لا سبيل إلى أن تجيء إلى معنى بيت من الشعر أو فصل من النثر فتؤديه بعينه وعلى خاصيته وصنعته بعبارة أخرى حتى يكون المفهوم من هذا هو المفهوم من تلك لا يخالفه في صفة ولا وجه ولا أمر من الأمور...

فأما إذا تغير النظم فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى على ما مضى من البيان في مسائل التقديم والتأخير»[1].

وإليك إيضاح ذلك بشيء من البيان:

١ـ إن القوم كلُّهم ذاهبون وإن القوم كلَّهم ذاهبون: ذهب قطرب إلى أن هذا مما اختلف إعرابه واتفق معناه[2] فلا فرق عنده بين التعبيرين في المعنى.

والحق أن المعنى مختلف بين التعبيرين. وأود أن أذكر أمراً قبل أن أبين الفرق بينهما وهو أنه لا يصح إصدار حكم عام اعتماداً على تعبير واحد مما لا يتبين الفرق فيه بين تعبير وآخر بل ينبغي دراسة التعبيرات الأخرى ليصح الحكم.

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٠١ـ ٢٠٥.

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو ٦٩ـ ٧١.

ونعود إلى التعبير الذي ذكره قطرب فإن المعنى مختلف فيه بين التعبيرين، يدلك على ذلك أننا لو قلنا (إن العبيد والإماء كلَّهن لك) بنصب (كل) كان التعبير صحيحاً وكانت (كلهن) توكيداً للإماء، ولكن لو قلنا (إن العبيد والإماء كلُّهن لك) برفع (كل) لم يصح التعبير وكان المعنى ناقصاً، ذلك لأن (كلُّهن لك) جملة خبر عن (الإماء) وأما (العبيد) فبلا خبر، ذلك أنك قلت (إن العبيد) ولم تخبر عنهم بل أخبرت عن الإماء، فلو لم يكن الإعراب ذا دلالة على المعنى لاستوى التعبيران ولكان معناهما واحداً.

ونحوه أن تقول (بعت البر كلَّه مكيلًا) و (بعت البر كلُّه مكيل).

فالتعبير الأول يدل على أن الكيل وقع في حال البيع وعليه أن يسلِّمه إليه مكيلًا.

والتعبير بالرفع يدل على أنه باعه وهذه حاله فيكون الكيل لحقه قبل البيع وليس بصفة للبيع. فهو موصوف بالكيل ولم يتضمنه البيع وهو نظير قولهم (بعت البر بعضَه مكيلًا وبعضه موزوناً) و (بعت البر بعضُه مكيلٌ وبعضه موزون)[1] كما سبق أن بينا.

ونعود إلى العبارة التي ذكرها قطرب وهي (إن القوم كلُّهم ذاهبون) برفع (كل) ونصبها ففي حالة رفع (كل) تكون جملة (كلهم ذاهبون) خبراً لـ (إن)، وفي حالة النصب تكون (ذاهبون) وحدها هي الخبر وأما (كل) فهي توكيد للقوم.

وفرقٌ بين التعبيرين فإنك تقول (إن الرجال كلَّهم ذاهبون) فـ (ذاهبون) خبر عن الرجال ولكن قد تقول (إن الرجال كلُّهم ذاهب) لأن (ذاهب) إخبار عن (كل) وليس عن الرجال كقوله ﷺ: «كلكم راعٍ وكلكم مسؤولٌ عن رعيته» ففي حالة نصب (كل) لا يصح إفراد (ذاهبون) وأما في حالة الرفع فيصح ويكثر. فلو كانا بمعنى واحد وليس من فرق بين الرفع والنصب لصح تعاورهما.

٢ـ ما رأيته منذ يومين أو منذ يومان: المعروف أن هاتين لغتان فلغة

(١) انظر الأصول ٢/ ٤٩ـ ٥٠.

أكثر العرب الجر بعد (منذ)، وأما (مذ) فيجرون بعدها الحاضر ويرفعون بعدها الماضي[1]. فتقول (أنا مكرمه مذ شهرٍ) بالجر بمعنى أنك لا تزال تكرمه، وتقول (أنا مكرمه مذ شهر) بالرفع بمعنى أنك أكرمته في ذلك الوقت وانقطع الإكرام[2].

وللرفع والجر دلالة أخرى بيناها في كتابنا (معاني النحو)[3] فلا نعيد القول فيهما. فليسا إذن متماثلين.

٣ـ بعت الشاء شاةً ودرهماً: أي شاة بدرهم كما ذكر سيبويه وغيره. غير أن الواو لا تماثل الباء في الأثمان فإن الأصل في الأثمان أن تقال بالباء فتقول: بعت الكتاب بدينار، وباع الدار بألف، ولم يرد نحو: بعت الكتاب وديناراً ولا بعت الدار وألفاً. ولا يصح في قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠] أن يقال (وشروه وثمناً بخساً) وإنما ورد ذلك فيما تجزأ إلى أفراد فأنت لا تقول (بعت الشاء وألف دينار) بل تقول (بعتها بألف دينار). ولكن يصح في إفراد الشياه أن تقول (شاة ودرهم)، فكأنك تقرن مع كل شاة درهماً أحدهم يأخذ الشاة والآخر يأخذ الدرهم، وهو وإن اقترب من معنى (شاة بدرهم) غير أنه لا يطابقه، ففي الباء معنى المقابلة والعوض وفي الواو معنى الاقتران والجمع.

٤ـ لا أفعل إلا أن تفعل: ومعناه لا أفعل حتى تفعل أو لا أفعل أو تفعل عند سيبويه[4] وعند بعضهم أنه على تقدير لا أفعل إلا وقت أن تفعل أي على تقدير الظرف[5] وعند آخرين أنه على تقدير الباء أي لا أفعل إلا بأن تفعل[6].

(١) انظر المغني ٣٣٥/١، الجمل للزجاجي ١٥٠ـ ١٥١، الرضي على الكافية ١٣٢/٢.
(٢) انظر المقتضب ٣٠/٣، معاني النحو ٨٢/٣ وما بعدها.
(٣) انظر معاني النحو ٨٤/٣.
(٤) الكتاب ٣٧٤/١.
(٥) انظر الكشاف ٣٠١/٣، البحر المحيط ٤٠١/٨، روح المعاني ٢٩/ ١٦٧ـ ١٦٨ قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾.
(٦) روح المعاني ١٦٨/٢٩.

والحقيقة أنه ليس بمعنى واحد مما ذكر على وجه المطابقة وإنما على وجه التفسير وذلك أن (لا أفعل حتى تفعل) يحتمل التعليل والغاية كما يحتمل الاستثناء، فإنك قد تقول (أنا لا أعينه حتى يعتمد على نفسه) بمعنى لا أعينه ليعتمد على نفسه فأنت تذكر سبب عدم إعانتك له فيكون معنى (لا أفعل حتى تفعل) على هذا: أنا لا أفعل وذلك لتفعل فجعل عدم قيامه بالفعل سبباً لقيام المخاطب به.

ويحتمل الغاية نحو (سأحيي الليلة حتى تطلع الشمس) ونحوه أن تقول (سنكون في مجلس سمر حتى يطلع الفجر) أي إلى أن يطلع الفجر، ولا يصح (إلا أن يطلع الفجر) فليس في (إلا أن) غاية ولا تعليل فالمعنى مختلف.

وكذلك بالنسبة إلى (أو) فإن لأو أكثر من معنى، فقد تكون بمعنى (إلا) وقد تكون بمعنى التعليل كما في (حتى) نحو (سأهجرك أو تكلمه في أمري) أي حتى تكلمه في أمري، ونحو (سأدرس أو أنجحَ) أي حتى أنجح. وقد تكون للغاية نحو (سأنتظره أو يجيء) أي إلى أن يجيء ولا يصح (إلا أن يجيء) فهما لا يتماثلان.

وكذلك لا يصح تقدير الظرف أي (لا أفعل إلا وقت أن تفعل) فقد ذكر أبو حيان أن المصدر المؤول لا ينوب عن الظرف بل ينوب عنه المصدر الصريح[1].

ثم إن المعنى ليس عليه وذلك أنه على تقدير الظرف يكون قرن فعله بوقت فعل المخاطب. وهو في الحقيقة لم يقرنه بوقت الفعل بل قرنه بالفعل وذلك أن معنى (لا أفعل إلا وقت أن تفعل) أنه يفعله في وقت فعلك وليس في خارج الوقت فإن خرج الوقت فلا يفعل، والحقيقة أنه لم يقرنه بوقت الفعل بل قرنه بالفعل كما ذكرت سواء انقضى الوقت أم لم ينقضِ. فقد تقول (لا أفعل إلا أن تفعل) وأنت لا تفعل إلا بعد أن ينتهي

(١) البحر المحيط ٤٠٢/٨.

فعله أو قد تفعله في وقت الفعل ويوضح ذلك أنك تقول لصاحبك (لا أشرب إلا أن تشرب) وتقصد أنك لا تشرب إلا بعد أن يشرب. فأنت لم تشرب في وقت شربه بل بعده. وقد تقول (لا أنام إلا أن تنام ثم تستيقظ) فلا يصح تقدير: إلا وقت أن تنام ثم تستيقظ لأنه إذا استيقظ فقد ذهب وقت النوم.

ومثله تقدير الباء أي لا أفعل إلا بأن تفعل فإنه لا يصح دوماً، فإنه قد يصح في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الدهر: ٣٠] أي لا تشاؤون إلا بمشيئته وقوله: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٦] أي وما يذكرون إلا بأن يشاء الله ولكن لا يصح في نحو (لا أشرب إلا أن تشرب) و (لا أفعل إلا أن تفعل) و (لا أنام إلا أن تنام) إلا على ضرب من التكلف. وهو في الحقيقة من قبل ربط حدث بحدث آخر.

وكذلك إذا استبدلنا حرفاً مصدرياً آخر بـ (أن) فقلنا مثلاً (لا أفعل إلا أنك تفعل) فإن المعنى سيتغير ويكون: أنا لا أفعل إلا لأنك تفعل، فالمعنى: أنا أفعل لأنك تفعل ولا أفعل إلا لذاك.

٥ـ ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً﴾ [الذاريات: ٣٧].

قال الفراء: «معناه: تركناها آية، وأنت قائل للسماء فيها آية وأنت تريد هي الآية بعينها»[١].

والحق أن المعنى مختلف فإن هناك فرقاً بين قولك (تركت فيها آية) و(تركتها آية) ذلك أن معنى قولك (تركت فيها آية) جعلت فيها آية وربما كان ذلك في مكان ما من أماكنها. أما قولك (تركتها آية) فإنه على معنى العموم أي جعلتها آية. فقد تبني في مدينة ما بنياناً تجعله آية من آيات الفن والجمال فتقول (جعلت في مدينة كذا آية) لأنه واقع فيها. أما إذا جعلت المدينة كلها كذلك فإنك تقول (جعلتها آية)، ففي قولك (تركتها آية) من الشمول والعموم ما ليس في (تركت فيها آية).

---

(١) معاني القرآن ٣/٨٧.

أما بخصوص التعبير الواحد وما يعتريه من تقديم وتأخير وتوكيد وعدمه وذكر وحذف فإنه لا شك في اختلاف معناه في كل حالة من الحالات نحو ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ [فاطر: ١٢] وقوله: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ﴾ [النحل: ١٤] ونحو قوله: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨] وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٩] وما إلى ذلك.

ولا نريد أن نطيل أكثر من ذلك وإلا فالكلام يطول.



الحمل على اللفظ والمعنى

قد يحمل التعبير على اللفظ وقد يحمل على المعنى وذلك في مواضع مختلفة:

١ـ من وما: مَن وما في اللفظ مفردان مذكران صالحان للمثنى والمجموع والمؤنث سواء كانتا شرطيتين استفهاميتين أم موصولتين، تقول (يعجبني من حضر) وتعني به واحداً أو مثنى أو مجموعاً، وتعني به مذكراً أو مؤنثاً.

فمراعاة اللفظ تعني بها الإفراد والتذكير نحو ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥] سواء كان المستمع مؤنثاً أم مذكراً وسواء كان مفرداً أم مثنى أم مجموعاً ونحو (أعجبني من حضر من النساء).

ومراعاة المعنى نعني بها ما يدل عليه الاسم وذلك نحو (أعط من سألتك) و (أعط من سألاك) و (أعط من سألوك) فهذا من مراعاة المعنى، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢] وكلاهما جائز فلك أن تراعي اللفظ وأن تراعي المعنى غير أن مراعاة اللفظ أكثر. فإن اجتمعت المراعاتان كثر تقديم مراعاة اللفظ وذلك نحو قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ [التوبة: ٤٩] فقد قال أولاً ﴿مَّن يَقُولُ﴾ فحمل على اللفظ ثم قال: ﴿سَقَطُوا﴾ للدلالة على أن القائلين جمع لا واحد. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١]. فقد قال أولاً: ﴿وَمَن يَقْنُتْ﴾ بالحمل على اللفظ ثم قال: ﴿وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ بالحمل على المعنى.

وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٦﴾﴾ [لقمان: ٦] فقد قال أولاً: ﴿مَن يَشْتَرِى﴾ بالحمل على اللفظ ثم قال بعدها ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾(١) بالحمل على المعنى للدلالة على أن هذا ليس فرداً بل جمعاً.

وغالباً ما يكون الحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ للدلالة على المقصود أهو مفرد أم جمع؟ مذكر أم مؤنث؟ فهو من قبيل البيان بعد الإبهام.

وقد يكون لغرض آخر وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١].

فقد حمل على اللفظ أولًا فقال: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ ثم حمل على المعنى فقال: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ للدلالة على أن قوله ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ ليس واحداً بل هم جمع من المؤمنين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن الجمع هنا أولى من الإفراد لأمر آخر وهو الزيادة في الإنعام ذلك أن الاجتماع أدنى للشعور بالأنس والسعادة بخلاف الوحدة فإنها مملة قاتلة.

ثم عاد إلى الإفراد فقال: ﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ للدلالة على رعاية كل فرد بعينه وأن الفرد لا يضيع في غمرة الكثرة فينسى. فقد تقول (أعدّ فلان لأهل بلده مأدبة فاخرة ورزقاً حسناً وكانوا خلقاً لا يحصى)، وفي مثل هذا العدد الكثير قد ينال أحدهم ما لا ينال الآخر بل قد لا ينال بعضهم شيئاً لزحمة الاجتماع. فالجمع في ﴿خَٰلِدِينَ﴾ أولى والإفراد في ﴿أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ أولى.

٢ـ الإخبار بالذي والتي وفروعهما: إذا أخبرت بـ (الذي) عن متكلم أو مخاطب جاز لك مراعاة الحضور أو الغيبة فتقول (أنا الذي فعل) و (أنا الذي فعلت) و (أنت الذي فعل) و (أنت الذي فعلت) و (أنتم الذين فعلوا)

(١) انظر المساعد ١/ ١٥٩ـ ١٦٢، الرضي ٢/ ٥٥ـ ٥٦.

و (أنتم الذين فعلتم). ومراعاة الغيبة هو مراعاة اللفظ، ومراعاة التكلم أو الخطاب هو مراعاة المعنى[1]. ومراعاة الغيبة أكثر. فمن مراعاة المعنى قوله:

أنا الذي فررت يوم الحرة والشيخ لا يفر إلا مرة

وقوله:

أنا الذي سمتني أمي حيدرة

وهذا من الحمل على المعنى.

ومن مراعاة اللفظ قوله:

نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

فحمل على اللفظ. فإن كان هناك ضميران جاز حمل أحدهما على اللفظ والآخر على المعنى نحو (أنا الذي قال كذا وأكرمت زيداً) ومنه قول بعض الأنصار:

نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا أبدا[2]

فحمل على اللفظ أولاً فقال (بايعوا) وحمل على المعنى فقال (ما بقينا أبدا).

٣ـ الإخبار بموصوف بفعل أو باسم موصول فيجوز مراعاة اللفظ والمعنى نحو (أنت رجل تفعل كذا أو يفعل كذا) و(أنا رجل أعطي الجزيل أو يعطي الجزيل).

و(أنتم رجال تقولون الحق أو يقولون الحق).

وكذا الوصف بالاسم الموصول نحو: أنت الرجل الذي فعلت أو فعل.

---

(١) انظر الرضي ٢/٤٣.

(٢) انظر الرضي ٢/٤٣، المساعد ١/ ١٥٦ـ ١٥٧.

كل ذلك جائز[1].

٤ـ الضمير: قد يعود الضمير على اللفظ وقد يعود على المعنى وذلك في مواطن منها:

أن يكون اللفظ مفرداً ومعناه جمع كالأمة والفريق والطائفة والزمرة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ ۝﴾ [الحجر: ٥] فأخرج الكلام أولاً على لفظ (الأمة) وهو مؤنث فقال (تسبق) وأخرجه على معنى الرجال فقال: ﴿وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾ فحمل على اللفظ أولاً ثم حمل على المعنى فيما بعد. ويصح أن يقال في غير القرآن (وما تستأخر) ونحوه قوله تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: ٤٤] فأعاد الضمير على الأمة بالتأنيث فقال: ﴿رَّسُولُهَا﴾ ثم حمل على المعنى فيما بعد فقال: ﴿كَذَّبُوهُ﴾ ولو قيل كذبته كان صواباً[2].

وقال: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] فأعاد الضمير على المعنى ولو قال (تدعو) كما قال: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ [البقرة: ١٣٤] لكان صواباً.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل: ٤٥] فأعاد الضمير على المعنى لأن الفريق جمع ولو قيل (يختصمان) على اللفظ لكان صواباً، فإنه يصح أن تقول (الفريق يلعب والفريق يلعبون) مراعاة للفظ أو للمعنى.

وقال: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢] فحمل على اللفظ فقال: ﴿وَلْتَأْتِ﴾ وقال: ﴿أُخْرَىٰ﴾ ثم حمل على المعنى فيما بعد فقال: ﴿لَمْ يُصَلُّوا۟﴾.

ومنها أن يأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة في جمع التكسير فيعود عليه الواو حملاً على اللفظ أو التاء لتأوله بالجماعة فتقول (الرجال خرجوا)

(١) انظر المساعد ١/١٥٧.

(٢) انظر معاني القرآن ٢/٨٤.

و (الرجال خرجت)[1] ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ ١١﴾ [المرسلات: ١١]. قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ١٠٢] فأعاد الضمير على الشياطين بالواو، وقال: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا ٨٣﴾ [مريم: ٨٣] فأعاد عليها ضمير المفردة الغائبة فقال: ﴿تَؤُزُّهُمۡ﴾ ولو قيل (يؤزونهم) لكان صواباً.

وقال: ﴿أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةٗ يُعۡبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥] فأعاد على الآلهة الواو.

وقال في مكان آخر: ﴿أَمۡ لَهُمۡ ءَالِهَةٞ تَمۡنَعُهُم مِّن دُونِنَاۚ﴾ [الأنبياء: ٤٣] فعاملها معاملة المفردة الغائبة، ولو قيل (يمنعونهم) كما قال (يعبدون) لكان صواباً.

وكذلك اسم الجمع للعاقل فقد يعود عليه الواو حملا على المعنى وقد يعود عليه ضمير المفرد فتقول: الرهط خرجوا، والرهط خرج، والركب سافروا، والركب سافر[2].

وقد يعود الضمير على واحد مما تعدد أو على المعنى نحو ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤] فقد أعاد الضمير في ﴿يُنفِقُونَهَا﴾ على الفضة وقيل على الأموال وهو حمل على المعنى لأن الذهب والفضة أموال. ولو أعادها على اللفظ فقال (ينفقونهما) لكان صواباً.

ونحو: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] فأعاد الضمير على الله لأن من أرضى الله فقد أرضى رسوله وإن إرضاءهما واحد.

٥ـ تذكير المؤنث وتأنيث المذكر: فقد يذكر المؤنث ويؤنث المذكر حملًا على المعنى وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥] قيل ذكّر الموعظة لأنها بمعنى الوعظ. ومنه قوله:

---

(١) المساعد ٨٨/١، الهمع ٥٩/١.

(٢) الهمع ٥٩/١.

يا أيها الراكب المزجي مطيته   سائل بني أسد ما هذه الصوت

فأنث الصوت لأنه ذهب إلى معنى الاستغاثة. وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلًا من أهل اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم أليس بصحيفة!

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى﴾ [الأنعام: ٧٨] أي هذا الشخص أو هذا المرئي[1] ولو قيل في غير القرآن (هذه ربي) على إرادة اللفظ لصح، فإنه يصح أحياناً أن تذكّر أو تؤنث بحسب القصد فإنك قد تسمع صوتاً فتقول: ما هذا؟ أي ما هذا الصخب أو الصوت أو الضجيج. وقد تقول: ما هذه؟ أي ما هذه الضوضاء والضجة؟ قال الشاعر:

وتشرق بالأمر الذي قد أذعته   كما شرقت صدر القناة من الدم

فأنث الصدر لأن صدر القناة قناة[2].

وقال:

يا بشر بشر بني عديّ   لأنزحن قعرك بالدليّ
حتى تعودي أقطع الوليّ

«أي حتى تعودي قليباً أقطع الوليّ لأن التذكير في القليب أكثر.

قال أبو علي ومثله في الحمل على المعنى قول الأعشى:

يقوم وكانوا هم المنفديـ   ـن شرابهم قبل إنفادها

أنث الشراب حيث كان الخمر في المعنى»[3].

ويصح أن يقول قطعاء الوليّ، ويقول (قبل إنفاده) حملًا على اللفظ.

(١) انظر الخصائص ٤١١/٢ وما بعدها.
(٢) انظر الخصائص ٤١٧/١.
(٣) الأمالي الشجرية ١٥٨/١.

وجاء في (معاني القرآن) أن بعض الأعراب قال لرجل أقصم الثنية: قد جاءتكم انقصماء، ذهب إلى سنه[1]. وغير ذلك.

٦ـ العطف على المعنى: وذلك نحو قوله:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فقد عطف (سابق) على تقدير الباء في (مدرك) فكأنه قال: (لست بمدرك ما مضى ولا سابق شيئا) فهو عطف على معنى الباء، ولو عطف على اللفظ فقالها بالنصب جاز وهو الأكثر.

وقوله:

وما زرت سلمى أن تكون حبيبة إليّ ولا دينٍ بها أنا طالبه

جر (الدين) لأنه صارَ كأنه قال: وما زرت سلمى لأن تكون حبيبة[2].

فهو على معنى اللام.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] فجزم (أكن) على معنى الشرط ولو نصبه عطفاً على لفظ (أصدّق) لصح.

ونحوه أن تقول (مررت بمحمدٍ وخالداً) وذلك على تقدير فعل بمعنى (مررت) أي جاوزت أو أتيت ونحوهما، ولو حملته على اللفظ لكان هو الأصل. جاء في (الكتاب):

«ولو قلت: مررت بعمرو وزيداً لكان عربياً، فكيف هذا؟ لأنه فعل والمجرور في موضع مفعول منصوب ومعناه (أتيت) ونحوها فيحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً وكان المجرور موضع المنصوب على فعل لا ينقض معناه كما قال جرير:

جئني بمثل بني بدر لقومهم أو مثلَ أسرة منظور بن سيار

(١) معاني القرآن ١/٢٠٩.

(٢) الكتاب ١/ ٤١٨ـ ٤١٩، ١/ ١٥٤ـ ١٥٥.

ومثله قول العجاج:

يذهبن في نجد وغوراً غائرا

كأنه قال: ويسلكن غوراً غائراً»[1].

ويصح الحمل في كل ذلك على اللفظ.

إلى غير ذلك مما يحمل على اللفظ والمعنى.

وهناك أمر أود أن أنبه عليه وهو مسألة الكثرة والقلة، والترجيح في اختيار أحد الوجهين كترجيح الحمل على اللفظ على الحمل على المعنى، أو غير ذلك مما يذكره النحاة ويرجحون فيه وجهاً على وجه.

والذي يبدو لي أن ليس وجه أرجح من وجه بل إنما يكون ذلك بحسب المعنى والقصد وحسبما يقتضيه السياق والمقام ما لم يكن ذلك لغة مرجوحة، ولذلك نرى القرآن قد يحمل على المعنى ابتداء على الرغم من كثرة حمله على اللفظ، فقد قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعۡمَلُونَ عَمَلٗا دُونَ ذَٰلِكَۖ﴾ [الأنبياء: ٨٢] فحمل على المعنى ابتداء مع أنه قال في موطن آخر ﴿وَمِنَ ٱلۡجِنِّ مَن يَعۡمَلُ بَيۡنَ يَدَيۡهِ بِإِذۡنِ رَبِّهِۦۖ﴾ [سبأ: ١٢] فحمل على اللفظ. وقال: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ﴾ [يونس: ٤٢] فحمل على المعنى. وقال: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيۡكَۚ﴾ [يونس: ٤٣] فحمل على اللفظ.

وعلى مقتضى قول النحاة كان الأولى أن يقول (ومن الشياطين من يغوص) وأن يقول (ومنهم من يستمع إليك) كما قال في موطن آخر.

وإليك ما يوضح هذا الأمر.

قال تعالى: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوۡ كَانُواْ لَا يَعۡقِلُونَ ۝٤٢ وَمِنۡهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيۡكَۚ أَفَأَنتَ تَهۡدِي ٱلۡعُمۡيَ وَلَوۡ كَانُواْ لَا يُبۡصِرُونَ ۝٤٣﴾ [يونس: ٤٢، ٤٣].

---

(١) الكتاب ١/ ٤٨- ٤٩.

مع أنه قال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا﴾ [الأنعام: ٢٥].

وقال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ﴿١٦﴾﴾ [محمد: ١٦].

فقد قال في آية يونس: ﴿يَسْتَمِعُونَ﴾ وقال في آيتي الأنعام ومحمد ﴿يَسْتَمِعُ﴾، وقد اقتضى كل مكان اللفظ الذي ورد فيه.

أما قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ﴾ فقد ذكرنا في كتاب (التعبير القرآني) الفرق بينه وبين قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾ ومما قلنا في ذلك أنه قال: ﴿يَسْتَمِعُونَ﴾ «بلفظ الجمع وقال بعده: ﴿يَنظُرُ﴾ بلفظ المفرد وذلك أن المستمعين أكثر من الرائين على وجه العموم. ألا ترى أننا نستمع إلى أناس كثير لا نراهم في الإذاعات وأشرطة التسجيل وغيرها من وسائل السمع».

فجمع المستمعين لأنهم أكثر وإن كان لفظ (من) يحتمل الجمع والمفرد. وذكر الكرماني أنما فرق بينهما «لأن المستمع إلى القرآن كالمستمع إلى النبي ﷺ بخلاف النظر فكان في المستمعين كثرة فجمع ليطابق اللفظ المعنى.

ووحد ﴿يَنظُرُ﴾ حملًا على اللفظ إذ لم يكثروا كثرتهم»[1].

وربما كان ذلك لسبب آخر علاوة على ما ذكر فإن التأثر بالدعوة يكون بحسب أثر الاستماع لا بحسب الرؤية، فوحد النظر لأن رؤيته ﷺ واحدة لا تختلف بالنسبة إلى الرائين.

وجمع الاستماع لأن الاستماع يختلف أثره من شخص لآخر، فالكلام تختلف مواقعه من مستمع لآخر ولذلك وحّد الرائين لأنهم يرون شيئاً واحداً وجمع المستمعين لأن أثر ذلك مختلف عندهم»[2].

---

(١) انظر البرهان ١٨٤، ٢٣٩.

(٢) التعبير القرآني ٤٦.

وقد تقول: ولم أفرد الاسْماع في آيتي الأنعام ومحمد؟

والجواب ـ والله أعلم ـ أن المستمعين في آية يونس أكثر وأن مواقع الاستماع مختلفة في قلوب السامعين بخلاف المستمعين في آيتي الأنعام ومحمد، ذلك أن المستمعين في آية الأنعام على نمط واحد وهم من الكفرة الذين لا يفقهون ولا يسمعون فقد قال فيهم:

١ـ ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾.

٢ـ ﴿وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾.

٣ـ ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا﴾.

٤ـ وذكر صفات أخرى تريد في عنادهم وكفرهم.

فهؤلاء كأنهم مستمع رافض واحد. فمواقع الاستماع عندهم واحدة.

وكذلك ما جاء في آية محمد فقد قال فيهم:

١ـ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾؟ أي كأنهم لم يسمعوا شيئاً.

٢ـ ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾.

٣ـ ﴿وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ﴾.

وهؤلاء نظير السابقين كأنهم مستمع رافض واحد ومواقع الاستماع عندهم واحدة. وليس الأمر كذلك في آية يونس، فقد قال قبل هذه الآية: ﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾ [يونس: ٤٠].

وعلى هذا فالمستمعون هنا أكثر من صنف: صنف مؤمن وصنف كافر. ثم إنه لم يصف المستمعين هنا بما وصف به المستمعين في آيتي الأنعام ومحمد فإنه قال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾﴾ فإنه لم يصف المستمعين بشيء ولم يقل أن هذا شأنهم بل عقب بقوله: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ﴾. ولم يذكر أنهم كذلك بخلاف ما ذكر في آية الأنعام فقد قال فيهم: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ

أَكِنَّةً﴾... إلخ، وما ورد في آية محمد فقد قال فيهم: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ فوحّد المستمعين في آيتي الأنعام ومحمد لأنهم صنف واحد ولأن مواقع الكلام في نفوسهم واحدة وكأنهم مستمع واحد، بخلاف ما في يونس فقد جمع المستمعين لأنهم أكثر من صنف ولأن مواقع الكلام مختلفة في نفوسهم ولكل مقام مقال.

فالحمل على اللفظ في آيتي الأنعام ومحمد أولى، والحمل على المعنى في آية يونس أولى، والله أعلم.

وهذه إشارة إلى شيء من أسباب الاختلاف تهدي إلى ما وراءها وإلا فالكلام يطول.

الخروج على مقتضى الظاهر

قد يخرج الكلام على مقتضى الظاهر ومن مواطن ذلك:

١ـ المجاز: فالمجاز بكل أنواعه خروج عن الظاهر كقولنا: (يُحيي الله الأرض بعد موتها) وقوله تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤] وقوله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] ونحو قوله:

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت وما ليل المطيّ بنائم

ونحو قولهم: موت مائت وشيب شائب وشعر شاعر.

كل ذلك خروج على الظاهر.

٢ـ مخالفة ظاهر اللفظ للمقصود من العبارة كقولهم عند المدح: قاتله الله ما أشعره، وثكلته أمه ما أشجعه، وويلمّه مسعر حرب. فهذا لا يراد وقوعه وإنما يقال عند التعجب من فعل يفعله[1].

ومن هذا قولهم: عاد فلان شيخاً. وهو لم يكن شيخاً قط. وعاد

---

(١) انظر المزهر ٣٣١/١.

الماء آجنا وهو لم يكن آجناً فيعود، ومنه قوله تعالى: ﴿يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ﴾ [الحج: ٥] وهو لم يكن في ذلك قط[1].

٣- إسناد الفعل إلى غير فاعله في الحقيقة وذلك نحو قولهم: يريد الحائط أن يقع وفلان يريد أن يموت قال تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾ [الكهف: ٧٧] وليس للجدار إرادة.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الأعراف: ٢٧] فنهى الشيطان وأسند الفعل إليه، والمنهي في الحقيقة هم المخاطبون والمقصود: لا تفتتنوا بالشيطان. ومنه قوله: ﴿لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ﴾ [المنافقون: ٩] وحقيقة المعنى: لا تلتهوا بالأموال والأولاد. فنهى الأولاد والأموال، والمنهي في الحقيقة هم المخاطبون.

٤- وضع الخبر موضع الطلب في الأمر والنهي نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي ليرضعن، وقوله: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي ليتربصن. وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] أي لا تعبدوا، فعبر بالنفي عن النهي[2].

وقوله: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦] أي لا تكرهوا فوضع النفي موضع النهي.

٥- وضع الطلب موضع الخبر كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] أي يمد[3].

٦- التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وبالعكس: قد يعبر عن الأحداث المستقبلة بالفعل الماضي وعن الأحداث الماضية بالفعل المضارع، وهو خلاف مقتضى الظاهر. فمن التعبير عن الأحداث المستقبلة بالفعل

---

(١) فقه اللغة وسر العربية ٥٧٧- ٥٧٨، المزهر ١/ ٣٣٠.

(٢) انظر البرهان ٣/ ٣٤٧.

(٣) البرهان ٣/ ٣٥٠.

الماضي قوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧] وقوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣].

ومن التعبير عن الأحداث الماضية بالفعل المضارع قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢] وقوله: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١].

٧ـ مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين: قد تخاطب العرب الواحد بلفظ الاثنين فتقول له: افعلا. وتقول للرجل: قوما عنا. قال الفراء: وسمعت بعضهم يقول: «ويحك ارحلاها وازجراها» وأنشدني بعضهم:

فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله واجتز شيحا»[1]

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾﴾ [ق: ٢٤] وهو خطاب لمالك خازن النار[2].

٨ـ مخاطبة الواحد بلفظ الجمع، فيقال للرجل العظيم: انظروا في أمري. قيل: ومنه في القرآن الكريم ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩][3].

٩ـ ذكر المتكلم نفسه بلفظ الجماعة للتعظيم كأن يقول: نحن فعلنا[4]. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ ﴿٤٣﴾﴾ [ق: ٤٣].

١٠ـ وقوع الجمع موقع المثنى وذلك إذا أضيف المثنى إلى متضمنه نحو: قطعت رؤوس الكبشين أي رأسيهما، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤][5] والقياس: قلباكما.

---

(١) معاني القرآن ٧٨/٣، فقه اللغة وسر العربية ٤٩٠.

(٢) الصاحبي ٢١٣، فقه اللغة وسر العربية ٤٩٠.

(٣) الصاحبي ٢١٣، فقه اللغة وسر العربية ٤٨٩، المزهر ٣٣٢/١.

(٤) الرضي على الكافية ٧/٢.

(٥) الكتاب ٢٠١/٢، الرضي ١٧٦/٢، المساعد ٧١/١، الهمع ٥٠/١.

ومن الجمع الذي يراد به الاثنان قولهم: امرأة ذات أوراك، ورجل غليظ الحواجب وشديد المرافق وعظيم المناكب[1].

١١ـ وقوع المفرد موقع الجمع والمثنى كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨] جاء في (معاني القرآن) في هذه الآية: «وقد وحّد الجسد ولم يجمعه وهو عربي لأن الجسد كقولك شيئاً مجسّداً لأنه مأخوذ من فعل فكفى من الجمع... ولو قيل (لا يأكل الطعام) كان صواباً تجعل الفعل للجسد كما تقول: أنتما شيئان صالحان وشيء صالح وشيء صالحان»[2].

وقال تعالى: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ۝٤٥﴾ [القمر: ٤٥] وحّد الدبر والقياس الأدبار جاء في (معاني القرآن): «وقال الدبر فوحّد ولم يقل الأدبار. وكل جائز صواب أن تقول: ضربنا منهم الرؤوس والأعين، وضربنا منهم الرأس واليد»[3].

وقال في مكان آخر: ﴿إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال: ١٥] وكل صحيح إلا أنه وحّد في آية القمر لأنه جعل هزيمتهم كهزيمة رجل واحد تفظيعاً لهزيمتهم.

وقال الشاعر:

بفي الشامتين الصخر إن كان هدّني   رزية شبلَيْ مُخدر في الضراغم

ولم يقل بأفواه[4] ولو قال لكان صواباً.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨٢] وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف: ٥٠] وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع

---

(١) المزهر ٣٣٣/١، ١٩١/٢.

(٢) معاني القرآن ١٩٩/٢.

(٣) معاني القرآن ١١٠/٣.

(٤) معاني القرآن ١٠٢/٢.

والترادف»[1].

وقد يقع المفرد موقع المثنى في كل اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر كأن تقول: حاجبه غليظ وحاجباه غليظان، جاء في (المساعد): «ويعاقب الإفراد التثنية في كل اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر وذلك كالعينين والأذنين فتقول: عيناه حسنة وعينه حسنتان وعينه حسنة والأصل عيناه حسنتان... وربما تعاقبا مطلقاً أي وإن لم يكونا مما سبق نحو ﴿فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]»[2].

١٢ـ تذكير المؤنث وتأنيث المذكر وذلك كقوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ذكّر الموعظة على تأويلها بالوعظ وكقوله:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى ... وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

فعامل الإنارة معاملة المذكر فأخبر عنها بالمذكر.

ومن تأنيث المذكر قوله:

وتشرق بالأمر الذي قد أذعته ... كما شرقت صدر القناة من الدم[3]

وهذا كله خلاف مقتضى الظاهر.

١٣ـ تنزيل غير العاقل منزلة العاقل ومنه قوله: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] فجاء بـ ﴿سَٰجِدِينَ﴾ جمع مذكر سالماً وهو جمع خاص بالعقلاء.

وقوله ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [يس: ٤٠] فأسند إليهما الفعل ﴿يَسْبَحُونَ﴾ بواو الجماعة وهو خاص بالعقلاء.

١٤ـ إجراء الأسماء المختلطة بعضها على بعض وإن صلح لبعضها ما

(١) الرضي على الكافية ٢/١٧٧.
(٢) المساعد ١/ ٧٢ـ ٧٤.
(٣) انظر البرهان ٣/٣٥٩، ٣٦٥.

لم يصلح للآخر كقوله (شرَاب ألبان وتمر وأقط) «فالتمر والأقط لا يقال فيهما شُربا، ولكن أدخلهما مع ما يشرب فجرى اللفظ واحداً والمعنى أن ذلك يصير إلى بطونهم»[1]. ومن ذلك أن تقول: (قد أصاب فلان المال فبنى الدور والعبيد والإماء واللباس الحسن) «فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولا على الدواب ولا على الثياب ولكنه من صفات اليسار فحسن الإضمار لما عرف»[2].

ومن ذلك قوله:

يا ليت زوجك قد غدا ... متقلداً سيفاً ورمحا

أي وحاملًا رمحاً. وقوله:

إذا ما الغانيات برزن يوماً ... وزججن الحواجب والعيونا

أي وكحلن[3].

١٥ـ الالتفات: وهو نقل الكلام من أسلوب إلى آخر[4] كالانتقال من التكلم إلى الخطاب كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [يس: ٢٢] فانتقل من التكلم إلى الخطاب فلم يقل (وإليه أرجع).

والانتقال من التكلم إلى الغيبة كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴿٢﴾ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ﴿٣﴾﴾ [الكوثر: ١ ـ ٣] ولم يقل (فصلّ لنا) تحريضاً على فعل الصلاة لحق الربوبية[5].

ذلك أنه لا تكون الصلاة لكل من أعطى لذا لم يعلقها بالعطاء وإنما جعلها لمستحقها فذكر اسم الرب وهو المستحق لها. وكقوله تعالى: ﴿إِنَّآ

---

(١) المقتضب ٢/٥١.

(٢) معاني القرآني ١/ ١٣ـ ١٤.

(٣) الخصائص ٢/ ٤٣١ـ ٤٣٣.

(٤) البرهان ٣/٣١٥.

(٥) البرهان ٣/٣١٧.

﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ١، ٢] فانتقل من التكلم إلى الغيبة فلم يقل (لنغفر لك) «تعليقاً لهذه المغفرة التامة باسمه المتضمن لسائر أسمائه الحسنى ولهذا علق النصر به فقال ﴿وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ۝٣﴾ [الفتح: ٣]»[1].

ومنه الانتقال من الخطاب إلى الغيبة كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس: ٢٢] فانتقل من الخطاب إلى الغيبة فلم يقل (وجرين بكم) ذلك أنهم عندما ركبوا في الفلك وجرين بهم أصبحوا غائبين لا مخاطبين.

ومنه الانتقال من الغيبة إلى التكلم كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [فاطر: ٩] فانتقل من الغيبة إلى التكلم[2].

إلى غير ذلك من مواطن الالتفات.

١٦ ـ القلب: وذلك كقولهم (أدخل فوه الحجَر) و(أدخلت القلنسوة في رأسي) و(أدخلت الخاتم في إصبعي) فهذا من القلب والأصل أن يقال أدخل فاه الحجر وأدخلت رأسي في القلنسوة وأدخلت أصبعي في الخاتم.

١٧ ـ الأخبار عن مبتدأ ومعطوف عليه بفعل لأحدهما واقع على الآخر نحو (عبدالله والريح يباريها) ونحو قولك (محمد والخشبة ينشرها) فهذا خروج عن مقتضى الظاهر ذلك لأن (عبدالله) مبتدأ و(الريح) معطوف عليه والخبر عن أحدهما ومعلوم أنه لا يصح أن تقول (محمد وخالد حاضر) بل يجب أن تقول: حاضران.

وهذا التعبير منعه قوم وأجازه آخرون واستدلوا على صحته بقول الشاعر:

---

(١) البرهان ٣١٦/٣.

(٢) انظر الإيضاح ٧١/١، البرهان ٣١٥/٣ وما بعدها.

واعلم بأنك والمنية شارب بعقارها[1]

وخرجه بعضهم على حذف الخبر.

وعلى أية حال هو خروج عن مقتضى الظاهر.

١٨ ـ استعمال القلة بمعنى النفي كقولهم (قلّما أراه) بمعنى لا أراه. و(قلما سرت حتى أدخلَها) بمعنى ما سرت، وقولهم (أقلّ رجل يقول ذاك) أي ما رجل. وهو خلاف الظاهر.

١٩ ـ استعمال (كذب) للإغراء. يقال كذبك كذا وكذب عليك كذا بمعنى الزمْه، يقولون: كذب عليك الحج وكذب عليك العسل وكذبك العسلَ أي الزم الحج والزم العسل. وظاهر أن (كذب) يبعد ظاهره عن باب الإغراء[2].

٢٠ـ الجوار نحو هذا جحر ضبٌ خربٍ ونحو قوله:

كأنما ضربت قدام أعينها قطناً بمستحصد الأوتار محلوجِ

وقوله:

تريك سنة وجهٍ غيرِ مقرفة ملساء ليس بها خال ولا ندَب

وهذا خروج عن مقتضى الظاهر إذ القياس يقتضي رفع (خرب) ونصب (محلوج) و (غير). إلى غير ذلك من المواطن التي يخرج فيها الكلام عن مقتضى الظاهر.



(١) انظر الهمع ١/١٠٧ وما بعدها، المساعد ١/٢١٦.

(٢) انظر المزهر ١/٦٦ ـ ٦٧، ١/٣٨٢.

الاحتياط للمعنى

إن العرب إذا أرادت تثبيت معنى من المعاني وأرادت تمكينه في النفس احتاطت له[1] واجتهدت في تثبيته والتمكين له وإحاطته بسياج يمنع المخاطب من أن يقع في الوهم أو أن ينصرف ذهنه إلى معنى آخر أو أن يفوت عليه شيء من المعنى. ومن بين هذه الطرائق التي اتبعتها للاحتياط للمعنى:

١ـ الإعراب: قد تكون عبارة تحتمل أكثر من وجه إعرابي، ويحتمل أحد وجوهها أكثر من معنى، والوجه الآخر ينص على معنى معين، فإذا أرادت التنصيص على هذا المعنى عدلت عن الوجه المحتمل إلى الوجه الذي ينص على المعنى المراد. ومن ذلك مثلاً قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢] فإن المعنى برفع (كل) يحتمل أنا أحصينا كل شيء في إمام مبين ويحتمل أن يكون (أحصيناه) صفة لـ (شيء) والخبر الجار والمجرور، فيكون المعنى أن الشيء الذي أحصيناه هو في إمام مبين. ويحتمل على هذا التقدير أن ما لم يحصه ليس في إمام مبين، ويكون المعنى على هذا أنه أحصى أشياء وأشياء أخرى لم يحصها.

وإن التعبير بنصب (كل) لا يحتمل إلا معنى واحداً وهو أنا أحصينا كل شيء في إمام مبين، فلما أراد التنصيص على هذا المعنى احتاط لذلك فقالها بالنصب ولم يقلها بالرفع لئلا يقع في النفس الاحتمال الآخر.

---

(١) انظر الخصائص ١٠١/٣.

ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩] فإنه قالها بنصب (كل) احتياطاً للمعنى وتثبيتاً له في النفس ولم يقلها بالرفع لئلا يقع في النفس احتمال آخر وهو أن الشيء الذي خلقناه إنما هو بقدر، وأما الشيء الذي لم نخلقه فمسكوت عنه فيؤدي ذلك إلى أن ثمة أشياء لم يخلقها هو وإنما خلقها غيره تعالى الله عن ذلك.

ومثله أن تقول (عندي راقود خلٍّ وراقودٌ خلًّا) فبالإضافة يحتمل أن عنده الوعاء ويحتمل أن عنده الخل، وبالنصب لا يحتمل إلا أن عنده خلًّا ولا يصح أن يكون عنده راقود ليس فيه خل. فإذا أراد أحدٌ هذا المعنى تنصيصاً احتاط للأمر فقاله بالنصب ولا يقوله بالجر لئلا ينصرف الذهن إلى دلالة أخرى.

ونحو هذا كثير.

٢ـ وضع الظاهر موضع المضمر: وذلك أن الظاهر تصريح بالاسم وأما الضمير فهو كناية عنه، فإذا أرادت العرب العناية بذكر الاسم الظاهر وبيان أن الحكم متعلق به ذكرته وأعادت ذكره احتياطاً للمعنى، وذلك أنه إذا ذكر الاسم ثم جاء بعده كلام فقد يكون المخاطب لم يسمع الاسم أو ينصرف ذهنه إلى غيره فتحتاط لذلك بأن تكرره لتقوية المعنى وتثبيته وإزالة اللبس عنه ورفع احتمال التوهم فيه وذلك كقوله تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ ﴿٢٧﴾ لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ ﴿٢٨﴾﴾ [المدثر: ٢٦ ـ ٢٨] فإنه كرر (سقر) ولم يقل: وما أدراك ما هي؟

ونحوه قوله تعالى: ﴿كَلَّا ۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ ﴿٤﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ﴿٥﴾ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ﴿٦﴾﴾ [الهمزة: ٤ ـ ٦] فقد كرر اسم (الحطمة) وأعادها ولم يقل: ما هي؟ فأنت ترى أنه كرر اسم سقر والحطمة وأعادهما بلفظهما احتياطاً للمعنى وتثبيتاً له في النفس ولم يقل كما قال في سورة القارعة: ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴿٩﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ﴿١١﴾﴾ [القارعة: ٩ ـ ١١]. وقد تقول: ولم أراد ههنا الاحتياط والتثبيت في النفس ولم يفعل ذلك في آية القارعة؟

والجواب واضح من السياق وهو أنه عندما ذكر (سقر) تكلم عليها وذكر بعض صفاتها فقال ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ (٢٦) وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ (٢٧) لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ (٢٨) لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ (٢٩) عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ (٣٠) وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً ...﴾.

وكذلك عندما ذكر الحُطَمة فقد قال: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ (٤) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ (٥) نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ (٦) الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ (٧) إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ (٨) فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ (٩)﴾.

في حين لم يزد في سورة القارعة على أن قال ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ (١٠) نَارٌ حَامِيَةٌ (١١)﴾.

ففي آيات المدثر والهمزة من الاهتمام والعناية بالمعنى ما يدعو إلى إعادة الذكر والتصريح بالاسم الظاهر دون الضمير. ومعلوم أن الاسم الظاهر أبلغ وأقوى من الضمير كما هو مقرر في العربية.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥] ولم يقل (وبه نزل) تثبيتاً لمعنى الحق والنزول به، ألا ترى أنه لم يصرح به في موطن آخر لأنه لم يقتضِ هذا التمكين في النفس، فقد قال تعالى:

﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ (١٥٩)﴾ [الأعراف: ١٥٩] ولم يقل (وبالحق يعدلون) كما قال في شأن القرآن الكريم، ذلك أن الفرق كبير بين المقامين. فإن المقام في سورة الأعراف في الكلام على بني إسرائيل وضلالهم وعنادهم وعبادتهم العجل مما لا يقتضي تكرار الحق في حين أن الكلام في آية الإسراء على القرآن وعلوه ورفعة مكانته قال تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا (١٠٥) وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا (١٠٦) قُلْ آمِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا (١٠٧) وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا (١٠٨) وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ۩ (١٠٩)﴾ [الإسراء: ١٠٥ - ١٠٩].

وأنت في غنى عن أن أبيّن لك أيّ المقامين يقتضي تكرار الحق وتثبيته في النفس.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا ۚ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [الأعراف: ٩٢] فكرر ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا﴾ ولم يقل (الذين كذبوا شعيباً كأن لم يغنوا فيها وكانوا هم الخاسرين) ذلك أن التكرار أفاد حكمين:

الأول: إن المكذبين كأن لم يغنوا فيها وهم في الحقيقة قد غنوا في أثناء وجودهم فيها.

والثاني: أنهم كانوا هم الخاسرين.

في حين لو قالها دون تكرار لتغير المعنى ذلك أن (كأن) تشمل الحكمين جميعا لأن الحكم الثاني معطوف على الحكم الأول، فإنك لو قلت:

(كأن لم تستدن مني وكنت غنياً) كان المعنى: كأنك لم تستدن مني في حين أنك استدنت مني، وكأنك كنت غنياً في حين أنك لم تكن غنياً. وتحتمل معنى آخر في صحته خلاف وهو الحالية. ولو قالها بالتكرار لتغير المعنى، فإنه لو قال:

(إبراهيم كأن لم يستدن مني، إبراهيم كان غنياً) كان المعنى أنه استدان منه، وأنه كان غنياً. فإنه أثبت الاستدانة والغنى، في حين أنه في التعبير الأول أثبت الاستدانة ونفى الغنى. فاختلف المعنى، وعلى هذا فإن قوله:

﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا﴾ أثبت الغناء فيها.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ أثبت الخسران لهم. ولو قال: (الذين كذبوا شعيبا كأن لم يغنوا فيها وكانوا هم الخاسرين) لأثبت الغناء ونفى الخسران ذلك أنه على معنى كأن لم يغنوا فيها وكأنْ كانوا هم الخاسرين. وهذا المعنى لا يصح فاحتاط لذلك بالتكرار والله أعلم.

٣ـ ذكر ضمير الفصل ليفصل بين النعت والخبر فيما فيه احتمال ذلك ولتقوية المعنى وتوكيده، فقد يحتمل أن ما بعد المبتدأ يكون نعتاً ويكون خبراً فيجاء بضمير الفصل لتعيين ذلك والتنصيص عليه وذلك كقوله تعالى:

﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢] فلولا الضمير لاحتمل أن يكون كل من القصص أو الحق هو الخبر فذكرُ الضمير عين الخبر. فجيء به ليدل على أن (القصص) هو الخبر ولئلا ينصرف الذهن إلى أن (القصص) قد يكون بدلًا من اسم الإشارة وأن (الحق) هو الخبر. ونحوه قوله تعالى ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ ﴿١٠٦﴾﴾ [الصافات: ١٠٦] وقوله: ﴿وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١١١] و ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الحج: ١١] ونحوه.

٤ـ التنصيص على أحد المعاني المحتملة للعبارة بما يعيّن ذاك:
وذلك كالمجيء بـ (قد) لتميز بين الخبر والإنشاء فقولك (زوّجتك ابنتي) مثلًا يحتمل الإخبار بأنه سبق أن زوّجه ابنته ويحتمل الإنشاء أي الموافقة على التزويج لأنه من ألفاظ العقود كبعت واشتريت. فإن أردت التنصيص على الإخبار جئت بـ (قد) فقلت (قد زوجتك ابنتي) فهذا إخبار وليس إنشاء. ونحوه أن تقول (قتله الله) فهذا يحتمل أن يكون دعاء ويحتمل أن يكون إخباراً. فإن أردت التنصيص على الإخبار جئت بـ (قد) احتياطاً للمعنى وتمكيناً له فقلت: (قد قتله الله).

ومثله (من) الاستغراقية فقد تعين أحد الاحتمالات وذلك كأن تقول (ما عندك خير) فهذا يحتمل النفي والإثبات. ومعنى النفي: ليس عندك خير، ومعنى الإثبات أن الذي عندك خير كقوله تعالى: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [القصص: ٦٠] فإذا أردت التنصيص على معنى النفي جئت بـ (من) الاستغراقية فقلت (ما عندك من خير) لأن (من) هذه لا تأتي إلا مع النفي أو شبهه.

وكذلك (من) البيانية فقد يؤتى بها للتنصيص على معنى التمييز فيما اشترك فيه الحال والتمييز نحو (ما أحسنه متحدثاً) و (لله دره راكباً) فهذا يحتمل الحال والتمييز فإن أردت صرف الحالية إلى التنصيص على معنى التمييز جئت بـ (من) فقلت: ما أحسنه من متحدث ولله دره من راكب.

ونحوه أن تكرر (لا) لرفع احتمال معنى مشترك نحو (ما جاءني محمد

ولا خالد) إذا أردت أنه لم يأتك واحد منهما على انفراد ولا مع صاحبه، ولو قلت (ما جاءني محمد وخالد) لاحتمل أن يكون جاءك واحد منهما[1].

ونحوه قوله تعالى: ﴿لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ٩] أي سواء كان ذلك على جهة الاجتماع أو الانفراد ولو قال (لا تلهكم أموالكم وأولادكم) لاحتمل النهي عن اجتماعهما وأنه لو انشغل بواحد منهما لم يدخل في النهي.

ونحوه قوله تعالى: ﴿لَا تُحِلُّوا۟ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ [المائدة: ٢] فإن النهي عن إحلال ذلك بكل حال اجتمعت أم تفرقت، ولو حذف (لا) بعد الواو لاحتمل أن يكون النهي عن حالة الاجتماع ولو أحل واحداً منها لجاز.

فهذا كله من باب الاحتياط للمعنى.

٥ـ التوكيد: وأقسامه متعددة منها:

التوكيد المعنوي وذلك نحو (حضر الرجال كلهم) فإنك إذا قلت (حضر الرجال) احتمل أن يكون الحاضرون أكثرهم لا جميعهم، فإذا أردت التنصيص على حضورهم على وجه الشمول احتطت لهذا المعنى بذكر ما يزيل هذا الظن من النفس بذكر ألفاظ الشمول فتقول (حضر الرجال كلهم). فإذا أردت الزيادة في الاحتياط والزيادة في تمكين هذا المعنى في النفس قلت (حضر الرجال كلهم أجمعون) كما قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠ ـ ٣١] ولك أن تزيد في الاحتياط لهذا المعنى فتقول أجمعون اكتعون ابتعون... إلخ.

ومنها التوكيد اللفظي ويكون بتكرار اللفظ إذا خشيت أن يكون المخاطب لم يسمع اللفظة أو انصرف ذهنه إلى غيرها أو يظن أنك متجوز في الحكم فتكرر اللفظة أو العبارة نحو قولك (أقبل محمد محمد) و (أقبل محمد أقبل محمد) وكقوله تعالى: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ

(١) المقتضب ٢/ ١٣٤ـ ١٣٥.

رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ [يوسف: ٤] وقوله: ﴿وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [يوسف: ٣٧].

وقد يكون التوكيد بتكرار اللفظ في غير باب التوكيد اللفظي وذلك كقولك (مررت بمحمد وبخالد) فهذا آكد من قولك (مررت بمحمد وخالد)، وقولك (أكرمت محمداً وأكرمت خالداً) آكد من قولك (أكرمت محمداً وخالداً).

قال تعالى: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ١٣٦] فقد كرر لفظي الإنزال والإيتاء احتياطاً للمعنى ودفعاً لتوهم أن الذي أُنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم كتاب واحد فاحتاط لدفع هذا المعنى بالتكرار.

وقال: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [النساء: ٣٦] فكرر الباء توكيداً واهتماماً بذي القربى وهو آكد من حذفها وذلك نحو قوله تعالى:

﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [البقرة: ٨٣] ذلك أن الكلام في سورة النساء على القرابات والاهتمام بأمرهم فاحتاط لهذا المعنى فكرر الباء في (بذي القربى) في حين ليس المقام في البقرة مقام ذكر القرابات فلم يكرر الباء. فاحتاط للمعنى في الموطن الذي اقتضاه.

وغير ذلك من مواطن التكرار.

ومنها النعت المؤكد كقولهم (أمس الدابر) وقوله: ﴿فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [النازعات: ١٣] ومنها المفعول المطلق المؤكد كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤] وكقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ... فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦٠] فإنه قد يفهم أن هذه الصدقات إنما هي على سبيل الاستحباب لا الوجوب فاحتاط لدفع هذا الظن بقوله: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ﴾.

ومنها الحال المؤكدة كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾

[النساء: ٧٩] فإن قوله ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ﴾ يقتضي أنك رسول ومع ذلك قوّى هذا المعنى وثبته بقوله: ﴿رَسُولًا﴾. ومنه قوله ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] ذلك أنه لو قال ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ﴾ لظن ظان أن ذلك على سبيل الأغلبية والكثرة لا على سبيل الاستغراق والاستقصاء فاحتاط لذلك بذكر ﴿كُلُّهُمْ﴾ ثم زاد في الاحتياط فقال: ﴿جَمِيعًا﴾ بلفظ الحال المؤكدة.

ومنها الظرف المؤكد كقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] والإسراء لا يكون إلا في الليل ومع ذلك قوّى هذا المعنى وعضده بقوله ﴿لَيْلًا﴾ ذلك أنك قد تقول لأحد (سريت حتى تعبت) فلا يسمع كلمة (سريت) أو ينصرف ذهنه إلى فعل آخر فيظن أنك قلت (سرت) أو كان شارد الذهن فتحتاط لذلك بقولك: ﴿لَيْلًا﴾ فإذا لم يسمع الأولى سمع الآخرة.

ومنها إضافة الشيء إلى مرادفه كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ ﴿٥١﴾﴾ [الحاقة: ٥١] فأضاف الحق إلى اليقين توكيداً واحتياطاً للمعنى، ومنه قولهم (نجا الجلدِ) والنجا هو الجلد بعينه فكأنه قال (جلد الجلد)، ونحو (رخاء الدعةِ) والرخاء هو الدعة، وقولهم (حي زيد) بمعنى شخص زيد وذاته وعينه وإن كان ميتاً فيقال (هذا حيّ زيدٍ) أي هو نفسه، وقبح الله حيّ أبيه أي شخص أبيه وذاته[1].

ومنها العطف على نفسه أو مرادفه كقولهم (أتانا هذا الحديث عن أبي حفص والفاروق) وأنت تريد عمر بن الخطاب رضي الله عنه[2].

وكقولهم (هذا كذب وافتراء) و (هذا غيّ وضلال) قال تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا﴾ [النساء: ٣٠] والمعتدي ظالم.

ومنها إثبات الشيء ونفي ضده كقوله تعالى: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾

---

(١) انظر المساعد ٢/ ٣٣٤- ٣٣٥، الرضي ٢/ ١٨٦- ١٨٨.

(٢) معاني القرآن ٢/٥٨.

[النحل: ٢١] وكقولك (هو راسب غير ناجح) فقوله: ﴿غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ يعني أنهم أموات. وغير ناجح يعني أنه راسب.

ومنها التوكيد بالحروف المؤكدة كنون التوكيد وإن ولام الابتداء وغيرها كقوله تعالى: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾﴾ [الأعراف: ٢١].

وكاف الخطاب نحو (أرأيتك وأبصرْك) فإن ذكر الكاف لتوكيد الخطاب فإن (أرأيت) نص في الخطاب ثم جيء بالكاف احتياطاً وتوكيداً لهذا المعنى وكذلك أبصرْ وأبصرْك ونحوه. وغير ذلك من مواطن التوكيد.

٦ـ عدم الاكتفاء بدلالة السياق والقرائن: قد يدل السياق والقرائن الأخرى على معنى من المعاني ولكن العربي قد لا يكتفي بذاك بل يأتي بما يمكّن ذلك المعنى ويثبته ولا يركن إلى السياق وحده، ومن ذلك مثلاً:

وقوع اللام الفارقة مع أن المخففة، فقد يدل السياق على أن (إنْ) مخففة لا نافية ولكن لا يكتفي بذاك بل يأتي باللام الفارقة للاحتياط للمعنى وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦] فإن سياق الكلام يدل على أن (إنْ) مخففة لا نافية وأن المعنى (وأنا نظنك من الكاذبين) وإن لم يذكر اللام الفارقة، ولكنه احتاط لهذا المعنى فجاء باللام ولم يركن إلى دلالة السياق. وإليك سياق الآيات التي ورد فيها هذا القول، قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴿١٨٥﴾ وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿١٨٦﴾ فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١٨٧﴾﴾ [الشعراء: ١٨٥ ـ ١٨٧] فالسياق يدل على أنهم مكذبون له ولكنه مع ذلك لم يكتف بدلالة السياق بل جاء باللام لما ذكرنا.

ومن ذلك زيادة الباء في الخبر المنفي نحو (ما هو بشاعر) فإن الكلام منفي ولا يحتاج الباء للدلالة على ذاك ولكنه مع ذلك جاء بالباء احتياطاً لهذا المعنى، وذلك أن السامع قد لا يسمع أول الكلام فإذا سمع الباء في الخبر عرف أن الكلام منفي لأنها لا تزاد في الإيجاب ولذلك قال البصريون أن هذه الباء إنما جيء بها لرفع توهم الإثبات[1].

---

(١) التصريح ٢٠١/١، حاشية الصبان ٢٥٠/١.

ومن ذلك ذكر تاء التأنيث مع ما تحقق تأنيثه مع أن التعبير يباح فيه عدم ذكرها وذلك نحو (أقبلت اليوم فاطمة) فإن (فاطمة) مؤنث حقيقي كما هو معلوم ويباح في نحو هذا التعبير أن تقول (أقبل اليوم فاطمة) للفصل بين الفعل والفاعل ولو قلت ذلك لم يشكّ أحد في أن (فاطمة) مؤنث وأن الفعل مسند إلى مؤنث ولكنهم مع ذلك لم يكتفوا بذاك بل احتاطوا لمعنى التأنيث فجاؤوا بالتاء الدالة على التأنيث وإن لم يكن السياق محتاجاً إليها، تثبيتاً لهذا المعنى وتحقيقاً له.

ومن ذلك الإشارة الحسية فيما لا يحتاج إلى إشارة احتياطاً وتحقيقاً للمعنى وخوفاً من أن ينصرف الذهن إلى شيء آخر وإن كان الاحتمال بعيدا وذلك كأن تقول (أحمد هذا شاعر) و (كلم الرجل هذا البنت هذه).

ومنه عطف الخاص على العام كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [البقرة: ٩٨]. فإنه لو لم يذكر جبريل وميكال صراحة لكانا داخلين في عموم ما ذكر من الملائكة ولكنه ذكرهما تعظيماً لهما ودفعاً لتوهم أن عداوة بعض الملائكة لا تدخل في الكفر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فذكر الصلاة الوسطى بعد ذكر الصلوات على وجه العموم لأهميتها والدلالة على مكانتها، وما إلى ذلك.

٧ـ التصريح بذكر ما اقتضاه الكلام وعدم الاكتفاء بما تقدم منه:

قد يذكر في الكلام معنى أو أمراً يقتضي معنى ما ثم لا يكتفي بذلك وإنما يصرح بذكر ما اقتضاه الكلام احتياطا للمعنى الذي يريده. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥] فمسخهم قردة يقتضي خسوءهم فصرح بذلك ولم يكتف بمقتضى المعنى. ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَيۡسَ ٱلۡبِرُّ بِأَن تَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِنۡ أَبۡوَٰبِهَاۚ﴾ [البقرة: ١٨٩] فقوله ﴿وَلَيۡسَ ٱلۡبِرُّ بِأَن تَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ يعني أنه يأمر بإتيان البيوت من أبوابها غير أنه لم يكتف بهذا

المقتضى بل صرح بالمعنى تثبيتاً له وتمكيناً له في النفس واحتياطاً لئلا ينصرف الذهن إلى أمر آخر.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] فقوله ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ هو ما اقتضاه الكلام السابق وهو من باب الاحتياط للمعنى الذي لا يسمح للذهن بأن ينصرف إلى أمر آخر.

ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ١، ٢] فـ ﴿قَيِّمًا﴾ هو مقتضى قوله ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٣٢﴾﴾ [القيامة: ٣١، ٣٢] فقوله: ﴿وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٣٢﴾﴾ هو بمعنى ما قبله ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾.

ومنه قوله ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٨٩] فقوله: ﴿فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ هو من مستلزمات ما تقدم ذكره وهو أنه رجس من عمل الشيطان. وهو من باب الاحتياط للمعنى فإن كونه رجساً من عمل الشيطان يقتضي اجتنابه ولكنه لم يترك هذا للاستحسان العقلي والاستنباط الذهني بل صرح به فقال: فاجتنبوه.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦] فمعنى قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ أنهم يخرصون فهو كالتوكيد لما قبله.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦] فمقتضى قوله: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ أنهم إن يروا سبيل الغيّ يتخذوه سبيلًا ولقد ذكره احتياطاً للمعنى لئلا يظن ظان أنهم يعرضون عن سبيل الرشد غير أنهم لا يسلكون سبيل الغي فصرح بأنهم إن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلًا ولم يترك ذلك إلى الظن والاستنباط.

إلى غير ذلك من الأمثلة.

٨ـ الجمع بين صيغتين تكمل إحداهما الأخرى: وذلك كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فإن ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ على صيغة (فعلان) وهي تفيد التجدد والحدوث كغضبان وعطشان ولئلا يظن أن رحمته تعالى تزول وأنها ليست دائمة احتاط للمعنى فجاء بـ ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ على صيغة (فعيل) التي تدل على الثبوت. فالجمع بين الصيغتين من باب الاحتياط للمعنى ذلك أنه لو اكتفى بالرحمن لظن ظان أن هذه صفة عارضة قد تزول كالغضبان والعطشان، ولو اكتفى بالرحيم لظن ظان أن هذه ـ وإن كانت صفة ثابتة ـ قد تزول زوالا عارضا فيأتي وقت لا يرحم فيه كالكريم فإنه قد يعرض للكريم وقت لا يكرم فيه فجمع بين ما يدل على الحدوث والثبوت للدلالة على كمال الرحمة واستمرارها.

ومنه الجمع بين الاسم والفعل للدلالة على الحدوث والثبوت وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٣﴾ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٥﴾ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴿٦﴾﴾ فنفى الرسول عن نفسه عبادة ما يعبدون بالصيغتين الفعلية والاسمية فقال ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾﴾ ثم قال: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾﴾ في حين لم ينف عنهم عبادة ما يعبد إلا بالصيغة الاسمية فقط، فجمع لنفسه بين الصيغتين للاحتياط في المعنى ذلك أن الفعل يدل على الحدوث فلو نفى عن نفسه عبادة ما يعبدون بالفعل فقط لظن أن هذا قد يتغير ويحدث أمر آخر، ولو نفاها بالاسم فقط لظن أن هذا قد يطرأ عليه ما يغيره، ذلك أن الاتصاف بالشيء على جهة الثبوت لا يعني دوام ذلك على مدى الدهر كله بل قد يأتي وقت لا يتصف به فإذا قلت هو (خطيب) فهذا لا يفيد أنه لا ينفك عن الخطابة، وإذا قلت (هو جواد) فلا يعني أنه لا ينفك عن الجود مدى الدهر بل قد يأتي وقت لا يجود فيه. فلو نفاها عنه بالصيغة الاسمية لظن أن هذا قد يطرأ عليه ما يطرأ على بقية الصفات، فجمع بين الصيغتين الفعلية والاسمية للدلالة على أن هذه هي صفته الثابتة والمتجددة فهو لا ينفك عنها إلا إليها وهو من باب الاحتياط للمعنى.

وقريب من هذا الباب الجمع بين صفتين تكمل إحداهما الأخرى نحو ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ فإنه قد يظن ظان أن عزته قد تدعوه إلى الظلم والتهور فاحتاط لذلك بوصف نفسه بالحكمة.

ونحو ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ فجمع بينهما لكمال الوصف ذلك أنه لو اقتصر على إحداهما لظن ظان أنه يسمع لا يبصر أو يبصر لا يسمع فجمع بينهما لدفع هذا الظن.

ونحو ﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ فإن العلم يطلق عادة على العلم بظواهر الأمور، والخبرة تطلق على العلم ببواطنها فجمع بينهما ليدل على أنه يعلم ظواهر الأمور وبواطنها[1].

وما إلى ذلك.

٩ ـ نفي الحدث بنفي إرادته وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨] فهو لم يقل: وما الله يظلم العالمين، بل نفى إرادة الظلم عن نفسه للدلالة على أنه لا يفعله ولا يريد أن يفعله.

فنفي الإرادة أبلغ من نفي الفعل ذلك أنك قد لا تفعل أمراً إلا أنك قد تريد فعله غير أن هناك ما يمنع من ذلك فإذا كنت لا تريد فعله فقد بالغت في نفيه.

فنفى الإرادة للاحتياط للمعنى حتى لا يتطرق إلى الذهن أنه ربما يريد فعله إلا أنه لا يفعله لسبب فهو نفاه ونفى إرادته أصلاً فنفي الداعي إليه.

١٠ ـ ضرب المثل بعد الحكم تقريراً له وتمكيناً له في النفس وذلك كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ . . . فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا﴾ [البقرة: ٢٦٤] فبعد أن ذكر الحكم ضرب له مثلاً تمكيناً للمعنى وتثبيتاً له في النفس.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا

(١) انظر روح المعاني ٢٧/٥، ١١٣/٢١.

كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦۚ ﴾ [الرعد: ١٤].

١١ ـ ذكر ألفاظ منبهة بين يدي المعنى المقصود احتياطاً لئلا يضيع منه شيء فقد يكون المخاطب غير متنبه أو لم يسمع أول الكلام فيفوته شيء منه فيقدم بين يدي المعنى الأساسي أداة تنبيه أو ضمير الشأن أو نحو ذلك مما لا يؤثر في المعنى إذا لم يسمعه كأن تقول (إلا إن زيداً سيحضر غداً) ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة: ١٣] وقوله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [يونس: ٦٢] ونحو ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ فالمعنى المراد تثبيته (الله أحد) وقدم ضمير الشأن احتياطاً للمعنى وتمكيناً له في النفس، هذا علاوة على أمور معنوية أخرى.

١٢ ـ البدل وعطف البيان: قد يذكر المتكلم شيئاً فينصرف الذهن إلى شيء آخر أو يظن المتكلم أن المخاطب انصرف ذهنه إلى شيء آخر فيحتاط للمعنى بما يوضحه ويبينه ويمكنه في النفس فيأتي بالبدل أو عطف البيان أو غيرهما مما يوضح المقصود كأن تقول (رأيت خالداً أبا عبدالله) فإنك إذا قلت (رأيت خالداً) فقد ينصرف الذهن إلى خالد آخر فتحتاط لذلك بأن توضحه بالبدل، ونحو قوله تعالى: ﴿فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٞ ﴾ [الأعراف: ١٤٨] فإنه لو اكتفى بقوله: ﴿فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا ﴾ لظن ظان أنه أخرج لهم عجلاً حقيقياً فاحتاط لذلك بما يدفع هذا الظن فأوضحه بقوله: ﴿جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٞ ﴾، ونحو قولك: (هو يدعو إلى طريق مستقيم طريق الإسلام) فإنك أوضحت الطريق المستقيم، ولو اكتفيت بقولك (هو يدعو إلى طريق مستقيم) لتوهم متوهم أنه طريق آخر غير طريق الإسلام فإن كل داعٍ يرى نفسه أنه على طريق مستقيم ولئلا يظن ذلك احتاط فوضح الطريق بأنه طريق الإسلام.

ونحو قوله تعالى: ﴿يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ ﴾ [البقرة: ٤٩] فإنه لو اكتفى بقوله: ﴿سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ ﴾ لربما ظن ظان أن العذاب كان بالضرب والشتم ونحوهما فاحتاط بما يوضح هذا الأمر ويبينه فقال: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ ﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩] فوضح الآثام الذي يلقاه.

وما إلى ذلك.

١٣ ـ الاختصاص نحو قولك (نحن الطلبةَ عماد المستقبل) و(إنا علماءَ الأمة نبني ما خرب من النفوس)، فقد بينت المقصود من الضمير المتقدم ولم تكتف بالضمير. فإن المخاطب قد يتصور أن الحكم يتعلق بكونه متكلماً أو بوصف آخر غير الوصف المذكور فإن كلمة (نحن) تشير إلى المتكلمين ويصح أن تفسر بأمور عديدة مثل (نحن الحاضرين أو الخطباء أو الآباء أو المعلمين) فتحتاط لهذا الأمر بما يوضح المقصود ليتعلق به الحكم. ونحوه أن تقول (خالد منا معشرَ الأدباء) فإنه لو لم يقل (معشر الأدباء) لاحتمل التعبير تفسيرات كثيرة نحو (خالد منا معشر العراقيين) وخالد منا معشر الأغنياء أو الفقراء أو أهل الجد أو أهل السمر وغير ذلك فاحتاط بما يزيل الإبهام ويوضح المقصود.

١٤ ـ النعت الذي يوضح المنعوت ويبينه وذلك نحو (أقبل محمد الفقيه النحوي الشاعر) تقول ذلك لئلا يلتبس بمحمد آخر فتحتاط له بما يزيل الالتباس. وكقولك (إن الله يقبل الصدقة من المال الحلال الطيب) ومنه قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [العلق: ١٥، ١٦] فوصف الناصية بما يميزها عن غيرها من النواصي.

١٥ ـ الجمل المفسرة وذلك نحو قوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ...﴾ [الصف: ١٠، ١١] ففسر التجارة بما يوضحها. ونحو قولك (هل أدلك على تجارة لن تبور؟ افعل الخير مبتغياً وجه الله) ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] ففسر النجوى وأوضحها واحتاط لها بما يبينها ولو قال: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى﴾ ولم يبينها لكان من باب الإبهام.

إلى غير ذلك مما يفيد الاحتياط للمعنى.

الإلماح إلى المعنى:

كما أن في العربية احتياطاً للمعنى فإن فيها أيضاً إلماحاً إلى المعنى أي أن المتكلم لا يصرح بالمعنى الذي يريده بل يلمح إليه إلماحاً. ولهذا مظاهر ومواطن، ومن مواطن ذلك:

١ ـ المجاز والاتساع في الكلام وذلك نحو قوله (وأمطرت لؤلؤاً من نرجس) أي بكت من عيون كالنرجس. فلم يصرح بالمعنى وإنما ألمح إليه إلماحاً. ونحو قوله:

وأدهم يستمد الليل منه وتطلع بين عينيه الثريا

يصف فرساً بشدة السواد وأن بين عينيه غُرة. ونحو قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣].

فهذا من باب الإلماح إلى المعنى المقصود والإشارة إليه وليس من باب التصريح، وهذا شأن المجاز على العموم.

٢ ـ الكناية: وهي أيضاً من باب الإلماح إلى المعنى نحو قولهم (بعيدة مهوى القرط) إشارة إلى طول عنقها، وقولهم (طويل النجاد) إشارة إلى طول قامته.

٣ ـ استخلاص الأوصاف من الأعلام والأسماء كقولهم (هو قارون) إشارة إلى أنه يملك الأموال الكثيرة. وقولهم (هذا فرعون هذه الأمة) إشارة إلى إيغاله في الظلم. وقولهم (هو أرنب) أي جبان، والعامة تقول (هو طينة) يعنون قليل الحركة بطيئها.

٤ ـ الأمثال كقولهم (رمى عصفورين بحجر) وقولهم (ألقى حبله على غاربه) وقولهم (لو أجد لشفرة مَحَزاً) أي لو أجد للكلام مساغاً، وقولهم (يعرف من أين تؤكل الكتف) يضرب للداهية الذي يأتي الأمور من

مأتاها[1]. وقولهم (أنت تضرب في حديد بارد) فهذا كله إلماح إلى معنى معين غير مصرح به.

٥ ـ التضمين: وهو إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه وذلك كقوله تعالى:

﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣] أي يبتعدون وينحرفون. وقول الشاعر: (قد قتل الله زياداً عني) أي صرفه بالقتل[2] وهو إلماح إلى المعنى المراد.

٦ـ عود الضمير على غير مذكور مما يفهم من السياق وذلك كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴿٢٦﴾﴾ [القيامة: ٢٦] يعني النفس، وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] يعني الشمس، وقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾﴾ [الرحمن: ٢٦] يعني الأرض، ولم يذكر المعنيّ في الكلام وإنما هو معلوم من السياق وقرائن الكلام، فهذا كله من باب الإلماح إلى المقصود.

٧ـ الحمل على المعنى: وذلك كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد[3] وغير ذلك، وذلك كقوله:

يا أيها الراكب المزجي مطيته   سائل بني أسد ما هذه الصوت

ذهب إلى معنى الاستغاثة.

وقوله:

فكرّت تبتغيه فوافقته   على دمه ومصرعه السباعا

أي وافقته ووافقت السباع تأكله[4].

وهذا إلماح إلى المعنى وليس تصريحاً به.

---

(١) المزهر ٤٩١/١، ٤٩٧.
(٢) انظر المغني ٦٨٥/٢.
(٣) انظر الخصائص ٤١١/٢.
(٤) انظر الكتاب ١/ ١٤٣ـ ١٤٥، الخصائص ٤١١/٢ وما بعدها.

٨ـ العطف على المعنى وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠] فهذا ظاهره أن ﴿وَلِأُحِلَّ﴾ عطف على ﴿مُصَدِّقًا﴾ فيكون عطف العلة على الحال وهو لا يصح، ولهذا قدره بعضهم أنه من باب العطف على المعنى أي لأصدق ولأحل فيكون في الحال إلماح إلى العلة. وكقوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [النساء: ٣٦] فإنه لا يصح عطف ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ﴾ على قوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ لأن المعنى سيكون: ولا تشركوا بالوالدين إحساناً، وهو لا يصح ولذا قدروه بقولهم: (وأحسنوا بالوالدين إحساناً) أو (ووصيناهم بالوالدين إحساناً) فيكون ﴿إِحْسَٰنًا﴾ مفعولاً مطلقاً على التقدير الأول ومفعولاً له على التقدير الثاني، أو على تقدير (واستوصوا بالوالدين إحساناً) فيكون ﴿إِحْسَٰنًا﴾ مفعولاً به[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الأنعام: ٧٥] فليس ثمة علة مذكورة عطف عليها قوله تعالى: ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ ولذا قدر الكلام: ليكون من الموقنين أريناه الملكوت. وقيل هو معطوف على علة محذوفة وتقدير الكلام: نُري إبراهيم الملكوت ليقيم الحجة على قومه وليكون من الموقنين، وقدرها آخرون: نريه الملكوت ليستدل به على الصانع وليكون من الموقنين، وما إلى ذلك[2].

وهذا كله من باب الإلماح إلى المعنى وليس من التصريح به.

٩ـ الحذف: وهو باب واسع يدخل في أكثر مواطنه في الإلماح إلى المعنى إن لم أقل كلها. فمن ذلك أن يرد الكلام عن العرب محذوفاً نحو قولهم (حينئذٍ الآن) أي قد كان الذي ذكرت حينئذ واسمع الآن. ونحو (كاليوم رجلًا) أي ما رأيت كرجل اليوم رجلًا، و (هذا ولا زعماتك) أي ولا أتوهم زعماتك.

---

(١) انظر البحر المحيط ٢٨٤/١.

(٢) انظر البحر المحيط ١٦٥/٤.

ومنه أن يدل عليه المعنى نحو قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ﴾ [البقرة: ٦٠] أي فضرب فانفجرت.

وقوله: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ﴾ [البقرة: ١٨٥] والمعنى: فأفطر.

ومنه أن يقتضي الكلام ذكر شيئين فيكتفي بأحدهما اعتماداً على القرينة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٣] فذكر أمة ولم يذكر الأخرى والكلام مبني على أخرى لأن (سواء) تقتضي أكثر من واحد.

ومنه أن يخبر عن الواحد بغير الواحد فيستدل على أن ثمة حذفاً نحو قولهم (راكب الناقة طليحان) أي متعبان، والمعنى: راكب الناقة والناقة طليحان استدلالاً بالخبر الذي هو مثنى عن الواحد. ونحو (ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذاك) أي ولا مثل أخيك.

ومنه إجراء أحد المذكورين على الآخر إذا اختلطا[1] كقول الشاعر:

شرّاب ألبان وتمر وأقط

فالتمر والأقط لا يشربان ولكن أدخلهما مع ما يشرب، وكقولك: أصاب فلان المال فبنى الدور والعبيد والإماء واللباس الحسن، فإن البناء لا يقع على العبيد والإماء واللباس ولكنه من صفات اليسار. والمعنى معلوم وهو: اقتنى العبيد ونحو ذاك، ونحوه قوله:

إذا ما الغانيات برزن يوماً   وزججن الحواجب والعيونا

أي وكحلن، وقوله:

يا ليت زوجك قد غدا   متقلداً سيفاً ورمحا

أي وحاملاً رمحاً[2].

---

(١) المقتضب ٢/٥١.

(٢) انظر المقتضب ٢/٥١، معاني القرآن ١/١٣، الخصائص ٢/ ٤٣١ـ ٤٣٢.

ومنه حذف جواب ما يقتضي الجواب كالقسم والشرط نحو قوله تعالى: ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ۝١ بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ وقوله: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ۝٢﴾ فقد اختلف في تقدير جواب ذلك. وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥٠].

ومنه أن يذكر الجواب ولم يذكر ما يقتضيه نحو قوله: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٤، ٧٥]، أي لو ركنت إليهم لأذقناك.

وغير ذلك من مواطن الحذف، وهذا كله من باب الإلماح إلى المعنى لا التصريح به كما هو ظاهر.

١٠ـ الإلماح إلى معنى معين استنتاجاً وتأويلاً وذلك نحو أن تقول لشخص (أنت خدعت فلانا) فيقول لك (وأنت أكلت ماله) فهو قد أقر بأنه خدعه ضمناً وأخبر عن صاحبه بأنه أكل ماله، والواو أفادت ذلك.

ألا ترى أنها إن حذفت لم يفد ذاك أحياناً، كأن تقول لشخص (أنت خدعت فلاناً) فيقول لك (أنت خدعته) فيكون أنكر أنه خدعه فكأنه قال (بل أنت خدعته) ولو قال (وأنت خدعته) لكان اقراراً بأنه خدعه وأخبر عن صاحبه أنه خدعه أيضاً فكأنه قال (أنا خدعته وأنت خدعته).

ومثله الرد بالفاء كأن تقول (أنت أكلت من مال فلان ألف دينار) فيقول (فأنت أكلت ألفين) فهذا إقرار أيضاً بأنه أكل ألف دينار وإخبار بأن صاحبه فعل أكبر مما فعل هو فكأنه قال (إن أكن أكلت ألف دينار فأنت أكلت ألفين).

فيؤتى بالفاء لما هو أكبر ولا يشترط في الواو ذلك، يقول لك صاحبك (أنا تبرعت بألفي دينار) فتقول له: (وأنا تبرعت بألفي دينار) ولا تقول (فأنا تبرعت بألفي دينار) ولكنك تقول (فأنا تبرعت بأربعة آلاف دينار).

فيؤتى بالواو إلماحاً إلى أن ما ذكره المتكلم صحيح حقيقة أو افتراضاً وأنه ذكر بعدها ما هو نظيره أو أكبر منه.

ويؤتى بالفاء إلماحاً إلى أن ما ذكره المتكلم صحيح حقيقة أو افتراضاً وأنه ذكر بعدها ما هو أكبر منه.

إلى غير ذلك من مواطن الإلماح إلى المعنى.



التوسع في المعنى

قد يؤتى بالعبارة محتملة لأكثر من معنى، وقد يؤتى بها لتجمع أكثر من معنى، وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة، فبدل أن يطيل في الكلام ليجمع معنيين أو أكثر يأتي بعبارة واحدة تجمعها كلها فيوجز في التعبير ويوسع في المعنى وهذا أمر ظاهر في اللغة غير مستنكر. جاء في (الخصائص) في (باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعاً فيه أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه) «اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهباً، ولا يمتنع من ذلك أن يكون الآخر مراداً وقولاً، من ذلك قوله:

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

فالقول أن يكون (ناهياً) اسم الفاعل من (نهيت) كساعٍ من سعيت وسارٍ من سريت، وقد يجوز مع هذا أن يكون (ناهياً) هنا مصدراً كالفالج والباطل والعائر والباغز ونحو ذلك مما جاء فيه المصدر على (فاعل) حتى كأنه قال:) كفى الشيب والإسلام للمرء نهياً وردعاً أي ذا نهي، فحذف المضاف وعلّقت اللام بما يدل عليه الكلام»[1].

وجاء فيه في (باب توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين) أن لفظة قد تأتي على صورة ويحتمل أن يكون على غيرها كقوله:

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٨٨ـ ٤٨٩.

نضعنيه سنكي ومخلوجة   كرك لامين على نبل

ويحتمل كلا كلامين.

وقوله:

وغلت بها سمجاء جارية   تهوي بهم في لجة البحر

يكون (وغلت) فعلت من التوغل، وتكون الواو أيضاً عاطفة من الغليان[1].

وجاء في (دلائل الإعجاز) أن قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] يفيد معنى (وجعلوا الجن شركاء لله) ويفيد معه معنى آخر[2] ذكره وأوضحه فجمع التعبير معنيين في آن واحد.

ثم علق على ذلك بقوله: «فانظر الآن إلى شرف ما حصل من المعنى بأن قدم (الشركاء) واعتبره فإنه ينبهك لكثير من الأمور ويدلك على عظم شأن النظم وتعلم به كيف يكون الإيجاز وما صورته وكيف يزاد في المعنى من غير أن يزاد في اللفظ»[3].

وهذا باب من العربية واسع وطريق مهيع إلا أنه على سعته يحسنه من يحسنه. وفيه من دقائق التعبير وحسنه وروعته ما يعجز عن وصفه القلم، وسنذكر طرفاً من مواطنه بإيجاز وإلا فالكلام فيه طويل عريض.

إن من مواطن التوسع في المعنى:

١ـ الألفاظ المشتركة: في العربية ألفاظ تشترك في عدة معانٍ كالعين والقرء واليد وك (جائر) اسم الفاعل من جار أو من جأر و (سائل) اسم فاعل من سال أو من سأل وغيرها، ونحو كثير من الأدوات كالواو وإذ وما، وقد يؤتى بعبارة تحتمل أكثر من معنى تبعاً للاختلاف في معنى

(١) انظر الخصائص ٣ ١٦٦ـ ١٧٢.
(٢) دلائل الإعجاز ٢٢١ـ ٢٢٢.
(٣) دلائل الإعجاز ٢٢٢ـ ٢٢٣.

اللفظة. فإذا أريدت هذه المعاني معاً في العبارة كان ذلك من باب التوسع كأن تقول (هو صائم) وتعني بذلك الإمساك عن الكلام وعن المفطرات، و (هو جائر) وتعني به الظلم والشكوى أي هو يظلم ويرفع صوته بالشكوى مع ذلك.

وكأن تقول (ما أغفلك عنا) تريد التعجب والاستفهام فإن (ما) تحتمل هنا المعنيين وتقول (هو لا يكذب وإنْ أُكرِه على ذلك) فهذا يحتمل أنه لا يكذب ولو أكره على ذلك، ويحتمل أنه لا يكذب وما أكره على ذلك، فإن (إنْ) تحتمل أن تكون شرطية ونافية فإن أريد المعنيان معاً كان من التوسع في المعنى.

وقد ورد في القرآن الشيء الكثير من ذلك. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾﴾ [القمر: ٥٤] فقد وحّد النهر في هذه الآية ولم يجمعه مع أن الجنات قبله جمع بخلاف المواضع الأخرى من القرآن الكريم، فإنه إذا جمع الجنة جمع النهر أيضاً فيقول ﴿جَنَّـٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ وذلك والله أعلم «أنه جمع في لفظ (النهر): عدة معان وأعطى أكثر من فائدة لا يفيدها فيما لو قال (أنهار)، ذلك أنه علاوة على أن فواصل الآيات تقتضي (النهر) لا (الأنهار) لأن آيات السورة على هذا الوزن فقد جاء قبلها ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾﴾ فإن المعنى يقتضي ذلك من جهات أخرى منها:

أن (النهر) اسم جنس بمعنى الأنهار وهو بمعنى الجمع[1]، وقد يؤتى بالواحد للدلالة على الجمع والكثرة ومنه قوله ﷺ: «أهلك الناسَ الدينار والدرهم» والمراد بالدينار والدرهم الجنس لا الواحد، وجاء في (معاني القرآن) للفراء: «ونهر معناه أنهار. وهو في مذهبه كقوله: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴿٤٥﴾﴾ [القمر: ٤٥]. وزعم الكسائي أنه سمع العرب يقولون: أتينا فلاناً فكنا في لحمة ونبيذة، فوحّد ومعناه الكثير»[2].

(١) الكشاف ١٨٦/٣، البحر المحيط ١٨٤/٨، روح المعاني ٩٥/٢٧.

(٢) معاني القرآن ١١١/٣.

ومنها أن من معاني (النهر) أيضاً السَّعة[1]. والسَّعة هنا عامة تشمل سعة المنازل وسعة الرزق والمعيشة وكل ما يقتضي تمام السعادة السعة فيه. جاء في (البحر المحيط): «ونهر: وسعة في الأرزاق والمنازل»[2].

وجاء في (روح المعاني): «وعن ابن عباس تفسيره بالسعة... والمراد بالسعة سعة المنازل على ما هو الظاهر، وقيل سعة الرزق والمعيشة وقيل ما يعمهما»[3].

ومنها أن من معاني (النهر) أيضاً الضياء[4].

جاء في (لسان العرب): «وأما قوله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَنَهَرٍ ۝﴾ فقد يجوز أن يعني به السعة والضياء وأن يعني به النهر الذي هو مجرى الماء على وضع الواحد موضع الجميع... وقيل في قوله: ﴿جَنَّـٰتٍ وَنَهَرٍ﴾ أي في ضياء وسعة لأن الجنة ليس فيها ليل إنما هو نور يتلألأ»[5].

وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة فإن المتقين في جنات وأنهار كثيرة جارية، وفي سعة من العيش والرزق والسكن وعموم ما يقتضي السعة، وفي ضياء ونور يتلألأ ليس عندهم ليل ولا ظلمة.

فانظر كيف جمعت هذه الكلمة هذه المعاني كلها إضافة إلى ما تقتضيه موسيقى فواصل الآيات بخلاف ما لو قال: (أنهار) فإنها لا تعني إلا شيئاً واحداً[6].

---

(١) لسان العرب (نهر) ٧ ٩٦، القاموس المحيط (نهر) ٢ ١٥٠، تاج العروس ٣ ٥٩١، الكشاف ٣ ١٨٦.

(٢) البحر المحيط ٨ ١٨٤.

(٣) روح المعاني ٢٠٩٥.

(٤) لسان العرب (نهر) ٩٦،٧، تاج العروس (نهر) ٣ ٥٩١، الكشاف ١٨٦،٣.

(٥) لسان العرب ٩٦،٧.

(٦) انظر كتابنا (لمسات بيانية في نصوص من التنزيل ١٧٠ ـ ١٧٢).

ونحو قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝﴾ [البلد: ١، ٢] أي لا أقسم بهذا البلد وأنت حالّ مقيم بهذا البلد «وقد تقول: ولم قال (وأنت حلّ) ولم يقل: وأنت حالّ أو مقيم بهذا البلد؟

والجواب أنه جمع بالعدول إلى كلمة (حِلّ) عدة معان في آن واحد كلها مرادة مطلوبة، ذلك أن كلمة (حِلّ) تحتمل معاني عدة منها:

أنها تأتي بمعنى الحالّ والمقيم[1] وقالوا أن المقصود تعظيم المقسم به وهو أنه لما حل الرسول بمكة جمعت شرفين: شرفها الذي شرّفها الله به وشرف الرسول فازدادت تعظيماً على تعظيم وشرفاً على شرف واستحقت بذلك القسم...

ومن معاني (الحِلّ) أنها تأتي بمعنى اسم المفعول أي مستحَلّ، فعلى هذا يكون المعنى: وأنت مستحَلّ قتلك لا تراعى حرمتك في هذا البلد الحرام الذي يأمن فيه الناس على دمائهم وأموالهم والذي يأمن فيه الطير والوحش...

ومن معاني (الحِلّ) أنها تأتي بمعنى الحلال ضد الحرام أي «وأنت حلال بهذا البلد يحل لك فيه قتل من شئت وكان هذا يوم فتح مكة»[2].

وجاء في (الكشاف): «يعني وأنت حلّ به في المستقبل تصنع فيه ما تريد من القتل والأسر... فإن قلت أين نظير قوله: (وأنت حل) في معنى الاستقبال؟

قلت: قوله: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٞ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ۝﴾ ومثله واسع في كلام العباد»[3]...

وقيل: المعنى «وأنت حل بهذا البلد مما يقترفه أهله من المآثم متحرج بريء منها»[4] كما تقول: أنا في حلّ من هذا.

---

(١) البحر المحيط ٨/٤٧٤، تفسير الرازي ٣١/١٨٠، روح المعاني ٣٠/١٣٤.

(٢) البحر المحيط ٨/٤٧٤ وانظر تفسير الرازي ٣١/١٨٠.

(٣) الكشاف ٣/ ٣٣٨- ٣٣٩ وانظر روح المعاني ٣٠/١٣٣.

(٤) روح المعاني ٣٠/١٣٣ وانظر تفسير الرازي ٣١/١٨١.

وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة، فهو ﷺ حالّ بهذا البلد الكريم يبلغ رسالة ربه، متحرج من آثامهم بريء من أفعال الجاهلية وقد استُحلت حرمته وأريد قتله في حين حلوله به وتبليغ دعوة ربه، وأنه حَلّ لهذا الرسول أن يقتل ويأسر في هذا البلد يوم الفتح ما لا يحل لغيره، وهذا على الاستقبال وعلى الوعد بنصره.

فانظر كيف جمعت كلمة (حل) هذه المعاني المتعددة بخلاف ما لو قال (حالّ) أو مقيم أو حلال أو مما إلى ذلك مما يقصر الكلام على معنى واحد، فإنها جمعت اسم الفاعل وهو الحالّ واسم المفعول وهو المستحَلّ والمصدر وهو الحلال فانظر أي اتساع هذا؟»[1].

ونحوه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴿٨﴾﴾ [التين: ٨] فهذا يحتمل أنه من الحكم أي القضاء ويحتمل أنه من الحكمة فيحتمل المعنى أنه أقضى القضاة وأقضى الحكماء وأحكم القضاة وأحكم الحكماء فقد جمع أربعة معان في تعبير واحد وهي كلها مرادة مطلوبة[2].

ونحوه قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تزال تذكره، ومعنى (فتىء) نسي، يقال: فتئت عن الأمر إذا نسيته، ويأتي أيضاً بمعنى سكن، تقول: فتأته عن الأمر إذا سكنته، ويأتي أيضاً بمعنى أطفأ النار.

فاختار هذا الفعل ليجمع هذه المعاني كلها أي إنك لا تنسى ذكره ولا تسكن نفسك ولا تكفّ عن ذكره وأن النار التي في جوانحك لا تنطفىء.

فانظر كيف جمع هذا الفعل هذه المعاني كلها وأنه لا يسد فعل آخر مسده، ثم انظر هل يسد مسده ما زال وما برح ونحوهما[3]؟

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴿١١﴾﴾ [البلد: ١١] فقد ذهب

---

(١) انظر كتابنا (لمسات بيانية ٢٤٦ ـ ٢٤٧).

(٢) التعبير القرآني ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٣) انظر معاني النحو ٦٦٣/١.

قوم إلى أن (لا) نافية للفعل الماضي أي فلم يقتحم العقبة وأنها لم تكرر لأن تكرارها غير واجب وإنما هو كثير، ومن ورودها غير مكررة قوله (وأيّ أمر سيّء لأفعله) أي لم يفعله.

وذهب آخرون إلى أنها في الآية دعاء فلا يلزم تكرارها كقولهم (لا فض الله فاك) وهي هنا دعاء عليه بأن لا يقتحم العقبة.

وقيل أن الفعل يراد به الاستقبال بمعنى لا يقتحم العقبة كما تقول (والله لا فعلت ذلك أبداً) أي لا أفعل فيكون المعنى على ذلك أنه إخبار أن مَن هذه صفته لا يقتحم العقبة أبداً.

وقيل هي للاستفهام والتقدير: أفلا اقتحم العقبة وقد حذفت الهمزة والمعنى: أفلا سلك الطريق التي فيها النجاة والخير[1]؟

والذي يبدو والله أعلم أن هذا التعبير جمع هذه المعاني كلها في آن واحد فهو يحتمل المضي أي أن هذا الإنسان لم يقتحم العقبة فهو لم يؤمن ولم يفعل الخير، ويحتمل الدعاء عليه بألا يقتحم العقبة كقوله تعالى: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ١٣٠].

ويحتمل أنه إخبار بأن هذا لا يقتحمها في المستقبل.

ويحتمل الاستفهام المراد به التوبيخ على ما فرط فيه المعنى (أفلا اقتحم العقبة) وقد حذفت الهمزة، وهذا كثير وارد في القرآن وغيره وذلك كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ۝ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝﴾ [الأعراف: ١١٣، ١١٤].

بدلالة قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ۝ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝﴾ [الشعراء: ٤١، ٤٢].

---

(١) انظر التفسير الكبير ٣١/١٨٥، المغني ١/٢٤٣ - ٢٤٤، روح المعاني ٣٠/١٣٨ وما بعدها، البحر المحيط ٨/٤٧٦، تفسير ابن كثير ٤/٥١٣.

وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة فقد جمع هذا التعبير في آن واحد المضي والاستقبال والتوبيخ والحض والدعاء والخبر فهو أخبر أنه لم يقتحم العقبة فيما مضى من عمره وأنه لا يقتحمها في المستقبل وأنه ويخه على ذلك ودعا عليه بعدم اقتحامها.

فانظر كيف جمع هذا التعبير هذه المعاني وكلها مرادة مطلوبة وأنه لو جاء بأي حرف آخر غير (لا) لم يفد هذه المعاني الكثيرة المتعددة فهو لو قال (ما اقتحم العقبة) أو (لم يقتحم العقبة) لم يفد إلا الإخبار عنه في الماضي.

فانظر كيف وسعت (لا) المعنى وجمعت معاني عدة في تعبير واحد[1]؟

ونحو ذلك كثير.

٢ـ الصيغ المشتركة: قد تشترك معانٍ متعددة في صيغة واحدة وذلك كاشتراك اسم المفعول والصفة المشبهة في فعيل نحو (حكيم) فقد تكون اسم مفعول بمعنى مُحكَم وقد تكون صفة مشبهة من الحكمة بمعنى صاحب حكمة، وكاشتراك اسم المفعول والمصدر الميمي واسمي المكان والزمان فيما جاء على صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي كالمنطَلق والمجتمَع فيقال (هنا مجتمَعهم) بمعنى هنا اجتماعهم أو مكان اجتماعهم، و (هنا مستَمعهم) بمعنى هنا استماعهم أو مكان استماعهم أو ما يستمعونه.

وقد يشترك مع هذه اسم الفاعل فيشترك في الصيغة الواحدة اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر الميمي واسما المكان والزمان نحو (مختار) فيقال (هذا مختارنا) بمعنى هو الذي اختارنا فيكون اسم فاعل، ويكون اسم مفعول بمعنى هذا الذي اخترناه، ومصدراً بمعنى (هذا اختيارنا) واسم مكان بمعنى (هذا مكان اختيارنا) فإذا أردت أكثر من معنى في تعبير واحد كان من باب الاتساع في المعنى وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ ۝١٢﴾

---

(١) لمسات بيانية ـ سورة البلد.

[القيامة: ١٢] فكلمة (مستقر) تدل على معانٍ كلها مرادة مطلوبة فهي تدل على المصدر بمعنى الاستقرار وتدل على اسم المكان بمعنى مكان الاستقرار وتدل على اسم الزمان بمعنى زمان الاستقرار.

«وهي هنا تفيد هذه المعاني كلها فهي تفيد (الاستقرار) أي إلى ربك الاستقرار، وتفيد موضع الاستقرار وهو الجنة والنار أي أن ذلك إلى مشيته تعالى.

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ ۝١٢﴾: «إلى ربك خاصة يومئذ مستقر العباد أي استقرارهم يعني أنهم لا يقدرون أن يستقروا إلى غيره وينصبوا إليه. أو إلى حكمه ترجع أمور العباد لا يحكم فيه غيره كقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ أو إلى ربك مستقرهم أي موضع قرارهم من جنة أو نار»[1].

وجاء في (البحر المحيط): «المستقر أي الاستقرار أو موضع استقرار من جنة أو نار إلى مشيته تعالى يدخل من شاء الجنة ويدخل من شاء النار بما قدم وأخر»[2].

وتفيد زمان الاستقرار أيضاً أي أن وقت الفصل بين الخلائق وسَوقهم إلى مستقرهم عائد إلى مشيته تعالى فهم يمكثون في ذلك اليوم ما يشاء الله أن يمكثوا ثم هو يحكم بوقت ذهابهم إلى مواطن استقرارهم. فكلمة (مستقر) أفادت ثلاثة معان مجتمعة علاوة على ما تقتضيه الفاصلة في نهاية الآيات. ولا تغني كلمة أخرى عنها. فلو أبدلت بها (الاستقرار) ما أدت تلك المعاني فهي أنسب كلمة في هذا الموضع»[3]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس: ١، ٢] وقوله: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْءَايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ۝٥٨﴾ [آل عمران: ٥٨] فاختيار كلمة (حكيم) أفاد أكثر من معنى كلها مطلوبة مرادة.

---

(١) الكشاف ٣/٢٩٣.

(٢) البحر المحيط ٨/٣٨٧.

(٣) انظر (لمسات بيانية) تفسير سورة القيامة.

ذلك أن (الحكيم) قد تكون اسم مفعول بمعنى (مُحكَم) كما قال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ﴾ [هود: ١] أو كما قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ﴾ [آل عمران: ٧].

وقد تكون صيغة مبالغة من الحكم فتكون بمعنى الحاكم أي قرآن حاكم يحكم ويهيمن على غيره من الأحكام والكتب كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٤٨].

وقد تكون صفة مشبهة من الحكمة فهو كتاب حكيم بمعنى ذي حكمة لأنه ينطق بها كما تقول هو رأي حكيم وقول حكيم وأمر حكيم فيكون من باب الإسناد المجازي[1] وحقيقة الإسناد إلى الله تعالى كما قال: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾ [هود: ٩٧] فنسب عدم الرشد إلى أمره وحقيقته نسبة ذلك إلى فرعون.

وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة فهو كتاب محكم وحاكم لأنه مهيمن على الكتب الأخرى وعلى سائر الأحكام والشرائع وحكيم ينطق بالحكمة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ ﴾ [النحل: ١٢٠] فإن (أمة) تأتي لمعانٍ عدة منها الجيل من الناس ومنها أنها اسم مفعول بمعنى المأموم كالسُّبَّة وهو الذي يُسَبّ كثيراً والصُّرَعة وهو الذي يُصرع كثيراً والنُّخبة وهو المنتخَب، وهذان المعنيان مرادان معاً فهو عليه السلام كان عنده من الخير ما كان عند أمة من الناس «فإطلاقها عليه عليه السلام لاستجماعه كمالاتٍ لا تكاد توجد إلا متفرقة في أمة جمة»[2].

وهو إمام يُقصد للاستفادة منه ويقتدون بسيرته[3] كما قال تعالى له: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ [البقرة: ١٢٤] فقوله (أمة) جمع المعنيين معاً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝ ﴾

(١) انظر البحر المحيط ٣٢٣/٧، ٤٧٦/٢، روح المعاني ٢١١/٢٢.
(٢) روح المعاني ٢٤٩/١٤.
(٣) انظر روح المعاني ٢٥٠/١٤.

[القلم: ٥، ٦] فالمفتون تحتمل أن تكون اسم مفعول بمعنى (المجنون) فتكون الباء زائدة في المبتدأ كما في قولهم (بحسبك درهم) ويكون المعنى فستبصر ويبصرون أيكم المفتون أي المجنون.

وتحتمل أن تكون مصدراً بمعنى الفتنة كالمجلود والمعقول والمعسور والمكذوب.

ومعنى المفتون على هذا (الجنون)، والمعنى: فستبصر ويبصرون بأيكم الجنون أي بأيّ الفريقين منكم الجنون أبفريق المؤمنين أم بفريق الكافرين[1]؟

والمعنيان مرادان، ولو قال (بأيكم الفتنة) لم يفد إلا معنى واحداً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فالفعل (يضارّ) يحتمل أن يكون مبنياً للفاعل فيكون المعنى أنه ينهى الكاتب والشهيد «أن يُضارّا أحداً بأن يزيد الكاتب في الكتابة أو يحرّف وبأن يكتم الشاهد الشهادة أو يغيرها أو يمتنع من أدائها... وقال ابن عباس ومجاهد وعطاء: بأن يقولا: علينا شغل ولنا حاجة.

واحتمل أن يكون مبنياً للمفعول فنهى أن يضارّهما أحد بأن يُعنتا ويشق عليهما في ترك أشغالهما ويطلب منهما ما لا يليق في الكتابة والشهادة»[2] أو يؤذيا أو يهدّدا ونحو ذلك من المضارة.

والمعنيان مرادان فهو ينهى الكاتب والشهيد أن يَضرّا وينهى أن يوقَع عليهما الضرار، فهو بدل أن يقول: (ولا يضارِرْ ولا يضارَرْ كاتب ولا شهيد) جمع المعنيين بقوله: ﴿وَلَا يُضَآرَّ﴾ ولو أراد تحديد واحد منهما لفك الإدغام.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣] فالفعل (تضارّ) يحتمل أن يكون مبنياً للفاعل وأن يكون مبنياً للمفعول، فإذا

---

(١) انظر البحر المحيط ٣٠٩/٨، روح المعاني ٢٥/٢٩.

(٢) البحر المحيط ٣٥٣/٢.

قدرناه مبنياً للفاعل فالمفعول محذوف تقديره لا تضارِرْ والدة زوجها بأن تطالبه بما لا يقدر عليه من رزق وكسوة وبأن تفرط في حفظ الولد والقيام بما يحتاج إليه وغير ذلك من وجوه الضرر.

وإذا قدرناه مبنياً للمفعول كان المعنى لا تضارَرْ من زوجها بأن يقصّر عليها في شيء مما يجب عليه من رزق وكسوة أو ينتزع ولدها منها بلا سبب، ونحو ذلك من وجوه الضرر[1].

والمعنيان مرادان والنهي موجه للوالد والوالدة معاً في آن واحد لا يضار أحدهما الآخر. ولو فك الإدغام لتعين أحد المعنيين وصار النهي لأحدهما، جاء في (البرهان): «قد يكون اللفظ مشتركاً بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز ويصح حمله عليهما جميعاً كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ قيل: المراد (يضارِرْ) وقيل (يضارَرْ) أي الكاتب والشهيد لا يضارِرْ فيكتم الشهادة والخط وهذا أظهر، ويحتمل أن من دعا الكاتب والشهيد لا يضارِره فيطلبه في وقت فيه ضرر.

وكذلك قوله: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾ فعلى هذا يجوز أن يقال: أراد الله بهذا اللفظ كلا المعنيين على القولين»[2].

ثم ذكر أنه يجوز أن يريد المتكلم به جميع المحامل ولا يستحيل ذلك عقلاً[3].

٣ـ الجمع بين الألفاظ والصيغ ذات الدلالات المختلفة وذلك كأن تقول (أعطيته عطاء حسناً) فتأتي بالفعل واسم المصدر وهذا يحتمل معنيين:

معنى المصدر أي أعطيته إعطاء حسناً، ويحتمل الدلالة على الذات أي أعطيته مالاً حسناً، فإذا أردت المعنيين الإعطاء الحسن والمال الحسن كان ذلك من باب التوسع في المعنى. ولو جئت بالفعل ومصدره فقلت

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٢١٥، روح المعاني ٢/١٤٦.

(٢) البرهان ٢/ ٢٠٧ـ ٢٠٨.

(٣) البرهان ٢/٢٠٨.

(أعطيته إعطاء حسناً) ما زاد ذلك على معنى الإعطاء ولم يكن من التوسع.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥] فإنه جاء بالفعل ولم يأت بمصدره وهو الإقراض بل جاء بمصدر الفعل الثلاثي وهو القرض، والقرض يحتمل معنيين: معنى الإقراض فيكون مفعولاً مطلقاً، ويحتمل ما يُقرض من المال فيكون مفعولا به، والمعنيان مرادان وهما الإقراض الحسن والمال الحسن، ومعنى الإقراض الحسن أن يكون خالص النية للّه محتسباً أجره عنده طيبة به نفسه لا يمنّ ولا يكدّر على آخذه. ومعنى المال الحسن أن يكون حلالاً طيباً[1].

ولو جاء بمصدر الفعل المتقدم فقال (إقراضاً حسناً) لم يفد إلا معنى واحداً.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠] والقياس أن يقول: أن يضلهم إضلالاً بعيداً لأن مصدر أضل الإضلال، أما الضلال فهو مصدر (ضلّ)، قال تعالى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦] والمعنى أن يُضلهم فيَضلوا ضلالاً بعيداً. وقد جمع المعنيين: الإضلال والضلال في آن واحد، والمعنى أن الشيطان يريد أن يضلهم ثم يريدهم بعد ذلك أن يَضلوا هم بأنفسهم. فالشيطان يبدأ المرحلة وهم يتمونها[2].

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ⑰﴾ [نوح: ١٧] فنبات في الحقيقة مصدر (نبت) والمعنى أنبتكم فنبتّم نباتاً[3] أي طاوعتم أمره فجمع بين معنيي الإنبات والنبات، ولو قال (إنباتا) لم يزد على معنى أنبت.

ومن لطيف ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ⑧﴾

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٢٥٢، روح المعاني ٢/١٦٢.

(٢) معاني النحو ٢/٥٨٩.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ١/ ١١١ـ ١١٢.

[المزمل: ٨] فإنه جاء بالفعل (تبتل) غير أنه لم يأت بمصدره وإنما جاء بمصدر فعل آخر هو (بتّل) وذلك أن مصدر تبتل هو (التبتل) فإن مصدر (تفعل) يكون على (التفعل) كتعلّم تعلماً وتقدّم تقدماً. وأما (التبتيل) فهو مصدر (بتّل) لا (تبتل) فإن (التفعيل) هو مصدر (فعل) كعلّم تعليماً وعظّم تعظيماً. وسبب ذلك والله أعلم أنه أراد أن يجمع بين معنيي التبتل والتبتيل وذلك أن (تبتل) على وزن (تفعّل) و (تفعّل) يفيد التدرج والتكلف مثل تبصّر وتدرّج. وأما (فعّل) فيفيد التكثير والمبالغة وذلك نحو كسر وكسّر فإن في (كسّر) المضاعف من المبالغة ما ليس في (كسر) الثلاثي، فقولك (كسّرت القلم) يفيد أنك جعلته كسرة كسرة بخلاف ما إذا قلت (كسرت القلم) فإنه يفيد أنك كسرته مرة واحدة. ونحوه قطّع وفتّح.

فالله سبحانه جاء بالفعل لمعنى التدرج ثم جاء بالمصدر لمعنى آخر وهو التكثير وجمع المعنيين في عبارة واحدة موجزة، ولو جاء بمصدر الفعل (تبتّل) فقال (وتبتّلْ إليه تبتلّا) لم يفد غير التدرج، وكذلك لو قال (وبتّل نفسك إليه تبتيلًا) لم يفد غير التكثير، ولكنه أراد المعنيين فجاء بالفعل من صيغة والمصدر من صيغة أخرى وجمعهما فهو بدل أن يقول (وتبتل إليه تبتلًا وبتّل نفسك إليه تبتيلًا) جاء بالفعل لمعنى ثم جاء بالمصدر لمعنى آخر ووضعهما وضعاً فنياً فكسب المعنيين في آن واحد[١].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] فالمالك هو صاحب المِلْك (بكسر الميم) وهو من التملك، و (المُلْك) بضم الميم هو من الحكم وصاحبه ملِك قال تعالى على لسان فرعون: ﴿أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ﴾ [الزخرف: ٥١] فصاحب المِلْك بكسر الميم مالك وصاحب المُلك بضمها ملك وقد جمعهما معاً بقوله تعالى: ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ فالمُلك وهو الحكم مِلكه سبحانه، ولو قال: (مَالِكَ المِلك) لم يزد على معنى التملك، ولو قال: (ملِك المُلك) لم يزد على معنى الحكم ولكنه قال (مالك المُلك) فجمعهما معاً.

---

(١) انظر التعبير القرآني ٣٤ـ ٣٥، التفسير القيم ٥٠١ـ ٥٠٢.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فجمع بين دلالتي الحدوث والثبوت في صفة الرحمة كما قررناه في أكثر من موطن[1].

إلى غير ذلك من مواطن الجمع بين الألفاظ والصيغ المختلفة.

٤ـ العدول عن تعبير إلى آخر يحتمل أكثر من وجه إعرابي وأكثر من معنى: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُظۡلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩] فهذا يحتمل أن المقصود ولا تظلمون ظلماً ما مهما كان قليلاً، فيكون (فتيلاً) مفعولاً مطلقاً، ويحتمل أن يكون المقصود بالفتيل معناه الحقيقي وهو مقدار فتيل، والفتيل هو الخيط الذي في شق النواة فيكون مفعولاً به[2]. والمعنيان مرادان.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [النساء: ٣٦] فقد يكون الشيء كناية عن الشرك أي لا تشركوا بالله شيئاً من الشرك وإن قل[3] فيكون (شيئاً) مفعولاً مطلقاً، ويحتمل أن يكون المراد بالشيء مما يعبد من دون الله فيكون مفعولاً به وقد جمع المعنيين في آن واحد فهو نهانا عن أن نشرك بالله أيّ شيء من الشرك وأيّ نوع منه، ونهانا أن نشرك به شيئاً من خلقه، والمعنيان مرادان فهو بدل أن يقول ولا تشركوا بالله شركاً ما ولا تشركوا به أحداً قال: ﴿وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ فإن أراد التنصيص على أحد المعنيين فعل كما قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلٗا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرٗا﴾ [التوبة: ٨٢] فهذا يحتمل أن المراد فليضحكوا ضحكاً قليلاً وليبكوا بكاء كثيراً فيكون كل من (قليلاً وكثيراً) مفعولاً مطلقاً، ويحتمل أن يكون المراد فليضحكوا زمناً قليلاً وليبكوا زمناً كثيراً فيكون كل منهما ظرفاً، والمعنيان مرادان فهو بدل

---

(١) انظر معاني الأبنية ٩١ـ ٩٢.

(٢) انظر المغني ٥٦١/٢.

(٣) في الحديث أن من الشرك ما هو أخفى من دبيب النمل.

أن يقول: فليضحكوا ضحكاً قليلًا زمناً قليلًا وليبكوا بكاء كثيراً زمناً كثيراً قال: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ فجمع المعنيين في آن واحد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الفتح: ١٥] فقد يحتمل أن يكون المراد بـ (قليل) المفعولية فيكون المعنى: لا يفقهون إلا قليلًا من الأمور ويحتمل أن يكون المراد بها المصدرية فيكون المعنى لا يفقهون إلا قليلًا من الفقه والمعنيان مرادان. فهو بدل أن يقول: لا يفقهون إلا قليلًا من الأمور فقهاً قليلًا قال ﴿بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ فجمع المعنيين في آن واحد.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء: ٢٦٠] فهذا يحتمل أن المراد بـ (كثير) المصدر أي صداً كثيراً، ويحتمل أن يراد به الوقت أي وقتاً كثيراً، ويحتمل أن يكون المراد به الخَلق أي خلقاً كثيراً فجمعت الآية ثلاثة معانٍ في آن واحد وهي كلها مرادة، وهو توسع في التعبير كثير[1].

ومن ذلك أن يؤتى بالمصدر بدل الاسم المشتق فيكسب أكثر من معنى وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] وكان الأصل أن يقول (ساعيات) فجمع بقوله ﴿سَعْيًا﴾ معنيي المصدرية والحالية، وذلك يحتمل أن يكون المراد (يسعين سعياً) فيكون مفعولا مطلقاً، ويحتمل أن يكون المراد (ساعيات) على الحال وجيء بالمصدر لقصد المبالغة، فجمع المعنيين في آن واحد.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦] فإنه لو قال: (ادعوه خائفين وطامعين) لكان المعنى واحداً هو الحالية، ولكن بعدوله إلى المصدر اتسع المعنى وأصبح يؤدي ثلاثة معان في آن واحد وهي الحالية أي خائفين، والمفعول لأجله أي للخوف والطمع، والمفعولية المطلقة أي تخافون خوفاً وتطمعون طمعاً أو دعاء خوف وطمع، وهذه

---

(١) انظر كتابنا (معاني النحو) ٢/ ٥٨٤ـ ٥٨٧ وانظر المغني ٢/٥٦١.

المعاني كلها مرادة، فإننا ينبغيَ أن ندعو ربنا في حالة خوف وطمع وندعوه للخوف والطمع وندعوه ونحن نخاف خوفاً ونطمع طمعاً، فجمعها ربنا في تعبير واحد بعدوله من الوصف إلى المصدر، فهو بدل أن يقول: ادعوه خائفين وطامعين وادعوه للخوف والطمع وادعوه دعاء خوف وطمع أو تخافون خوفاً وتطمعون طمعاً جمعها كلها في هذا التعبير القصير فقال ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[1].

ومن ذلك أن تأتي بما يحتمل الحال والتمييز وذلك نحو قولك (كرم زيد أباً) فهذا يحتمل أن يكون المراد كرم أبو زيد فتكون قد وصفت أباه بالكرم، ويحتمل أن يكون المراد الثناء على زيد في حال أبوته فتكون (أباً) حالاً وتحتمل التمييز أيضاً، فإذا أردت المعنيين معاً قلت (كرم زيد أباً) فتكون قد أثنيت على زيد وأبيه وإن أردت التخصيص قلت (كرم أبو زيد).

ونحوه أن تقول (لله دره كاتباً) فهذا يحتمل أن تريد: هو كاتب حسن فيكون (كاتباً) تمييزاً، ويحتمل أن تمدحه في حال كتابته فيكون المعنى: لله دره إذا كتب كما تقول (لله دره قائماً)، فيكون (كاتباً) حالاً فتكون قد جمعت المعنيين، فإن أردت أنه كاتب حسن على وجه التحديد جئت بـ (من) فقلت: للّه دره من كاتب.

ومن ذلك أن تعدل من حالة إعرابية إلى أخرى على نحو آخر كأن تقول (أنا ضارب زيدٍ) فتكون قد جمعت معاني المضي والحال والاستقبال، ولو قلت (أنا ضاربٌ زيداً) لتخصص بالحال والاستقبال.

ونحوه (كلُّ كتاب قرأته عندك) برفع (كل) فهذا يحتمل معنيين:

الأول: أنه قرأ كل كتاب عنده فتكون جملة (قرأته) هي الخبر.

والثاني: أن كل كتاب قرأه هو عنده فتكون جملة (قرأته) نعتاً والخبر (عندك).

---

(١) انظر (معاني النحو) ٢/٧٢٢، والمغني ٢/ ٥٦١ـ ٥٦٢.

وبنصب (كل) تفيد معنى واحداً وهو أنه قرأ كل كتاب عنده.

فإذا أراد المعنيين معاً قالها بالرفع فيكون المعنى على ذلك: أنه قرأ كل كتاب عنده، وأن كل كتاب قرأه فهو عنده، وبعبارة أخرى أنه قرأ كل ما يملك صاحبه من كتب، وأن كل كتاب قرأه فهو عند صاحبه وأنه لم يقرأ كتاباً ليس يملكه صاحبه وصديقه، أما إذا أراد التنصيص على أنه قرأ كل كتاب عنده قالها بالنصب كقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢].

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] فهذا يحتمل أن الله يرفع العمل الصالح وأن العمل الصالح يرفع الكلم الطيب وأن الكلم الطيب يرفع العمل الصالح[1]. وهذه المعاني كلها مرادة والله أعلم، ولو قيلت بنصب العمل الصالح لكان العمل الصالح مرفوعاً لا رافعاً. إلى غير ذلك من المواطن والأمثلة.

٥ـ الحذف الذي يؤدي إلى إطلاق المعنى وتوسعه:

الحذف قسمان:

قسم لا يؤدي إلى إطلاق في المعنى ولا إلى توسع فيه وهو ما تعين فيه المحذوف كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] أي أنزل خيراً، ونحو ما جاء في الحديث الشريف: «ما تظنون أني فاعل بكم؟ قالوا: خيرا، أخ كريم وابن أخ كريم» أي فاعلٌ خيراً، أنت أخ كريم وابن أخ كريم.

ونحو أن تقول: ماذا تشرب؟ فيقول: لبناً، أي أشرب لبناً.

والقسم الآخر وهو الذي يؤدي إلى التوسع في المعنى وذلك إذا لم يتعين فيه المحذوف بل يحتمل عدة تقديرات، فما صح تقديره وأمكن أن

---

(١) انظر البحر المحيط ٣٠٤/٧.

يكون مراداً في سياقه كان ذلك من باب التوسع في المعنى.

ومنه ما مر ذكره من حذف المصدر وإبقاء صفته نحو (فليضحكوا قليلًا) وقوله: (ويصدهم عن سبيل الله كثيراً).

ومنه نحو قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤] فقد قال: ﴿مَا وَعَدَنَا﴾ بذكر مفعول الفعل ثم قال بعدها ﴿مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ ولم يقل (ما وعدكم) فلم يذكر المفعول ذلك أن الكافرين كانوا منكرين لأصل الوعد والوعيد وليسوا منكرين لما وعدهم به فقط فكأنه قال: هل وجدتم وعد ربكم حقاً؟ بخلاف المؤمنين فإنهم كانوا ينتظرون ما وعدهم ربهم من الخير والكرامة فقال: ﴿وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا﴾. جاء في (الكشاف) في هذا الآية: «فإن قلت: هلا قيل: ما وعدكم ربكم كما قيل ما وعدنا ربنا؟

قلت: حذف ذلك تخفيفاً لدلالة (وعدنا) عليه، ولقائل أن يقول: أطلق ليتناول كل ما وعد الله من البعث والحساب والثواب والعقاب وسائر أحوال القيامة لأنهم كانوا مكذبين بذلك أجمع ولأن الموعود كله مما ساءهم، وما نعيم أهل الجنة إلا عذاب لهم فأطلق لذلك»[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾﴾ [الشعراء: ٧٢ - ٧٣] فقد ذكر مفعول النفع ولم يذكر مفعول الضر ذلك لأنهم يريدون النفع لأنفسهم، وأما الضرر فقد أطلق لسببين:

الأول أن الإنسان لا يريد الضرر لنفسه وإنما يريده لعدوه.

والآخر أن الإنسان يخشى من يستطيع أن يلحق به الضرر.

فأنت ترى أن النفع موطن تخصيص والضر موضع إطلاق فخص النفع وأطلق الضر. والمعنى أن هذه الآلهة لا تتمكن من الإضرار بعدوكم كما أنها لا تستطيع أن تضركم فلماذا تعبدونها؟ ولو ذكر المفعول به فقال (أو

---

(١) الكشاف ٥٤٩/١، التعبير القرآني ٨٥.

يضرونكم) لما أفاد هذين المعنيين[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] فهذا يحتمل أن يكون المراد فاصدع بأمرنا أو فاصدع بما تؤمر به والمعنيان مرادان.

ونحوه قوله تعالى: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [الفرقان: ٦٠] وهذا يحتمل أن يكون المراد: أنسجد لأمرك؟ فتكون (ما) مصدرية، ويحتمل أن يكون المعنى: أنسجد لما تأمرنا أن نسجد له؟ فتكون اسماً موصولاً، والمعنيان مرادان مطلوبان.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ۝﴾ [الضحى: ٦ ـ ٨] فقد ذهب أكثر المفسرين إلى أن هذا الحذف إنما هو لفواصل الآي، وقد حذف المفعول للعلم به أي فآواك وفهداك وفأغناك.

والذي يبدو والله أعلم أنه إنما حذف للتوسع في المعنى زيادة على مراعاة الفواصل، والمراد أنه آواك وآوى لك وآوى بك خلقاً كثيرين، وأنه هداك وهدى لك وهدى بك خلقاً كثيرين، وأنه أغناك وأغنى لك وبك[2].

وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة.

ومن لطيف التوسع في المعنى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩] فهذا يحتمل أن يكون المراد تقدير حرف جر وهو الباء أي بألا يقولوا على الله إلا الحق، ويحتمل أن يكون المقدر (في) أي في ألا يقولوا على الله إلا الحق كما يقال (أخذنا بالوثيقة في أمره، وتوثق في أمره)[3].

ويحتمل أن يكون المقدر (على) أي على ألا يقولوا على الله إلا الحق، بمعنى ألم يؤخذ عليهم عهد على ذلك كما يقال: تواثقنا على

---

(١) التعبير القرآني ١٩٧.
(٢) انظر روح المعاني ١٦٣/٣٠.
(٣) أساس البلاغة (وثق) ١٠٠٥.

الإسلام أي تحالفنا وتعاهدنا[1].

ويحتمل أن يكون المقدر اللام ومعناه: لئلا يقولوا على الله إلا الحق[2].

وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة فهو بدل أن يقول: ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب بألا يقولوا على الله إلا الحق وفي ألا يقولوا وعلى ألا يقولوا إلا ذاك ولئلا يقولوا عليه حذف حرف الجر فكسب هذه المعاني كلها.

ويحتمل أن يكون قوله ﴿أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ عطف بيان للميثاق أو بدلاً منه. ويحتمل أن تكون (أن) مصدرية أو مفسرة فيكون الميثاق بمعنى القول[3]، فتكون الجملة مفسرة، ويحتمل أن تكون (لا) نافية وناهية أيضاً، وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة فيكون كسب تسعة معانٍ في آن واحد: معنى الباء وفي واللام وعلى والبدلية وعطف البيان والتفسير والنفي والنهي، ولو ذكر أي حرف لتحدد بمعنى ذلك الحرف.

ومنه قوله: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾ [الأنعام: ١٤] فهذا يحتمل أن يكون على معنى الباء أي أمرت بأن أكون أول من أسلم كما قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [طه: ١٣٢]، ويحتمل أن يكون على معنى اللام أي أمرت لأن أكون أول من أسلم كما قال تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾ [الزمر: ١٢] والمعنيان مرادان مطلوبان فهو أمر بذلك وأمر لأن يكون ذاك.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧].

فهذا يحتمل أن يكون التقدير (وترغبون عن أن تنكحوهن) لدمامتهن

---

(١) لسان العرب (وثق) ٢٥١/١٢، أساس البلاغة (وثق).

(٢) انظر روح المعاني ٦٧/٩، البحر المحيط ٤١٧/٤.

(٣) روح المعاني ٦٧/٩.

وأن يكون أيضاً (وترغبون في أن تنكحوهن) لجمالهن[1]، والمعنيان مرادان والحكم يشملهما معاً إلى غير ذلك من التوسع في الحذف.

٦ ـ التضمين: وهو إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطونه حكمة، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين[2].

جاء في (الخصائص): «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه»[3].

وجاء في (البرهان) أن التضمين «هو إعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف.

فأما في الأسماء فهو أن تضمن اسماً معنى اسم لإفادة معنى الاسمين جميعاً كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] ضمن (حقيق) معنى (حريص) ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه.

وأما الأفعال فأن تضمن فعلاً معنى فعل آخر ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف فيأتي متعدياً بحرف آخر ليس من عادته التعدي فيحتاج إما إلى تأويله أو تأويل الفعل ليصح تعديه به... مثله قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] فضمن (يشرب) معنى (يروي) لأنه لا يتعدى بالباء فلذلك دخلت الباء وإلا فيشرب يتعدى بنفسه فأريد باللفظ الشرب والري معاً، فجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد»[4].

---

(١) الكشاف ٤٢٧/١.
(٢) المغني ٢/ ٦٨٥.
(٣) الخصائص ٣٠٨/٢.
(٤) البرهان ٣/ ٣٣٨.

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨] «يقال: عداه إذا جاوزه، ومنه قولهم: عدا طوره... وإنما عدي بـ(عن) لتضمن (عدا) معنى (نبا) و(علا) في قولك: نبتْ عنه عينه وعلتْ عنه عينه إذا اقتحمته ولم تعلق به.

فإن قلت: أيّ غرض في هذا التضمين؟ وهلا قيل: ولا تعدُهم عيناك أو لا تعلُ عيناك عنهم؟

قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزين إلى غيرهم؟

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢] أي ولا تضموها إليها آكلين لها»[١].

وجاء في (حاشية السيد الجرجاني على الكشاف) أن «فائدة التضمين إعطاء مجموع المعنيين فالفعلان مقصودان معاً قصداً وتبعاً»[٢].

وبهذا يتضح أن فائدة التضمين هو التوسع في المعنى من أخصر طريق وأوجزه وذلك أن يؤتى بفعل ثم يؤتى معه بحرف لا يتعدى معه ذلك الفعل وإنما يتعدى مع فعل آخر فيكسب معنى الفعل المذكور والمقدر وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥] «فجاء بـ(عن) لأنه ضمن معنى العفو والصفح»[٣].

ونحوه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢﴾ [المطففين: ٢] وذلك أن المعنى تسلطوا عليهم في الاكتيال أو تحاملوا عليهم فعداه بعلى والأصل فيه (من)[٤].

---

(١) الكشاف ٢/٢٥٧.

(٢) حاشية الجرجاني ١/٩٧.

(٣) البرهان ٣/٣٣٩.

(٤) البرهان ٣/٣٤٢، الرضي ٢/٣٤٥.

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦ﴾ [النور: ٦٣] والفعل (خالف) يتعدى بنفسه إلا أنه عداه بـ(عن) لتضمينه معنى يعدلون عن أمره ويتجاوزون عنه[1] أو ينحرفون عنه.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِيمُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ [فصلت: ١٦] فقد ضمن معنى أنيبوا إليه وارجعوا[2].

وقوله: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨] «وأنت تقول (هل لك في كذا).

لكنه لما كان على هذا دعاء منه ﷺ صار تقديره: أدعوك وأرشدك إلى أن تزكّى»[3].

وغير ذلك من أمثلة التضمين الكثيرة.

٧ـ التقديم والتأخير: وهما قد يفيدان توسعاً في المعنى وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] فإنه لو قلت (وجعلوا الجن شركاء لله) لنقص المعنى عما في الآية، ذلك أن معنى الآية إنكار أن يكون لله شريك من الجن وغيرهم فقال: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ ثم بيّن الشركاء فقال (الجن) على البدلية، ولو قال (وجعلوا الجن شركاء لله) لما أفاد إنكار أن يكون لله شريك وإنما أنكر أن يكون الجن شركاء لله فلو كان غيرهم شريكاً له لم يستنكر ذلك، ونظيره أن تقول منكراً (اتخذ محمود له وكيلًا سالماً) و (اتخذ سالماً وكيلًا له)، فإن الأولى إنكار أن يتخذ له وكيلًا أصلًا ثم بينت الوكيل، أما الثانية فإنها إنكار اتخاذ سالم وكيلًا له ولو اتخذ غيره لم يكن بمستنكر، جاء في (دلائل الإعجاز) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾: «ليس بخاف أن لتقديم الشركاء حسناً وروعة ومأخذاً من القلوب أنت لا تجد شيئاً منه إن أنت أخرت فقلت: وجعلوا الجن شركاء لله.

---

(١) الرضي ٢/٢٧٣.

(٢) البرهان ٣/٣٤٢.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٠٩ـ ٣١٠، البرهان ٣/٣٣٩.

بيانه أنا وإن كنا نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجن شركاء وعبدوهم مع الله تعالى وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم فإن تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى ويفيد معه معنى آخر، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غير الجن. وإذا تأخر فقيل: (جعلوا الجن شركاء لله) لم يفد ذلك ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى، فأما إنكار أن يعبد مع الله غيره وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن فلا يكون في اللفظ مع تأخير الشركاء دليل عليه، وذلك أن التقدير يكون مع التقديم أن (شركاء) مفعول أول لجعل و (لله) في موضع المفعول الثاني ويكون (الجن) على كلام ثان. وعلى تقدير أنه كأنه قيل: فمن جعلوا شركاء لله تعالى؟ فقيل: الجن. وإذا كان التقدير في (شركاء) أنه مفعول أول و (لله) في موضع المفعول الثاني وقع الإنكار على كون شركاء لله تعالى على الإطلاق من غير اختصاص شيء دون شيء. وحصل من ذلك أن اتخاذ الشريك من غير الجن قد دخل في الإنكار دخول اتخاذه من الجن لأن الصفة إذا ذكرت مجردة غير مجراة على شيء كان الذي يعلق بها من النفي عاماً في كل ما يجوز أن تكون له تلك الصفة... وإذا أخر فقيل (وجعلوا الجن شركاء لله) كان (الجن) مفعولاً أول و (الشركاء) مفعولاً ثانياً، وإذا كان كذلك كان الشركاء مخصوصاً غير مطلق من حيث كان محالاً أن يجرى خبراً على الجن ثم يكون عاماً فيهم وفي غيرهم. وإذا كان كذلك احتمل أن يكون القصد بالإنكار إلى الجن خصوصاً أن يكونوا شركاء دون غيرهم، جل الله تعالى عن أن يكون له شريك وشبيه بحال.

فانظر الآن إلى شرف ما حصل من المعنى بأن قدم الشركاء واعتبره فإنه ينبهك لكثير من الأمور ويدلك على عظم شأن النظم وتعلم به كيف يكون الإيجاز به وما صورته وكيف يزاد في المعنى من غير أن يزاد في اللفظ إذ قد ترى أن ليس إلا تقديم وتأخير، وأنه قد حصل لك بذلك من زيادة المعنى ما إن حاولته مع تركه لم يحصل لك واحتجت إلى أن تستأنف له كلاماً نحو أن تقول: وجعلوا الجن شركاء لله وما ينبغي أن يكون لله

شريك لا من الجن ولا من غيرهم»[1].

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦] فهو بيان أن الله لا يستحيي أن يضرب مثلًا ما أيًا كان ذلك المثل على جهة العموم، ولو قال (إن الله لا يستحيي أن يضرب بعوضة فما فوقها مثلًا) لتخصص ذلك بالبعوضة فما فوقها ولم يتسع اتساع التعبير الأول، فاتسع بالتقديم ما لا يتسع بالتأخير.

ومن ذلك أن تقول (هذا فريق منكم يخاف ويتراجع) فإنه أوسع من قولك (هذا فريق يخاف منكم ويتراجع)، فإن العبارة الأولى تحتمل معنيين:

الأول أن يكون (هذا فريق منكم) ثم أخبر أنه (يخاف ويتراجع)، فإنه أخبر أن الفريق منهم وأنه يخاف ويتراجع.

والمعنى الآخر أن يكون (هذا فريق) (منكم يخاف ويتراجع) فيكون (منكم) متعلقاً بيخاف ويكون المعنى أن الفريق يخاف منهم، ولو قلت (هذا فريق يخاف منكم ويتراجع) لم يحتمل إلا المعنى الثاني، فالتعبير الأول أوسع من التعبير الثاني.

ونحوه أن تقول (أعددت له عذاباً مهيناً) و (أعددت عذاباً مهيناً له) فإن العبارة الأولى تفيد أنك أعددت له عذاباً مهيناً أي عذاباً متصفاً بالإهانة على وجه العموم.

أما العبارة الثانية فإنها تفيد أن العذاب مهين له وربما لم يكن مهيناً لغيره، فقد تأمر شخصاً بشيء يراه مهيناً له ولا يراه آخر أنه كذلك، فالعبارة الأولى أشمل وأعم ذلك لأن الإهانة تشمله وتشمل غيره بخلاف الثانية.

ونحوه أن تقول (قلت له يوم الجمعة لا تذهب) و (قلت له لا تذهب يوم الجمعة) فإن معنى العبارة الأولى أوسع من معنى العبارة الثانية، ذلك أن العبارة الأولى تفيد معنيين:

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٢١ـ ٢٢٣.

الأول: (قلت له يوم الجمعة): (لا تذهب) فإن القول كان يوم الجمعة، وأمره بعدم الذهاب عموماً.

والمعنى الآخر: (قلت له): (يوم الجمعة لا تذهب) فإنه نهاه عن الذهاب يوم الجمعة.

وإن معنى العبارة الثانية هو النهي عن الذهاب يوم الجمعة، فهي تفيد معنى واحداً من المعنيين، فإن العبارة الأولى أوسع معنى من العبارة الثانية.

ونحوه أن تقول (يا أيها الذين آمنوا بالله استغنوا عن الدنيا).

و (يا أيها الذين آمنوا استغنوا بالله عن الدنيا).

فإن العبارة الأولى تفيد معنيين:

الأول: (يا أيها الذين آمنوا) (بالله استغنوا عن الدنيا) أي استغنوا بالله، فالجار والمجرور متعلقان باستغنوا.

والمعنى الآخر: (يا أيها الذين آمنوا بالله) (استغنوا عن الدنيا) فالجار والمجرور (بالله) متعلقان بـ (آمنوا). فكأنه قال: يا أيها المؤمنون بالله، أطلب منكم أن تستغنوا عن الدنيا.

ومعنى العبارة الثانية هو (يا أيها الذين آمنوا) (استغنوا بالله عن الدنيا) وهو الاحتمال الأول لمعنى العبارة الأولى فتكون العبارة الأولى أوسع من معنى العبارة الثانية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٧] فإن هذا التعبير يفيد أمرين:

الإقرار بأنهم قتلوا المسيح عيسى بن مريم.

والأمر الآخر عدم الإقرار بأنه رسول الله إذا أعربنا (رسول الله) مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (أعني) على أن لا يكون (رسول الله) من قولهم وإنما هو قول الله.

ويحتمل أيضاً الإقرار بأنه رسول الله إذا أعربناه بدلاً وكان القائل واحداً ويكون ذلك على التفصيل الآتي:

(وقولهم: إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم).

أما قوله (رسول الله) فليس من قولهم وإلا كان إقراراً له بالرسالة وهم ينكرون ذلك فهو من قول الله تعالى، وهذا هو معنى الآية.

وفي غير القرآن يصح أن يكون المعنى: إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله، فيكون إقراراً بالقتل والرسالة.

ولو قالوا (إنا قتلنا رسول الله المسيح عيسى بن مريم) لكان إقراراً بالرسالة والقتل ولا يحتمل معنى آخر. فإن معنى العبارة الأولى أوسع من معنى العبارة الثانية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥].

وكان الأصل أن يقال (كذلك يطبع الله على قلبِ كلِّ متكبرٍ جبار) ولكنه عدل إلى هذا التعبير لفائدة لا يؤديها التعبير المفترض ذلك أن التعبير القرآني أفاد معنيين:

الأول أنه يطبع على قلب المتكبرين عموماً، فهو يشمل قلب كل متكبر جبار وهو ما يفهم ابتداء من الآية، جاء في (روح المعاني): «الظاهر أن عموم (كل) منسحب على المتكبر والجبار أيضاً فكأنه اعتبر أولاً إضافة (قلب) إلى ما بعده ثم اعتبرت إضافته إلى المجموع»[1].

والمعنى الآخر أنه يطبع على كل قلبه وليس على جزء منه فيكون الطبع على كل قلبه وعلى كل القلوب فيكون الطبع عاماً مستغرقاً للقلب كله لا يدع منه شيئاً وأنه مستغرق لقلوب المتكبرين الجبابرة عموماً.

فهو أفاد معنيين، بخلاف ما لو قال (يطبع الله على قلب كل متكبر جبار) فإنه يفيد استغراق الجبابرة ولا يفيد استغراق القلب كله.

إلى غير ذلك من أمثلة التقديم والتأخير.

---

(١) روح المعاني ٦٩/٢٤.

٨ـ احتمال الخبر والإنشاء في التعبير الواحد وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ [المطففين: ١] فهذا يحتمل الخبر والدعاء فقد يحتمل أنه أخبر بما سيلاقونه من عقوبة بسبب تطفيفهم وأن لهم الويل والثبور. ويحتمل الدعاء عليهم بالويل والثبور. والمعنيان مرادان والله أعلم، فقد دعا عليهم وأخبر أنهم سيصيبهم ما دعا عليهم به. ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ فهو يحتمل الإخبار بذلك أي أن الحمد ثابت لله كما تقول (المال لزيد) ويحتمل الإنشاء لأن القصد ذكر ذلك على جهة المدح والتعظيم، ولذا قال بعضهم أن الحمد لله «وأمثالها إخبارية لغة ونقلها الشارع للإنشاء لمصلحة الأحكام»[1].

وقال بعضهم: هي إخبار يتضمن إنشاء[2].

والمعنيان مرادان فهو إخبار بأن الحمد إنما هو لله استحقاقاً، وهو إنشاء أيضاً يقوله القائل استشعاراً لله تعالى بالتعظيم والثناء عليه.

ونحوه قوله ﷺ: «رحم الله امرءاً سمحاً إذا باع سمحاً إذا اشترى سمحاً إذا قضى سمحاً إذا اقتضى» فهذا يحتمل الإخبار بأن رحمة الله ستنال هذا المرء السمح ويحتمل أن هذا دعاء له من الرسول بالرحمة، وأراهما مقصودين معاً إخباراً ودعاء والله أعلم.

ونحو هذا كثير[3].

٩ـ الإخبار بالعام عن الخاص كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ۝١٧٠﴾ [الأعراف: ١٧٠] فإنه لم يقل (إنا لا نضيع أجرهم) وإنما عدل إلى العموم فأفاد فائدتين:

«إحداهما أن هذا الصنف هو من المصلحين.

والأخرى أن الأجر لا يختص بهؤلاء الصنف من الناس وإنما يشمل

---

(١) روح المعاني ٧٦/١.
(٢) انظر روح المعاني ٧٠/١.
(٣) انظر المغني ٤٣٠/٢.

كل المصلحين فدخل فيه هؤلاء وغيرهم من المصلحين...

ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۝٣٠﴾ [الكهف: ٣٠] ولم يقل (أجرهم).

وقوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ۝٩٨﴾ [البقرة: ٩٨] ولم يقل (فإن الله عدو له) للغرض نفسه»[1]. وذلك للإعلام بأن معاداة هؤلاء كفر وأن الله عدو للكافرين على جهة العموم فدخل فيه هؤلاء وكل كافر فكسب معنيين.

ونحوه قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ ۖ فَإِن تَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ۝٩٦﴾ [التوبة: ٩٦] ونحو هذا في القرآن كثير.

١٠ـ اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه: فإنه قد يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير والتأنيث، وذلك إذا كان المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه أو أن يكون المضاف كل المضاف إليه أو بعضه أو كبعضه[2] وذلك كقولهم (قُطعت بعض أصابعه) وكقول الشاعر:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت ... أعاليها مر الرياح النواسم

والقياس (تسفّه).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] والقياس أن يقول (قريبة). ونحوه قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤٧] والقياس أن يقول خاضعة. قال الشاعر:

لما أتى خبر الزبير تواضعت ... سور المدينة والجبال الخشع

والقياس أن يقول (تواضع) غير أنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه. فإن لم يكن المضاف صالحاً للحذف ولا كلًا أو بعضاً من المضاف إليه أو

---

(١) معاني النحو ٢١٧/١.

(٢) انظر الرضي على الكافية ٣٠٢/١، شرح ابن عقيل ٧/٢، الهمع ٤٩/٢.

كبعضه لم يجز ذلك فلا تقول: (قدمتْ غلام هند).

وهذا الاكتساب يؤدي معنى لا يؤديه الأصل «فمما يؤديه التوسع في المعنى. وذلك أنه إذا أجري حكم المضاف إليه على المضاف في التذكير والتأنيث فإنه يريد بذلك أن ينتظمهما معاً في الحكم ولا يخص المضاف وحده به.

فمن المعلوم أنك إذا قلت (جاء غلام سعيد) كان المجيء للغلام وحده، ولكن إذا قلت (أفنتنا تتابع السنين) كان في تأنيث الفعل إشارة إلى أنك تريد السنين أيضاً فكأنك قلت (أفنتنا السنون وتتابعها) وهذا توسع في المعنى لأنه كسب معنيين في تعبير واحد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] فإنه ذكّر ولم يقل خاضعة، وذلك لأنه لا يريد خضوع الأعناق فقط بل خضوع أصحابها أيضاً فقدّم (الأعناق) للإسناد ولكنه أخبر عن المضاف إليه فجمع المعنيين بذلك.

وكذلك قول الشاعر (تواضعت سور المدينة) فإنه لم يقل (تواضع سور المدينة) ولا شك أن الشاعر مضطر إلى ذلك لإقامة الوزن لكن فيه معنى حسناً مع ذلك، وذلك أنه أراد المدينة كلها تواضعت وليس السور وحده، فذكر السور لأنه حصن المدينة وحماها وأنث الفعل لإرادة المدينة أيضاً فجمع بين المعنيين.

ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] ولم يقل (قريبة) وذلك لكسب معنيين وهما قرب رحمة الله وقربه هو أيضاً، وليست الرحمة وحدها قريبة وذلك كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦] فجمع المعنيين معاً: قربه وقرب رحمته فقدّم الرحمة وأخبر عن الله.

وهذا توسع في المعنى لا يؤدّيه الأصل فبدل أن يقول: إن رحمة الله قريبة والله قريب جمع ذلك من أخصر طريق وأوجزه فقال: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[الأعراف: ٥٦].

نعم قد يكون ذلك لإقامة وزن في شعر، وقد يرد من كلام العرب ما ليس على هذا القصد، ولكن البليغ لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا لقصد وغرض»[1].

١١ـ العطف بين المتغايرين: قد يقع عطف بين متغايرين فيعطف في ظاهر الأمر المفعول له على الحال أو المفعول له على علة غير مذكورة أو يعطف مرفوعاً على منصوب أو مجروراً على مقدر الجر وغير ذلك من مظاهر الاختلاف في العطف، وذلك في الغالب يفيد التوسع في المعنى، وإليك إيضاح ذلك:

أ ـ العطف على مقدر غير مذكور في الكلام أو على المعنى: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠] فإن ظاهر التعبير أن ﴿وَلِأُحِلَّ﴾ معطوف على ﴿مُصَدِّقًا﴾ وهو لا يصح لأن ﴿وَلِأُحِلَّ﴾ بيان علة و ﴿مُصَدِّقًا﴾ حال ولا تعطف العلة على الحال ولذا يقدره النحاة تقديرات متعددة. جاء في (البحر المحيط): «واللام في ﴿وَلِأُحِلَّ﴾ لام كي ولم يتقدم ما يسوغ عطفه عليه من جهة اللفظ فقيل: هو معطوف على المعنى إذ المعنى في (ومصدقاً) أي لأصدق ما بين يديّ من التوراة ولأحل لكم وهذا هو العطف على التوهم لا بد أن يكون المعنى متحداً في المعطوف والمعطوف عليه... وقيل: اللام تتعلق بفعل مضمر بعد الواو يفسره المعنى أي وجئتكم لأحل لكم... وقال أبو البقاء: هو معطوف على محذوف تقديره لأخفف عنكم أو نحو ذلك»[2].

وهذا في الحقيقة من باب التوسع في المعنى ذلك أنه عطف في ظاهر الأمر العلة على الحال فكسب معنيي الحال والعلة فهو بدل أن يقول (ومصدقاً لما بين يدي... وجئتكم لأحل لكم) ونحو ذلك قال (ومصدقاً ولأحل) فكسب المعنيين معاً.

---

(١) معاني النحو ١٣١/٣.

(٢) البحر المحيط ٢/ ٤٦٨ـ ٤٦٩.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الروم: ٤٦] فقد عطف في ظاهر الأمر ﴿وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾ على ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾ فعطف العلة على الحال وقدره النحاة بأنه عطف على المعنى أو على تقدير محذوف، جاء في (البحر المحيط): «وليذيقكم معطوف على معنى ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾ فالعامل أن يرسل ويكون عطفاً على التوهم كأنه قبل ليبشركم، والحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل... وقيل ما يتعلق به اللام محذوف أي ولكنا أرسلناها»[1].

ومن ذلك قوله: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٥٩] فقد عطف العلة وهو قوله: ﴿وَلِنَجْعَلَكَ﴾ على علة غير مذكورة، جاء في (البحر المحيط): «قيل تتعلق اللام بفعل محذوف تقديره أريناك ذلك لتعلم قدرتنا ولنجعلك آية، وقيل تتعلق اللام بفعل محذوف مقدر تأخيره أي ولنجعلك آية للناس فعلنا ذلك»[2].

وهو من باب التوسع في المعنى فهو بدل أن يقول: وانظر إلى حمارك فإنا أريناك ذلك لتعلم قدرتنا ولنجعلك آية للناس ونحو ذلك من التقديرات قال (وانظر إلى حمارك ولنجعلك آية للناس) فكسب العلة من أيسر سبيل وأوجزه.

ونحو هذا في القرآن كثير وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِٱلْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم﴾ [الزخرف: ٦٣] وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الأنعام: ٧٥] وقوله: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٢٦].

وقوله: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٠﴾ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤١﴾﴾ [آل عمران: ١٤٠ ـ ١٤١] فقد عطف (ليعلم) وهي علة

---

(١) البحر المحيط ١٧٨/٧.

(٢) البحر المحيط ٢٩٣/٢.

على علة مقدرة مختلف في تقديرها نحو (فعلنا ذلك ليكون كيت وكيت)[1] أو (نداولها بين الناس ليدفع بعضهم بعضا وليعلم الله الذين آمنوا) ونحو ذاك.

وهنا أمر يستدعي النظر ذلك أنه ذكر اللام في (ليعلم) و (ليمحص) وحذفها من (يتخذ منكم شهداء) و (يمحق الكافرين) والكلام على إرادتها لأن الفعلين معطوفان على ما فيه اللام.

وقد ذكرنا في موطن سابق أن ذكر الحرف في الموطن الذي لا يقتضي غيره يفيد التوكيد وحذفه يعني أنه أقل توكيداً كقوله تعالى: ﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾﴾ وقولنا (بشره أن له كذا وكذا) فذكر الباء آكد من حذفها.

وكذلك هنا فإن ما ذكر فيه اللام آكد مما لم يذكر فيه ذلك أن العلة الأولى في الآية أوسع وآكد وأهم مما يليها فقوله: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ هو غرض عام يشمل،عموم الذين آمنوا في ثباتهم وتغيرهم وعموم سلوكهم علماً يتعلق به الجزاء، أما اتخاذ الشهداء فليس في سعة الغرض الأول. ولا شك أن الشهداء أقل من عموم المؤمنين والغرض الأول أعم.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى قوله: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤١﴾﴾ فإن هذا نظير ما قبله فإن تمحيص المؤمنين وإظهارهم على حقيقتهم ومعرفة مقدار ثباتهم وإخلاصهم هو غرض عام وليس كذلك الغرض المعطوف فإنه ليس في سعة العلة الأولى فإنه سبحانه لم يمحق الكافرين على وجه العموم ولا أنه أخلى الأرض منهم بل بقي الكافرون مع المؤمنين على ظهر الأرض.

ثم إن هذه الآيات نزلت بعد معركة (أحد) وقد محص الله الذين آمنوا فيها ولم يمحق الكافرين فيها وإنما هو وَعدَ بذلك، فهو ليس بدرجة ما قبله من التوكيد فإن الغرض الأول حصل وإن الثاني سيحصل، وهو إعجاز

---

(١) البحر المحيط ٦٣/٣.

وذلك أنه أخبر بأنه يمحق الكافرين مع أنهم انتصروا وكان كما أخبر.

وهذا توسع في المعنى من أكثر من جهة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣] فإن قوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ لا يصح عطفه على ما قبله ولذا قدروا له ما يقتضيه فقالوا هو على تقدير (وأحسنوا بالوالدين إحساناً) على أنه مفعول مطلق، أو (وصيناهم بالوالدين إحساناً) على أنه مفعول له أو (استوصوا بالوالدين إحساناً) على أنه مفعول به[1].

وأنت ترى أنه جمع عدة معانٍ في آن واحد بالعطف على أمر غير مذكور.

ونحو هذا قوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَحِفْظًا﴾ [فصلت: ١٢] فإن (حفظاً) لا يصح عطفه على ما قبله ولذا قدروه بما يقتضيه المعنى فقالوا هو مفعول مطلق لفعل مقدر معطوف على قوله (زينا) أي وحفظناها حفظاً، وجوز بعضهم أن يكون مفعولاً له على المعنى كأنه قال: وخلقنا المصابيح زينة وحفظاً[2]، فكسب بذلك أكثر من معنى فهو بدل أن يقول (وزينا السماء الدنيا بمصابيح وحفظناها حفظاً أو خلقناها حفظاً) قال (وحفظاً) فكسب معنيي المفعولية المطلقة والمفعول له بأوجز سبيل.

ولا نريد أن نطيل أكثر من هذا وإلا فالبحث فيه يطول.

ب ـ العطف على مغاير في الإعراب مع أنه يصح إجراؤه عليه:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] فعطف (أكن) على (أصدّق) وهو عطف مجزوم على منصوب وكان الأصل أن يقول (فأصدّق وأكونَ) إلا أنه عدل عن ذلك للتوسع في المعنى «ذلك أن المعطوف عليه يراد به السبب

---

(١) انظر البحر المحيط ٢٨٤/١.

(٢) انظر روح المعاني ١٠٤/٢٤، البحر المحيط ٤٨٨/٧.

والمعطوف لا يراد به السبب فإن (أصدّق) منصوب بعد فاء السبب، وأما المعطوف فليس على تقدير الفاء ولو أراد السبب لنصب ولكنه جزم لأنه جواب الطلب نظير قولنا (هل تدلّني على بيتك أزرك) كأنه قال: إن تدلّني على بيتك أزرك، فجمع بين معنيي التعليل والشرط، ومثل ذلك أن أقول لك (احترم أخاك يحترمك) و (احترم أخاك فيحترمَك) فالأول جواب الطلب والثاني سبب وتعليل، ونقولِ في الجمع بين معنيين (أكرم صاحبك فيكرمَك ويعرفُ لك فضلك) وهو عطف على المعنى»[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] برفع الرسول، فعطف مرفوعاً على منصوب، ذلك أن المعطوف عليه مؤكد بأن والمعطوف على غير إرادة (إن) لأنه أقل توكيداً فإن براءة الرسول ليست بمنزلة براءة الله وإنما هي تابعة لبراءته تعالى لذا أكد براءة الله ولم يؤكد براءة الرسول فجمع بين معنيين وهما: عطف براءة الرسول على براءة الله، وبيان أن براءة الرسول ليست بمنزلة براءة الله وإنما هي تابعة لها، ولو عطف بالنصب لم يفد هذين المعنيين.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [المائدة: ٦٩] فعطف مرفوعاً على المنصوب ذلك أن الصابئين أبعد المذكورين ضلالاً فكان توكيدهم أقل فعطف على غير إرادة (أن).

ونحوه أن تقول (ما هو بناسٍ ولا متناسياً) فتعطف (متناسياً) على غير إرادة الباء فيكون أقلّ توكيداً.

ومن ذلك عطف المقطوع إلى الرفع والنصب كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] فعطف منصوباً على مرفوع وذلك للاهتمام بالمقطوع للتوسع في المعنى فهو يفيد العطف والاهتمام بالمقطوع مما لا يفيده الاتباع.

---

(١) معاني النحو ٣/٢٥٩.

ومن ذلك العطف على الموضع في نحو (أنا مكرمُ محمدٍ وخالداً) فإنه عطف منصوباً على مجرور وهو على تقدير (مكرم) منوناً أو على تقدير فعل (أكرم) وبهذا جمع أكثر من معنى فإنك إذا قدرت (مكرماً) كان إكرام خالد مستقبلًا لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا دل على الحال والاستقبال وأن إكرام محمد يحتمل المضي وغيره فجمع معنيين. وإن قدرت فعلًا كسبت معنيين أيضاً: الدلالة على الثبوت في (مكرم) والدلالة على الحدوث والتجدد في الفعل، وأما الزمن فبحسب الفعل المقدر، وعلى هذا اتسع المعنى أيضاً.

ومن ذلك العطف على التوهم في نحو قوله:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فعطف مجروراً على منصوب وذلك أنه على تقدير الباء في (سابق) والباء مؤكدة فيكون المعطوف آكد من المعطوف عليه فجمع بين معنيين أيضاً.

ج ـ العطف على مغاير في المعنى مما لا يصح أن ينسب إلى المعطوف ما نسب إلى المعطوف عليه فيقدر له ما يناسبه وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] فإنه يقال: أجمعت أمري، ولكن لا يقال: أجمعت شركائي بل يقال: (جمعت شركائي) فيقدر (جمع) للشركاء فيجمع بين معنيي الإجماع والجمع بأوجز تعبير.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩] والإيمان لا يُتَبَوأ وإنما يعتقد فجمع معنيي التبوُء والاعتقاد معاً.

ونحو هذا كثير في كلام العرب ومن ذلك قول الشاعر:

شراب ألبانٍ وتمر وأقط

والتمر والأقط لا يشربان فجمع معنيي الشرب والأكل معاً وإن لم يصرح بالأكل، وقوله:

تراه كأن الله يجدع أنفه وعينيه أن مولاه ثاب له وفر

والعين لا تجدع وإنما تفقأ فجمع معنيي الجدع والفقء بأوجز تعبير، وهو في اللغة كثير.

١٢ـ جمل تحتمل في تأليفها أكثر من دلالة يصح أن تراد جميعاً في آن واحد وهذا كثير وأسبابه متعددة.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: ١٤] فهذا يحتمل أن المقصود بـ ﴿مَنْ خَلَقَ﴾ الله تعالى فيكون (من) فاعلًا ويكون المعنى على هذا: ألا يعلمُ الخالق وهو اللطيف الخبير؟

ويحتمل أن يكون ﴿مَنْ خَلَقَ﴾ مفعولًا به، فيكون المعنى: ألا يعلم الله مخلوقاته؟

والمعنيان يصح أن يرادا معاً فيكسب بذلك المعنيين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣] فإنه يحتمل أن يكون المراد بفاعل المشيئة (الله) فيكون المعنى أن الله يضل من يشاء إضلاله ويهدي من يشاء الله هدايته.

ويحتمل أن يكون فاعل المشيئة البشر فيكون المعنى: إن الله يضل البشر الذي يشاء الضلالة ويختارها ويهدي من يشاء الهداية ويريدها كما قال: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾ [الرعد: ٢٧].

والمعنيان مرادان فإن الله إذا شاء أمراً فلا رادّ لمشيئته، وإذا شاء البشر الهداية وأرادها يسّر الله له ذلك، وإذا اختار الضلالة أقرّه عليها وتركه في غيه كما قال: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] وكما قال: ﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [الليل: ٨ ـ ١٠].

ومن ذلك قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى﴾ [المائدة: ٢٥] فهو يحتمل أن يكون المراد أنه لا يملك إلا نفسه وأخاه، ويحتمل أن يكون المراد أنه لا يملك إلا نفسه وأن أخاه لا يملك إلا نفسه أيضاً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الزخرف: ٧٢] فيصح أن تكون ﴿ٱلْجَنَّةُ﴾ خبراً و ﴿ٱلَّتِىٓ﴾ صفة لها.

ويحتمل أن تكون ﴿ٱلْجَنَّةُ﴾ بدلاً و ﴿ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا﴾ هو الخبر. والمعنيان صحيحان يمكن أن يرادا معاً.

ويحتمل أن تكون ﴿ٱلْجَنَّةُ﴾ بدلاً و ﴿ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا﴾ هو الخبر، والمعنيان صحيحان يمكن أن يرادا معاً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾ [فصلت: ٣٤] فهذا يحتمل أن تكون (لا) الثانية زائدة مؤكدة بمعنى لا تستوي الحسنة والسيئة.

ويحتمل أن يكون المعنى أن الحسنة لا تستوي فيما بينها فبعضها أعظم من بعض، وكذلك السيئة لا تستوي فإن بعضها أعظم من بعض والمعنيان مرادان، فكسب بذكر (لا) الثانية أكثر من معنى وهي:

١ـ أنه لا تستوي الحسنة والسيئة.

٢ـ أن الحسنة لا تستوي.

٣ـ أن السيئة لا تستوي.

ولو حذف (لا) فقال (ولا تستوي الحسنة والسيئة) لم يكن لها إلا معنى واحد. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ١٩ ـ ٢٢] فإن الأعمى والبصير لا يستويان.

وإن الظلمات والنور لا تستوي.

وإن النور لا يستوي.

وكذلك ما بعده.

وهذا الضرب كثير.

ونكتفي بهذا القدر مما يتسع فيه المعنى وإلا فالكلام فيه أكثر بكثير مما سودت فيه الصفحات ولا يحتمل كتابنا أكثر من هذا.

وقد ذكرنا في الدلالة الاحتمالية وفي الجمل ذات الدلالات المتعددة وغيرها من المواطن أموراً أخرى فلا نعيد القول فيها.



المبالغة في المعنى

قد تقوّي العرب المعنى وتبالغ فيه وتتبع لذلك طرائق متعددة، ويمكن أن نقسم المبالغة في المعنى على قسمين:

أ ـ المبالغة في معنى المفردات.

ب ـ المبالغة في معنى الجمل.

أ ـ المبالغة في معنى المفردات: اتبعت العربية طرائق متعددة للمبالغة في معنى المفردات، ومن بين هذه الطرائق:

١ـ صيغ المبالغة: وضعت العربية صيغاً للمبالغة في الوصف وذلك نحو فعّال ومفعال وفَعول وفعيل وفعِل وغيرها نحو كذّاب وكذوب ومطعان وعليم وحذِر وغيرها، فهي أبلغ من اسم الفاعل مثلّا فكذّاب أبلغ من كاذب أي أن اتصافه بالكذب أكثر، وسميع أبلغ من سامع أي أن اتصافه بالسمع أكثر، وصبور أبلغ من صابر أي أن اتصافه بالصبر أكثر، ثم إن صيغ المبالغة تختلف فيما بينها دلالة وقوة[1].

٢ـ الزيادة في البناء: قد يزاد في بناء اللفظة لزيادة المعنى ولذلك يقول أهل اللغة: إن زيادة المباني تدل على زيادة المعاني، جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾: «وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم... ويقولون: إن الزيادة في البناء لزيادة المعنى، وقال

(١) انظر كتابنا معاني الأبنية ١٠٥ وما بعدها.

الزجاج في الغضبان: هو الممتلىء غضباً، ومما طن على أذني من ملح العرب أنهم يسمون مركباً من مراكبهم بالشقدف وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق، فقلت في طريق الطائف لرجل منهم: ما اسم هذا المحمل؟ أردت العراقي، فقال: أليس ذاك اسمه الشقدف؟ قلت: بلى، فقال: هذا اسمه الشقنداف، فزاد في بناء الاسم لزيادة المسمى»[1].

ومن ذلك (فعل) و (افتعل) فافتعل أقوى من فعل نحو قدر واقتدر وكسب اكتسب، جاء في (الخصائص) في (باب في قوة اللفظ لقوة المعنى): «ومثله باب فعل وافتعل نحو قدر واقتدر، فاقتدر أقوى معنى من قولهم (قدر) كذلك قال أبو العباس وهو محض القياس. قال الله سبحانه: ﴿أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢] فمقتدر هنا أوفق من قادر من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ»[2].

ومنه (استفعل) نحو استقر واستيأس، فـ (استيأس) أقوى من (يئس) وذلك لزيادة المبنى قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ [يوسف: ١١٠] وقال: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠].

ومنه (افعوعل) نحو اخشوشن واحلولى فاخشوشن أبلغ من خشن واحلولى أبلغ من حلا لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو[3]. جاء في (الكتاب): «قالوا خشن وقالوا اخشوشن، وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد كما أنه إذا قال: اعشوشبت الأرض فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عاماً قد بالغ، وكذلك احلولى»[4].

ونحوه (افعوّل) نحو (اجلوّذ) إذا أسرع «ومعناه المبالغة كافعوعل لأنه

---

(١) الكشاف ٣٤/١.

(٢) الخصائص ٣/ ٢٦٤ـ ٢٦٥.

(٣) انظر الخصائص ٢٦٤/٣.

(٤) الكتاب ٢٤١/٢ وانظر شرح ابن يعيش ١٦٢/٧.

على زنته إلا أن المكرر هناك العين وهنا الواو الزائدة»[1].

جاء في (الخصائص): «ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله وذلك فُعال في معنى فعيل نحو طُوال فهو أبلغ معنى من طويل وعُراض فإنه أبلغ معنى من عريض وكذلك خُفاف من خفيف وقُلال من قليل وسُراع من سريع...

وبعد، فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به»[2].

وما إلى ذلك.

٣ـ التضعيف: وهو يدخل في زيادة البناء إلا أني أفردته لكثرته واطراده وسعته، فإنه كثيراً ما يؤتى بالتضعيف لزيادة المعنى وللدلالة على التكثير نحو كسّر وقطّع، فكسّر أبلغ من كسر وقطّع أبلغ من قطع لما فيهما من الكثرة، ونحوهما فتّح وغلّق، ويدخل فيه ما ذكرناه في افعوعل وافعوّل نحو اخشوشن واجلوّذ فإن فيهما تضعيفاً كما سبق ذكره.

ونحو (كبّار) بالتضعيف فإنه أبلغ من (كُبار) بالتخفيف لما فيه من التضعيف ومثله حُسّان ووُضّاء.

جاء في (الخصائص): «ومن ذلك أيضاً رجل جميل ووضيء فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا وُضّاء وجُمّال فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه... وكأن أصل هذا إنما هو لتضعيف العين في نحو المثال قطّع وكسّر وبابهما...

فأما قولهم خُطّاف وإن كان اسماً فإنه لاحق بالصفة في إفادة معنى الكثرة ألا تراه موضوعاً لكثرة الاختطاف به... وكذلك البزّاز والعطّار والقصّار ونحو ذلك إنما هو لكثرة تعاطي هذه الأشياء وإن لم تكن مأخوذة من الفعل.

---

(١) شرح ابن يعيش ١٦٢/٧.

(٢) الخصائص ٢/ ٢٦٧ـ ٢٦٨.

وكذلك النُسّاف لهذا الطائر كأنه قيل له ذلك لكثرة نسفه بجناحيه، وكذلك الخُضارَى للطائر أيضاً كأنه قيل له ذلك لكثرة خضرته، والحوّاري لقوة حوره وهو بياضه»[1].

وجاء فيه أيضاً: «فإذا اشتد الغلام شيئاً قالوا حزَوَّر وهو فعَوَّل من اللبن الحازر إذا اشتد للحموضة... وكأنهم زادوا الواو وشدّدوها لتشديد معنى القوة، كما قالوا للسيّء الخلق عذَوَّر فضاعفوا الواو الزائدة لذلك... ومنه رجل كرَوَّس للصلب الرأس وسفر عطوَّدٌ للشديد»[2].

٤ـ تاء التأنيث: وهي تفيد المبالغة في نحو راوية وداهية وذلك أنها تحول اسم الفاعل إلى المبالغة، وتفيد زيادة المبالغة في نحو علّامة وملولة وعدوّة وذلك لأن فعّالاً وفعولاً من أوزان المبالغة فدخلت التاء للزيادة في المبالغة، جاء في (التصريح): «وتأتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة، ولتأكيدها أي المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسّابة وذلك لأن فعّالاً يفيد المبالغة بنفسه فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة لأن التاء للمبالغة»[3].

وجاء في (الخصائص) أن الهاء في نحو علامة ونسّابة «لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة سواء كان ذلك الموصوف مذكراً أم مؤنثاً»[4].

٥ـ لحاق الياء المشددة في آخر الوصف للمبالغة نحو أحمريّ أي أحمر ودوّاريّ أي دوّار[5]. جاء في (الخصائص): «ومنه الاحتياط في إشباع معنى الصفة كقوله:

---

(١) الخصائص ٢/ ٢٦٦ـ ٢٦٧.
(٢) الخصائص ١٢٠/٢.
(٣) التصريح ٢٨٨/٢ وانظر ابن يعيش ٩٨/٥.
(٤) الخصائص ٢٠١/٢.
(٥) انظر شرح الرضي على الشافية ٤٢٣/٤.

والـــــدهـــــر بـــــالإنـــــــــان دَوّاريّ

أي دوّار، وقوله:

غُـــضُـــفٌ طـــواهـــا الأمـــس كـــلّابـــيّ

أي كلّاب»[1].

٦ـ أسماء الأفعال: وهي أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي هي بمعناها، فـ (صه) أبلغ من (اسكت) و (حيّ) أبلغ من (أقبل)، وذلك لأنها يراد بها الحدث المجرد. ألا ترى أنها لا تتصل بها الضمائر صاحبة الحدث فلا يقال صها ولا صهوا كما يقال اسكتا واسكتوا بل تقال بلفظ الإفراد دوماً اكتفاءً بالحدث. وكذلك (مكانك) أبلغ من (اثبت مكانك) و (عليك نفسك) أبلغ من (الزم عليك نفسك) لما فيه من الاختصار والسرعة.

وما كان بمعنى الخبر يفيد التعجب إضافة إلى المبالغة والتوكيد وذلك نحو هيهات الأمل أي ما أبعده[2]، جاء في (شرح الرضي على الكافية): «ومعاني أسماء الأفعال أمراً كانت أو غيره أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يقال أن هذه الأسماء بمعناها.

أما ما كان مصدراً في الأصل والأصوات الصائرة مصادر ثم أسماء الأفعال فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياساً.

وأما الظروف والجار والمجرور فلأن نحو أمامك ودونك زيداً بنصب (زيداً) كان في الأصل: أمامك زيد ودونك زيد فخذه فقد أمكنك.

فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه.

وكذا كان أصل (عليك زيداً) وجب عليك أخذ زيد. و (إليك عني) أي ضمّ رحلك وثقلك إليك واذهب عني، و (وراءك) أي تأخر وراءك،

---

(١) الخصائص ٣/ ١٠٤ـ ١٠٥.

(٢) انظر معاني النحو ٤/٤٢٣.

فجرى في كلها الاختصار لغرض التأكيد»[1].

ومن ذلك أسماء الأفعال المعدولة إلى (فَعالِ) نحو (سماعِ) بمعنى اسمع (ونزالِ) بمعنى انزل وهي تفيد المبالغة أيضاً. فنزال أبلغ من انزل وآكد، وسماع أبلغ من اسمع وآكد، وكذلك كل ما عدل إلى (فَعالِ) من أسماء الأفعال فإنها أبلغ من الأفعال التي بمعناها. جاء في (شرح الرضي على الكافية): «واعلم أن مذهب النحاة أن (فَعال) هذه معدولة عن الأمر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة كفعّال وفعول مبالغة فاعل...

وأما المبالغة فهي ثابتة في جميع أسماء الأفعال...

وكذلك لا يخلو قسما المصدر والصفة من معنى المبالغة فحماد ولكاع أبلغ من الحمد ولكعاء»[2].

٧ـ التحويل إلى (فَعُل) بضم العين للدلالة على الثبوت أو القرب من الثبوت نحو خطُب وفقُه. تقول (خطَب محمد) بفتح الطاء إذا ألقى خطبة، وتقول (خطُب محمد) بضمها بمعنى صار خطيباً، وتقول (فقِه خالد المسألة) بكسر القاف، فإن قلت (فقُه خالد) بضمها كان المعنى أنه صار فقيهاً.

وقد يحول الفعل إلى (فعُل) لقصد المدح والذم وذلك أننا إذا أردنا جعل الفعل الثلاثي للمدح والذم حولناه إلى (فعُل) بضم العين أياً كانت حركة عينه في الأصل، تقول: فهِم الرجل المسألة ـ بالكسر ـ، فإذا أردت مدحه بالفهم قلت (فهُم الرجل خالد) بالضم، وتقول (حفِظ خالد القصيدة) فإذا أردت مدحه بالحفظ قلت (حفُظ الرجل خالد) بضم عينه[3].

وقد يحوّل إلى هذا الوزن للتعجب وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [الكهف: ٥] أي ما أكبرها، وكذلك (كتُب سالم) أي ما أكتبه[4].

---

(١) الرضي على الكافية ٧٦/٢، ٨٢، ٨٣ وانظر شرح ابن يعيش ٢٥/٤.

(٢) الرضي على الكافية ٧٦/٢.

(٣) انظر ابن عقيل ١٦٨/٢، التصريح ٩٨/٢.

(٤) انظر التصريح ٨٩/٢.

إلى غير ذلك من وسائل المبالغة في المفردات.

ب ـ **المبالغة في الجمل**: ومن وسائل المبالغة في الجمل:

١ـ الإخبار بالمصدر عن الذات وهو يفيد المبالغة بجعل العين هو الحدث نفسه وذلك كقوله تعالى في ابن نوح عليه السلام: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦] أي أنه تحول إلى عمل غير صالح، جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾: «وجعلت ذاته عملاً غير صالح مبالغة في ذلك كقوله (فإنما هي إقبال وإدبار)[1].

ومنه قول الخنساء تصف ناقتها:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت   فإنما هي إقبال وإدبار

فأخبرت عن ناقتها بقولها (فإنما هي إقبال وإدبار). والإقبال والإدبار لا يكونان خبراً عن الناقة وإنما هي مقبلة ومدبرة، وإنما القصد المبالغة.

والمعنى أن الناقة تحولت إلى حدث مجرد ليس فيها شيء من عنصر المادة. ونحوه أن تقول (إنما أنت سيرٌ) وذلك يفيد المبالغة، والمعنى أنك تحولت إلى سير وهو تجوز.

ومما يقرب من هذا الباب وصف الذات بالمصدر نحو قولهم (مررت برجل صوم) و (مررت برجلٍ عدلٍ) ونحو قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨] والقصد منه المبالغة على معنى أن الذات تحولت إلى حدث مجرد. جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ «ذي كذب أو وصف بالمصدر مبالغة كأنه نفس الكذب وعينه كما يقال للكذاب هو الكذب بعينه والزور بذاته ونحوه: فهن به جود وأنتم به بخل»[2].

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «والأولى أن يقال أطلق اسم

---

(١) الكشاف ١٠١/٢.

(٢) الكشاف ١٢٧/٢.

الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه»[1].

وجاء في (الخصائص): «إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه، ويدل على أن هذا معنى لهم ومتصور في نفوسهم قوله:

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل وضنّت علينا والضنين من البخل

أي كأنه مخلوق من البَخل لكثرة ما يأتي به منه، ومنه قول الآخر:

وهــن مــن الأخــلاف والــولــعــان

وقوله:

وهــن مــن الأخــلاف بــعــدك والــمــطــل

وأصل هذا الباب عندي قول الله عز وجل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ وقولك رجل دَنف أقوى معنى لما ذكرناه من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل، وهذا معنى لا تجده ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة»[2].

وجاء فيه أيضاً: «فإذا قيل (رجلٌ عدل) فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول: استولى على الفضل وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود ونحو ذلك. فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً.

وقد ظهر منهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله:

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل وضنت علينا والضنين من البخل

فهذا كقولك: هو مجبول من الكرم ومَطين من الخير وهي مخلوقة من البخل... وأقوى التأويلين في قولها (فإنما هي إقبال وإدبار) أن يكون من هذا أي كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار لا على أن يكون من باب حذف المضاف أي ذات إقبال وإدبار، ويكفيك من هذا كله قول الله عز

(١) الرضي على الكافية ١/٣٣٤.

(٢) الخصائص ٢/ ٢٥٩ـ ٢٦٠.

وجل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ وذلك لكثرة فعله إياه واعتياده له»[1].

ومنه وقوع المصدر حالاً نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال: ١٥] أي زاحفين، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] أي ساعيات ونحوه قولك (جئت ركضاً) أي راكضاً والغرض من ذلك كله المبالغة ذلك أن المصدر هو الحدث المجرد فلا يصح أن يقع خبراً ولا نعتاً ولا حالاً عن الذات إلا على ضرب من التجوز كما أسلفنا، فمعنى قولك (أقبل ركضاً) أنه تحول إلى ركض عند إقباله، ومعنى قوله: ﴿يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ إنهن يتحولن إلى حدث مجرد ليس فيهن شيء من عنصر الذات.

٢ـ نسبة الشيء إلى غير أصله كقوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] مبالغة في اتصافه بالعجلة، وكقولك في بلادة شخص ما (خُلق هو والحمار من طينة واحدة) ومنه قول الشاعر:

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل   وضنت علينا والضنين من البخل

«أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي منه، ومنه قول الآخر:

وهـــن مـــن الأخـــلاف والـــولـــعـــان

وقوله:

وهـن مـن الأخـلاف بـعـدك والـمـطـل»[2]

٣ـ الوصف بالأسماء الجامدة للدلالة على الكمال أو غيره نحو أيّ وكل وجدّ وحق كقولك: مررت برجل أيّ رجل وهو الرجل كل الرجل وحق الرجل وجدّ الرجل. والمقصود بها كلها المبالغة في الكمال فقولك (مررت برجل أيّ رجل) يعني أنك مررت برجل كامل[3].

---

(١) الخصائص ٢/ ٢٠٢ـ ٢٠٣.

(٢) الخصائص ٢/ ٢٥٩ـ ٢٦٠.

(٣) انظر الكتاب ١/٢١٠، الرضي على الكافية ١/٣٣٢،

وكذلك قولك مررت بالرجل كل الرجل وحق الرجل وجدّ الرجل فالمقصود بكل ذلك المبالغة في الكمال وبلوغ الغاية[1].

قال الرضي: «معنى (كل الرجل) أنه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال، ومعنى (جدّ الرجل) أي كأن ما سواك هزل و (حق الرجل) أي أن مَن سواك باطل»[2].

ومنه قولهم (ما شئت) في نعت النكرات نحو (رأيت رجلًا ما شئت من رجل) أي رجلًا يسد مشيتك وإرادتك.

ومن ذلك الألفاظ المتقاربة في معنى الكفاية كقولهم (مررت برجلٍ حسبك من رجل وشرعك من رجل وناهيك من رجل وكفْيك من رجل وهدّك من رجل) وكلها على معنى المبالغة في الكفاية وسد الحاجة.

ومن ذلك الوصف باسم الجنس نحو (مررت برجلٍ أسد) أي جريء، وبرجلٍ حمار أي بليد، وبامرأةٍ كلبة أي دنية[3].

ومنه أن يكرر لفظ الجنس على إرادة معنى الكمال نحو (مررت برجلٍ رجل) أي كامل في الرجولة و (رأيت أسداً أسداً) أي كاملًا[4].

٤ـ القطع إلى الرفع والنصب وذلك نحو مررت بزيدٍ الكريمُ أو الكريمَ وهو يفيد المبالغة، ذلك أن القطع يعني أن الموصوف مشتهر بالصفة معلوم بها حقيقة أو ادعاء[5] فيكون القطع أبلغ في المدح والذم لأنك تدّعي أنه معلوم بالصفة مشتهر بها وأن المخاطب يعلم من الوصف ما علمه المتكلم، ومعنى ذلك أنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة حدًا بحيث أصبح لا يخفى على أحد، جاء في (الكامل):

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٢٣ـ ٢٢٤، شرح ابن يعيش ٤٨/٣.

(٢) الرضي على الكافية ٣٣٣/١.

(٣) الرضي على الكافية ١/ ٣٣٤ـ ٣٣٥، شرح ابن يعيش ٣١/٥.

(٤) انظر الرضي على الكافية ٣٣٥/١، شرح ابن يعيش ٣١/٥.

(٥) الرضي على الكافية ٣٤٦/١، التصريح ١١٦/٢.

«إذا قال (جاءني عبدالله الفاسقَ الخبيثَ) فليس يقول ذاك إلا وقد عرفه بالخبث والفسق فنصبه بـ(أعني) وما أشبهه من الأفعال نحو (اذكر) وهذا أبلغ في الذم أن يقيم الصفة مقام الاسم وكذلك المدح»[1].

وجاء في (الكتاب): «(هذا باب ما ينتصب في التعظيم والمدح) وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول وإن شئت قطعته فابتدأته وذلك قولك الحمد لله الحميدَ هو والحمد لله أهلَ الحمد والملك له أهلَ الحمد، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً كما قال الأخطل:

نفسي فداء أمير المؤمنين إذا ... أبدى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذكر
الخائضُ الغمر والميمونُ طائره ... خليفة الله يستسقى به المطر

زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا من تخاطبه بأمر جهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ما علمت فجعلته ثناء وتعظيماً. ونصبه على الفعل كأنه قال (اذكر أهل ذاك) و (اذكر المقيمين) ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره»[2].

وجاء فيه أيضاً: «(هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه) وذلك قولك: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ لم يرد أن يكرره ولا يعرّفك شيئاً تنكره ولكنه شتمه بذلك... وقال عروة الصعاليك:

سقوني الخمر ثم تكنفوني ... عداةَ الله من كذب وزور

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين... فقد يجوز (مررت بقومك الكرامَ) إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم»[3].

٥ـ القصر: وهو يفيد قوة ومبالغة في الحكم كقولك (لا شاعر إلا البحتري) فقد نفيت الشعر عمن عداه وكأن من عداه ليس بشاعر، ولا شك أن هذا مبالغة في الحكم.

---

(١) الكامل ٢/٧٤٨.
(٢) الكتاب ١/ ٢٤٨ـ ٢٥٠.
(٣) الكتاب ١/٢٥٢.

ومن ذلك قولك (زيد الشجاع) و (زيد هو الشجاع) فقد قصرت الشجاعة على زيد مبالغة، جاء في (دلائل الإعجاز): «إن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة وذلك قولك (زيد هو الجواد وعمرو هو الشجاع) تريد أنه الكامل إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجواد أو الشجاعة لم توجد إلا فيه»[1].

وجاء في (الإيضاح) أنِ المعرف بلام الجنس قد يفيد القصر تحقيقاً «وأما مبالغة لكمال معناه في المحكوم عليه كقولك (عمرو الشجاع) أي الكامل في الشجاعة، تخرج الكلام في صورة توهم أن الشجاعة لم توجد إلا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصوره عن رتبة الكمال»[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿١٠٦﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ ﴿١٠٨﴾ لَا جَرَمَ أَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ [النحل: ١٠٦ ـ ١٠٩] فالغافلون كثيرون والذين طبع على قلوبهم من غير هؤلاء أصناف، والخاسرون غير هؤلاء كثير ولكن لعظم جرم هؤلاء حصرها عليهم مبالغة[3].

٦ـ التمييز المحول عن فاعل أو مفعول: نحو طاب محمد نفساً وتصبب عرقاً ونحوه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢] والأصل طابت نفس محمد وتصبب عرقه وفجرنا عيون الأرض، والغرض من ذلك هو المبالغة، جاء في (شرح ابن يعيش): «فإذا قلت طاب زيد نفساً فتقديره طابت نفس زيد، وإذا قلت: تصبب عرقاً فتقديره تصبب عرقه... وإنما غيرت بأن ينقل الفعل عن الثاني إلى الأول فارتفع بالفعل

(١) دلائل الإعجاز ١٢٨.
(٢) الإيضاح ١/ ١٩٨ـ ١٩٩.
(٣) انظر معاني النحو ١/١٨٩.

المنقول إليه وصار فاعلًا في اللفظ... وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيداً.

ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه فصار مسنداً إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى. والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو متصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى»(1).

وجاء في (شرح الأشموني) أنه إنما «حول الإسناد إلى غيره لقصد المبالغة»(2). وجاء في (شرح الرضي على الكافية) أن الأصل في (طاب زيد نفساً) «الزيد نفس طابت وإنما خولف بها لغرض الإبهام أولًا ليكون أوقع في النفس لأنه يتشوق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها وأيضاً إذا فسرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالًا وتفصيلًا»(3).

٧ـ تحويل مرفوع الصفة المشبهة إلى النصب أو الجر وذلك نحو (هو حسنٌ وجهَه) (بالنصب) أو حسنٌ وجهاً أو حسن الوجهِ بالإضافة، والأصل (هو حسنٌ وجهُه) بالرفع، والتحويل إلى أيّ من النصب والجر يفيد المبالغة عند النحاة من ناحيتين: «وذلك أنك جعلت الحسن للرجل عموماً ثم خصصت وجهه فتكون قد مدحته مرتين. مرة لعموم شخصه ومرة لوجهه.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن في هذا التعبير إيضاحاً بعد الإبهام فإنك عندما قلت (مررت برجلٍ حسنٍ) ونونت الصفة كنت كأنك أنهيت الكلام على الإبهام ثم أوضحت جهة الحسن بعدما أبهمت، وللإيضاح بعد الإبهام مزية»(4).

وأما التحويل إلى الإضافة فذلك أنك نقلت الصفة من المرفوع إلى الجميع، وإيضاح ذلك أنك تقول (زيد حسنٌ وجهُه) بالرفع فيكون الوجه فاعلًا للصفة المشبهة وقد أسند الحسن إليه، فإذا أضفت فقلت (زيد حسن

---

(1) شرح ابن يعيش ٢/٧٥.

(2) شرح الأشموني ٢/ ٢٠٠ـ ٢٠١، حاشية الصبان ٢/٢٠١.

(3) الرضي على الكافية ١/٢٢٣.

(4) معاني النحو ٣/١٧٣.

الوجهِ) كنت قد أسندت الحسن إلى زيد على العموم ثم ذكرت الوجه فكان فيه من المبالغة ما كان في النصب. جاء في (شرح ابن يعيش) في قولهم (حسن الوجهِ) بالإضافة: «فإن قلت: إذا كان الحسن للوجه والوجه هو الفاعل فكيف جاز إضافته إليه وقد زعمتم أن الشيء لا يضاف إلى نفسه؟ فالجواب أنك لم تضفه إلا بعد أن نقلت الصفة عنه وجعلتها للرجل دون الوجه في اللفظ وصار فيه ضمير الرجل، فإذا قلت حسن الوجه كان الحسن شائعاً في جملته كأنه وصفه بأنه حسن القامة بعد أن كان الحسن مقصوراً على الوجه دون سائره فلما أريد بيان موضع الحسن أضيف إليه»[1].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) أن فائدة الجر المعنوية في قولهم (حسن الوجهِ) «الإبهام ثم التفسير وإن لم يكن الوجه منصوباً على التميز»[2].

٨ ـ الحذف: قد يفيد الحذف المبالغة وذلك نحو قولك (أنت سيراً) فهذا يفيد أن السير متصل بعضه ببعض، ولو قلت (أنت تسير سيراً) لم يفد ذاك بل يقال هذا وإن كان السيرُ قليلًا.

ومن ذلك حذف الجواب في نحو قولك (والله لئن فعلت) وتسكت فلا تذكر الجواب مبالغة في التهديد والوعيد فيبقى ذهنه مشتتاً لا يعلم ماذا ستفعل به. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠] فحذف الجواب للإبهام والمبالغة أي لرأيت أمراً فظيعاً لا يحيط به الوصف.

ونحوه قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] فلم يذكر الجواب للمبالغة في الدلالة على الإكرام وأن ما يلقونه أكبر مما يقال فيه، جاء في (البرهان): «قالوا وحذف الجواب يقع في مواقع التفخيم والتعظيم ويجوز حذفه لعلم المخاطب به، وإنما يحذف لقصد المبالغة لأن

---

(١) شرح ابن يعيش ١٢٢/٢.

(٢) الرضي على الكافية ٢٠٩/٢.

السامع مع أقصى تخيله يذهب منه الذهن كل مذهب. ولو صرح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به فلا يكون له ذلك الوقع»[1].

وجاء في (الإيضاح) للقزويني: «أن يحذف للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فلا يتصور مطلوباً أو مكروهاً ألا يجوز أن يكون الأمر أعظم منه، ولو عيّن شيء اقتصر عليه وربما خف أمره كقوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴿٧٣﴾﴾ وكقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠] ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]»[2].

وقال ابن يعيش: «وقال أصحابنا أن حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره. ألا ترى أنك إذا قلت لعبدك (والله لئن قمت إليك) وسكتَّ عن الجواب ذهب فكره إلى أشياء من أنواع المكروه فلم يدر أيها يبقى[3]. ولو قلت: (لأضربنك) فأتيت بالجواب لم تبق شيئاً غير الضرب»[4].

٩ـ خروج الفعل عن ظاهره وذلك كأن يعبر عن المستقبل بالفعل الماضي وعن الطلب بلفظ الإخبار وكل ذلك بقصد المبالغة ذلك أنه إذا عبر عن الأحداث المستقبلة بالفعل الماضي كان القصد من ذلك تحقق الوقوع وأنها بمنزلة الفعل الماضي الذي حصل ووقع وذلك يفيد مبالغة في إثبات المعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧] وقوله: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ﴿١٩﴾ وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ﴿٢٠﴾﴾ [النبأ: ١٩، ٢٠].

---

(١) البرهان ٣/١٨٣.
(٢) الإيضاح ١/ ١٨٧ـ ١٨٨.
(٣) كذا والأشبه بالسياق: يتقي.
(٤) شرح ابن يعيش ٩/٩.

وكذلك التعبير بلفظ الخبر عن الطلب نحو قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] فلفظ ﴿يُرْضِعْنَ﴾ خبر وحقيقته أمر. جاء في (شرح شذور الذهب) في قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقوله ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾: «وهذان الفعلان خبريان لفظاً طلبيان معنى ومثلهما (يرحمك الله). وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر التوكيد والإشعار بأنهما جديران بأن يتلقيا بالمسارعة. فكأنهن امتثلن فهما مخبر عنهما بموجودين»[١].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] «لا تعبدون إخبار في معنى النهي كما تقول تذهب إلى فلان تقول له كذا، تريد الأمر وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه»[٢].

وجاء في (البرهان) في قول الرسول ﷺ: «لا يخطبُ الرجل على خطبة أخيه ولا يسوم على سوم أخيه» بالرفع «كلاهما لفظه لفظ الخبر والمراد به النهي وهو أبلغ في النهي»[٣].

١٠- التوكيد: ويراد به تقوية الحكم وإثباته وقد يراد به المبالغة كقوله:

يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

وينطبق ذلك على التوكيد بكل صوره سواء كان تابعاً أم كان بصورة نعت مؤكد كقوله ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ أو حال مؤكدة كقوله ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ أو مصدر مؤكد نحو ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.

وينطبق كذلك على ما أكد بالحروف المؤكدة كأن ولام الابتداء والحروف الزائدة المؤكدة كالباء الزائدة ومن الاستغراقية كقوله تعالى: ﴿مَا

---

(١) شرح شذور الذهب ٦٩.
(٢) الكشاف ١/٢٢٤.
(٣) البرهان ٣/٣٥٢.

لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ﴾ [الكهف: ٥] وهو نفي للعلم على سبيل الاستغراق.

وغير ذلك من صور التوكيد.

١١ـ الألفاظ التي جيء بها توكيداً مشتقة من الاسم المؤكد كقولهم: ليلة ليلاء وظلمة ظلماء وداهية دهياء وعجب عاجب وموت مائت وشيب شائب ونحو ذلك.

وكل ذلك يفيد المبالغة في الوصف بالشدة والقوة[١].

١٢ـ عطف الشيء على نفسه كقوله (هذا زيغ وضلال) و (هذا كذب وافتراء) و (هذا ظلم وجَور) كل ذلك بقصد المبالغة في الحكم ومنه قوله (أتاني هذا الحديث عن أبي حفص والفاروق) يريد عمر بن الخطاب رضي الله عنه[٢].

١٣ـ إضافة الشيء إلى مرادفه للمبالغة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَحَقُّ ٱلْيَقِينِ ۝٥١﴾ [الحاقة: ٥١] و (علم اليقين) وعاش في رخاء الدعة ويعيش في وجل الخوف و (انج نجا الجلد) والنجا هو الجلد، والمعنى: اسلخ الجلد.

وأجاز بعض النحاة أن يضاف الشيء إلى نفسه بقصد التوكيد والمبالغة[٣]. وعلى هذا يجوز أن يقال (وهو يعيش في ضنك الضنك) و (نكد النكد) و (هول الهول).

١٤ـ إثبات الشيء ونفي ضده كقوله تعالى: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ [النحل: ٢١] وهو كريم غير بخيل.

١٥ـ التشبيه نحو (هي كالشمس) أو كالبدر و (إنك كالليل الذي هو مدركي) و (كأن الثريا علّقت في مصامها).

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/ ٩١ـ ٩٢، المزهر ٢/ ٢٤٦ـ ٢٤٨.

(٢) معاني القرآن ٢/٥٨.

(٣) انظر حاشية الصبان ٢/٢٤٩.

والمبالغة واضحة في ذلك.

١٦ـ المجاز والكنايات كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤] كأن الغضب كان يلح عليه ويهيجه ويزيّن له الاندفاع، وكقوله:

فلم أر قبلي من مشى البحر نحوه ولا رجلاً قامت تعانقه الأسد

وقولك (الكرم بين بردَيك)، وقوله:

فما جازه جود ولا حل دونه ولكن يسير الجود حيث يسير

وقوله يصف حصاناً:

وأدهم يستمدّ الليل منه وتطلع بين عينيه الثريا
سرى خلف الصباح يطير مشياً ويطوي خلفه الأفلاك طيا

إلى غير ذلك من مواطن المبالغة.

❁ ❁ ❁

توليد المعاني

تتولد المعاني في اللغة بوسائل متعددة يمكن أن نقسمها على قسمين:

أ ـ وسائل توليد معاني المفردات.

ب ـ وسائل توليد معاني الجمل.

١ـ وسائل توليد معاني المفردات: تتولد معاني المفردات في العربية بوسائل متعددة منها على سبيل المثال:

١ـ الوضع: وهو أولى الوسائل وأقدمها، وأغلب المفردات في العربية آتية عن هذا السبيل وذلك نحو قمر وشمس وأرض وجبل ورجل. وقد تضع اللغة ألفاظاً للتعبير عن المعاني الجديدة وما يستجدّ من أمور الحياة إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وذلك نحو ما يستجدّ من مخترعات وأفكار جديدة وغير ذلك مما نشاهده في عصرنا الحديث أو في غيره من العصور.

٢ـ الاشتقاق: وهو من أهم وسائل توليد المعاني، والاشتقاق هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً وهيئة تركيب لها[١] وذلك كاشتقاق الأفعال واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم التفضيل واسمي المكان والزمان وما يلحق بها وذلك نحو علم يعلم عالم عليم علّامة معلوم أعلم مَعلم وغيرها.

(١) المزهر ٣٤٦/١.

وقد اشتقت العربية على مرّ العصور ألفاظاً كثيرة للتعبير عن حاجاتها المستجدة ومن ذلك في العصر الحديث ألفاظ المذياع والهاتف والسيارة والدبابة والطيارة والغواصة والصاروخ وغيرها.

٣ـ التصرف والجمود: قد يفيد كل من التصرف والجمود توليد معنى جديد. فالتصرف هو قبول الكلمة للتغيير كالإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وما إلى ذلك، وذلك نحو مهندس ومهندسة ومهندسَين ومهندستين ومهندسين ومهندسات ونحو صائم وصائمة وصائمَين وصائمتين وصائمِين وصيام وصوّم وصائمات وما إلى ذلك.

فكل تغيير من هذا يولد معنى جديداً على الأغلب.

وأما الجمود فهو عدم قبول الكلمة للتغيير وذلك نحو أفعال المدح والذم والتعجب والاستثناء وغيرها نحو نعم وبئس وحبذا وما أحسنه وأحسِنْ به وعدا وخلا في الاستثناء وغير ذلك.

فإن جمود هذه الأفعال إنما كان لتوليد معنى جديد ذلك أنه أصبح لها دلالة خاصة واستعمال خاص. وكذلك كل فعل تحوّل للدلالة على أمثال هذه المعاني وذلك كالأفعال المحولة لقصد المدح والذم والمحولة للتعجب والأفعال المخصصة للاستثناء نحو خلا وعدا وغيرها.

فكما أن التصرف يولد معنى جديداً كذلك الجمود قد يولد معنى جديداً.

٤ـ الحركة والسكون: تولد الحركات والسكون في بنية الكلمة معنى جديداً في الأغلب. فقد يكون للكلمة الواحدة أكثر من معنى بحسب اختلاف الحركات في بنيتها وذلك نحو (حلم)، فحلَم بفتح اللام أي رأى في المنام وحلُم بضم اللام صار حليماً، وحلِم الأديم بكسر اللام إذا فسد وتثقب.

و (قدِم) بكسر الدال إذا آب من سفر، و (قدُم) بضم الدال صار قديماً. و (قدَم) بفتح الدال تقدّم القوم.

و (الخَلّ) بفتح الخاء شراب معروف و (الخِلّ) بكسرها الصديق.

و (القِبلة) و (القُبلة) والصَّيْد والصَّيَد، فالصيْد بسكون الياء مصدر صاد، والصَّيَد بفتحها مصدر صيِد وهو داء.

والحَوْر والحَوَر، فالحَوْر بسكون الواو هو الرجوع والحَور بفتحها من صفات العين، وغير ذلك.

فالحركة والسكون في بنية الكلمة من أهم وسائل توليد المعاني.

٥ـ الصيغ المختلفة كاسم الفاعل واسم المفعول والمصادر وأبنية أسماء المكان والزمان وغيرها، فصيغة اسم الفاعل لها معنى، وصيغة اسم المفعول لها معنى، وصيغة اسمي المكان والزمان لها معنى واسم التفضيل له معنى، وكذلك أبنية المصادر كالفِعالة والفُعال والفَعَلان، وكأفعل وفعيل وفعِل في الصفات المشبهة وكأبنية جموع التكسير وغيرها.

فالفِعالة في المصادر مثلًا تفيد الحرفة والولاية كالنجارة والصناعة والسقاية والحجابة. تقول (سقاه الماء سقياً) فإذا أردت الولاية قلت: السقاية. قال تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [التوبة: ١٩].

وكالفُعال للأدواء والصوت كالصداع والزحار والبكاء والصراخ، يقال: عطش عطَشاً، فإذا كان العطش يعتريه كثيراً قالوا: به عُطاش.

وتقول: مشى الرجل مشياً ومشى بطنه مُشاء[1] إذا كان داء.

و (أفعل) في الصفات المشبهة للدلالة على الألوان والعيوب الظاهرة والحلى من خلقة أو ما هو بمنزلتها نحو أحمر وأزرق وأعور وأحول وأهيف.

و (فعيل) للدلالة على الثبوت مما هو خلقة أو مكتسب نحو طويل وقصير وخطيب وفقيه. فالعسير الصعب و (الأعسر) الذي يعمل بيسراه،

(١) انظر أدب الكاتب ٤٦٩، الأشموني ٣٠٥/٢.

و (المليح) من الملاحة و (الأملح) لون وهو أشد الزرق الذي يضرب إلى البياض، و (الصبيح) من الصباحة وأما (الأصبح) فهو لون وهو ما كان لونه قريباً من الأصهب.

ومثل ذلك أوزان الجموع، فلجموع القلة أوزان، وهناك دلالات يذكرها النحاة لقسم من جموع الكثرة[1].

وغير ذلك من الأوزان، جاء في (الأشباه والنظائر) أنهم «قالوا (عِدْل) لما يعادل من المتاع و (عديل) لما يعادل من الأناسي والأصل واحد وهو (ع د ل) والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق.

ومثله (بناء حصين) و (امرأة حَصان) والأصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز، فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ إليه والمرأة تحرز فرجها»[2].

فالبناء على صيغة معينة يفيد معنى معيناً في الغالب.

٦ـ الإعلال والتصحيح: قد تكون لفظتان من مادة واحدة إحداهما مُعلّة والأخرى مصححة وقد خصت العربية كلًّا منهما بمعنى وذلك نحو حار وحوِر.

فالقياس في (حوِر) أن يحصل فيها إعلال لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها فتكون مثل (حار) لفظاً إلا أنهم لم يعلّوها لتفيد معنى آخر، فمعنى (حار) رجع ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾﴾ [الانشقاق: ١٤] وأما (حوِر) كفرح فإنها من صفات العين وهو شدة بياضها مع شدة السواد فيها.

ومثله (حال) و (حوِل) فالقياس في (حوِل) أن تُعلّ أيضاً إلا أنهم لم يعلّوها لإفادة معنى مغاير، وذلك أن معنى (حال) حجز ومنع ومنه قوله

---

(١) انظر معاني الأبنية في العربية ـ باب الجموع.

(٢) الأشباه والنظائر ٦٧/١.

تعالى: ﴿وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾ [هود: ٤٣].

وأما (حوِل) فمعناه حدوث الحوَل في العين وهو ظهور البياض في مؤخر العين. ومثله الحال والحَوَل فالحال هو الحالة التي عليها الشيء والحوَل هو ما ذكرت. ومثله الخال والخَوَل، فالخال أخو الأم، والخوَل محركة ما أعطاك الله من النعم والعبيد والإماء[1]، وقياس الخوَل أن تكون على (الخال) إلا أنهم لم يعلّوها لتوليد معنى آخر.

ونحو ذلك (القيام) و (القِوام) بكسر القاف وهما من مادة اشتقاقية واحدة وهي (ق و م) وقد أعلّت القيام ولم تعلّ القوام مع أنهما على صورة واحدة. فأصل القيام القِوام إلا أنهم أعلّوا القيام ولم يعلّوا القوام لتوليد معنى آخر، فالقيام مصدر قام، والقوام مصدر قاوم، تقول: قام قياماً وقاوم قواماً.

ومثله اللياذ واللِّواذ، فاللياذ مصدر لاذ يلوذ واللِّواذ مصدر لاوذ قال تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾ [النور: ٦٣] وأصل اللياذ اللواذ.

ونحوه كثير في اللغة.

٧ـ الإدغام والفك: ومن وسائل توليد المعنى الإدغام والفك، فقد تكون كلمة مدغمة وأخرى من نفس المادة اللغوية مفكوكة الإدغام وكل منهما لأداء معنى خاص. ومن ذلك على سبيل المثال ألّ وألل ولحّ ولحح ومشّ ومشش. وهذا المفكوك يقتضي القياس إدغامه إلا أنه لم يدغم لتوليد معنى آخر، فمعنى (ألّ) طعن ووطيء، ومعنى (ألل) تغير وفسد، يقال: ألّلت أسنانه إذا فسدت، وأللت السقاء أروحت.

ويقال: لحّت القرابة لحّاً ولححت عينه إذا لصقت بالرمص.

ومشّ مسح يده، ومششت الدابة إذا أصابها المشش وهو بياض يعتري

---

(١) القاموس المحيط (الخول) ٣/٣٧٢.

الإبل في عيونها. فالإدغام لمعنى وفك الإدغام لمعنى آخر.

٨ـ الإبدال: قد يكون الإبدال لتوليد معنى مغاير وذلك نحو وَحَد وأحدَ فهمزة (أحد) منقلبة عن واو[1] غير أن لكل منهما معنى.

فالوحَد من الوحش المتوحد ومن الرجال الذي لا يعرف نسبه ولا أصله والليث الوحَد المنفرد.

وأما (أحد) فهي إذا أضيفت فإنها تكون بمعنى (واحد) نحو قوله تعالى: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ﴾ [الكهف: ١٩]، وأما إذا استعملت في الإثبات بلا إضافة ولا تبيين بمن فتختص بالله تعالى وحده لا يشركه فيها غيره، قال تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١] ولا يوصف بالأحدية غيره فلا يقال رجل أحد ولا درهم أحد[2].

ومن ذلك الوِرْث والإرث، فهمزة الإرث مبدلة عن واو وأصلها وِرْث إلا أن الإبدال كان لمعنى فقدْ قيل أن الوِرْث والميراث في المال والإرث في الحسب[3].

ومنه وقى وتقى والوقاء والتَقاء، فتاء (تقى) و (تقاء) مبدلة من واو والأصل وقى ووقاء إلا أن الإبدال كان لتوليد معنى جديد، فمعنى (وقاه) صانه وحفظه مما يكره، وأما (تقى) فمعناه (حذر) فتقيت الشيء حذرته. تقول (وقيت محمداً) إذا حفظته وصنته، وتقول (تقيت محمداً) إذا حذرته وخفته.

والوقاء والوقاية كل ما وقيت به شيئاً وحفظته.

والتَقاء الحذر.

---

(١) انظر لسان العرب (وحد) ٤/٤٦١.

(٢) لسان العرب (وحد) ٤/٤٦٤.

(٣) لسان العرب (ورث) ٣/٢٢.

فالإبدال قد يكون لتوليد معنى مغاير.

٩ـ الإلحاق: ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل «أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات... وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع.

ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم كيف وأن معنى حوقل مخالف لمعنى حقل وشملل مخالف لشمل معنى»[1].

فالإلحاق قد يكون لتوليد معنى آخر وذلك نحو جلب وجلبب فمعنى (جلب الشيء) ساقه من موضع إلى موضع، ومعنى (جلبب) ألبسه الجلباب[2].

ونحو صعر وصعرر، فمعنى (صعر) أصابه الصعَر وهو ميل في الوجه، ومعنى صعرر دحرج[3].

ونحو حقل وحوقل، فمعنى (حقل الفرس) أصابه وجع في بطنه من أكل التراب و (حوقل الرجل) إذا مشى فأعيا وضعف.

وغير ذلك.

١٠ـ النحت: وهو أن تأخذ كلمة من كلمتين، جاء في (المزهر) «العرب تنحت كلمة من كلمتين»[4] وهو قليل في اللغة نحو الهيللة أي لا إله إلا الله، والحولقة والحوقلة أي لا حول ولا قوة إلا بالله، والحمدلة أي الحمد لله، والبسملة أي بسم الله الرحمن الرحيم، ونحو عبدري نسبة إلى عبد الدار، وعبقسي نسبة إلى عبد القيس، ومرقسي نسبة إلى امرىء القيس،

---

(١) الرضي على الشافية ٥٢/١.

(٢) انظر لسان العرب (جلب) ٢٦٠/١، ٢٦٥.

(٣) لسان العرب (صعر) ٦/ ١٢٦ـ ١٢٧، القاموس المحيط (الصعر) ٦٩/٢.

(٤) المزهر ٤٨٢/١.

وعبشمي نسبة إلى عبد شمس. ويمكن الاستفادة منه في العصر الحديث لتوليد معانٍ جديدة إلى حد ما.

١١ـ التركيب: وهو أن تتركب كلمتان فتصيرا كلمة واحدة وقد يحدث بالتركيب معنى جديد، وذلك نحو (هلّا) فإنها مركبة من (هل) و (لا) ونحو لولا ولوما وكأين وهلمّ وغيرها فيتولد بالتركيب معنى لم يكن قبله في الغالب، جاء في (الأشباه والنظائر): «قال أبو حيان: قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله، ألا ترى أن (هل) حرف استفهام تدخل على الجملة الإسمية والفعلية فإذا ركبت مع (لا) صار المعنى على التحضيض ولم تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مضمراً.

وكذلك (لو) كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً فإذا ركبت مع (لا) صارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجملة الاسمية.

وقال الزمخشري: (إلا) مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية، وبعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة (لا).

وقال الشيخ أكمل الدين في حاشية على الكشاف: قد تركب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان أولا كهلا والا ولولا ولوما وألا كذلك.

وقال ابن يعيش: (كأين) مركبة أصلها (أي) زيد عليها كاف التشبيه وجعلا كلمة واحدة وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الإفراد»[1].

ومن التركيب بعد عصور الفصاحة اللانهاية والماهية، وفي العصر الحديث اللاسلكي واللامنتمي والرأسمالية ونحوها.

١٢ـ التعريب: وهو من الوسائل المهمة في التوليد وقد عرّبت العرب

(١) الأشباه والنظائر ١/ ١٠٤ـ ١٠٥.

كلمات كثيرة وأدخلتها في لغتها على مر العصور كالآجرّ والساذج والصولجان والمغناطيس والهيولى والماكنة والتلفاز وغيرها.

إلى غير ذلك من وسائل التوليد.

ولا بد أن أذكر هنا أن أهم وسيلة للتوليد هو الاشتقاق إذ بواسطته نستطيع أن نولد الكثير من المعاني وأن نضع أسماء لكثير من الآلات كما فعلنا في الدبابة والطيارة والسيارة والغواصة والهاتف والمذياع وغيرها.

فإن عزّ الاشتقاق ففي غيره مندوحة.

ب ـ وسائل توليد المعاني في الجمل: يكون توليد المعاني في الجمل بطرائق مختلفة منها على سبيل المثال:

١ـ الإعراب: إن الإعراب من الوسائل المهمة لتوليد المعاني، فبتغير الإعراب تتغير المعاني ويحصل معنى جديد وذلك نحو قولك (ما أحسن خالد) فإنك إذا قلت (ما أحسنَ خالدٌ) بفتح نون (أحسنَ) ورفع (خالد) كان المعنى النفي، والمعنى: لم يحسن خالد. وإن قلت (ما أحسنَ خالداً) بفتح نون (أحسن) ونصب (خالد) أصبحت الجملة ذات معنى آخر وهو التعجب. فإن قلت (ما أحسنُ خالدٍ) بضم نون أحسن وجر خالد صار استفهاماً، فكل تغير في الإعراب ولّد معنى جديداً.

ونحو ذلك قولك (هذا بسراً أطيب منه رطباً) أي هذا في حالة البسر أطيب منه في حالة الرطب، فإن قلت (هذا بسرٌ أطيب منه رطب) برفع البسر والرطب تولد معنى آخر ويكون المعنى (هذا بسر) غير أن هناك رطباً أطيب منه.

وتقول (هذا رجلًا أحسن منه غلاماً) فقد فضلت الشخص في حالة كونه رجلًا على نفسه حين كان غلاماً، فإن قلت (هذا رجلٌ أحسن منه غلام) كانا اثنين وليس واحداً، والمعنى أن هذا رجل غير أن الغلام أحسن منه.

ونحوه أن تقول (لا يذهب محمود) فإن قلتها برفع (يذهب) كان نفياً، وإن قلتها بالجزم صار المعنى نهياً.

ونحو (له انطلاق انطلاق السهم) فإن قلتها بنصب (انطلاق السهم) كان المعنى أنك مررت به وهو ينطلق، وإن قلتها بالرفع كان المعنى أن انطلاقه انطلاق السهم. أي أنه إذا انطلق فانطلاقه كالسهم وأن هذا الأمر قد عرفته منه وإن لم تره الآن ينطلق.

وفيما مر في الكتاب أمثلة كثيرة لتغير المعنى بتغير الإعراب فلا نطيل الكلام فيه.

٢ـ التقديم والتأخير: إن كل تقديم أو تأخير في العبارة الواحدة يولد معنى جديداً، فقولك (يذهب محمود) له معنى، فإن قلت (محمود يذهب) تولد معنى آخر وهو الاختصاص مثلاً. وقولك (أسلم محمد وجهه لله) له معنى، فإن قلت (محمد أسلم وجهه لله) أو (وجهه أسلم محمد لله) أو (وجهه محمد أسلم لله) أو (لله محمد أسلم وجهه) أو (لله أسلم محمد وجهه) أو غير ذلك كان لكل عبارة معنى.

ونحوه أن تقول (أعطيت زيداً عمراً) و (أعطيت عمراً زيداً) فزيداً في الأول هو الآخذ وفي الثانية مأخوذ، ونحوه ما جاء في الحديث عن الأرقاء: «إن الله ملّككم إياهم ولو شاء لملّكهم إياكم».

وقد مر نحو هذا بما فيه الكفاية.

٣ـ الذكر والحذف: قد يولد الذكر والحذف أحياناً معنى جديداً وذلك نحو قولك (هو يمشي مشياً) و (هو مشياً) فالحذف في العبارة الثانية ولد معنى جديداً. فإن معنى العبارة الثانية أنه يمشي مشياً مستديماً متصلاً بعضه ببعض. أما العبارة الأولى فقد تقال لمن كان يمشي ولو قليلا.

ونحو قولك (مررت برجل ذي صوم) و (مررت برجل صوم) فإن العبارة الثانية تفيد المبالغة ولا تقال إلا لمن يكثر الصوم فكأنه تحول إلى صوم، وأما العبارة الأولى فتقال لمن كان صائماً ولو يوماً واحداً.

ونحو قولك (جئت في صباح) و (جئت صباحاً) فذكر (في) أفاد تنكير الصباح وحذفها أفاد تعيينه وجعله صباح يوم بعينه، ونحوه قولك (يسافر في ليل) و (يسافر ليلاً).

ونحو قولك (سرت في شهر رمضان) و (سرت شهر رمضان) فذكر (في) أفاد توقيت المسير، وحذفها ولّد معنى آخر إضافة إلى المعنى الأول وهو ذكر مدة السير أي أن سيره استغرق شهر رمضان بأكمله. وأما العبارة الأولى فتقال لتعيين وقت السير وإن كان حصل في ساعة واحدة منه.

ونحو (فاصدع بما تؤمر به) و (فاصدع بما تؤمر) فمعنى العبارة الأولى: اصدع بالذي تؤمر به فـ (ما) اسم موصول، وحذف (به) ولّد معنى آخر إضافة إلى المعنى الأول وهو: فاصدع بأمرنا فتكون (ما) مصدرية.

ونحو ذلك كثير.

٤ـ اختلاف التقدير: قد يولد اختلاف التقدير اختلافاً في المعنى فيتولد من كل تقدير معنى جديد وذلك نحو قولنا (حسن خالدٌ أباً) فإذا أعربنا (أباً) تمييزاً كان للجملة معنى، وإذا أعربناها حالاً كان لها معنى آخر. ومعناها على التمييز حسن أبو خالد، ومعناها على الحال حسن خالد حال كونه أباً.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦] فإذا أعربنا (خوفاً) مفعولاً له كان لها معنى وإذا أعربناها حالاً كان لها معنى آخر، فمعنى المفعول له ادعوه للخوف والطمع ومعنى الحال ادعوه خائفين وطامعين.

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢] فإذا أعربنا قليلاً وكثيراً ظرفاً كان لها معنى وإذا أعربناها مفعولاً مطلقاً كان لها معنى آخر.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [البروج: ١١] فإذا أعربنا (الفوز) خبراً كان لها معنى، وإذا أعربنا (الكبير) خبراً كان لها معنى آخر.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ٢] فإنه يصح أن يقدر المعنى أنه رفعها بغير عمد وجملة (ترونها) استئنافية، ويصح أن تقدر المعنى أنه رفعها بعمد غير مرئية، فيتولد من كل تقدير معنى.

وقد مر بنا كثير من نحو هذه الجمل.

٥ـ التضمين: إن التضمين يولد معنى جديداً فهو يأخذ معنى من الفعل المذكور ومعنى من الفعل المقدر فيتولد منهما معنى جديد يجمع بين المعنيين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] فقد ضمن (يشرب) معنى (يرتوي) فجمع معنيي الشرب والري معاً.

ونحوه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾﴾ [المطففين: ٢] فقد ضمن ﴿اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾ معنى تسلطوا على الناس بالاكتيال وظلموهم حقهم.

ونحو قوله: (قد قتل الله زياداً عني) أي صرفه عني بالقتل.

وهو كثير.

٦ـ الاختلاف في التعليق: قد تأتي بجمل يحتمل فيها الظرف والجار والمجرور أكثر من تعليق فيكون لكل تعليق معنى وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨] فإن علقت ﴿مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ بمحذوف كان المعنى أن الرجل من آل فرعون، وإن علقتها بـ ﴿يَكْتُمُ﴾ كان المعنى أنه يكتم إيمانه من آل فرعون ولا يدل على أنه منهم.

ونحو قوله تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ﴾ [القصص: ٢٥] فإن علقت ﴿عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾ بتمشي كان المعنى أن مشيها كان على استحياء وإن علقته بالقول كان القول على استحياء.

ونحوه أن تقول (الذي هاجر من مصر إلى الشام وصل) فإذا علقت (إلى الشام) بـ (هاجر) كان المعنى أن الهجرة إلى الشام وأنه وصل ولكن الوصول قد يكون ليس إلى الشام، فقد يكون المكان الذي وصل إليه هو مرحلة من مراحل الطريق. وإن علقت (إلى الشام) بـ (وصل) كان المعنى (الذي هاجر من مصر) (وصل إلى الشام) لكنك لم تذكر إلى أين هو مهاجر فقد يكون هاجر إلى الشام أو إلى غيرها.

فإن معنى التقدير الأول أن الهجرة إلى الشام ولكن الوصول قد يكون إلى الشام أو إلى غيرها.

ومعنى التقدير الثاني: أن الوصول إلى الشام ولكن الهجرة قد تكون إلى الشام أو إلى غيرها.

ونحو ذلك أن تقول (يهدي الله إليه الأسرع في التوبة)، فهذا يحتمل أن يكون الجار والمجرور (إليه) متعلقاً بـ (يهدي) فيكون المعنى:

(يهدي الله إليه) (الأسرع في التوبة) فالهداية إليه سبحانه.

ويحتمل أن يكون متعلقاً بـ (الأسرع) فيكون المعنى:

يهدي الله (الأسرع إليه) في التوبة، فيكون الإسراع إليه.

ويحتمل أن يكون متعلقاً بالتوبة فيكون المعنى:

يهدي الله الأسرع في (التوبة إليه)، فتكون التوبة إليه كما قال تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١].

فيتولد من كل تقدير معنى.

٧ ـ الوقف والابتداء: قد تحتمل العبارة أكثر من موطن للوقف والابتداء، ويكون لكل موطن منهما معنى، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [إبراهيم: ٩] فإذا وقفت على (ثمود) وابتدأت بما بعدها كان المعنى ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

وإذا وقفت على (من بعدهم) دخلوا فيمن قبلهم وكانت جملة ﴿لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ اعتراضية ويجوز أن تكون استئنافية.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾ [آل عمران: ٧].

فقد وقف الأكثرون على (إلا الله) والمعنى أنه لا يعلم تأويل المتشابه

إلا الله وأما الراسخون في العلم فيقولون آمنا به كل من عند ربنا.

ووقف آخرون على قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ على معنى أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله، وجملة (يقولون...) كلام مستأنف أو حال[1].

ونقول في غير القرآن (الذي يؤمن بالله وبرسله وبالآخرة هو مؤمن مهتدٍ له الجنة).

فإذا وقفت على (الآخرة) كانت جملة (هو مؤمن...) خبراً ويكون الكلام على النحو الآتي (الذي يؤمن بالله وبرسله وبالآخرة) (هو مؤمن مهتدٍ له الجنة).

وإذا وقفت على (رسله) وعلى (مؤمن) كان (مهتدٍ) هو الخبر ويكون لكلام على النحو الآتي (الذي يؤمن بالله وبرسله) (وبالآخرة هو مؤمن) (مهتدٍ له الجنة).

ونحوه أن تقول (محمد مسافر أخواه غاضبان عليه)، فإذا وقفت على (مسافر) كانت جملة (أخواه غاضبان عليه) خبراً ثانياً أو جملة حال، وتكون على النحو الآتي (محمد مسافر) (أخواه غاضبان عليه).

وإذا وقفت على (أخواه) كان المسافر أخويه و (غاضبان عليه) خبراً ثانياً، وتكون على النحو الآتي: (محمد مسافر أخواه) (غاضبان عليه).

وفي القرآن الشيء الكثير من الوقف والابتداء.

٨ـ ذكر القيود فكلما ذكرت قيداً تولد معنى جديد، فإذا قلت (ما جاءني أحمد) كنت نفيت مجيء أحمد، فإن قلت (ما جاءني محمد راكباً) فهذا يحتمل أنه جاء غير راكب ويحتمل أنه لم يأت أصلاً كما قال تعالى:

---

(١) انظر المكتفى في الوقف والابتداء ١٤٠، ١٤١، الكشاف ٣١١/١، البحر المحيط ٣٨٤/٢ ـ ٣٨٥.

﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] أي لا يسألونهم إلحافاً وغير إلحاف.

ونحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ①﴾ [الإنسان: ١] فهذا يحتمل أنه لم يكن شيئاً لا مذكوراً ولا غير مذكور ويحتمل أنه كان شيئاً ولم يكن مذكوراً[١].

ولو قال (لم يكن شيئاً) لأطلق المعنى.

ونحوه قوله: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [لقمان: ١٨] فإنه لو حذف ﴿مَرَحًا﴾ لفسد المعنى، فذكر القيد ولّد معنى جديداً أصلح المعنى، ونحو ذلك قول الشاعر:

إنما الميت من يعيش كئيبا

فذكر القيد أصلح المعنى وولّد معنى جديداً مقبولاً. ولو حذف القيد لفسد المعنى.

٩ـ المركبات: وهي تولّد معنى جديداً في الغالب، ومن هذه المركبات: المركبات المبنية من الظروف والأحوال نحو بين بين ويوم يوم وصباح مساء وبيت بيت، فإن هذا التركيب يولد معنى جديداً وذلك نحو قولك (هو جاري بيت بيت) أي ملاصقاً، ونحو (تساقطوا أخول أخول) أي متفرقين، و (هو يأتينا يوم يوم) أي كل يوم[٢].

ومنها المركبات المعربة الدالة على الترتيب أو التكرار نحو ادخلوا رجلًا رجلًا أي مترتبين، وأقبلوا صفاً صفاً أي مترتبين صفاً بعد صف، ونحو قولك (خذوا واحدة واحدة) أي ليأخذ كل واحد واحدة، ولو قال (خذوا واحدة) لاشتركوا كلهم في واحدة، ونحو (صلاة الليل ركعتان ركعتان) أي مكررة.

---

(١) انظر معاني القرآن ٣/٢١٣، البحر المحيط ٨/٣٩٣.

(٢) انظر الكتاب ١/٥٣، شرح شذور الذهب ١٠٥ـ ١٠٩.

ولو قال (صلاة الليل ركعتان) لم يصح المعنى لأن معنى ذلك أن مجموع صلاة الليل ركعتان.

١٠ـ وقد ذكرنا في الجمل ذات الدلالة المشتركة والمتضادة، والمحتملة لأكثر من معنى وغيرها مواطن قد تفيد توليداً في المعنى فلا نعيد القول فيها.



مساحة التعبير عن المعنى

في العربية مساحة واسعة للتعبير عن المعنى، فلا يعبر عن المعنى بعبارة واحدة ولا بطريقة واحدة، بل يعبر عنه بعبارات عدّة وبطرائق مختلفة، وهذه العبارات لا تؤدي معنى متماثلًا البتة بل إن كل عبارة تختلف عن معنى العبارة الأخرى شيئاً من الاختلاف قليلًا أو كثيراً وإن كانت كلها يجمع بينها إطار عام.

إن هناك أسباباً لسعة المساحة التعبيرية، منها:

١ـ الاشتقاق: فالاشتقاق يملأ مساحة واسعة من المعاني وذلك نحو علم، يعلم، اعلمْ، علّمَ، أعلمَ، استعلمَ، تعالمَ، تعلّمَ، عالم، معلوم، معلّم، معلِّم، مُعْلِم، مُعْلَم، متعالم، متعلّم، مستعلم... إلخ.

وهكذا يملأ الاشتقاق مساحة واسعة من معاني العلم.

ولا يقتصر هذا الأمر على الاشتقاق الصغير بل يشمل الاشتقاق الأكبر وهو ما اشترك في أكثر عدد من الحروف مع تناسب في المعنى، مثل نطق ونعق ونهق فهي مشتركة في معنى الصوت وإن اختلف الصوت والمصوّت، ونبر ونبز ونبع ونبغ ونبت فهي مشتركة في معنى الظهور.

ونحو خضم وقضم «فالخضم لأكل الرطْب كالبطيخ والقثاء... والقضم للصلب اليابس نحو قضمت الدابة شعيرها... فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب والقاف لصلابتها لليابس حذواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث»[1].

(١) الخصائص ٢/ ١٥٧ـ ١٥٨.

ومثله النضح والنضخ فـ «النضح للماء ونحوه، والنضخ أقوى من النضح... فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف والخاء لغلظها لما هو أقوى منه»[1].

ومن ذلك أيضاً سدّ وصدّ فكلاهما واحد في معنى المنع غير أن الصد أقوى من السد لأن السد يقال للباب وللثقب ونحوه وقد يقوم به الضعيف والطفل، وأما الصد فلا يقوم به إلا الشديد القوي، فصدّ الحيوان الراكض وصدّ الفارس وصدّ الجيش يحتاج إلى قوة كبيرة. جاء في (الخصائص): «ومن ذلك أيضاً سدّ وصدّ فالسد دون الصد لأن السد للباب يسدّ والمنظرة ونحوها. والصد جانب الجبل والوادي والشعب وهذا أقوى من السد الذي قد يكون لثقب الكوز ورأس القارورة ونحو ذلك. فجعلوا الصاد لقوتها للأقوى والسين لضعفها للأضعف.

ومن ذلك القَسْم والقَصْم. فالقصم أقوى فعلًا من القسم لأن القصم يكون معه الدق. وقد يقسم بين الشيئين فلا ينكأ أحدهما. فلذلك خصت بالأقوى الصاد وبالأضعف السين»[2].

فتقول قسم الماء بينهم وقسم بينهم لحم الجزور وقسم الجبن ولا يقال في نحو ذلك (قصم) لعدم شدته.

ونحو ذلك القَصْم والفَصْم، فالقصم - بالقاف - كسر الشيء حتى يبين. وأما الفصم - بالفاء - فهو أن ينصدع الشيء من غير أن يبين[3].

فخصت القاف بالأقوى والفاء بالأضعف وذلك لقوة القاف وصلابتها وضعف الفاء.

فالاشتقاق بأنواعه يملأ مساحة واسعة من المعنى.

٢ـ تنوع الأبنية وتعددها للمعنى الواحد: وتعدد الأبنية يملأ مساحة

(١) الخصائص ١٥٨/٢.
(٢) الخصائص ١٦١/٢.
(٣) انظر لسان العرب (قصم) ٣٨٦/١٥.

واسعة من المعاني وذلك كصيغ اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة والمصادر والجموع، وكذلك تعدد الأبنية للمعنى الواحد فهناك صيغ متعددة لاسم المفعول والمبالغة والصفة المشبهة وغيرها مثل مجروح وجريح ومصروع وصريع وصُرَعة، ونحو غفار وغفور وعليم وعلّام وعلّامة ونشِيط ونشيط وصدِ وصَدْيان وعجِل وعجلان وعَجول، وميتين وأموات وموتى وجاهلين وجُهَلاء وكريمين وكرام وكرماء، وكل ذلك له معنى خاص به، فـ (كريم) مثلا أبلغ من (كارم)، و (كُرام) أبلغ من (كريم)، و (كُرّام) أبلغ من (كُرام).

قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [هود: ٧٢] وقال: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥] فعدل من فعيل إلى فُعال لزيادة المبالغة. وقال: ﴿يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَٰذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾ [القمر: ٨] وقال: ﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴿٩﴾﴾ [المدثر: ٩] فقال مرة (فعِل) وقال مرة (فعيل). وقال ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] وقال: ﴿عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ﴾ [التحريم: ٦] فقال مرة (أفعلاء) ومرة (فِعال). وقال: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الزمر: ٣٠] وقال: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ [النحل: ٢١] وقال: ﴿وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٦] فقال (ميتون) وقال (أموات) وقال (موتى).

وكل من هذه الأبنية له معنى خاص به[1].

ولا شك أن هذه الأبنية تملأ مساحة واسعة من المعاني حرمت منها كثير من اللغات.

٣- تعدد الألفاظ للمعنى الواحد وهو ما يسمى بالمترادف كالأسد والليث والضيغم، والسيف والصارم والحسام.

وأياً كان الخلاف في مسألة الترادف فمما لا شك فيه أن هناك ألفاظاً متعددة للشيء الواحد ليست متطابقة في المعنى بل إن لكل منها معنى يختلف كثيراً أو قليلاً عن المعنى الآخر. ولأضرب مثلاً واحداً يوضح ذلك

---

(١) انظر كتابنا (معاني الأبنية في العربية).

وهو ألفاظ (الأسد) وهي الليث والضيغم والضرغام والصلهام والغضنفر والقسورة والهزبر والرئبال، فهذه كلها من أسماء الأسد ولكنها لا تتطابق في المعنى وإنما يكون لكل لفظة معنى خاص بها.

فالاسم (الأسد) والبقية أوصاف، وإليك إيضاح ذلك:

الليث: يأتي مصدراً بمعنى الشدة والقوة، ورجل مِلْيَث شديد العارضة، وقيل شديد قوي، ويأتي وصفاً بمعنى الشجاع، ومصدره (الليوثة)، يقال: هذا ليث بيّن الليوثة أي شجاع بيّن الشجاعة. والأليث الشجاع وجمعه لِيث كأبيض بيض، ويأتي منه اسم تفضيل فيقال: هو أليث أصحابه أي أشدهم وأجلدهم، وبه سمي الأسد ليثاً[1].

فهو على هذا وصف له أي شديد قوي.

الضيغم: صفة مشبهة من الضغم وهو العض الشديد، يقال: ضغمه أي عضه، والضيغم كالفيصل والصيقل وهو الذي يعض ومنه سمي الأسد ضيغماً بزيادة الياء[2].

الضرغام: هو الضاري الشديد، وهو وصف، يقال: أسد ضرغام، جاء في (لسان العرب): «والأسد الضرغام هو الضاري الشديد المقدام من الأسود»[3]. فإن كان الأسد عاجزاً أو ليس شديد الضراوة فليس بضرغام.

الصلهام: وصف من الصلابة والشدة يقال: «اصلهمّ الشيء صلب واشتد». والصلهام من صفات الأسد[4].

الغضنفر: الغضنفر هو الغليظ المتغضن، وأسد غضنفر غليظ الخَلْق متغضنه[5]. فإن لم يكن كذلك فليس بغضنفر.

---

(١) لسان العرب (ليث) ٣/ ٨ ـ ٩.
(٢) انظر لسان العرب (ضغم) ١٥/ ٢٥٠.
(٣) لسان العرب (الضرغام) ١٥/ ٢٥٠.
(٤) لسان العرب (صلهم) ١٥/ ٢٣٥.
(٥) لسان العرب (غضنفر) ٦/ ٣٢٩.

القَسْورة: من القَسْر وهو القَهر على الكره والغلبة، يقال قسره يقسره قسراً أي غلبه وقهره، والقسورة العزيز يقتسر غيره أي يقهره.

والقَسْورة الشجاع والأسد[1]، قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴿٥١﴾﴾ [المدثر: ٥١].

ومن هذا سمي الأسد.

الهزبر: هو الغليظ الضخم والشديد الصلب، ومن هذا المعنى سمي الأسد فإن لم يكن غليظاً ضخماً شديداً صلباً فليس بهزبر، والهزبر أيضاً القاطع يقال: هزبره أي قطعه[2].

فهو وصف على ما ترى.

الرئبال: الرأبلة أن يمشي متكفئاً في جانبه كأنه يتوجّى وفعل ذلك من دهاء وخبثه، وترأبلوا تلصّصوا أو غزوا على أرجلهم وحدهم بلا والٍ عليهم[3].

فالرأبلة صفة من صفات المشي ومنها سمي الأسد.

فأنت ترى أن هذه صفات للأسد وليست أسماء له.

ونحو ذلك ألفاظ كثيرة مما يسمى بالمترادف كأسماء السيف وكأفعال المقاربة نحو كاد وكرب وأوشك وأفعال الرجاء نحو عسى وحرى واخلولق، وأفعال الشروع نحو طفق وأنشأ وجعل وعلق وغيرها فتقول في المقاربة: كاد زيد يغرق وأوشك أن يغرق وكرب يغرق وهلهل يغرق.

وتقول للرجاء: عسى زيد أن يأتي وحرى أن يأتي واخلولق أن يأتي.

وتقول للشروع: أنشأ يكتب وطفق يكتب وعلق يكتب وجعل يكتب وأخذ يكتب ونحوها، ولكل تعبير من هذه التعبيرات معنى يختلف عن

---

(١) لسان العرب (قسر) ٤٠١/٦.

(٢) القاموس المحيط ١٦١/٢.

(٣) القاموس المحيط ٢٨٠/٣.

الآخر، وقد أوضحنا ذلك في كتابنا (معاني النحو)[1].

ونحو ذلك الأفعال الدالة على الاستمرار نحو ما زال يفعل وما برح يفعل وما فتىء يفعل وما انفك يفعل وظل يفعل وبقي يفعل وغيرها، وكل تعبير له معنى يختلف عن الآخر كما بينا في كتابنا (معاني النحو)[2].

ولا شك أن هذه الألفاظ تملأ مساحة واسعة من المعاني.

٤ـ تعدد الصور التعبيرية للمعنى الواحد: كثيراً ما تتعدد الصور التعبيرية للمعنى الواحد ويكون لكل صورة معنى يختلف عن معنى الصورة الأخرى مع اشتراكهما في المعنى العام فتكون للمعنى العام، مساحة واسعة تملؤه تعبيرات متعددة وذلك: كالأمر مثلاً فقد يؤدى هذا المعنى بصور مختلفة فيكون بفعل الأمر وباسم الفعل وبالمصدر المنصوب والمرفوع وبالفعل الخبري الدال على الأمر وذلكَ نحو: اصبرْ ولتصبرْ وصبراً وصبرٌ وصبارِ وتصبرُ على هذا الأمر. وكلها بمعنى (اصبر) غير أن لكل أمر معنى، فـ (صبراً) أقوى من (اصبر) للدلالة على الحدث المجرد غير المقرون بزمن ولا بفاعل معين.

و (صبرٌ) أقوى من صبراً للدلالة على الثبوت إضافة إلى ما مر.

و (صبارِ) أقوى من (اصبرْ) أيضاً لما فيه من المبالغة في الأمر ولأنه لا يسند إلى فاعل بارز فيكون بلفظ واحد للجميع. قال عبد القاهر: «أصل نزالِ انزلْ انزلْ انزلْ ثلاثاً أو أكثر»[3] وذكروا أن (فعالِ) أبلغ من المصدر والصفة، فحماد أبلغ من الحمد ولكاع أبلغ من لكعاء[4].

و (تصبر) بلفظ الخبر إذا أريد به الأمر يفيد التوكيد والإشعار بأن

---

(١) انظر معاني النحو ٢٨٩/١ وما بعدها.

(٢) انظر معاني النحو ٢٥٨/١ وما بعدها.

(٣) الرضي على الكافية ٧٦/٢.

(٤) الرضي على الكافية ٧٦/٢.

الفعل جدير بأن يتلقى بالمسارعة فكأنه امتثل فأنت تخبر عن موجود[1] كما سبق ذكره.

وكالتعجب: فالتعجب يكون بصور تعبيرية متعددة نحو ما أحسنه وأحسِنْ به وحسُنَ سعيد (بالتحويل إلى فعُل) وحسُنَ به ويا لحسن سعيد، وكفى بحسن سعيد، وغير ذلك من الصور التعبيرية المقيسة والمسموعة. وكل صورة لها معنى يختلف عن الصورة الأخرى. وقد ذكرنا معاني هذه الصور في كتابنا (معاني النحو)[2] فلا نعيد القول فيها.

وكالحصر نحو إنما أنت شاعر وما أنت إلا شاعر، شاعرٌ أنت، زيد هو الشاعر، زيد شاعر لا كاتب.

وكالتوكيد وله صور تعبيرية كثيرة جداً فتقول مثلًا في توكيد الفعل:

هو يمشي يمشي، وهو يمشي مشياً، ليمشي، ليمشينّ، هو يمشي ماشياً. وغير ذلك من صور التوكيد الكثيرة.

٥ـ تنوع الأدوات للتعبير عن المعنى الواحد: إن الأدوات التي تعبر عن المعنى الواحد متعددة في الغالب ولكل منها معنى يميزها عن الأخرى.

فللنفي أدوات عدة وللاستثناء والنداء والعرض والتحضيض وغيرها. فقد تنفى الأسماء بما وليس وإنْ ولا وغير، ولكل منها معنى واستعمال.

فـ (ليس) فعل و (غير) اسم، وما وإنْ ولا حروف، و (ما) آكد من (ليس)، و (إنْ) آكد من (ما)، فتقول: ليس محمد حاضراً وما محمد حاضراً وإنْ محمد حاضر ومحمد غير حاضر ولا محمد حاضر ولا سعيد.

وينفى الجنس تنصيصاً بـ (لا) العاملة عمل (إنّ)، وينفى الجنس احتمالًا بـ (لا) غير الناصبة للاسم فتقول: لا رجلَ حاضرٌ ولا رجلٌ حاضراً.

---

(١) انظر شرح شذور الذهب ٦٩، الكشاف ٢٢٤/١.

(٢) انظر معاني النحو ٦٥١/٤ وما بعدها.

والأفعال تنفى بما وإنْ ولن ولا ولم ولما، فـ (ما) لنفي المضارع في الحال فتقول: ما يذهب وما يكتب. وهي تنفي الماضي فتقول: ما كتب.

و (إنْ) تنفي الماضي والمضارع أيضاً قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٩] وقال: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢].

و (لا) تنفي المضارع والماضي فتقول (هو لا يذهب) قال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وتقول (لا ذهب ولا رجع) قال تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾ [القيامة: ٣١].

و (لن) تنفي المضارع نفياً مؤكداً وتخلصه للاستقبال تقول (لن أذهبَ إليه) قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].

و (لم) و (لما) تنفيان المضارع وتقلبان زمنه إلى المضيّ مع اختلاف بينهما في المعنى، تقول (لم يرجعْ) و (لما يرجعْ).

وللاستثناء أدوات عدة نحو إلا وغير وسوى وخلا وما خلا وعدا وما عدا وحاشا وليس ولا يكون ولها استعمالات ومعانٍ خاصة.

فـ (إلا) حرف، و (غير) و (سوى) اسمان، و (خلا) و (عدا) يترددان بين الفعلية والحرفية، و (حاشا) حرف جر في الغالب، والبقية أفعال.

وحروف النداء قد تكون للقريب والبعيد وهي متعددة منها: يا والهمزة وأيْ وأيا وهيا.

وأدوات العرض والتحضيض متعددة وبعضها أقوى من بعض وهي لو وألا (مخففة) و (ألّا) بتشديد اللام، وهلّا ولولا ولوما.

فلو وألا للعرض وهو الطلب بلين ورفق نحو: لو تنزل عندنا فتستريح، وألا تجلس.

والباقي للتحضيض وهو الطلب بحث وازعاج وهي ألا وألّا وهلّا ولولا ولوما نحو ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣]

و ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦] و ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٧﴾﴾ [الحجر: ٧].

وللاستفهام هل والهمزة ولكل منهما معنى واستعمال، فالهمزة تستعمل لما اذّعي أنه واقع بخلاف (هل) نحو قولك (أتضرب سالماً وهو أخوك؟) فأنت أثبت ضربه لسالم وأنكرت عليه ذلك، جاء في (الكتاب) أن «هل ليست بمنزلة ألف الاستفهام لأنك إذا قلت: هل تضرب زيداً؟ فلا يكون أن تدّعي أن الضرب واقع. وقد تقول: (أتضرب زيداً؟) فأنت تدّعي أن الضرب واقع، ومما يدلك على أن الألف ليست بمنزلتها أنك تقول:

أطـــــربـــــاً وأنـــــت قـــــنـــــسـريّ

فقد علمت أنه قد طرب ولكن قلت لتوبخه أو تقرره ولا تقول هذا بعد هل»[1].

وتستعمل أي الهمزة إذا هجس في النفس إثبات ما يستفهم عنه بخلاف هل فإنه لا ترجح عنده بنفي ولا إثبات «فإذا قلت (أعندك زيد؟) فقد هجس في نفسك أنه عندك فأردت أن تستثبت بخلاف هل»[2].

وقد ألمح سيبويه إلى أن الاستفهام بالهمزة إنما يكون لما توقع فيه الإثبات بخلاف (هل) فإنها ليست كذلك. قال سيبويه في (باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل) «فمن تلك الحروف (قد) لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره وهو جواب لقوله (أَفَعَل؟) كما كانت (ما فعل) جواباً لـ (هل فعل؟) إذا أخبرت أنه لم يقع.

ولمّا يفعل وقد فعل إنما هما لقوم ينتظرون شيئاً»[3].

فذكر أن (أَفَعَل؟) جوابه (قد فعل) و (قد) للتوقع والانتظار. ومعنى ذلك أن السائل كان يتوقع حصول الشيء فجاء الجواب بـ (قد) بخلاف هل.

---

(١) الكتاب ١/ ٤٨٥- ٤٨٦.

(٢) البرهان ٤/٤٣٣، ٣٤٨/٢.

(٣) الكتاب ١/ ٤٥٨- ٤٥٩.

فإذا قلت (أكتَب خالد في هذا الأمر؟) فإن السائل كان يتوقع أنه كتب أو هجس في نفسه ذلك، وجوابه إذا كان إيجاباً (نعم قد كتب)، وإذا قلت (هل كتب خالد في هذا الأمر؟) فإن السائل لم يكن يتوقع أنه كتب[1].

والاستعمال بينهما مختلف أيضاً[2].

وأدوات القسم مختلفة كذلك كالواو والباء والتاء واللام نحو والله وبالله وتالله ولله. وهناك ألفاظ قسم أخرى نحو يمين الله وأيمن الله ولعمرك وقعدك الله وعمرك الله وغيرها.

فالواو أكثرهن استعمالاً في القسم، وتختص هي والتاء من بين حروف القسم به أي بالقسم نحو والله وتالله.

ولا يذكر فعل القسم مع الواو ولا مع التاء فلا يقال: أقسم والله ولا أقسم تالله. والواو لا تختص بلفظ الله بل تدخل على كل مقسَم به نحو ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾ ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١﴾ أما التاء فتكاد تختص بلفظ الله، ولم ترد في القرآن مع غيره قال تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧] وفيها معنى التعجب والتفخيم[3].

وأما الباء فيجوز ذكر فعل القسم معها فيقال (أقسم بالله) قال تعالى: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾ [النور: ٥٣] وتدخل على الظاهر والمضمر نحو (أقسم بك يا رب)، وتختص بالجواب الطلبي والاستعطافي نحو (بالله افعلْ) و (بالله لا تفعل) فلا يقعان جواباً لغيرها من حروف القسم.

وأما اللام فهي مختصة في القسم بلفظ الله تعالى ولا تستعمل إلا إذا أريد معنى التعجب، قال سيبويه: «ولا يجيء إلا أن يكون فيه معنى التعجب»[4]، نحو لله لا يؤخر الأجل، وهي مختصة بالأمور العظام[5].

---

(١) معاني النحو ٤/ ٦٢١ـ ٦٢٢ وانظر التطور النحوي ١٠٩.

(٢) انظر المغني ٢/ ٣٤٩ـ ٣٥٣، الهمع ٢/ ٧٧ـ ٧٨، معاني النحو ٤/٦١٥ وما بعدها.

(٣) الكشاف ٢/٣٣١.

(٤) الكتاب ٢/١٤٤.

(٥) الرضي على الكافية ٢/٣٦٥، ٣٧٠، ابن يعيش ٢/٩٨.

والقسم يشمل مساحة واسعة في التعبير عن المعنى وفي الاستعمال[1].

إلى غير ذلك من الأدوات.

٦ـ تعدد الحروف الزائدة والمؤكدة: فالحروف الزائدة والمؤكدة متعددة وكل منها يفيد نوعاً من التوكيد أو زيادة فيه مما يزيد مساحة التعبير والمعنى وذلك نحو من والباء وما ولام الابتداء والموطئة للقسم وضمير الفصل ونون التوكيد وإنّ وغيرها. فـ (من) تفيد الاستغراق نحو (ما جاءني من رجل) قال تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، والباء تفيد توكيد النفي نحو ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] وقد تؤكد غيره قليلًا نحو (بحسبك درهم)، واللام لتوكيد الإثبات نحو ﴿لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧] ونحو ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [آل عمران: ١٥٨]، و (ما) تزاد كثيراً بعد أدوات الشرط وطائفة من حروف الجر وغيرها نحو ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٩] و ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ [فصلت: ٢٠] و ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله ذلك نحو ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٧٢]، و (إن) لتوكيد الجمل الاسمية نحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، والنون لتوكيد فعلي المضارع والأمر نحو ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

وتخفف (إنّ) والنون فيخف توكيدهما.

وقد يجتمع أكثر من حرف مؤكد فيزداد التوكيد قوة، وهكذا تتسع دائرة التوكيد استعمالا وقوة بحسب الحاجة فتقول:

(محمد يحضر) من دون توكيد، و (لَمحمدٌ يحضر) بالتوكيد بلام الابتداء، و (إن محمداً يحضر) بالتوكيد بإنّ وحدها، ثم (إن محمداً ليحضر) مؤكداً بإن واللام ثم (إن محمداً ليحضرنْ) مؤكداً بإن ولام القسم ونون

---

(١) انظر معاني النحو ٥٣٦/٤ وما بعدها.

التوكيد الخفيفة، و (إن محمداً ليحضرنّ) بإن ولام القسم ونون التوكيد الثقيلة. وتخفف (إنْ) فتقول (إنْ محمدٌ ليحضر).

وإذا أردنا أن نرتب هذه الجمل ترتيباً بحسب قوة التأكيد كانت على النحو الآتي: محمدٌ يحضر، لَمحمدٌ يحضر، إنْ محمدٌ ليحضر (بالتخفيف)، إنّ محمداً يحضر، إنّ محمداً ليحضر، إنّ محمداً ليحضرنْ (بتخفيف نون التوكيد)، إنّ محمداً ليحضرنّ (بنون التوكيد الثقيلة)، إنما محمداً ليحضرنّ (بزيادة (ما) بين إن واسمها وهذه غير الكافة).

هذا إذا لم نزد تأكيدات أخرى كالتوكيد اللفظي والمعنوي والضمير والمصدر المؤكد وغيرها نحو إن محمداً إنّ محمداً ليحضر، إنّ محمداً نفسه ليحضر، إنّ محمداً هو يحضر إن محمداً لهو يحضر، إن محمداً ليحضر هو، إن محمداً نفسه ليحضر هو حضوراً... وغير ذلك.

وكل جملة لها دلالة في التأكيد فيتسع التعبير اتساعاً كبيراً ويتسع معه المعنى إذ إن لكل تعبير معنى.

وأظنك الآن في غنى عن بيان مقدار مساحة التعبير عن المعنى في العربية ولا أظن أن لغة تجاريها في ذلك.

٧ـ الإعراب: وهو من الأسباب المهمة في سعة المساحة التعبيرية، وذلك نحو (محمداً مسافراً ظننت) و (محمدٌ مسافرٌ ظننت)، وبينهما اختلاف في المعنى من عدة نواح منها:

١ـ إن الجملة الأولى مبنية على الظن وإن الثانية مبنية على اليقين وقد أدركك الظن بعدما انتهى الكلام.

٢ـ إن الجملة الأولى تقال والمخاطب يعتقد أنك تظن أن خالداً قادم مثلًا فقد حصل الشك في الشخص والوصف فقدمتهما لإزالة الوهم.

٣ـ إن العبارة الأولى جملة واحدة وإن العبارة الثانية جملتان، الجملة الأولى ابتدائية وهي (محمد مسافر) والجملة الثانية مستأنفة وهي (ظننت).

٤- إن في الجملة الأولى تقديماً وتأخيراً بخلاف الجملة الثانية.

ونحو (صبراً جميلًا) و (صبرٌ جميل) فالأولى أمر بالصبر الجميل والثانية كذلك إلا أنها أمر بالصبر الدائم الثابت فهو أقوى من الأولى.

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ فقد حيّوه بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث وهو حيّاهم بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت.

ونحو (مررت بزيد الشجاعِ والشجاعَ والشجاعُ) بالاتباع والقطع ولكل من ذلك غرض[1].

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] بالاتباع والقطع.

وقوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] برفع الرسول ويصح النصب ولكل منهما غرض كما سبق أن أوضحنا.

ومنه قولهم (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) برفع (تشرب) ونصبه وجزمه ولكل منها معنى، ونحوه قوله: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] بنصب (أصدّق) وجزم (أكن) ولكل من ذلك غرض، وقد سبق أن أوضحناه فلا نعيد القول فيه.

فالإعراب يشمل مساحة واسعة في التعبير عن المعاني حرمت منه اللغات المبنية.

٨- التقديم والتأخير: فالتعبير الواحد يمكن أن نقوله بصور متعددة بتقديم بعض الكلمات على بعض، ويكون لكل صورة معنى فتتسع مساحة التعبير اتساعاً كبيراً وذلك نحو:

أعار محمود سالماً حقية	محمود حقيبةً سالماً أعار
أعار محمود حقيبة سالماً	محمود سالماً حقيبة أعار
أعار حقيبةً محمود سالماً	سالماً أعار محمود حقيبة

(١) انظر معاني النحو ١٨٧/٣.

أعار سالماً محمود حقيبة	سالماً حقيبة أعار محمود
أعار سالماً حقيبة محمود	سالماً حقيبة محمود أعار
أعار حقيبة سالماً محمود	سالماً محمود أعار حقيبة
محمود أعار سالماً حقيبة	حقيبةً أعار محمود سالماً
محمود حقيبة أعار سالماً	حقيبةً سالماً أعار محمود
محمود سالماً أعار حقيبة	حقيبة محمود أعار سالماً

فهذه ثماني عشرة صورة لجملة واحدة لكل صورة منها معنى خاص بها يميزها عن الصورة الأخرى. وقد ضربنا أمثلة كثيرة لاختلاف المعنى تبعاً لاختلاف التقديم والتأخير فلا نكرر القول فيه.

وهذه مساحة تعبيرية كبيرة يملؤها التقديم والتأخير.

٩ـ الذكر والحذف: وهما من أسباب سعة المساحة في التعبير، فقد يفيد الحذف المبالغة كما في نحو هو يمشي مشياً، وهو مشياً كما سبق إيضاحه.

وقد يدل الذكر على التوكيد فقولك (مررت بمحمد ومررت بخالد) آكد من (مررت بمحمد وبخالد) وهذا آكد من قولك (مررت بمحمد وخالد) كما سبق إيضاحه.

ونحو قوله تعالى: ﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾﴾ [النساء: ١٣٨] وقوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥].

فالأولى آكد لذكر الباء كما سبق إيضاحه في أغراض الحذف.

ونحوه قوله تعالى: ﴿أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٥٤].

وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٨٠].

وقوله: ﴿إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٨٤].

فالآية الأولى آكد من الأخريين لتكرار الباء في (برسوله) دون الأخريين.

والسياق يوضح ذلك. قال تعالى:

﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ۝٤٩ إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٞ تَسُؤْهُمْۖ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٞ يَقُولُواْ قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّواْ وَّهُمْ فَرِحُونَ ۝٥٠ قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَاۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٥١ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِۖ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ ٱللَّهُ بِعَذَابٖ مِّنْ عِندِهِۦٓ أَوْ بِأَيْدِينَاۖ فَتَرَبَّصُوٓاْ إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ ۝٥٢ قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهٗا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمٗا فَٰسِقِينَ ۝٥٣ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ ۝٥٤ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ۝٥٥ وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٞ يَفْرَقُونَ ۝٥٦ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلٗا لَّوَلَّوْاْ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ۝٥٧﴾ [التوبة: ٤٩ ـ ٥٧].

وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٧٩ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةٗ فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ۝٨٠﴾ [التوبة: ٧٩، ٨٠].

فأنت ترى أن سياق الآيات الأولى أشد في ذكر صفات المنافقين، فقد ذكر:

١ـ أنهم في الفتنة سقطوا.

٢ـ إن تصبك حسنة تسؤهم.

٣ـ إن تصبك مصيبة يقولوا قد أخذنا أمرنا من قبل ويتولّوا وهم فرحون.

٤ـ أنهم يتربصون بالمؤمنين القتل وهو إحدى الحسنيين.

٥ـ والمؤمنون يتربصون أن يقع عليهم العذاب من الله أو بأيديهم.

٦ـ أنهم لن تقبل منهم نفقاتهم ولو أنفقوا طوعاً لشدة كفرهم ونفاقهم.

٧ـ أنهم كفروا بالله وبرسوله.

٨ـ لا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى.

٩ـ ولا ينفقون إلا وهم كارهون.

١٠ـ يحلفون بالله أنهم لمنهم وما هم منهم.

إلى غير ذلك من الصفات.

في حين لم يذكر في الآيتين الأخريين إلا أنهم يسخرون من المتصدقين الذين لا يجدون إلا جهدهم.

فاقتضى السياق الأول التوكيد دون الثاني.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن السياق الأول فيه تفصيل بخلاف الثاني فاقتضى ذلك الزيادة في الذكر.

وكذلك سياق الآيات الأخرى. قال تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْخَـٰلِفِينَ ﴿٨٣﴾ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَـٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَـٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَـٰفِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [التوبة: ٨٣ ـ ٨٥].

فلم يذكر من صفاتهم إلا أنهم تخلفوا عن الخروج فلم يقتض مثل ذلك التأكيد. ويوضح ذلك أيضاً أنه قال في سياق الآيات الأول: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَـٰفِرُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [التوبة: ٥٥].

وقال في سياق الآيات الأخيرة:

﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَـٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ

أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [التوبة: ٨٥].

فقد أكد في الآية الأولى ما لم يؤكد في الآية الثانية:

١ـ فقد قال في الآية الأولى: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ﴾.

بتكرار (لا) مع الأولاد، وقال في الثانية ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ﴾ من دون تكرار، والتكرار توكيد.

٢ـ وقال في الآية الأولى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم ﴾ بزيادة اللام مع (يعذبهم)، وقال في الآية الأخرى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم ﴾ من غير زيادة، والزيادة في نحو هذا تفيد التوكيد.

٣ـ أنه قال في الآية الأولى ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾، وقال في الثانية ﴿فِى ٱلدُّنْيَا ﴾، فزاد كلمة (الحياة) زيادة في التوكيد، ولهذا الاختلاف أسباب أخرى[1].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن السياق في الآيات الأولى أطول مما في الأخيرة فاقتضى ذلك الزيادة من كل وجه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ﴾ [يوسف: ٨٥] فحذف (لا) من جواب القسم والأصل (لا تفتأ) ولم ترد في القرآن (لا) محذوفة من جواب القسم في غير هذا الموضع، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء: ٦٥] وقال: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ﴾ [النحل: ٣٨] وقال: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [المائدة: ١٠٦] وذلك أن الآية التي حذفت منها (لا) أقل توكيداً من الأخريات التي ذكرت فيها (لا) ذلك أن المقسم عليه فيها غير متحقق، فإن إخوة يوسف قالوا لأبيهم ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ﴾ أي ستظل تذكره إلى أن تفسد أو

---

(١) انظر التعبير القرآني ٢٣٦ـ ٢٣٧.

تهلك. والحَرَض هو المريض الفاسد العقل أو الهالك، وهو غير صحيح فإن ذلك لا يكون وهو لا يفعل ذلك حتى يفسد عقله أو يهلك. ثم إنهم غير متأكدين من هذا الأمر لأن هذا من علم الغيب، فهم قالوه من باب الظن، فلم يؤكدوا الجواب.

وقد يكون الحذف للتفخيم والتهويل كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠] وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] كما سبق إيضاح ذلك.

والذكر والحذف يشمل مساحة واسعة في التعبير عن المعنى.

١٠ـ وقد يجتمع أكثر من سبب من أسباب سعة المساحة التعبيرية، فقد يجتمع الإعراب والتوكيد والتقديم والتأخير والصيغة وغير ذلك فتتسع المساحة التعبيرية اتساعاً كبيراً، وذلك نحو:

حسبت خالداً صادقاً، خالداً صادقاً حسبت، خالداً حسبت صادقاً، صادقاً خالداً حسبت، صادقاً حسبت خالداً، حسبت صادقاً خالداً، حسبت لَخالدٌ صادق، خالدٌ صادق حسبتُ، خالدٌ حسبت صادقٌ، صادقٌ حسبت خالدٌ.

حسبت أن خالداً صادق، حسبته خالدٌ صادق، إنه خالدٌ صادق حسبت، حسبت إن خالداً لصادق، حسبت إنه لخالدٌ صادق، حسبت أنْ خالدٌ صادق، حسبت أنهُ خالد صادق.

أنا حسبت خالداً صادقاً، أنا حسبت أن خالداً صادق، أنا حسبت لَخالدٌ صادق، أنا حسبت إن خالداً لصادق... إلخ.

إني حسبت خالداً صادقاً، إني حسبت أن خالداً صادق، إني حسبت إن خالداً لصادق... إلخ.

إنه حسبت خالداً صادقاً، إنه حسبت أن خالداً صادق... إلخ.

إنْ حسبت خالداً لصادقاً... إلخ.

حسبت خالداً صدوقاً... إلخ.

إلى غير ذلك من التعبيرات الكثيرة.

وتقول في النفي مثلاً:

ما محمد ذاهباً، إنْ محمد ذاهباً، ليس محمد ذاهباً، ما محمد بذاهب، إنْ محمد بذاهب، ليس محمد بذاهب، إنّ محمداً ليس ذاهباً، إنّ محمداً ليس بذاهب، إنه محمد ليس ذاهباً، إنه محمد ليس بذاهب، محمد غير ذاهب، إن محمداً غير ذاهب، غير ذاهب محمد، إنه غير ذاهب محمد.

هذه أربع عشرة جملة تقابلها في الإنكليزية جملة واحدة:

Mohamed isn't going.

وهذه الجمل تؤدي معاني مختلفة فلا تتفق جملتان في معنى واحد.

وتقول في نفي النكرات مثلاً:

لا رجلَ قادم، لا رجلٌ قادماً، ما رجلٌ قادماً، ما من رجل قادماً، ما رجل بقادم، ما من رجل بقادم.

إنْ رجلٌ قادماً، إنْ رجل بقادم، إنْ من رجل قادماً، إنْ من رجل بقادم، ليس رجل قادماً، ليس رجل بقادم، ليس من رجل قادماً، ليس من رجل بقادم.

إنه لا رجلَ قادم، إنه لا رجلٌ قادماً، إنه ما رجل قادماً، إنه ما رجل بقادم، إنه ما من رجل قادماً، إنه ما من رجل بقادم.

وهذه التعبيرات العشرون تقابلها جملة واحدة في الإنكليزية هي:

No man is coming

وكل تعبير له معنى مغاير للتعبير الآخر وإن كان المعنى العام واحداً.

وتقول في الشرط مثلاً:

إن أطعته نجوت، إن تطعه نجوت، إن أطعته تنج، إن أطعته فقد نجوت، إن أطعته تنجو، إن أطعته فتنجو، إن تطعه فتنجو، أنت إن أطعته نجوت، إن أنت أطعته نجوت، لئن أطعته لقد نجوت، لئن أطعته لتنجونّ. إن أطعته لتنجونّ، إمّا تطيعنّه نجوت، إمّا أطعته نجوت.

وتقول نحو ذلك في (إذا) نحو: إذا أطعته نجوت، إذا ما أطعته نجوت...

وكل تعبير مغاير في المعنى للتعبير الآخر.

وهكذا تتسع المساحة التعبيرية اتساعاً واسعاً لا تكاد تجده في لغة أخرى.

والذي نريد أن نؤكده هنا أن التعدد في التعبير مرتبط بالمعنى، وأن كل تعبير له معنى يختلف عن الآخر فتكون مساحة واسعة للدلالة على المعنى، وإليك مثالاً من أفعال المقاربة والرجاء والشروع يوضح ذلك:

أفعال الرجاء: عسى وحرى واخلولق.

وأفعال المقاربة: كاد وكرب وأوشك وهلهل.

وأفعال الشروع: أخذ وجعل وطفق وعلق وأنشأ وغيرها.

وهذه الأفعال من حيث اقتران أخبارها بأنّ على النحو الآتي:

اخلولق وحرى - يلزم خبرهما الاقتران بأن.

عسى - الأكثر اقتران خبرها بأن.

أوشك - الكثير اقتران خبرها بأن.

كاد وكرب - الكثير تجرد خبرهما من أن ويقل اقترانه بها.

هلهل - لا يقترن خبرها بأن.

أفعال الشروع - يمتنع اقتران خبرها بأن.

إن هذه الأفعال تكوّن خطاً متدرجاً من الاستقبال إلى حصول الفعل فتشمل مساحة واسعة من المعاني ممتدة من المستقبل إلى الحال أو من الحال إلى المستقبل، وإيضاح ذلك:

إن الفعل (حرى) أبعد فعل من أفعال الرجاء في الاستقبال، وأقرب منه (اخلولق) فهو على وزن (افعوعل) الدال على المبالغة في الرجاء كاعشوشب واخشوشن، ولا يكون هذان الفعلان للحال ولا يقتربان منه،

ولذلك وجب اقتران خبرهما بأن ذلك لأن (أنْ) من حروف الاستقبال كما هو مقرر في علم النحو، فتقول:

حرى زيد أن يفعل ـ وهذا أبعد شيء في الرجاء، فإن أردت تقريبه قليلًا قلت:

اخلولق زيد أن يفعل ـ فإن أردت تقريبه أكثر قلت:

عسى زيد أن يفعل ـ فإن أردت تقريب الاستقبال أكثر قلت:

عسى زيد يفعل ـ بحذف (أن) فيكون الفعل أقرب مما قبله. فإن أردت تقريبه أكثر قلت:

أوشك زيد أن يفعل ـ ذلك لأن (أوشك) أقرب إلى الحال من (عسى) حتى عده بعض النحاة من أفعال المقاربة[1]، وهو في الحقيقة للإسراع المفضي إلى القرب وليس للمقاربة بخلاف كاد وكرب. فإن قربته من الحال أكثر قلت:

أوشك زيد يفعل ـ بحذف (أن)، فإذا اقترب من الوقوع أكثر قلت:

كاد أن يفعل ـ فإذا اقترب إلى الوقوع أكثر قلت:

كاد يفعل ـ فإذا اقترب إلى الوقوع بشدة وإسراع قلت:

كرب أن يفعل ـ فإن معنى (كرب) قرب ومعنى (كارب) قارب.

فإذا اقترب إلى الوقوع أكثر قلت:

كرب يفعل ـ فإذا اقترب الفعل من الحدوث واتصل بالشروع لكنه لم يقع بعد قلت:

هلهل يفعل ـ فإن هذا الفعل أقرب شيء إلى الوقوع وهو متصل بالشروع ولا يكون للاستقبال ولذا لا يقترن خبره بـ (أن) فإن وقع الفعل جئت بأفعال الشروع فتقول:

---

(١) التصريح ٢٠٦/١.

بدأ يفعل، وأخذ يفعل، فإن لازم الفعل قلت (طفق يفعل).

وأفعال الشروع متعددة ولكل فعل معنى خاص به[1].

وهكذا يتدرج التعبير عن الزمن تدرجاً دقيقاً بحيث يشمل كل الزمن في هذا الباب فلا يترك شيئاً منه، ويشمل كل مساحة المعنى.

فانظر أي اتساع في التعبير في الدلالة على المعنى ولا أظن أن لغة من لغات الدنيا تجاري العربية في سعة التعبير عن المعنى.

ولا نريد أن نطيل أكثر من ذلك.

توسيع مساحة المعنى:

قد يحصل توسيع في مساحة المعنى وذلك باستعمال تعبيرات لم توضع في أصل وضعها لمعنى خاص ولكنها قد تستثمر للاستفادة منها في التعبير عن معنى خاص. واستعمالات القرآن خير مثل على ذلك فهو يستثمر التعبيرات استثماراً عجيباً في توسيع مساحة المعنى.

فمن ذلك استعمال الذكر والحذف، فإن العرب قد تحذف من اللفظة تخفيفاً كحذف التاء من (استطاع) فتقول (اسطاع) وكحذف نون (يكن) فتقول (لم يك) وكحذف إحدى التاءين من الفعل المضارع فتقول (تَنَزّل) في (تتنزل)، وكحذف الياء والاجتزاء بالكسرة في نحو (كيدونِ) و (يسرِ) و (نبغِ) ونحوها. ولكن القرآن يذكر ويحذف لمعنى، فيجتزىء ويحذف من الفعل للدلالة على الاجتزاء من الحدث وذلك نحو قوله تعالى في السد الذي بناه ذو القرنين من زبر الحديد والنحاس المذاب ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا ﴿٩٧﴾﴾ [الكهف: ٩٧] فقال في الصعود عليه ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ بحذف التاء، وقال في إحداث نقب فيه ﴿وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا﴾ بذكرها. ذلك أن الصعود على هذا السد أيسر من إحداث نقب فيه فخفف من الفعل للعمل الخفيف فقال ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن

---

(١) انظر معاني النحو ٣٠٥/١ وما بعدها.

يظهروه ﴾ وذكر الفعل بأطول صيغة له للعمل الشاق الطويل فقال ﴿وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾.

ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا ﴾ [فصلت: ٣٠] وقوله في ليلة القدر: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴿٤﴾﴾ [القدر: ٤].

فقال في الآية الأولى ﴿تَتَنَزَّلُ ﴾ وقال في الثانية ﴿تَنَزَّلُ﴾ بحذف إحدى التاءين وذلك أنه لما كان التنزل في ليلة القدر إنما هو في ليلة واحدة في العام كله حذف التاء للدلالة على قصر هذا الوقت، ولما كانت الوفيات تحصل في كل يوم بل في كل لحظة على مدار السنة وإن الملائكة تتنزل على المتوفين من المؤمنين لتثبتهم وتبشرهم جاء بالفعل كاملاً غير محذوف منه، فناسب بين الفعل والزمن.

ومن ذلك قوله تعالى:

﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٠﴾﴾ [المنافقون: ١٠].

وقوله على لسان إبليس ﴿أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٦٢].

فقال في الآية الأولى ﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي﴾ بالياء وقال في آية الإسراء ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ ﴾ بحذف الياء والاجتزاء بالكسرة.

وذلك أنه لما كان طلب التأخير في الآية الأولى يريده المتكلم لنفسه ليعود بالنفع عليه ويدفع الضرر عنه بخلاف طلب إبليس فإنه لا يريده من أجل نفسه وإنما يريده ليضل ذرية آدم، ثم إن هذا الطلب لا يعود عليه بنفع ولا يدفع عنه ضرراً وليس له مصلحة فيه بخلاف الطلب الآخر أظهر نفسه في الطلب الأول دون الثاني. فلما كان طلب التأخير لمصلحة الطالب حقاً وأنه ابتغاه لنفسه على وجه الحقيقة أظهر ضميره، ولما كان طلب إبليس ليس من أجل نفسه ولا يعود عليه بالنفع حذف ضميره واجتزأ بالكسرة.

ثم إن كلام إبليس ليس طلباً في الحقيقة وإنما هو شرط دخل عليه القسم ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ فهو من باب الطلب الضمني وليس من باب الطلب الصريح.

وأما قوله ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ﴾ فهو طلب صريح، ففرق تبعاً لذلك بين التعبيرين، فصرح بالضمير وأظهر نفسه في الطلب الصريح، وحذف الضمير واجتزأ بالإشارة إليه في الطلب غير الصريح، وهو تناظر جميل، ففي الطلب الصريح صرح بالضمير، وفي الطلب غير الصريح لم يصرح بالضمير.

ومن ذلك توسيع مساحة المعنى في (الإبدال)، فالعرب قد تبدل الحرف إلى حرف آخر كإبدال السين صاداً أو زاياً، وكالإبدال في (تفعّل) في نحو (ازيّن) و (يضّرّع) و (يصّدّق). والقرآن يستعمل مثل هذا الإبدال في توسيع مساحة المعنى، وذلك أنه يستعمل هذا البناء فيما تقاصر حدثه وبولغ فيه وذلك أن الأصل أطول مقاطع من الفعل المبدل ف (يتضرّع) مثلا أطول من (يضّرّع) بمقطع واحد.

يَـ + تَـ + ضَرْ + رَ + ع[1]= ٥ مقاطع

يَضْـ + ضَرْ + رَ + ع = ٤ مقاطع

وإن الفعل المبدل فيه تضعيفان، تضعيف في فاء الفعل وتضعيف في العين، وإن الأصل فيه تضعيف واحد وهو تضعيف في العين، والتضعيف يفيد المبالغة والتكثير، فلما كان الأصل أطول مقاطع استعمل لما هو أطول في الزمن مشاكلة للبناء مع الزمن. ولما كان المبدل فيه تضعيفان استعمله للمبالغة والتكثير وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠] ولم يقل (فأتصدّق) ذلك أنه استعمل البناء القصير للأجل القصير فقد قال ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾، وأنه بالغ وضعّف في البناء للدلالة على أنه سيبالغ ويكثر من الصدقات في هذا الوقت القصير، فوسع مساحة المعنى بهذا الإبدال.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الأنعام: ٤٢].

وقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّآ أَخَذۡنَآ أَهۡلَهَا بِٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمۡ يَضَّرَّعُونَ ٩٤﴾ [الأعراف: ٩٤].

فقال في الآية الأولى: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَتَضَرَّعُونَ﴾ وقال في آية الأعراف ﴿لَعَلَّهُمۡ يَضَّرَّعُونَ﴾ وذلك أنه قال في الآية الأولى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٖ﴾ وقال في الآية الأخرى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِي قَرۡيَةٖ﴾، وإن (إلى) تفيد الانتهاء و (في) تفيد الظرفية، فقولنا (أرسلنا إليه) لا يقتضي المكث وإنما يقتضي التبليغ. فمن المحتمل أن ترسل إلى أحد رسولاً فيبلغه ويعود.

وأما (في) فتقتضي الدخول والمكث، فأنت تقول: أرسلت إليه رسالة ولا تقول: أرسلت فيه رسالة.

فـ (أرسل إليه) مراعى فيه جانب التبليغ.

و (أرسل فيهم) مراعى فيه الدخول فيهم مع التبليغ.

وأما (يتضرعون) و (يضّرّعون) فإن بناء (يتضرعون) اللغوي أطول من (يضّرّعون) كما بينا، وإن (يضّرّعون) فيها تشديدان أحدهما في الضاد والآخر في الراء وفي (يتضرّعون) تشديد واحد في الراء.

والتشديد يقتضي التكثير والمبالغة كما ذكرنا.

فجاء بـ (يتضرعون) مع قوله (إلى أمم) لأن عددهم كثير وأنهم أكثر من القرية فزاد في البناء لما زادت الأمم.

وجاء بـ (يضّرّعون) لأنها أقل من ناحية، ومن ناحية أخرى إن فيه مبالغة في التضرع لأن بقاء الرسول بينهم يقتضي زيادة التضرع والله أعلم.

ومن طريف الإبدال واستعماله لتوسيع مساحة المعنى قوله تعالى في طالوت ﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

وقوله في قوم عاد: ﴿وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗۖ﴾ [الأعراف: ٤٩].

فقال في آية البقرة ﴿بَسۡطَةٗ﴾ بالسين وقال في آية الأعراف ﴿بَصۜۡطَةٗۖ﴾ بالصاد ذلك أنه في آية البقرة كانت البسطة في شخص واحد وفي آية الأعراف كانت البسطة في قوم، فأبدل السين صاداً لأن الصاد أقوى

وأظهر كما سبق أن ذكرنا. فجعل السين الذي هو أضعف لشخص واحد، وجعل الصاد الذي هو أقوى وأظهر لقوم. وهو استعمال فني بديع في توسيع مساحة المعنى، ونحو ذلك كثير.

ومن ذلك توسيع مساحة المعنى في (الإدغام والفك)، فقد يدغم الكلمة لمعنى ويفكها لمعنى آخر، والإدغام والفك لغتان، فإن الإدغام لغة تميم والفك لغة الحجاز فيستثمر كل لغة في معنى وذلك نحو قوله ﴿وَمَن يُشَآقِّ﴾ بالإدغام وقوله ﴿وَمَن يُشَاقِقِ﴾ بالفك، فيستعمل الفك حيث ورد ذكر الرسول، وحيث لم يرد ذكر الرسول بل ورد ذكر الله وحده أدغم وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ١٣] وقوله: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ﴾ [النساء: ١١٥] وقال: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٤] ولعله وحّد الحرفين في حرف واحد لأنه ذكر الله وحده وفكّهما وأظهرهما لأنه ذكر الله والرسول فكانا اثنين[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤].

فقال في آية البقرة ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ﴾ بالفك وقال في آية المائدة ﴿مَن يَرْتَدَّ﴾ بالإدغام. ومن المعلوم أن الفك أثقل من الإدغام، جاء في (شرح الرضي على الشافية): «اعلم أنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه»[2] فجاء بالفعل الثقيل وهو (يرتدد) في الظرف الثقيل وهو الحرب والفتنة، قال تعالى: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ

---

(١) التعبير القرآني ١٩.

(٢) الرضي على الشافية ٢٣٩/٣.

اسْتَطَٰعُواْ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ﴾ فهذه الردة بعد الفتنة والقتال، فجاء باللفظ الثقيل للموقف الثقيل، ثم إن لفظ (يرتدد) يوحي بلفظ الهزيمة والنكوص والرجوع إلى الوراء لأن فك الإدغام معناه الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه كما قرره علماء اللغة فهو أشبه شيء بالتراجع في الحرب، والمرتد عن دينه بسبب الحرب والفتنة منهزم ناكص إلى الوراء فناسب بين اللفظ والمقام. في حين أن الموقف في المائدة ليس كذلك فهو في موقف العافية والاختيار. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾.

فالموقف هنا غير الموقف الأول، فجاء باللفظ الخفيف للظرف الخفيف فناسب بين اللفظ والمقام.

ومن ذلك توسيع مساحة المعنى في استعمال الصيغ، فالقرآن الكريم قد يختص بعض الصيغ بمعانٍ خاصة كاستعمال الأعين والعيون واستعمال الصوم والصيام والقعود والقاعدين والريح والرياح وغيرها. فلا يستعمل (العيون) إلا لعيون الماء نحو قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَٰهُم مِّن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٥٧﴾﴾ [الشعراء: ٥٧] ولم يستعمل للباصرة إلا لفظ (الأعين) ﴿وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٧٩]. ويستعمل (الصوم) للصمت قال تعالى: ﴿إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾ [مريم: ٢٦]، وللعبادة المعروفة يستعمل الصيام قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٣].

ويستعمل الرياح في الخير ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ ﴾ [الروم: ٤٦] ويستعمل (الريح) في الشر والعقوبات قال تعالى: ﴿وَفِى عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ﴿٤١﴾﴾ [الذاريات: ٤١].

فلا يستعمل بناءين مختلفين بمعنى واحد وذلك توسيع لرقعة المعنى واستثمار لطيف للصيغ والألفاظ.

ولا نريد أن نطيل الكلام في ذلك فإن المقام لا يسمح بأكثر مما ذكرت.

رفع الاحتمال عن المعنى

في العربية تعبيرات تحتمل أكثر من معنى كما سبق أن ذكرنا، فإذا أردنا رفع الاحتمال عن المعنى والنص على معنى واحد فهناك أدوات وطرائق لرفع الاحتمال، منها على سبيل المثال:

١ـ قد: قد يشترك التعبير بين الخبر والإنشاء وإن (قد) قد تزيل هذا الاشتراك في قسم من التعبيرات فتجعله خبراً لا يحتمل الإنشاء وذلك نحو قولنا (جزاك الله خيراً) فهذا يحتمل الدعاء ويحتمل الإخبار بأن الله جزاه خيراً عن فعل خير فعله كما تقول (لقد فعلت خيراً فجزاك الله خيراً كما ترى). فإذا أدخلت (قد) على الجملة فقلت (قد جزاك الله خيراً) كانت خبراً لادعاء، ونحوه قولك (رحمه الله) و (عافاه الله) فهذا يحتمل الدعاء والخبر فإذا أدخلت عليه (قد) فقلت (قد رحمه الله) و (قد عافاه الله) كنت مخبراً لا داعياً[١].

٢ـ السين وسوف: يشترك الفعل المضارع في الدلالة على الحال والاستقبال فإذا أدخلت عليه السين وسوف تعين للاستقبال نحو سأفعل وسوف أفعل.

وقد يشترك بين الخبر والدعاء فإذا أدخلت عليه السين أو سوف كنت مخبراً لا داعياً كما ذكرنا في (قد) وذلك نحو قولك (يجزيك الله خيراً) و (يرحمه الله). فإذا قلت: سيجزيك الله خيراً وسيرحمه الله، كنت مخبراً

(١) انظر المقتضب ٩/٣، الأصول ٢٩٠/١.

ولست داعياً[1].

٣ـ إنّ: إذا دخلت (إنّ) على الدعاء حولته خبراً لأن النواسخ لا تدخل على الجمل الدعائية وذلك نحو: سلام عليكم وويل له، فإذا قلت (إنّ السلام عليكم) و (إنّ الويل له) كنت مخبراً لا داعياً.

٤ـ الباء: وأعني بها الباء الزائدة لتوكيد النفي والباء الزائدة للتعجب، فقد يحتمل الكلام أكثر من دلالة، وإن الباء قد تزيل هذا الاحتمال وذلك نحو قولك (ما أخوك الذي حضر مقصراً) فهذا يحتمل أن خبر (ما) (الذي) وتكون (مقصراً) حالاً، ويحتمل أن تكون (مقصراً) هي الخبر فتكون (الذي) صفة. فإن قلت (ما أخوك بالذي حضر مقصراً) تعين أن (الذي) هو الخبر، وإن قلت (ما أخوك الذي حضر بمقصر) تعين أن يكون (مقصراً) هو الخبر.

وكذلك الباء الزائدة للتعجب نحو (غزر علم محمد) فهذا يحتمل الإخبار ويحتمل التعجب. فإن قلت (غزر بعلم محمد) تعين الكلام للتعجب، ونحوه قولك (جاد شعرك) و (جاد بشعرك).

٥ـ لام الابتداء: إذا دخلت هذه اللام على الفعل المضارع عينته للحال عند الأكثرين. فكما أن (سوف) تخلصه للاستقبال فاللام عندهم تخلصه للحال نحو (إنه ليدرس) و (إنه ليسعى على أبويه).

والراجح عندي أنها للتوكيد فقط ولا تخلص المضارع للحال بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤][2].

وهي تزيل الاشتراك بين ضميري الفصل والتوكيد في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝١٦٥﴾ [الصافات: ١٦٥] وقوله: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧] ولولاها لاشترك ضميرا الفصل والتوكيد، ذلك لأن اللام لا تدخل على التوكيد[3].

---

(١) انظر المقتضب ٣/٩، الأصول ١/٢٩٠.
(٢) انظر المغني ١/٢٢٨، معاني النحو ١/٣٤٤.
(٣) انظر المغني ٢/٤٩٧.

٦ـ من: وهي تزيل الاشتراك في إرادة الوحدة وإرادة الجنس في نحو قولنا (ما حضر اليوم رجل) و (ما رجل حاضراً) فهذا يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، فإذا جئت بـ (من) وقلت (ما حضر اليوم من رجل) و (ما من رجل حاضراً) أزلت الاشتراك بينهما ونصصت على إرادة نفي الجنس.

وهي ترفع الاشتراك بين الحال والتميز فيما احتمل ذلك من نحو قولنا (كفى به شاعراً) و (ما أحسنه كاتباً) فإن كلا من (شاعراً) و (كاتباً) تحتمل الحال والتمييز فإن جئت بـ (من) فقلت (كفى به من شاعر) و (ما أحسنه من كاتب) أزالت الاشتراك بينهما وتعين التميز.

٧ـ لا: وهي ترفع الاحتمال في قسم من التعبيرات وذلك نحو قولك (ما جاءني محمد وخالد) فهذا يحتمل أنه لم يأتك أي واحد منهما ويحتمل أنه أتاك أحدهما، فإذا قلت (ما جاءني محمد ولا خالد) فقد نفيت المجيء منهما على سبيل الانفراد والاجتماع، أي لم يأتك واحد منها على انفراد ولا مع صاحبه[1].

٨ـ فاء الجواب: وهي تعين إرادة معنى الشرط فيما احتمل فيه الشرط وغيره وذلك نحو قولك (الشخص الذي يسبق له جائزة) و (الشخص الذي يسبق فله جائزة)، فإن الجملة الأولى تحتمل أن يراد بـ (الذي) معنى الشرط على معنى أن الجائزة مترتبة على السبق، ويحتمل أن لا يراد ذلك وإنما هو إخبار عن (الذي يسبق) بأن له جائزة وهو قد استحقها بسبب آخر غير السبق.

فإن أدخلت الفاء فقلت (الشخص الذي يسبق فله جائزة) تعين تضمن الموصول معنى الشرط وصارت الجائزة مترتبة على السبق.

وقد تعيّن الجواب فيما احتمل أكثر من جواب وذلك نحو قولك (الذي يؤمن بالله وبرسله وبالآخرة هو مؤمن مهتدٍ له الجنة) فإذا قلت (الذي يؤمن بالله وبرسله وبالآخرة فهو مؤمن مهتد له الجنة) تعين الجواب وهو جملة (فهو مؤمن... إلخ).

---

(١) انظر المقتضب ٢/ ١٣٤ـ ١٣٥.

وإذا قلت (الذي يؤمن بالله وبرسله وبالآخرة هو مؤمن فمهتدٍ له الجنة) كان الجواب قولك (فمهتدٍ له الجنة) وكانت جملة (وبالآخرة هو مؤمن) معطوفة على ما قبلها.

وكذلك في جواب الشرط فقد يحتمل أن يكون الجواب أكثر من موضع فتعينه الفاء وذلك نحو قولك (إن أكرمت كريماً أعاده عليك بخير مما فعلت) «فالجواب هنا (أعاده) ولكن إذا قلت (إن أكرمت فكريماً أعاده عليك بخير مما فعلت) كان المعنى (إن أكرمت فقد أكرمت كريماً) وجملة (أعاده عليك) صفة.

ولو قلت (إن أكرمت كريماً أعاده عليك بخير فمما فعلت) كان المعنى: إذا أكرمت كريماً هذه صفته فهذا من فعلك.

وانظر إلى هذه الجملة كيف يتغير المعنى بتغير موضع الفاء:

إذا رأيت إبراهيم حاد عني.

إذا رأيت إبراهيم حاد فعني.

إذا رأيت فإبراهيم حاد عني»[1].

٩ـ ضمير الفصل: وهو يزيل الاشتراك بين الخبر والصفة، ومن ذلك على سبيل المثال قولك (هذا الفوز العظيم) فهذا يحتمل أن يكون (الفوز) خبراً و (العظيم) صفة ويحتمل أن يكون (الفوز) بدلًا و (العظيم) خبراً. فإن جئت بضمير الفصل تعين الخبر ورفع الاحتمال، فإذا قلت (هذا هو الفوز العظيم) كان (الفوز) هو الخبر. وإن قلت (هذا الفوز هو العظيم) تعين أن يكون (العظيم) هو الخبر.

ونحوه أن تقول (هذا الرجل الذي عاتبتني فيه) فهذا يحتمل أن يكون (الرجل) خبراً و (الذي) صفته. ويحتمل أن يكون (الذي) هو الخبر.

فإن جئت بضمير الفصل تعين الخبر، فإذا قلت (هذا هو الرجل الذي

---

(١) معاني النحو ٤/ ٤٨٤ـ ٤٨٥.

عاتبتني فيه) كان (الرجل) هو الخبر. وإن قلت (هذا الرجل هو الذي عاتبتني فيه) كان (الذي) هو الخبر.

١٠ـ الذكر: قد يكون الذكر رافعاً للاحتمال وذلك إذا كان المحذوف يحتمل أكثر من معنى أو إذا تردد المعنى بين وجود محذوف أو لا، وذلك نحو ذكر ضمير العائد في نحو قوله ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، فهذا يحتمل أن تكون (ما) مصدرية ويحتمل أن تكون اسماً موصولاً فإن ذكرت العائد فقلت (فاصدع بما تؤمر به أزال الاحتمال وتعين أنها اسم موصول.

ونحو ذكر حرف الجر فيما احتمل أكثر من حرف كقوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢]، فهذا يحتمل أن يكون المحذوف اللام أو الباء، فإن ذكرت واحداً منهما فقلت (وأمرت بأن أكون من المسلمين) أو لأن أكون من المسلمين زال الاشتراك ورفع الاحتمال.

وكذكر الموصوف فيما احتمل أكثر من معنى وذلك نحو قولك (بكى كثيراً) فهذا يحتمل أن يكون المعنى بكى بكاء كثيراً، ويحتمل أنه بكى زمناً كثيراً، فإن ذكر الموصوف زال الاشتراك ورفع الاحتمال.

ونحو ذاك كثير.

١١ـ الحذف: وقد يكون الحذف هو الذي يرفع الاحتمال وذلك نحو قولك (ما جاء أخوك راكباً) فهذا يحتمل أن أخاك لم يأت راكباً ولا غير راكب كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] أي لا يسألونهم ملحفين ولا غير ملحفين، ويحتمل أنه جاء غير راكب، فإن أردت المعنى الأول حذفت القيد فقلت (ما جاء أخوك).

١٢ـ تغيير الحالة الإعرابية: وهو من وسائل رفع الاحتمال أيضاً وذلك نحو قولك (أنا مكرم محمدٍ) بالإضافة، فهذا يحتمل المضي والحال والاستقبال، فإن أردت الاستقبال تنصيصاً ورفع الاشتراك غيّرت الحالة الإعرابية فقلت (أنا مكرمٌ محمداً) بنصب (محمد) فهذا نص على الحال والاستقبال.

ونحوه قولك (كلُّ رجل أكرمته عندك) برفع (كل) فهذا يحتمل معنيين:

الأول: إن كل رجل أكرمته هو عندك، فتكون جملة (أكرمته) صفة و (عندك) هو الخبر، والمعنى الثاني أنك أكرمت كل رجل عنده فتكون جملة (أكرمته) هي الخبر.

فإن أردت المعنى الثاني تنصيصا ورفع الاشتراك في المعنى الأول قلت (كلَّ رجل أكرمته عندك) بنصب (كل) فيكون المعنى: أكرمت كل رجل عندك.

إلى غير ذلك من وسائل رفع الاحتمال.



الخيارات التعبيرية

كثيراً ما يجوز النحاة في العبارة أكثر من وجه فيقولون مثلاً بجواز التقديم والتأخير أو الذكر والحذف أو الإعمال والإلغاء أو بجواز أكثر من وجه إعرابي وغير ذلك من أحوال الجملة. وقد يرجحون وجهاً على وجه فيقولون مثلاً أن الإعمال ههنا أرجح من الإلغاء أو أن النصب أرجح من الرفع أو أن التقديم أولى وما إلى ذلك.

والحق أنه ليس وجه أرجح من وجه ولا مساوياً له ذلك لأن معنى كل تعبير مختلف عن الآخر. فإذا أردت معنى ما كان عليك أن تأتي بالوجه الذي يؤديه. فليس الإعمال في قولنا (محمداً ظننت مسافراً) أرجح من الإلغاء، ولا الإلغاء في نحو (محمدٌ مسافرٌ ظننت) أرجح من الإعمال كما يرى النحاة لأن معنى العبارتين مختلف.

وليس الرفع في قولك (كيف أنت ومحمدٌ؟) أرجح من النصب، ولا النصب في (زيداً اضربه) أرجح من الرفع.

ولا يذهبنّ بك الظن إلى أنك يمكن أن تختار أي وجه يجوزه لك النحاة لتؤدي المعنى نفسه، بل إن اختيار وجه ما يعني اختيار معنى معين، فإنك إذا قرأت في كتب النحو أنه يجوز كسر وفتح همزة (إن) في هذا الموضع فلا يعني ذلك أنهما بمعنى واحد بل إذا اخترت فتح الهمزة فقد اخترت معنى معيناً، وإذا اخترت كسرها فمعنى ذلك أنك اخترت معنى آخر.

وهكذا شأن مسائل الجواز الأخرى.

ويستثنى من ذلك ما كان لغة، فإنه يمكن أن يؤدى معنى ما في لغة ما بتعبير يختلف عن اللغة الأخرى كالاختلاف بين لغتي الحجاز وتميم أو غيرهما من اللغات كما هو مدون في كتب النحو واللغة.

وعلى هذا يمكن أن ترجح لغة على أخرى فترجح الفصحى من اللغات، كما أن ثمة تعبيرات حسنة وتعبيرات ضعيفة لمخالفتها للقياس أو لقلتها كما سبق أن ذكرنا فترجح الأقوى والأحسن، فقولك (جئت ومحمدٌ) تعبير ضعيف والأفصح أن تفصل بين ضمير الرفع المتصل والمعطوف بفاصل ما نحو (جئت أنا ومحمد) أو (جئت اليوم ومحمد)، وقولك (إن أحداً لا يقول ذاك) ضعيف خبيث كما يقول سيبويه[1] وذلك لأنك أوقعت (أحداً) في الإثبات.

إن لك في نحو هذا أن ترجح تعبيراً على تعبير وتختار الأفصح، أما ما كان اختياره مرتبطاً بالمعنى فلا يصح الترجيح فيه اعتباطاً.

كان على النحاة أن يوضحوا - وهم يذكرون مواطن الجواز - معنى كل تعبير فيقولوا: هذا التعبير معناه كذا، وهذا معناه كذا، فإن أردت المعنى الفلاني قلت العبارة على هذا النحو، وإن أردت المعنى الآخر قلتها على هذا النحو ولا سبيل غير هذا السبيل فيما أحسب.

وإليك أمثلة توضح ذلك:

١- الإعمال والإلغاء في أفعال القلوب: يرجح النحاة الإعمال على الإلغاء إذا توسط فعل القلب بين المفعولين نحو قولك (محمداً ظننت قادماً)، ويرجحون الإلغاء إذا تأخر نحو قولك (محمدٌ قادم ظننت) وكلا الوجهين جائز.

والحق أن لا وجه أرجح من وجه بل إن لكل تعبير معنى، فإن العبارة (محمداً ظننت قادماً) تقال إذا كان المخاطب يعتقد أنك تظن أن القادم إبراهيم مثلًا لا محمد، فقدمت له محمداً لإزالة الوهم، فكأن هذه العبارة جواب عن سؤال: من ظننت قادماً؟

---

(١) الكتاب ٣٦٣/١.

وأما قولك (محمداً قادماً ظننت) فيقال إذا كان المخاطب يعتقد أنك تظن أن إبراهيم مسافر مثلًا، فهنا حصل الوهم من جهتين: من جهة الشخص وجهة الحدث فقدمتهما لإزالة الوهم.

فالنصب يفيد أن الكلام مبني على الظن.

وأما الرفع فيفيد أن الكلام مبني على اليقين ثم اعترضك الشك وأنت تتكلم فقلت (محمدٌ ظننت قادم) أو أدركك بعدما أنهيت الكلام فقلت (محمدٌ قادم ظننت)[1].

جاء في (الهمع): «فإن بدأت لتخبر بالشك أعملت على كل حال، وإن بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك رفعت بكل حال»[2].

٢ـ كسر همزة (إن) وفتحها: يجوز النحاة كسر همزة (إن) وفتحها في مواطن منها أن تقع بعد (إذا) الفجائية نحو (خرجت وإذا أن محمداً قادم) أو تقع بعد فعل القسم وليس في جوابه اللام نحو (حلفت أنه مسافر) وغيرهما من المواطن.

ومعنى الكسر غير معنى الفتح، فالفتح على إرادة معنى المصدر والكسر على إرادة معنى الجملة. فإن أردت معنى المصدر فتحت الهمزة وإلا كسرت. ومعنى العبارة الأولى بالفتح: خرجت فإذا قدوم محمد، ومعناها بالكسر: خرجت وإذا محمد قادم. ومعنى العبارة الثانية بالفتح: حلفت على سفره، ومعناها بالكسر: حلفت هو مسافر. جاء في (الأصول): «والمواضع التي تقع فيها (أنّ) المفتوحة لا تقع فيها (إن) المكسورة فمتى وجدتهما يقعان في موقع واحد فاعلم أن المعنى والتأويل مختلف»[3].

وجاء في (الكتاب): «وتقول (أما في الدار فإنك قائم) لا يجوز فيه إلا (إنّ) تجعل الكلام قصة وحديثاً ولم ترد أن تخبر أن في الدار حديثه.

---

(١) انظر (معاني النحو) ٤٥١/٢ وما بعدها.

(٢) الهمع ١٥٣/١ وانظر حاشية يس على التصريح ٢٥٣/١.

(٣) الأصول ٣٢٣/١.

ولكنك أردت أن تقول: أما في الدار فأنت قائم. فمن ثم لم تقل (أنّ) وإن أردت أن تقول: أما في الدار فحديثك وخبرك قلت: أما في الدار فأنك منطلق أي هذه القصة»[1].

وعلى هذا يكون الاختيار بحسب المعنى.

٣ـ نزع الخافض وعدمه في نحو (أشهد أنك كنت مسافراً) و (تواثقنا أن ينصر بعضنا بعضاً).

ولا شك أن لك أن تذكر حرف الجر وهو الأصل ولكن نزع الخافض يكون في اختيار الكلام لأحد سببين:

١ـ التوسع في المعنى وذلك إذا صح تقدير أكثر من حرف فيتسع المعنى بقدر ما يصح تقديره من الحروف، ففي الجملة الأولى يصح أن تقدر الباء و (على) أي أشهد بأنك كنت مسافراً أو على أنك كنت مسافراً.

وفي الجملة الثانية يصح أن تقدر الباء واللام وعلى فيكون المعنى: تواثقنا بأن ينصر بعضنا بعضاً أو على أن ينصر بعضنا بعضاً أو لينصر بعضنا بعضاً.

٢ـ التوكيد وعدمه وذلك إذا لم يصح تقدير أكثر من حرف فإن ما ذكر فيه الحرف آكد مما لم يذكر نحو (أقسم أنه مسافر) أي على أنه مسافر، فإن ذكرت (على) كان الكلام آكد.

وهذا الذي ذكرناه في نزع الخافض لا يختص به هذا الموطن وإنما يشمل كثيراً من مواطن الذكر والحذف كما سبق أن ذكرنا.

٤ـ الذكر والحذف جوازاً في عامل المفعول المطلق في نحو (أنت سعياً) و (أنت تسعى سعياً) فإن هذا الحذف جائز عند النحاة[2] غير أن معنى الذكر والحذف مختلف فإن قولك (أنت سعياً) بالحذف يعني أنك تسعى سعياً متصلاً بعضه ببعض[3].

---

(١) الكتاب ١/٤٧٠.
(٢) انظر ابن عقيل ١/١٩٢.
(٣) انظر الكتاب ١/ ١٦٨ـ ١٦٩.

وأما الذكر فلا يفيد إلا التوكيذ ولا يفيد أن السعي متصل بعضه ببعض بل يقال وإن كان سعى مرة واحدة.

فإن أردت اتصال الحدث واستمراره حذفت وإلا ذكرت.

٥- الرفع والنصب في المصدر التشبيهي في نحو (له بكاء بكاء الثكلى) فإنه يجوز في المصدر التشبيهي الرفع والنصب فلك أن تقوله بالنصب، ورجح بعضهم النصب وقال بعضهم الرفع والنصب متكافئان[1].

والحق أنه لا تكافؤ ولا ترجيح فإن لكل تعبير معنى، ذلك أن معناه بالنصب أنك مررت به وهو يبكي وأما الرفع فمعناه أن بكاءه بكاء الثكلى وذلك أمر قد عرفته منه وإن لم تمر به الآن، والمعنى أنه إذا بكى فبكاؤه بكاء الثكلى، فأنت تخبر عن أمر قد استقر فيه وعرفته له[2].

فإذا أردت أياً من المعنيين قلت التعبير الذي يؤديه.

٦- جواز الرفع والنصب في المفعول معه في نحو (كيف أنت وزيداً) و (كيف أنت وزيدٌ). والرفع عند النحاة أرجح لأن العطف يمكن بلا ضعف.

قال ابن مالك:

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق

والحق أنه لا وجه أولى من وجه لأن المعنى مختلف، ذلك أن معنى العطف أن السؤال عنه وعن زيد أي كيف أنت وكيف زيد؟

ومعنى النصب السؤال عن العلاقة بينهما، فإن أردت السؤال عن العلاقة بينهما نصبت لا غير، وإن أردت السؤال عن كل واحد منهما عطفت لا غير.

---

(١) انظر التصريح ١/٣٣٤.

(٢) انظر الكتاب ١/ ١٨١- ١٨٢.

وكذلك شأن التقسيمات التي يذكرها النحاة في المفعول معه والترجيح بينها فإنه لا وجه أرجح من وجه وإنما يكون ذلك بحسب القصد والمعنى[1].

٦ـ ذكر (أنْ) وحذفها في أخبار أفعال الرجاء والمقاربة وذلك نحو (عسى زيد أن يحضر) و (عسى يحضر) و (كاد يحضر) و (كاد أن يحضر). وذكر (أن) وحذفها في نحو هذا جائز غير أن معنى الذكر يختلف عن الحذف كما سبق أن ذكرنا.

فإذا أردت التنصيص على الاستقبال جئت بـ (أن) لأن (أن) حرف استقبال وإن لم ترد ذلك حذفت فتكون قد قربت الحدث من الحال إلى غير ذلك من مواطن الجواز. وقد أوردت في كتاب (معاني النحو) أمثلة كثيرة لمواطن الجواز وتبيين المعاني المختلفة للوجوه المختلفة فلا نعيد القول فيها.



(١) انظر معاني النحو ٦٦٨/٢ وما بعدها.

ظواهر دلالية وتعبيرية

في العربية ظواهر دلالية وتعبيرية مبثوثة في مواطن متعددة من الموضوعات النحوية واللغوية، من ذلك على سبيل المثال:

التفخيم والتعظيم:

ومن مواطنه:

١ـ الإضمار والتفسير: وهو أن يتقدم ضمير الغائب ثم يؤتى بما يفسره، وذلك كضمير الشأن نحو ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ①﴾ و ﴿إِنَّهُۥ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النمل: ٩]، والضمير المفسر بتمييز نحو (ربه رجلًا أكرمت) و (نعم رجلًا سعد) و (يا له مراماً ما أبعده) و (يا له رجلًا) وكل ذلك يفيد التفخيم والتعظيم[١]. جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته ولم يتقدمه مضمره بقي مبهماً منكراً لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسير بعده، وتنكيره خلاف وضعه.

فإن قلت: فأيش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه؟ قلت: قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بأن يذكروا أولًا شيئاً مبهماً حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد ثم يفسروه فيكون أوقع في النفس. وأيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين بالإجمال

(١) انظر ابن يعيش ١١٤/٣، الرضي على الكافية ٢١٨/١، ٧٢/١، ٢٧/٢.

أولًا وبالتفصيل ثانياً فيكون آكد»[1].

وجاء في (دلائل الإعجاز): «إن الشيء إذا أضمر ثم فسّر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدم إضمار، ويدل على صحة ما قالوه: أنا نعلم ضرورة في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ فخامة وشرفاً وروعة لا نجد منها شيئاً في قولنا (فإن الأبصار لا تعمى). وكذلك السبيل أبداً في كل كلام فيه ضمير قصة.

فقوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ يفيد من القوة في نفي الفلاح عن الكافرين ما لو قيل (إن الكافرين لا يفلحون) لم يفد ذلك، ولم يكن ذلك كذلك إلا لأنك تعلمه إياه من بعد تقدمة وتنبيه أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطد ثم بيّن ولوّح وصرّح ولا يخفى مكان المزية فيما طريقه هذا الطريق»[2].

وليس كل تقديم للضمير على مفسره يفيد التفخيم ولكن ذلك هو الغالب فتقديم الضمير في باب التنازع مثلًا لا يفيد تفخيماً[3].

٢ـ تكرار المبتدأ بلفظه: وهو أكثر ما يكون في مواضع التفخيم نحو ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾ و ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ و(زيد ما زيد)[4].

جاء في (الكشاف) في قولنا (زيد ما زيد): «جعله لانقطاع قرينه وعدم نظيره كأنه شيء خفي عليك جنسه فأنت تسأل عن جنسه وتفحص عن جوهره كما تقول: ما الغول وما العنقاء؟ تريد أيّ شيء هو من الأشياء؟ هذا أصله ثم جرد للعبارة عن التفخيم»[5].

---

(١) الرضي على الكافية ٥/٢.

(٢) دلائل الإعجاز ١٠٢.

(٣) انظر الرضي على الكافية ٦/٢.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٩٣/١، حاشية الخضري ٩٣/١، الرضي ٤٧/٢، الخصائص ٥٤/٢، حاشية الصبان ١٩٦/١.

(٥) الكشاف ٤٠/٢.

٣ـ ما الاستفهامية: نحو ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ ۝٥ نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ ۝٦﴾ [الهمزة: ٥، ٦] وقوله ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ ۝٢﴾ [القدر: ٢] جاء في (شرح الرضي على الكافية): «ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى: ﴿ٱلۡقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ۝٢﴾»[1].

٤ـ ما الإبهامية: وهي التي تقع بعد النكرات: فقد تفيد التعظيم والتفخيم نحو (لأمرٍ ما يسود من يسود)[2].

٥ـ أيّ الكمالية والاستفهامية نحو (مررت برجل أيّ رجل) و (أيّ شاعر هو؟) ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

٦ـ حذف الجواب: فقد يحذف الجواب للتفخيم والتعظيم نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] أي لرأيت أمراً فظيعاً لا يوصف.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «حذف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز الوجود كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: ١] أي يكون أمور لا يقدر على وصفها»[3].

٧ـ الإبهام نحو قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾ [طه: ٧٨] وقوله ﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ ۝١٠﴾ [النجم: ١٠] وكقولك (ماذا فعل فلان اليوم؟) تقولها مبهما تعظيما للفعلة.

٨ـ الألفاظ الدالة على التنزيه نحو حاشا وسبحان وتعالى ونحوها نحو ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ﴾ [يوسف: ٣١] ونحو ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ ٱلۡبَنَٰتِ سُبۡحَٰنَهُۥ﴾ [النحل: ٥٧]. و (حاشا لفلان أن يفعل ما تقول) ونحو قوله: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّٗا كَبِيرٗا ۝٤٣﴾ [الإسراء: ٤٣].

---

(١) الرضي على الكافية ٢٢٤/١.
(٢) انظر الرضي ٥٤/٢، الأشباه والنظائر ١٢٣/٢.
(٣) الرضي ١١٢/٢ وانظر البرهان ١٨٣/٣.

٩ـ ذكر الواحد بلفظ الجمع نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾ [مريم: ٤٠]، ومنه مخاطبة الواحد بلفظ الجمع «فيقال للرجل العظيم: انظروا في أمري... قال الله جل ثناؤه: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]»[1].

١٠ـ قصر الصفة على الموصوف نحو: ما شاعر إلا أحمد، وما كاتب إلا خالد.

١١ـ الإيضاح بعد الابهام نحو قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الحجر: ٦٦] ونحو ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف: ١٠، ١١].

١٢ـ التعجب نحو ما أكرمه وأحلمه، وحسبك بالبحتري شاعراً.

وغير ذلك من المواطن.

التقليل والتحقير:

وله مواطن منها:

١ـ قد الداخلة على الفعل المضارع نحو (قد يصدق الكذوب) و (قد يجود البخيل). وقد تأتي للتكثير نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] وقول الشاعر:

قد أترك القرن مصفرًا أنامله[2]

٢ـ رب: وهي حرف يفيد التقليل دائماً عند الأكثرين، جاء في (المقتضب): «ورب معناه الشيء يقع قليلاً»[3].

وذهب آخرون إلى أنها للتكثير دائماً، وذهب قسم آخر إلى أنها قد

---

(١) الصاحبي ٢١٣، فقه اللغة للثعالبي ٤٨٩ـ ٤٩٠، الرضي ٧/٢، ٢٢٧/٢.
(٢) انظر المغني ١٧٤/١.
(٣) المقتضب ١٣٩/٤.

ترد للتكثير والتقليل[1]. ومن ورودها للتقليل (يا ربّ صائمه لن يصومه ويا ربّ قائمه لن يقومه) وقولك (ربما صدق الكذوب) وقول الشاعر:

ألا رب مولود وليس له أب　　وذي ولد لم يلده أبوان

٣ـ إنما: وهي تفيد التقليل والتحقير نحو (إنما أنا عبدك) و(إنما أنا بشر): جاء في (الأصول) في (إنما): «إذا رفعت ما بعدها فيصير فيها معنى التقليل تقول (إنما أنا بشر) إذا أردت التواضع»[2].

وجاء في (لسان العرب) أن (إن) مفردة للتحقيق «فإذا دخلتها (ما) كافة صارت للتحقير كقولك: إنما أنا عبدك»[3].

وجاء في (شرح ابن يعيش) في (إنما) أن «معناها التقليل فإذا قلت (إنما زيد بزاز) فأنت تقلل أمره. وذلك أنك تسلبه ما يدعى عليه غير البز، ولذلك قال سيبويه في (إنما سرت حتى أدخلها) أنك تقلل»[4].

وجاء في (الأشباه والنظائر) أن (إنما) تفيد التحقير «نحو قولك لمن يدّعي النحو: إنما قرأت الجمل»[5].

وجاء في (شرح السيرافي على الكتاب): «إن (إنما) تكون على وجهين:

أحدهما تحقير الشيء.

والآخر الاقتصار عليه...

وأما تحقير الشيء فقولك لمن تحقّر صنيعاً له: إنما تكلمت فسكتّ، وإنما سرت فقعدت، لم يعتدّ بكلامه ولا بسيره»[6].

---

(١) انظر المغني ١/ ١٣٤ـ ١٣٥.

(٢) الأصول ٢/٢٣٠.

(٣) لسان العرب (قلل) ٨٢/١٤.

(٤) ابن يعيش ٥٦/٨.

(٥) الأشباه والنظائر ١٢٤/٢.

(٦) شرح السيرافي بهامش الكتاب ٤١٥/١.

٤- كم وإلا: نحو كم كتبك إلا خمسة، وكم رجل معك إلا عشرة، إذا كنت تستقل ذلك. جاء في (الأصول): «وتقول: كم مالك إلا درهمان؟ إذا كنت تستقله، وكم عطاؤك إلا خمسون. كأنك قلت: كم درهماً مالك إلا درهمان، وكم درهماً عطاؤك إلا خمسون. فهذا في الاستقلال كقول القائل:

هل الأمير إلا عبد الله؟ وهل الدنيا إلا شيء زائل.

وتقول: كم ثلاثةً ستة إلا ثلاثتان، وكم خمسةً عشرة إلا خمستان.

وكم رجلًا أصحابك إلا خمسون، إذا كنت تستقل عددهم، ويكون ما بعد (إلا) تفسيرا لكم وترفعه إذا كانت (كم) رفعاً، وتنصب إذا كانت (كم) نصباً وتجره إذا كانت (كم) جرّاً. يقول: كم ثلاثة وجدت ستة إلا ثلاثتين، وبكم درهماً أرضك إلا ألف... تجعل ما بعد (إلا) بدلا من كم»[1].

٥- قصر الموصوف على الصفة نحو: ما أنت إلا شاعر، وما أنت إلا بشر يخطىء ويصيب. فإن هذا يفيد تقليل شأنه بخلاف قصر الصفة على الموصوف فإنه للتعظيم نحو (ما شاعر إلا أنت).

٦- ما الإبهامية نحو (هل أعطيته إلا عطية ما) بمعنى أنك أعطيته عطية لا تعرف من حقارتها[2]، و (أكلت شيئاً ما) أي أكلت شيئاً قليلًا.

٧- لو: وذكر بعضهم أنها قد تأتي للتقليل نحو (تصدّقوا ولو بظلف محرق)[3].

و (التمس ولو خاتماً من حديد).

والذي أريد أن أذكره هنا أن التعبير الواحد قد يأتي في مقامين مختلفين وتعرف الدلالة من السياق والقرائن، فإنك قد تقول عبارة واحدة

---

(١) الأصول ١/ ٣٩٨- ٣٩٩.
(٢) انظر الرضي ٢/٥٤.
(٣) انظر المغني ١/٢٧٦، الهمع ٢/٦٦.

في مقامي المدح والذم، والتقليل والتكثير، فقد تقول (أيَّ فعل تفعل) وأنت تعظم فعله أو تستنكر عليه أن يفعله.

وقد تأتي بلو أو بـ (ما) الإبهامية أو قد أو غيرها في مقام التقليل وفي مقام التعظيم نحو قوله (لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا) وغير ذلك مما ورد ذكره.

وغير ذلك من المواطن.

الإيضاح بعد الإبهام:

ومن مواطنه:

١ـ التمييز وذلك نحو (طاب محمدٌ نفساً) و (تصبب عرقاً) فقولك (طاب محمد) فيه إبهام لعدم تبيين جهة الطيب ثم أزلت الابهام بقولك (نفساً) فقد فسرت بعدما أبهمت[1].

٢ـ منصوب الصفة المشبهة نحو محمد حسنٌ وجهَه وحسنٌ الوجهَ[2] وهو قريب مما مر.

٣ـ الضمير المفسر بما بعده نحو ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦] ونحو (ويحه رجلًا) ونحو ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: ٩٦] فقد جاء بالضمير أولًا ثم فسر المقصود به فأوضح بعدما أبهم.

٤ـ البدل وعطف البيان نحو (أقبل العالم محمود) و (أقبل رجلٌ زيدٌ) ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦] فأبهم المثل أولًا ثم أوضحه بالبدل، وكقوله: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [الأعراف: ١٤٨] فأوضح بعد ما أبهم.

---

(١) انظر الرضي ١/٢٢٣.

(٢) انظر الرضي ٢/ ٢٣١ـ ٢٣٢، معاني النحو ٣/١٧٣.

ونحو (أكلت الرغيف ثلثه) و (أعجبني أخوك علمه) فهذا كله يفيد الإيضاح بعد الإبهام[1].

٥ـ الجملة التفسيرية وذلك نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف: ١٠، ١١] ففسر التجارة بعدما أبهمها. وكقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] ففسر النجوى بعدما أبهمها.

وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] فأوضح الميثاق بعد إبهامه.

إلى غير ذلك من مواطن الإيضاح بعد الإبهام.

القلب:

وهو أن تنسب شيئاً إلى شيء والمراد غيره وأكثر وروده في الشعر وذلك نحو قول الشاعر:

أولى فأولى يا امرأ القيس بعدما   خصفن بآثار المطي الحوافرا

يريد خصفن بالحوافر آثار المطي، وقوله:

ومهمهٍ مغبرة أرجاؤه   كأن لون أرضه سماؤه

أي كأن السماء بلون الأرض.

وهو وارد قليلًا في كلام العرب وذلك نحو (أدخلت القلنسوة في رأسي) و (أدخلت الخاتم في إصبعي) والمراد: أدخلت رأسي في القلنسوة، وأدخلت إصبعي في الخاتم[2].

وجعله سيبويه مما جرى على سعة الكلام، قال: «وأما قوله (أُدخل فوه الحجر) فهذا جرى على سعة الكلام، والجيد: أدخلت في القلنسوة

---

(١) انظر الرضي ٨/ ٣٣٧ـ ٣٣٨.

(٢) انظر معاني القرآن ١٨٢/٣، المغني ٦٩٥/٢ وما بعدها، الأشباه والنظائر ٢٩٣/١.

رأسي»[1].

وقد أنكره جماعة وقبله آخرون مطلقاً بشرط عدم اللبس، وفصّل آخرون فقالوا: إذا تضمن اعتباراً لطيفاً قبل وإلا فلا[2].

والرأي الأخير أوفق وأقرب إلى طبيعة اللغة فإنه إذا تضمن اعتباراً لطيفاً كان شأنه شأن كثير من الأساليب التي تخرج عن الظاهر كالمجاز والكنايات وغيرها بشرط أمنّ اللبس.

وأما من حيث وروده في القرآن الكريم فإن ما اطلعت عليه مما أوردوه على أنه قلب ليس منه على الحقيقة وإنما هو جارٍ على ظاهر الكلام بلا تأويل وإن كان لا يبعد ـ والله أعلم ـ أن يكون فيه تعبير جارياً على القلب لاعتبار معنى لطيف شأن كثير من الأساليب.

فمما أوردوه مثلًا على أنه من القلب قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [هود: ٢٨] قالوا هذا من القلب، والأصل: فعميتم عنها. جاء في (معاني القرآن) في هذه الآية: «وسمعت العرب تقول: قد عُمّي عليّ الخبر وعَمي عليّ بمعنى واحد. وهذا مما حوّلت العرب الفعل إليه وليس له، وهو في الأصل لغيره. ألا ترى أن الرجل الذي يعمى عن الخبر أو يُعمّى عنه ولكنه في جوازه مثل قول العرب: دخل الخاتم في يدي والخف في رجلي. وأنت تعلم أن الرجل التي تُدخَل في الخف والإصبع في الخاتم. فاستخفوا بذلك إذا كان المعنى معروفاً لا يكون لذا في حال ولذا في حال. إنما هو لواحد. فاستجازوا ذلك لهذا»[3].

وليس في هذا قلب على الحقيقة فإن معنى ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ فلُبِست عليكم أو أُخفيت عنكم، ولو أراد المعنى الذي ذكره الفراء لقال: فعميتم

---

(١) الكتاب ٩٢/١.
(٢) انظر البرهان ٢٢٨/٣، الإيضاح ٧٧/١.
(٣) معاني القرآن ١٢/٢.

عنها، يقال (عمي الرجل عن الأمر وعمي عن الحجة) بإسناد العمى إلى الرجل إذا لم يبصرها أو لم يعرفها.

ويقال (عمي عليه الأمر) بإسناد العمى إلى الأمر بمعنى التبس عليه الأمر. جاء في (لسان العرب): «عمي عليه الأمر التبس ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ﴾ [القصص: ٦٦] والتعمية أن تعمّي على الإنسان شيئاً فتلبّسه عليه تلبيساً»[١].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] قالوا: هو بمعنى لكل كتاب أجل[٢].

وهذا التفسير غريب فإن المعنى على ظاهره واضح والمعنى لكل أجل كتاب كتبه الله وحدده، وأما قولهم (لكل كتاب أجل) فهو بمعنى آخر وهو أن للكتاب أجلًا ينتهي عنده، وليس هذا المقصود فإن المقصود (الآجال مكتوبة) وليس المقصود (الكتب مؤجلة). جاء في (البحر المحيط) في هذه الآية: «وقوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ لفظ عام في الأشياء التي لها آجال لأنه ليس منها شيء إلا وله أجل في بدئه وفي خاتمته وذلك الأجل مكتوب محصور.

وقال الضحاك والفراء: لكل كتاب أجل. ولا يجوز ادعاء القلب إلا في ضرورة الشعر وأما هنا فالمعنى في غاية الصحة بلا عكس ولا قلب بل ادعاء القلب هنا لا يصح المعنى عليه إذ ثم أشياء كتبها الله تعالى أزلية»[٣].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾﴾ [الحاقة: ٣٢] قالوا: «والمعنى ثم اسلكوا فيه سلسلة ولكن العرب تقول: أدخلت رأسي في القلنسوة وأدخلتها في رأسي. والخاتم يقال: الخاتم لا يدخل في يدي، واليد هي التي فيه تدخل»[٤].

---

(١) لسان العرب (عمي) ٣٣٤/١٩.

(٢) معاني القرآن ٦٥/٢ ـ ٦٦ وانظر البرهان ٢٩٠/٣.

(٣) البحر المحيط ٣٩١/٥.

(٤) معالي القرآن ١٨٢/٣، المغني ٦٩٥/٢، البحر المحيط ٣٢٦/٨، الأشباه والنظائر ٢٩٣/١.

المعنى، أو إذا حذفنا فعل الظن عادت يقيناً صحيح المعنى.

إنه شبيه بهذا قول النحاة أن النواسخ تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكمهما، فهم لا يعنون أننا إذا حذفنا النواسخ عادت الجملة مبتدأ وخبراً صحيحة المعنى وإنما يعنون أن الجملة إذا حذفت منها النواسخ رجعت مرفوعة الركنين، ولا يعنون أنها تكون صحيحة المعنى دائماً.

إن الجمل ليست كلها نظير قولنا:

ما حضر محمد	حضر محمد
لا يأتي أخوك غداً	يأتي أخوك غداً
ليس محمد مسافراً	محمد مسافر
ليت محمداً حاضر	محمد حاضر
ظننت أخاك مسافراً	أخوك مسافر
لا رجلَ في الدار	في الدار رجل

أي إذا حذفت النواسخ أو حروف النفي عادت الجملة صحيحة المعنى.

إن هناك جملًا إذا حذفنا منها النفي لم يصح المعنى، فقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] لا يصح حذف حرف النفي منه، وقولك (لا يعود الميت إلى الدنيا) و (لا خلود في الدنيا) و (ليس للفيل جناح) لا يصح حذف حرف النفي منها، إنها تصح منفية ولا تصح مثبتة.

وكذلك التمني وغيره فقولك (ليت الميت يخبرنا بما حدث له) و (ليت الشباب يعود) و (ظننت الشجرة رجلًا) و (حسبت النفط ماء) ونحوها لا يصح حذف النواسخ منها. هذا أمر واضح، ومع ذلك فهناك قسم من النحاة ذهب بهم الوهم إلى أن المقصود بالأصل أننا إذا حذفنا ما دخل على الأصل عاد الأصل صحيح المعنى، فلا يصح النفي إلا إذا كان صحيحاً في الإثبات. جاء في (الإتقان):

«زعم بعضهم أن شرط صحة النفي عن الشيء صحة اتصاف المنفي

عنه بذلك الشيء، وهو مردود بقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢] ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤] ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ونظائره.

والصواب أن انتفاء الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه»[١].

وقد ردّ السهيلي على جمهور النحاة الذين ذهبوا إلى أن ظن وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر بأنه لا يصح حذف (ظننت) من قولنا (ظننت زيداً عمراً)، جاء في (الهمع): «وأنكر السهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلاً، قال: بل هي بمنزلة (أعطيت) في أنها استعملت مع مفعولها ابتداء، قال: والذي حمل النحويين على ذلك أنهم أرادوا[٢] أن هذه الأفعال يجوز أن لا تذكر فيكون من مفعوليها مبتدأ وخبر قال: وهذا باطل بدليل أنك تقول (ظننت زيداً عمراً) ولا يجوز أن تقول (زيد عمرو) إلا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع (ظننت) إذ القصد أنك ظننت زيداً عمراً نفسه لا شبه عمرو.

قال أبو حيان: والصحيح قول النحويين وليس دليلهم ما توهمه بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال»[٣].

وأيد رأي السهيلي بعض المحدثين. قال الدكتور شوقي ضيف تعقيباً على استدلال السهيلي: «وواضح أن باب ظن وأخواتها بذلك أصبح متداعياً ولم تعد هناك حاجة لفتح باب له في كتب النحو»[٤].

وهذا استدلال غريب فإن السهيلي والدكتور شوقي ضيف وغيرهما يقرّون أن (إن) وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر[٥] ولم يعترض واحد

---

(١) الإتقان ٧٧/٢.
(٢) كذا في المطبوع ولعل الأصل (رأوا).
(٣) الهمع ١٥١/١ وانظر التصريح ٢٤٦/١، المساعد ٣٥٢/١.
(٤) تجديد النحو ١٧.
(٥) انظر تجديد النحو ١٧.

منهم على ذلك بامتناع حذفها في كثير من التعبيرات كامتناع حذف (ظن). فنحن نقول (ليت العقيم تلد) و (ليت الميت يعود) و (ليت الفرس تطير) و (ليت هذه الدار تتكلم) كل ذلك على معنى التمني ولا يصح حذف (ليت) في كل ذلك، فلمَ لم يمنع ذلك من أن يكون أصل الكلام مبتدأ وخبراً؟ «ذلك لأن المتكلم متمنٍ ولا يسوغ حذف التمني فإنه إذا حذف التمني تغير الكلام.

وكذلك (كأن) فنحن نقول (كأنك تمشي بلا رجلين) ونقول (تبني وتشيد كأنك تخلد في الدنيا) ولا يصح إسقاط (كأن) فلمَ لم يأخذ السهيلي وغيره على النحاة قولهم بأن (إنّ) وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر بحجة أننا لو أسقطنا قسماً من هذه الأحرف لم يصح الكلام؟

ذلك أن المتكلم يريد التشبيه، وليس معنى قول النحاة أن (كأن) تدخل على المبتدأ والخبر أن الكلام كان أصله متألفاً من مبتدأ وخبر من دون تشبيه ثم دخل عليه التشبيه، فلم يقل أحد إن أصل الكلام في الجملتين السابقتين (أنت تمشي بلا رجلين) و (أنت تخلد في الدنيا) ثم دخل عليه معنى التشبيه وإنما بني الكلام على التشبيه ابتداء وكذلك ثَم، فإن الكلام بني على الظن ابتداء، وكما لا يصح حذف ليت أو حذف كأن ههنا لا يصح حذف (ظننت) ثَم.

وكذلك (لعل) في نحو قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] فلا يصح أن يقال (أنا أبلغ أسباب السماوات)، وتقول (لعلك تخلد) قال تعالى: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمۡ تَخۡلُدُونَ ﴿١٢٩﴾﴾[الشعراء: ١٢٩] و (لعلك تنفذ من أقطار السماوات والأرض) وكل هذا لا يصح حذف (لعل) منه.

وكذلك النفي نحو قولك (ما الشيطان ملَكاً) و (ما الشيطان بإنسان) و (لا الجمل فيل ولا الثور حصان) فهذا كله مبتدأ وخبر أو أصله مبتدأ وخبر ولا يصح حذف (ما) أو (لا) لإثبات صحة ذلك.

فالجملة تؤخذ بكل قيودها كما هو واضح»[1].

إنه يصح أحياناً كما ذكرنا أن تكون الجملة مثبتة ومنفية فتقول (محمد حاضر) و (ما محمد حاضراً) ويصح أحياناً أن تكون الجملة متمناة وغير متمناة نحو (ليت محمداً معنا) و (محمد معنا)، ويصح أن تكون الجملة مظنونة وغير مظنونة نحو (ظننت محمداً قادماً) و (محمد قادم).

«ولكن من الجمل ما تصح منفية ولا تصح مثبتة، وتصح متمناة ولا تصح غير متمناة، وتصح مظنونة ولا تصح غير مظنونة فتقول (لا يردّ الميت البكاء) ولا يصح أن تقول (يردّ الميتَ البكاء) وتقول (ليت الشباب يعود) ولا يصح أن تقول (الشباب يعود) وتقول (ظننت الشجرة رجلًا) ولا يصح أن تقول (الشجرة رجل).

فليس الكلام أصله مثبت صحيح المعنى، ثم نفي فإذا حذف النافي عاد صحيح المعنى، وليس الكلام غير متمنًى ثم تُمنّي فإذا حذف التمني عاد صحيح المعنى، وليس الكلام مبنياً على اليقين ثم دخله الظن فإذا حذف الظن عاد إلى اليقين.

إن الكلام قد يكون منفياً ابتداء وقد يكون مثبتاً ابتداء، وقد يكون متمنًّى ابتداء وقد يكون متيقَّناً ابتداء وقد يكون مظنوناً ابتداء فليس الكلام بعضه أصل لبعض على سبيل الدوام.

إنه لم يقل أحد إن كل ما كان أصله مبتدأ وخبراً إذا حذف ما دخل عليه صح ذلك في المعنى بل المقصود أن أصله مبتدأ وخبر في التأليف لا في المعنى.

وهذا من الوضوح بمكان»[2].

إنه لا يمكن الإقرار بأن أصل الكلام الإيجاب أو أن أصل الكلام

---

(١) انظر كتابنا (تحقيقات نحوية) - ظن وأخواتها.

(٢) انظر كتابنا (تحقيقات نحوية) - ظن وأخواتها.

الخبر أو أن أصل المنسوخات المبتدأ والخبر على معنى أن الكلام كان موجباً فنفي أو كان خبراً فأصبح إنشاء أو كان غير منسوخ فصار منسوخاً، ولكن هذا أمر افتراضي ـ كما ذكرنا ـ وليس حقيقة تعبيرية على معنى أننا إذا حذفنا أدوات النفي صار الكلام إثباتاً، وإذا حذفنا النواسخ صار الكلام مبتدأ وخبراً من غير نظر إلى بقاء المعنى صحيحاً أو غير صحيح، إننا إذا حذفنا النواسخ من قولنا (ليس الفيل حصاناً) و (لا خلودَ في الدنيا) عاد الكلام مبتدأ وخبر أي متألفاً من اسمين مرفوعين فنقول (الفيل حصان) و (في الدنيا خلود) سواء كان المعنى مستقيماً أم لا.

وبهذا اتضح أن هذا الحكم إنما هو متعلق بالتعبير من حيث ترتيب الكلمات وتأليفها لا من حيث الأصل التعبيري المنطوق فعلاً والذي يؤدي معنى صحيحاً.

إننا نستطيع أن نقر بأصل التعبير حقيقة في التقديم والتأخير فإننا لا بد أن نعترف بأصل تعبيري محدد يكون أساساً لما نسميه بالتقديم والتأخير وإلا لم يكن تقديم وتأخير.

فإننا نقرّ أن المبتدأ أصله التقديم والخبر أصله التأخير فإذا قلت (محمد حاضر) جرى ذلك على الترتيب الأصلي للتعبير فإن قدمت الخبر فقلت (حاضرٌ محمد) كان في الكلام تقديم وتأخير.

وكذلك إن الأصل أن يتقدم الفعل فالفاعل فالمفعول به، فإن حصل أي تغيير في هذا الترتيب كان من باب التقديم والتأخير وانبنى على ذلك تغييرٌ ما في المعنى، فإن أصل الكلام أن تقول مثلاً (ذبح خالدٌ خروفاً) وهذا هو التعبير الأصلي، فإن أجريت أي تغيير في موقع الكلمات كان خروجاً عن الأصل، وكان من باب التقديم والتأخير. فإن قلت (خالدٌ ذبح خروفاً) أو (خروفاً ذبح خالد) أو (ذبح خروفاً خالد) كان ذلك من باب التقديم والتأخير، ولا بد أن يكون ثمة سبب دعا إلى هذا التغير.

ويمكن القول بأصل التعبير حقيقة في قسم من مواطن الذكر والحذف فنقول إن أصل الكلام أن يكون على هذه الصورة حقيقة وذلك نحو قوله

تـعـالـى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] فلا بد أن يكون أصل الكلام (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فأفطر فعليه صيام عدة من أيام أخر) وإلا لم يستقم المعنى.

وفي نحو قولك (خبزاً ولحماً) لمن قال لك: ماذا تأكل؟

فإنه لا بد أن يكون التقدير (آكل خبزاً ولحماً).

أما في أغلب ما يذكره النحاة من الأصول التعبيرية فهو افتراض محض.

وأما ما يتعلق برأي سيبويه من أن أول الكلام النداء فهذا على افتراض أن الكلام كله قائم على مخاطبة شخص لآخر أو آخرين. ولا شك أنه ليس الكلام كله على هذا النحو، فإن هناك كلاماً يخرج عن هذا النحو فلا يصح فيه ما قال سيبويه وذلك نحو قولك (الحمد لله رب العالمين) و (سبحان ربي العظيم)، وكقولك متحسراً (ذهب الشباب فما له من عودة) وكقول مريم عليها السلام وقد أجاءها المخاض إلى جذع النخلة ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٤] فهي تكلم نفسها ولا تخاطب أحداً.

فلا أرى أن ما قاله سيبويه يصح باطِّراد، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

ملحق في شرح قسم من الجمل

هذا ملحق في شرح قسم من الجمل غير المشهورة أو التي أرى أنها تحتاج إلى شرح ولا أدّعي أنها جميع ما يحتاج إلى شرح ولا شطره ولكنها اختيارات لا تخلو من فائدة، ويمكن جمع أضعاف أضعافها من كتب اللغة والمعجمات.

١ـ أنك ما وخيراً: معناها أنك مع خير[١].

٢ـ مما أن يفعل: نحو (إني مما أن أصنع) أي إني من الأمر أن أصنع فـ (ما) ههنا اسم[٢] ومعناها (شيء)، وتفسير الجملة: إني من شيء هو الصنع أي أنه مخلوق من شيء هو الصنع، و (أن أصنع) بدل من (ما).

وهذا التعبير يفيد المبالغة، جاء في (المغني): «قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة (إن زيداً مما أن يكتب) أي أنه من أمرٍ كتابة أي أنه مخلوق من أمر، وذلك الأمر هو الكتابة، فـ (ما) بمعنى (شيء) وان وصلتها في موضع خفض بدل منها»[٣].

٣ـ أعمد من: نحو قولهم (أعمد من قوم كفاهم أخوهم) و (أعمد من سيد قتله قومه) أي هل زاد على ذلك، أو هل كان إلا هذا[٤]؟

---

(١) الكتاب ١/١٥٢.
(٢) الكتاب ١/٣٧.
(٣) المغني ١/٢٩٨.
(٤) لسان العرب (عمد) ٤/٢٩٩، المزهر ١/٦٧.

٤ـ كما تفعل وكما أنك تفعل: تقول (هو يلسع كما تلسع العقرب) أي هو يلسع كلسعتها، فإنك تشبه لسعته بلسعة العقرب.

وتقول (هو يلسع كما أن العقرب تلسع) فأنت لا تريد أن تشبه لسعته بلسعتها ولكنك تريد أن تقول: كما أن العقرب تلسع فهو يلسع أيضاً، ونحوه أن تقول (إنه لحق مثلما تنطقون) وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٣] ومعنى العبارة الأولى إنه لحق كما تقولون، فهو تصديق لقولهم أي إنكم تقولون الحق، ومثله قولك (إنه لصدق كما ذكرت).

وأما معنى الآية فإنه يريد أن هذا الأمر حق كما أن نطقكم واقع لا شك فيه، أي أن كونكم تنطقون حق لا شك فيه فكذلك هذا الأمر، جاء في (معاني القرآن) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾: «وقد يقول القائل كيف اجتمعت ما وأنّ وقد يكتفى بإحداهما عن الأخرى؟

فإن المعنى لو أفرد بـ (ما) لكان كأن المنطق في نفسه حق لا كذب ولم يُرَد به ذلك. إنما أرادوا أنه لحق كما حقٌّ أن الآدمي ناطق.

ألا ترى أن قولك: أحقٌّ منطقك؟ معناه: أحقٌّ هو أم كذب؟

وإن قولك: أحقٌّ أنك تنطق؟ معناه: أللإنسان المنطق لا لغيره، فأدخلت (أنّ) ليفرق بها بين المعنيين»[1].

٥ـ كما وكأنّ: كما وكأنّ للتشبيه غير أنك تستعمل (كما) لما هو واقع و (كأن) لما لم يقع. تقول (افعل كما فعل سعيد) والمعنى أن سعيداً فعل شيئاً وأنت تطلب من المخاطب أن يفعل مثله. قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣] فالناس آمنوا والله يريد من المخاطبين أن يؤمنوا مثل إيمان الآخرين.

---

(١) معاني القرآن ٣/ ٨٤ـ ٨٥.

وتقول (اكتب كأنّ سعيداً كتب) والمعنى أن سعيداً لم يكتب ولكنك تطلب من المخاطب أن يكتب كما لو أن سعيداً كتب.

ونحوه أن تقول (اقرأ كما قرأ سعيد) أو (كما يقرأ سعيد) والمعنى أن سعيداً قرأ أو يقرأ وأنت تطلب من المخاطب أن يفعل مثله.

وتقول (اقرأ كأنّ سعيداً قرأ) أو (كأنّ سعيداً يقرأ) والمعنى أن سعيداً لم يقرأ ولكن تطلب من المخَاطب أن يقرأ كما لو أن سعيداً يقرأ.

٦ـ كما أنت زيداً: أي انتظره، وكما أنتني أي انتظرني[١].

و (كما أنت) ههنا اسم فعل بمعنى: انتظرْ.

٧ـ ألست صاحبنا أوْ جليسنا؟

ألست صاحبنا أوَ لست جليسنا؟

تقول (ألست صاحبنا أوْ جليسنا) إذا كان المخاطب أحياناً جليسكم وأحياناً مصاحبكم.

وتقول (ألست صاحبنا أوَ لست جليسنا) إذا كان ممن يصاحبكم ويجالسكم على الدوام، جاء في (الكتاب): «وإذا قلت (أوَ لست أخانا أو صاحبنا أو جليسنا) فإنك إنما أردت أن تقول: ألست في بعض هذه الأحوال وإنما أردت في الأول (يعني ألست أخانا أوَ لست صاحبنا أو أما أنت أخانا أوَما أنت صاحبَنا) أن تقول ألست في هذه الأحوال كلها. ولا يجوز أن تريد معنى ألست صاحبنا أو جليسنا أو أخانا وتكرر (لست) مع (أو) إذا أردت أن تجعله في بعض هذه الأحوال»[٢].

٨ـ ما أدري أقام أم قعد.

وما أدري أقام أو قعد.

---

(١) انظر معاني القرآن ٣٢٣/١.

(٢) الكتاب ٤٩١/١.

تقول (ما أدري أقام أم قعد) إذا لم تعلم أيهما فعل.

وتقول (ما أدري أقام أو قعد) إذا لم يكن بين قيامه وقعوده فاصل فكأنه لم يقم على الحقيقة ولم يقعد لأنه لم يستبنْ لك أحدهما.

جاء في (الكتاب): «وتقول (ما أدري أقام أم قعد) إذا أردت ما أدري أي ذاك كان.

وتقول (ما أدري أقام أو قعد) إذا أردت أنه لم يكن بين قيامه وقعوده شيء كأنه قال: لا أدّعي أنه كان في تلك الحال قيام ولا قعود.

أي لم أعدّ قيامه قياماً ولم يستبنْ لي قعوده بعد قيامه وهو كقول الرجل: تكلم ولم يتكلم»[1].

٩ـ مررت بزيد أخيك وصاحبك.

ومررت بزيد أخيك فصاحبك.

إذا كان الممرور به واحداً قلتها بالواو، فزيد هو الأخ والصاحب. فإن قلتها بالفاء كان الممرور به اثنين ولا يصح أن تقولها بالفاء وأنت تريد شخصاً واحداً[2]. ونحو أن تقول (أتانا هذا الحديث عن أبي حفص والفاروق) تريد عمر بن الخطاب رضي الله عنه[3].

١٠ـ مررت بعبدالله ورجلًا ما شئت من رجل: تقول ذلك إذا كان الرجل هو عبدالله، فإن قلتها بجر (الرجل) كان الرجل شخصاً آخر فكأنك قلت: مررت بعبدالله ورجل آخر[4].

١١ـ محمد قريباً منك.

ومحمد قريب منك.

---

(١) الكتاب ٤٨٣/١.

(٢) انظر الكتاب ١٩٩/١.

(٣) معاني القرآن ٥٨/٢.

(٤) انظر معاني القرآن ٢٣٣/٢.

إذا قلتها بالنصب كان (قريباً) ظرف مكان أي هو في مكان قريب منك وإن قلتها بالرفع كان محمد هو القريب تقول (قربت منك) فأنا قريب.

وبعد عنك فهو بعيد. يقال «إن قريباً منك زيداً إذا جعلت (قريباً منك) موضعاً.

وإذا جعلت الأول هو الآخر قلت: إن قريباً منك زيد»[1].

١٢ـ عنك في الأرض، وعنك شيئاً: ومعناها (امض) و (جز)، جاء في (لسان العرب): «والعرب تقول: سر عنك وانفذ عنك.

أي امض وجز. لا معنى لـ(عنك)»[2] أي زائدة.

١٣ـ(كذب) للإغراء[3]: تقول: كذبك كذا وكذب عليك كذا.

بمعنى الزمه نحو (كذبك العسل) أي الزم العسل. و (كذب عليكم الحج) أي الزموه.

١٤ـ ما أمك وأم الباطل، أي ما أنت والباطل[4].

١٥ـ يا شيء مالك ويا هيء مالك ويا عبد مالك ويا شيء مالي ويا هيء مالي: ومعناه كله الأسف والتلهف والحزن.

و (ما) في كلها موضع رفع تأويله يا عجباً مالك ويا عجباً مالي ومعناه التلهف والأسى[5]. وغير ذلك.

والحمد رب العالمين



---

(١) الأمالي الشجرية ٢٥٥/١.
(٢) لسان العرب (عنن) ١٧٠/١٧.
(٣) انظر المزهر ١/ ٦٦ـ ٦٧، الرضي على الكافية ٦٧/٢.
(٤) المزهر ٥١٣/١.
(٥) انظر لسان العرب (شيء) ١٠١/١، الصاحبي ٦٩، المزهر ٦٨/١.

مراجع الكتاب

١ ـ الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ط ٣/ ١٣٢٧هـ ـ ١٩٥١م شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر.

٢ ـ أدب الكاتب لابن قتية تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. ط٤/ ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

٣ ـ أساس البلاغة لجارالله الزمخشري ـ مطابع الشعب ١٩٦٠م.

٤ ـ الاستغناء في أحكام الاستثناء ـ شهاب الدين القرافي ـ تحقيق الدكتور طه محسن ـ مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م

٥ ـ أسرار البلاغة ـ عبدالقاهر الجرجاني ـ أصدرتها دار المنار ط ٤/ ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٧م.

٦ ـ أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ـ تحقيق محمد بهجة البيطار ـ مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

٧ ـ الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ط ٢/ حيدر آباد ـ الدكن ـ سنة ١٣٥٩هـ.

٨ ـ الأصوات اللغوية ـ إبراهيم أنيس.

٩ ـ إعراب الجمل وأشباه الجمل ـ د/فخر الدين قباوة ـ نشر دار الأصمعي بحلب ط ١/ ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

١٠ ـ الأمالي الشجرية لأبي السعادات هبة الله بن الشجري ط ١ـ مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الدكن ١٣٤٩هـ.

١١ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ط ٣ ـ مطبعة السعادة.

١٢ ـ أنوار التنزيل ـ القاضي البيضاوي ـ المطبعة العثمانية ١٣٠٥هـ.

١٣ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ط ٣/ ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر.
١٤ ـ الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك ـ ط ٢/ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م بيروت.
١٥ ـ الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني تحقيق لجنة من أساتذة الأزهر ـ مطبعة السنة المحمدية.
١٦ ـ البحر المحيط لأبي حيانَ ط ١ سنة ١٣٢٨هـ مطبعة السعادة بمصر.
١٧ ـ البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ط ١/ ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م. دار إحياء الكتب العربية.
١٨ ـ تاج العروس شرح القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي منشورات مكتبة الحياة ـ بيروت، تصوير الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦هـ.
١٩ ـ تجديد النحو للدكتور شوقي ضيف ـ دار المعارف.
٢٠ ـ تحقيقات نحوية ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي.
٢١ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ـ تحقيق محمد كامل بركات ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.
٢٢ ـ التطور النحوي للغة العربية للأستاذ برجشتراسر ـ أخرجه وعلق عليه الدكتور رمضان عبدالتواب ـ مطبعة المجد ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٢٣ ـ التعبير القرآني ـ د/فاضل صالح السامرائي ـ مطابع جامعة الموصل ١٩٨٩م.
٢٤ ـ التعريفات ـ السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر/ ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م.
٢٥ ـ تفسير فتح القدير لمحمد بن علي الشوكاني ط ١ ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٤٩هـ.
٢٦ ـ التفسير القيم لابن القيم جمع محمد أويس الندوي ـ مطبعة السنة المحمدية ١٣٨٦هـ ـ ١٩٧٣م.
٢٧ ـ التفسير الكبير لفخر الدين الرازي ـ المطبعة البهية ـ مصر.
٢٨ ـ تفسير ابن كثير طبع بدار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٩ ـ الجمل لأبي القاسم الزجاجي ط ٢ سنة ١٩٥٧م ـ ١٣٧٦هـ ـ مطبعة كلنكسيك ـ ١١ شارع ليل.
٣٠ ـ الجنى الداني في حروف المعاني تأليف حسن بن قاسم المرادي ـ تحقيق طه

محسن - مطابع جامعة الموصل ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
٣١ - حاشية الأمير على المغني - مطبعة حجازي بالقاهرة سنة ١٣٧٢هـ.
٣٢ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
٣٣ - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بمصر.
٣٤ - حاشية السيد الشريف أبي الحسن الجرجاني على الكشاف - طبعت مع الكشاف.
٣٥ - حاشية الشمني علي المغني - المطبعة البهية بمصر.
٣٦ - حاشية الصبان على شرح الأشموني - دار إحياء الكتب العربية.
٣٧ - حاشية على شرح التصريح للشيخ يس العليمي الحمصي طبعت مع شرح التصريح.
٣٨ - حاشية على المطول للسيد الشريف مطبوعة مع المطول - مطبعة أحمد كامل سنة ١٣٣٠هـ.
٣٩ - الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار - مطبعة دار الكتب المصرية.
٤٠ - الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري - د/فاضل صالح السامرائي مطبعة الإرشاد - بغداد ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
٤١ - دلائل الإعجاز - عبدالقاهر الجرجاني - ط ٣ أصدرتها دار المنار بمصر سنة ١٣٦٦هـ.
٤٢ - روح المعاني في تفسير القرآن الكريم لشهاب الدين السيد محمود الألوسي - إدارة الطباعة المنيرية - دار إحياء التراث العربي.
٤٣ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - دار إحياء الكتب العربية.
٤٤ - شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبدالله الأزهري - دار إحياء الكتب العربية.
٤٥ - شرح الدماميني على المغني - طبع مع حاشية الشمني - المطبعة البهية - مصر.
٤٦ - شرح الرضي على الكافية - رضي الدين الاسترابادي - مطبعة (الشركة الصحافية العثمانية) سنة ١٣١٠هـ.
٤٧ - شرح السيرافي على كتاب سيبويه مطبوع بهامش الكتاب.
٤٨ - شرح الشافية لرضي الدين الاسترابادي تحقيق محمد محيي الدين وجماعة - مطبعة حجازي بالقاهرة.
٤٩ - شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى لصاحبها: مصطفى محمد ط ١١ سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م

٥٠ ـ شرح ابن عقيل ـ دار إحياء الكتب العربية.
٥١ ـ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ط ٩ سنة ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.
٥٢ ـ شرح المفصل للزمخشري لموفق الدين ابن يعيش ـ طبع ونشر إدارة الطباعة المنيرية.
٥٣ ـ الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس ـ مطبعة المؤيد ـ القاهرة ١٣٢٨هـ ـ ١٩١٠م.
٥٤ ـ العربية ليوهان فك ـ ترجمة دكتور عبدالحليم النجار ـ مطبعة دار الكتاب العربي ـ القاهرة ١٣٧٠هـ ـ ١٩٥١م.
٥٥ ـ فقه اللغة لأبي منصور عبدالملك بن محمد الثعالبي ـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.
٥٦ ـ القاموس المحيط لمجدالدين الفيروز أبادي ط ٥ شركة فن الطباعة ـ مصر.
٥٧ ـ الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق الدكتور زكي مبارك ط ١/ ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
٥٨ ـ كتاب الأصول لابن السراج تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ـ مطبعة النعمان ـ النجف الأشرف.
٥٩ ـ كتاب سيبويه مصور على طبعة بولاق ـ نشر مكتبة المثنى ببغداد.
٦٠ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل لجارالله الزمخشري، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.
٦١ ـ الكليات لأبي البقاء الحسيني الكفوي طبعة بولاق ط٢.
٦٢ ـ لسان العرب لابن منظور مصور على طبعة بولاق.
٦٣ ـ لمسات فنية في نصوص من التنزيل ـ د/فاضل صالح السامرائي.
٦٤ ـ المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي ـ تحقيق محمد أحمد جاد المولى وجماعة ـ دار إحياء الكتب العربية ط ٤ سنة ١٣٧٨هـ ١٩٥٨م.
٦٥ ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات طبع دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٦٦ ـ المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان /ط٢.
٦٧ ـ المصباح المنير للفيومي ـ المكتبة العلمية ـ بيروت.

٦٨ ـ المطول لمحمد بن عبدالرحمن القزويني المعروف بالخطيب الدمشقي ـ مطبعة أحمد كامل سنة ١٣٣٠هـ.
٦٩ ـ معاني الأبنية في العربية ـ د/فاضل صالح السامرائي ـ ط ١/ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م دار الرسالة بيروت.
٧٠ ـ معاني القرآن لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء ـ مطبعة دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.
٧١ ـ معاني النحو، د/فاضل صالح السامرائي ـ مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر الموصل ط١.
٧٢ ـ معجم القراءات القرآنية د/عبد العال سالم مكرم ود/أحمد مختار عمر ط ١ سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م/ ذات السلاسل ـ الكويت.
٧٣ ـ معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د/أحمد مطلوب ـ مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٧٤ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ـ نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.
٧٥ ـ المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ـ القاهرة ١٣٨٦هـ.
٧٦ ـ المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني ـ تحقيق جايد زيدان ـ مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ١٩٨٣م.
٧٧ ـ من أسرار اللغة ـ إبراهيم أنيس.
٧٨ ـ موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ـ شركة خياط للكتب والنشر ـ بيروت.
٧٩ ـ النشر في القراءات العشر ـ لابن الجزري ـ مطبعة مصطفى محمد بمصر.
٨٠ ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ـ ط ١/ الكويت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
٨١ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، ط ١ سنة ١٣٢٧هـ مطبعة السعادة بمصر.

❋ ❋ ❋

المو

المق

الج

دلا

الإ

القر

لمن

الج

الج

الج

تأد

الك

هل

الـ

الا

الت

الـ

تو

مـ

رقـ

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
الجملة والمعنى	٧
دلالة الجملة العربية	١٢
الإعراب	٣٠
القرينة	٥٩
أمن اللبس	٦٩
الجمل ذات الدلالات المتعددة	٨٣
الجمل ذات الدلالات المتضادة	٨٨
الجمل المختلف في دلالتها	٩٤
تأدية المعنى الواحد بطرائق متعددة	١٠٠
الكلام المحمول على المعنى	١٠٩
هل يكون للجملتين المختلفتين معنى واحد؟	١١٧
الحمل على اللفظ والمعنى	١٢٤
الاحتياط للمعنى	١٤٢
التوسع في المعنى	١٦٣
المبالغة في المعنى	٢٠٣
توليد المعاني	٢٢١
مساحة التعبير عن المعنى	٢٣٧
رفع الاحتمال عن المعنى	٢٦٤

الموضوع	الصفحة
الخيارات التعبيرية	٢٧٠
ظواهر دلالية وتعبيرية	٢٧٦
أصل الكلام	٢٨٨
ملحق في شرح قسم من الجمل	٢٩٦
مراجع الكتاب	٣٠١
فهرس الموضوعات	٣٠٧